

قسم اللغة العربية وآدابها

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللسانيات التداولية بعنوان:

"سياق الحال في الفعل الكلامي"

مقاربة تداولية-

إشراف الأستاذ:

الدكتور أحمد عزوز

إعداد الطالبة:

سامية بن يامنة

لجنة المناقشة:

رئيسا	عشراقي سليمان	أستاذ	جامعة وهران
مقررا	عزوز أحمد	أستاذ	جامعة وهران
مناقشا	مختار حبار	أستاذ	جامعة وهران
مناقشا	بلعيد صالح	أستاذ	جامعة تيزي وزو
مناقشا	عباس محمد	أستاذ	جامعة تلمسان
مناقشا	صحراوي مسعود	أستاذ محاضر - أ	جامعة الأغواط

سنة 1432-1433هـ، الموافق لـ 2011-2012م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّبْوَاهُمُ إِلَّا مَنٌ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ النساء (114).

مقدمة

جميل أن يتسع عقل الباحث لفكر قديم وآخر حديث، لكنّه جمال مشروط باقتران هذا الاتّساع بالاستيعاب والفهم؛ أي إدراك الفكرة القديمة والحديثة مع فهمها ومعرفة السياق الذي أنتجت فيه، والأسس التي انبنت عليها. ويندرج هذا البحث ضمن هذا الطرح، نظرق فيه موضوع "سياق الحال"؛ وهي فكرة تناولتها الدراسات القديمة والحديثة، ولكن بطروحات متنوّعة ومختلفة.

والمتمتّع لهذه الفكرة -على الأقل في البحوث الحديثة- يلاحظ أنّه تجاذبتها أطروحتان مختلفتان؛ أطروحة الإقصاء؛ وتمت ضمن النظريات اللسانية النسقية، وأطروحة الاحتواء؛ وتجسدت ضمن البحوث التداولية، والتي انشغلت بقوة حول الفعل الكلامي، وكيفية إنتاجه وتحقيقه فعلا أو حدثا. ومن هذا المنطلق جاءت هذه النقلة النوعية في الدراسة اللسانية وفق هذه الدراسات؛ وهي: من البنية إلى الاستعمال، و"الاستعمال" هنا لا ينفك عن دراسة السياق. وفي هذا الإطار احتلت مقولة "سياق الحال" مكانة مركزية لا يمكن إقصاؤها أو التقليل من أهميتها.

ويستشف المتأمل لها أنّها قد تردّدت في الانجازات التراثية؛ فإذا ما فتحنا خزانة التراث نلفي مباحث متنوّعة بحثت في معطياتها انطلاقا من المتكلم والمتلقّي وكيفيات تأليف الكلام بحسب طبيعة الموضوع وغاياته والأساليب التعبيرية التي قد يتّخذها لتحقيق الأغراض المعينة، وقد تجلّت أفكاره بقوة ضمن مقولة "لكل مقام مقال"، والتي تردّدت كثيرا لدى علمائنا انطلاقا من تأطير علمي خاص.

ولكن إذا انتقلنا بهذه الفكرة إلى الدراسات المعاصرة فإنّنا نلاحظ أنّها احتلت مكانة خاصة ضمن البحوث التداولية، وبالخصوص في "نظرية الأفعال الكلامية" حيث أصبح "سياق الحال" الكاشف الجوهرية الذي تتمظهر من خلاله الإنجازية المقصودة. ومن هنا ظهرت طروحات حول هذه القضية في ثوب جديد؛ حيث لم يعد ينظر إليها على أساس أنّها شيء ثانوي مقارنة بالفعل القولي؛ بل غدا من مشكّلاته ومجسّداته، ولذا لا يمكن التغافل عنه في الدراسة اللسانية.

ولا ننكر أن اختيار هذا الموضوع كان نابعا عن سبب ذاتي مباشر هو إحساسنا بخدمة البحث اللغوي، خاصة وأنه يتعلق بطرح له امتداد في التراث الذي ما يزال بحاجة إلى السواعد التي تكشف عنه وبالتالي بعث مساره الإبداعي الذي سطره علماؤنا؛ وله حضور خاص في الدراسات المعاصرة، والتي ما تزال تحتاج إلى توضيح طبيعة الدراسة لها.

أما عن الأسباب الموضوعية التي جعلتنا ننتقي هذا الموضوع فقد تعددت وتنوعت منها:
-الوقوف على الرؤية المعاصرة التي قدمها التداوليون لهذا الموضوع في دراسة "الفعل الكلامي"، فـ"أوستين Austin" خصص له ثلاثة فصول في كتابه "كيف نجز الأشياء بالكلام"، وقد قدم فيها مجموعة من القضايا الجوهرية التي تبين أهمية "سياق الحال" في تأطيره.
-الكشف عن طبيعة دراسة "سياق الحال" في ظل نظرية الأفعال الكلامية، والتي تختلف إلى حد كبير مع الدراسات النسقية السابقة من جهة، ومع الدراسات التراثية من جهة أخرى.

-أن هذا الموضوع يندرج ضمن تلك الدعوة التي يدعو فيها أصحابها إلى ضرورة قراءة التراث اللغوي بوسائل منهجية حديثة من أجل استنباط الأسس المعرفية التي انبنى عليها الفكر الموروث، بالتالي المساهمة في تفعيل البحث التداولي المعاصر وتطويره.

-بيان الأسس المنهجية والمعرفية واللغوية التي ارتكز عليها رواد نظرية الأفعال الكلامية في دراسة "سياق الحال" من جهة، ومقارنتها مع ما قدمه علماؤنا من جهة أخرى، وكل ذلك من أجل حل الإشكاليات التي طرحتها هذه النظرية، وبالخصوص في تأويل الفعل الكلامي وتحقيق إنجازيته المنوطة به.

-ضبط المرجعية المعرفية التي تولدت عنها قضية "سياق الحال" في تأطير الفعل الكلامي، وتقديم قوانينه سواء عند التداوليين؛ والتي غدتها الفلسفة البراغماتية، أو عند علمائنا القدامى؛ والتي تولدت عن المرجعية الأخلاقية المستمدة من التربية الإسلامية.

-تردد هذه المقولة (سياق الحال) بقوة في نظرية الأفعال الكلامية مما دعانا أكثر لضبط مقتضياتها سواء في تشكيل الفعل الكلامي أو تأويله.

-الوقوف على الإشكالات الكبرى التي ما تزال تعترض هذه الفكرة عند التداوليين، فطبيعتها المتجددة والمتنوعة أشكّلت عليهم تقنين الإنتاج الكلامي ضمن قواعد خاصة، كما هو الحال في الدراسات النسقية التي استطاعت أن تضبط النسق اللغوي ضمن قواعد معينة.

ولذلك جاء عنوان أطروحتنا "سياق الحال في الفعل الكلامي -مقاربة تداولية-" نكشف فيه عن دور المعطيات غير اللغوية وأهميتها في تأطير الكلام، وبالتالي تحقيق الأغراض الإنجازية التي يقوم عليها.

وفي الحقيقة هناك دراسات سابقة تناولت موضوع "السياق" بوجه عام، حاولنا أن نشرحه وتبيّن علاقته بالكلام؛ مثل صنيع عبد النعيم خليل الذي وسمه بـ: "نظرية السياق بين القدماء والمحدثين دراسة لغوية نحوية دلالية"، حيث عمد إلى تبين أصل السياق ومفهومه، وكذا عناصره، ثم تناول فيه نظرية السياق عند القدماء، وبعد ذلك طرحه عند المحدثين والمعاصرين العرب والغربيين. ورسالة دكتوراه للباحث عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، وعنوانها بـ "دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، وقد تعرّض فيها للبداية الحقيقية للسياق عند "مالينوفسكي Malinowski"، ثم قدّم أهم الأسس السياقية في التراث العربي من خلال علاقتها بعلم الأصوات والنحو. وهو نفسه ما وجدناه ماثلاً في رسالة دكتوراه للباحث ردّة بن بردة بن ضيف الله الطلحيّ المعنونة بـ "دلالة السياق"، وقد أضاف إلى هذه الأفكار علاقة علم النص بالسياق.

كما عثرنا على رسالة دكتوراه للباحث إبراهيم محمود خليل الموسومة بـ: "السياق وأثره في الدرس اللغوي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث"؛ تطرّق فيها إلى العلاقة الوثيقة بين السياق والدرس اللغوي؛ بحكم أنّه أضحي من المرتكزات التي عوّلت عليها كل المدارس اللغوية، كما عمد إلى تبيان أثر السياق في كل من البحث الصوتي والدلالي والنحوي.

ثم رسالة الباحث عبد القادر بوزبوجة الموسومة بـ "نظرية السياق عند اللغويين والبلاغيين العرب"، والتي قدّم فيها جهود اللغويين والنحويين والبلاغيين في السياق.

واتّضح لنا أنّ كل هذه البحوث حول السياق كانت في جوهرها عامة، حتى وإن كانت متقاربة فيما بينها، وهذا ما حفّزنا أكثر للغوص في عمق هذا الموضوع، متخصصين في "سياق

الحال" فقط، وعند رواد نظرية الأفعال الكلامية، ونحسب أن الدراسات فيها ما تزال تحتاج لمن يستوضحها أكثر. وقد لاحظت أن هذه النظرية قد طرحت الموضوع بطرح علمي خاص يغدو فيها "سياق الحال" المركز الذي يتحقق من خلاله الفعل الكلامي، وهذا هو تميز بحثنا.

ويقوم هذا الموضوع على إشكالية مركزية وهي: كيف يؤطر سياق الحال الفعل الكلامي سواء في إنتاجه أو تأويله أو إنجازته؟ ثم كيف نفيد من الطروحات التي قدمها علماؤنا في ذلك؟

وهي إشكالية تقوم على مجموعة من الفرضيات منها:

- يعد "سياق الحال" الأساس الذي يقوم عليه الفعل الكلامي.

- تتنوع معطيات سياق الحال، لكنّها تبقى في جوهرها متعلقة مع الفعل القولي.

- تحقيق القوة الإنجازية مستمد من الانسجام بين الإنتاج القولي وسياق الحال الذي يؤطره.

وقد اقتضت منا طبيعة الموضوع أن نوزّع هرم البحث على أربعة فصول مصدّرة بمقدّمة، ثم تمهيد وضّحت فيه قيمة "السياق" بصفة عامة، وحضوره المميّز في التراث اللغوي العربي من جهة، وفي الدراسات اللسانية المعاصرة من جهة أخرى.

أما الفصل الأول فوسمناه بـ "سياق الحال" مفاهيمه وإجراءاته"، تطرّقنا فيه إلى مفهوم "السياق" كمصطلح، أين أدركنا ذلك التنوع المفاهيمي الذي كان سائدا عند الباحثين، ثم انتقلنا إلى مصطلح "سياق الحال" فضبطنا مفهومه ومكوّناته الأساسية من: متكلم ومتلق، وكذا ملاسبات الكلام، والزمان والمكان. وحاولنا استجلاء مجمل خصائصه التي يتميز بها؛ من دينامية محرّكة وواقعية وغيرهما. وبعد ضبط مفهومه وطبيعته أبرزنا كيفية معالجة العلماء له، انطلاقا من التراث العربي وبشكل مفصّل عند كل من النحويين واللغويين، والبلاغيين والمفسرين وعلماء الأصول، معززين كل هذا بالتمثيل والشواهد من أمّات الكتب، ثم قاربنا هذه المفاهيم بما هو ماثل في الدراسات اللغوية الغربية مركزيين على الحقل التداولي.

وقد بيّنا ضمن هذا الفصل أن العرب القدامى قد أولوه بعناية خاصة، واعتبروه قطب الرحي الذي يعول عليه في صنعة الكلام، وكل ما يتّصل به من ظروف وملاسبات وقت القول الفعلي؛ من مثل شخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي، وغيرهما. فالكلمة تخضع لبعدين أساسيين:

أولهما: البعد الواقعي الإخباري الذي ستعمل فيه الكلمات.

ثانيهما: البعد السياقي لها، ويرتبط بالتركيب والمعطيات الاجتماعية والنفسية والثقافية التي تؤثر في كل ذلك.

كما جُلنا في البحث عن هوية هذا المصطلح عبر مجالات كثيرة، ولاحظنا أن مفهوم "سياق الحال" قد تنوع وتعدّد؛ فالنحاة ناقشوه وبيّنوا أهميته في أبواب نحوية متنوّعة، كما أكدّوا على ارتقان بعض الظواهر النحوية به. أمّا البلاغيون فطرحوه ضمن مصطلحات مختلفة منها "المقام"، و"مقتضى الحال"، كما حثّوا على ضرورة مراعاة "سياق الحال" بكل معطياته أثناء الأداء الكلامي. حيث أنّح لنا أنّ "الحال" هو الضابط لنوعية الأساليب الكلامية التي قد تُعتمد في التبليغ. في حين اعتبره علماء التفسير قطب الرحي في الكشف عن مرامي آي القرآن ومقاصده، وقد ربطوه ربطاً وثيقاً بفكرة المناسبة، والتي قد تسهم في إدراك البعد الدلالي للقرآن الكريم. أمّا عند الأصوليين فعدّ من المرجعيات الأساسية التي قد تُعتمد في ضبط الأدلة لأصول الأحكام الفقهية.

ثم قدّمنا مفاهيم هذا المصطلح في الدراسات الحديثة، واكتشفنا أنّه حُظي بعناية خاصة، تبلورت أكثر مع بعض العلماء ضمن نظريات متنوّعة، انطلاقاً من نظرية "جاكسون Jakobson" مروراً بالمدرستين السلوكية لـ "بلومفيلد Bloomfield" والاجتماعية لـ "فيرث Firth"، ووصولاً إلى "التداولية Pragmatique" التي اتّخذته موضوعاً مركزياً لها؛ فالتداوليون يفسّرون عملية إنتاج الكلام ويربطونها بالمخاطب، والمتلقي الذي يفكّك العبارة اللغوية ليصل إلى مقصد المتكلم، وبالتالي فإنّ عملية إنتاج الكلام وفهمه مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسياق الحال الذي يؤطر هذه العملية.

أمّا الفصل الثاني: فعنوانه بـ "سياق الحال ونظرية الأفعال الكلامية"، كشفنا فيه عن

المسيرة التطورية لنظرية الأفعال الكلامية؛ إذ يرجع الفضل في بروزها على الساحة العلمية إلى "فلاسفة اللغة"؛ حينما حاولوا التوصل إلى فهم أفضل لكيفية عمل الذهن في تصوّره للعالم هذا بشكل عام، بيد أنّ الصورة توضّحت أكثر مع تيار انبثق عن فلاسفة اللغة واتجه في اتجاه عكسي؛ وهو "الفلسفة التحليلية" التي طرحت جملة من القضايا، اعتمدها نظرية أفعال الكلام أثناء دراستها

للفعل الكلامي، والتي تقوم على التحليل المنطقي للعبارة واللغة بصورة عامة. وارتكزنا أيضا في تحليلها على "قواعد الاستعمال للغة العادية"؛ أي القواعد التي تحكم استعمال هذه العبارة أو تلك تحت ظرف معين. وهذا يدل على مدى ارتكان اللغة بـ "سياق الحال" الذي تُنتج فيه.

و"الاستعمال" هنا هو الذي يُخْرِج اللغة من صورتها، ويُدخلها إلى الإجراء، فتصبح جزءاً من الفرد المستعمل لها؛ إذ يبرم بها اتِّفَاقاته، ويُقدِّم بها تَهَانِيه، ويعتذر بها إن اقترف أخطاء، ويَعِدُّ بها إذا أراد وعدا، ويتزوَّج ويطلقُّ بها، ويشترى ويبيع، وغير ذلك؛ ولكن دائما في ظروف استعماله معينة.

ومن هنا تظهر طبيعة اللغة ضمن هذا الصنف من الاستعمال؛ إذ لا تأخذ قيمتها ضمن هذا الطرح التداولي إلا من "سياق الحال" الذي تتحقق فيه، باعتباره المؤطر لها من حيث إنتاجها من جهة، ومن حيث تأويلها من جهة أخرى، وهذا ما عوّل عليه رواد نظرية أفعال الكلام بدءاً من "أوستين Austin" الذي بسط مفاهيم دقيقة حول "الفعل الكلامي" وشروطه وأصنافه. وقد اعتبر الفعل الكلامي ملفوظا متحققا من قبل متكلم محدد، وفي سياق محدد، والذي لا تكون اللغة معه مجرد أداة تواصلية؛ بل فعلا اجتماعيا أو سلوكا فرديا أو مؤسساتيا.

ثم تطرّقنا إلى أقسام الفعل الكلامي انطلاقا من تصنيف رائدها "أوستين Austin"، ثم تصنيف "سيرل Searle"، وعزّزنا ذلك بتقديم آراء "فوندرليش Wunderlich" و"فان دايك Van Dijk" و"أوركيني Orecchioni" و"ريكاناتي Récanati"، مع محاولة تقديم بعض الملاحظات في رحاب الآراء التراثية التي تخدم هذا المجال.

وبعد ذلك خصصنا مبحثا للفعل الكلامي عند الدارسين العرب المعاصرين، قدّمنا فيها الجهود التي طرحها بعض المفكرين المحدثين؛ وقد ركّزنا على المحاولة القيّمة التي ذكرها الطبّطباي، والمجهودات الراقية التي بسطها مسعود صحراوي، وبعد طرح بعض الملاحظات في ذلك استنبطنا معهما بعض الآراء التي حاولنا من خلالها إيجاد بعض الحلول التي ما زالت تُطرح في تصنيف الفعل الإنجازي.

أمّا الفصل الثالث: فدرسنا فيه "سياق الحال وقوانين التفاعل في الفعل الكلامي"؛ أردنا فيه بيان كيفية إنتاج الفعل الكلامي من لدن المتكلم وعلاقات كل ذلك بما يقتضيه "سياق الحال"، ولذلك عمدنا في البداية إلى بيان طبيعة "التفاعل" في الفعل الكلامي، وهذا استنادا على ما قدمه "فان دايك Van dijk" حول التفاعل القولي، وما يقتضيه من قدرات لغوية ومعرفية وأخرى إدراكية واجتماعية؛ وقد بينا ذلك بمخطط توضيحي. ثم تناولنا الخصائص التي امتاز بها التفاعل التواصلية في ظلّ نظرية الأفعال الكلامية منطلقة في ذلك من مسلمة أساسية: وهي أنّ كل فعل كلامي هو في جوهره فعل تداولي محدّد بعلاقة تفاعلية تتم بين ركني العملية التخاطبية، وهي مرهونة بأسس مرتبطة باستعماله اللغة وتعددتها وانسجامها من جهة، وبالدينامية والتضمين والاقتضاء من جهة أخرى. بعد ذلك انتقلنا إلى عنصر مهم وهو تقديم "قوانين هذا التفاعل"، والتي تتعلق بمبدأين رئيسيين وهما: الضوابط اللغوية التي يبيحها الاستعمال اللغوي المعين من جهة، وما يرتبط بالمجتمع وأخلاقياته من جهة أخرى، وكلّها مجتمعة تضمن نجاح الفعل الكلامي. وقد استندنا في ذلك إلى ما قدمه "أوستين Austin"، وما وضّحه أكثر تلميذه "سيرل Searle" في جملة من المبادئ، وما طرحه أيضا "غرايس Grice" وغيره في ضروب من القوانين من جهة، وما قدمه لغويونا العرب من أفكار من جهة أخرى، وقد اعتمدنا عليهم في استنتاج القواعد التي تنظّم التفاعل الكلامي. ثم أنهيت هذا الفصل بفكرة جوهرية مفادها أنّ القوة الإنجازية تظهر قوة وضعفا انطلاقا من مجموعة من الآليات الحجاجية.

وكان الفصل الرابع لـ "سياق الحال وفعل التأويل في الفعل الكلامي"، طرحنا فيه كيفية تأويل الفعل الكلامي وعلاقات سياق الحال بذلك، وقد شرحنا فيه بداية طبيعة المعنى للفعل الكلامي، أين أوضحنا أهمية الدلالة في نظرية الأفعال الكلامية سواء كانت هذه الدلالة مباشرة أو غير مباشرة، ثم أبرزناها من خلالها ارتباطها بفعل التأويل، والذي يتأسس على جملة من المبادئ كان من أهمّها ارتقان هذا الفعل بفعل قولي، وبمقام ما يسهم بمعطياته في إنتاجه وتعدّيته. وعمدنا بعد ذلك إلى بيان مختلف الآليات والمؤشّرات التي تؤطّر تأويل الفعل الكلامي، ووجدناها تتنوّع في ضبط قوى الفعل الإنجازية؛ منها الآليات اللغوية، والآليات غير اللغوية؛ والتي تشمل معظم العمليات الاستدلالية -التي تقوم على ربط القول بمستدعيات الموقف العام الذي يقوم عليه-

الموظفة من لدن المؤول ليحقق بها الفعل الإنجازي المقصود، ودعمنا هذه الأفكار بما طرحه "غرايس Grice". وبما أقره السكاكي.

ثم انتقلنا إلى تبيين القوة الإنجازية وعلاقتها بالكفاءة التأويلية للمؤول، حيث تعتبر هذه الأخيرة مكوناً فعالاً في تأويل الفعل الكلامي، وحددناها في أربع كفاءات ارتبطت جوهرياً بالكفاءة التداولية وهي: الكفاءة اللسانية والسياقية الحالية والموسوعية والاستدلالية. وبعد ذلك تكلمنا عن تقسيم رواد الأفعال الكلامية للقوة الإنجازية إلى مباشرة وغير مباشرة، وبيننا كيف أن تداعيات الحال تجعل الإنسان في معظم اتصالاته يلجأ إلى الفعل الكلامي غير المباشر.

وختمنا بحثنا بخاتمة ضمناها مجمل النتائج التي خلصنا إليها من كل فصول البحث.

أما منهجنا فكان في معظم هذه الرسالة وصفياً قائماً على وصف القضايا المختلفة ذات العلاقة المباشرة بالموضوع، ثم تحليلها ومناقشتها انطلاقاً مما قدمه المختصون في ذلك. وقد عمدنا في بعض الأحيان إلى مقارنة بعض الأفكار التداولية الحديثة بما ورد لدى علمائنا، والغاية هنا ليس إبراز فضل السبق في ذلك؛ بل هي محاولة الاستفادة من آراء علمائنا القدماء في إثراء المسائل الكبرى التي تطرحها نظرية الأفعال الكلامية في تأطير "سياق الحال"، وضبط أهميته وقيمه في تحقيق القوة الإنجازية المقصودة.

وقد عمدنا في هذه الرسالة إلى التمثيل انطلاقاً من القرآن الكريم من جهة، وكلام العرب شعره ونثره من جهة أخرى. وحاولنا التنويع في المدونة الأدبية حيث كنا نمثل في بعض الأحيان من التراث الأدبي، وفي أحيان أخرى من الأدب الحديث؛ وقد أفدت هنا كثيراً من آثار محمد البشير الإبراهيمي. والغاية من هذا التطبيق هو تقريب أفكار هذا الموضوع إلى القارئ العربي انطلاقاً من ثقافتنا العربية.

وحتى نमित اللثام عن جوهر هذا البحث، اعتمدنا على مرجعية علمية ثرية ومتخصصة أفدنا منها بقوة من أجل الإحاطة بكل ما تقتضيه قضايا الموضوع، وقد تنوعت بين المصادر الحديثة والمصنّفات القديمة، فمن الأولى نذكر كتاب أوستين Austin "باللغتين العربية والفرنسية" نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلام، Austin, Quand dire c'est faire"، وكتاب

"Searle سيرل " "Sens et expression études de théorie des actes de langage"، و"التداولية من أوستين إلى غوفمان" لفيليب بلانشيه. و"آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر" لمحمود أحمد نحلة، و"التداولية عند العلماء العرب" لمسعود صحراوي. ومن الثانية نشير إلى كتب النحاة والبلاغيين وعلماء الأصول وعلماء التفسير مما يخدم القضايا المطروحة.

وقد واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث مجموعة من الصعوبات؛ أهمها وأشكلها إشكالية المصطلح سواء في اللغة الأخرى حيث وجدنا صعوبة في ترجمة بعض المصطلحات التي تتعلق بهذا الموضوع، وبالأخص في كتاب "سيرل Searle" "Sens et expression" وفي معجم "جاك موشلار J.Moeschler" و"آن روبول Anne Reboul" "Dictionnaire Encyclopédique de pragmatique". وكذلك في لغتنا العربية؛ إذ لاحظنا أن دارسنا قد نوعوا في ترجمة المصطلحات التي تولدت عن نظرية الأفعال الكلامية، فلم نكد نجد مصطلحا موحدًا إطلاقًا، هذا الأمر جعلنا نحتاج أكثر في الأخذ بمصطلح معين.

وفي الأخير إنّه ليسعنا أن نتقدّم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا المشرف الأستاذ الدكتور أحمد عزوز الذي رعانا في هذا العمل فصرف معنا وقته وجهده الثمينين من أجل إخراجنا في أحسن وأبهى حلّة، فلم يخل علينا بملاحظاته الدقيقة ونصائحه السديدة وآرائه النيرة وتعديلاته المستوفية، فيسرّ لنا الكثير من العضلات التي واجهتنا، نسأل الله له حسن الجزاء والثواب. والشكر موصول أيضا إلى الدكتور عبد الحليم بن عيسى الذي صحّح لنا الكثير من الفلتات التي اكتفت هذا العمل وبخاصة في كتابته الأولى، أشكره على تعنيفه لنا حتى نرقّي -قدر المستطاع- هذا البحث نحو الأحسن، وعلى توجيهاته اللغوية والتركيبية والمعرفية التي مكّنتنا من تصويب الكثير من المزالق التي غفلنا عنها.

وإنّه لمن لدواعي الفخر والاعتزاز أن نسترشد ونستضيء أكثر من ملاحظات السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، نشكرهم على اقتطاعهم من وقتهم وجهدهم لتصويب ما اعوجّج من هذه الرسالة. ولا يفوتنا أن نشكر كذلك جامعنا التي يسّرت وهيأت لنا الفرصة في التسجيل والمناقشة.

وفي الأخير نقول هذه محاولة بسيطة، وقد بذلنا جهدنا من أجل الإحاطة بجميع مقتضيات الموضوع، فإن كنا قد وُفقنا فهذا من الله تعالى، وإن أخطأنا فحسبنا أننا اجتهدنا ونرضى بالأجر الواحد، فالكمال للواحد الصمد.

وهران في يوم: 02 جوان 2011م

الطالبة: بن يامنة سامية

تمهيد

إنّ المتأمل لموضوع "السياق" بصفة عامة في الدراسات اللغوية القديمة والحديثة يلاحظ تنوعاً في المفاهيم والرؤى؛ ولكن إذا أردنا استجماعها فإننا ندرك أنّه قد تجاذبته مقولتان مختلفتان كانتا المنطلق الأساسي في دراسة النظام اللغوي وإفرازاته في مختلف المواقف الكلامية وهما:

الأولى يعتمد فيها أصحابها على "السياق" ويجعلونه من المرتكزات والمؤطّرات التي يقوم عليها الاستخدام اللغوي.

أمّا الثانية فيرى فيها روادها أنّ "السياق" ليس له حضور في اللغة؛ إذ هو خارج عن طبيعتها الصوتية والكتابية القابلة للقياس والملاحظة، وبالخصوص في إطار التخصص الذي أصبحت تملّيه اللسانيات.

ولكنّ القاسم المشترك بين هاتين المقولتين هو التأكيد على أهمية هذا المعطى، وهذا ما نلاحظه لدى النحاة والبلاغيين والمفسّرين والأصوليين والفلاسفة، وحتى عند اللسانيين المحدثين، وبالخصوص عند التداولين. لنشير هنا إلى قضية مهمة؛ وهي أنّ هوية هذا المصطلح تنوّعت من مجال إلى آخر من جهة، كما أنّها اختلفت بين التراثيين والمعاصرين من جهة أخرى.

فالنحاة ناقشوه وبيّنوا قيمته في أبواب نحوية متنوّعة، قد نوضّح ذلك مع سيبويه (ت180هـ) في "باب الاستقامة من الكلام والإحالة"¹، وبالخصوص في "الكلام المستقيم الكذب"؛ حيث نستشف أنّ مفهوم "الكذب" في هذا الصنف مستمد من سياق الموقف، باعتبار أنّ «الكذب هو مفارقة الاعتقاد للخارج»².

وقد نال "السياق" اهتمام أكثر عند النحويين لما تحدّثوا عن ارتھان بعض الظواهر النحوية به، قد ندرك ذلك في باب المنصوبات؛ يقول ابن يعيش (ت643هـ): «المصدر ينتصب بالفعل وهو أحد المفعولات، وقد يحذف فعله لدليل الحال عليه، وهو في قولك على ثلاثة أضرب منها: ضرب

¹ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت دار الجيل، ط1، 1/25.

² طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المغرب المركز الثقافي العربي، ط1/1998، ص53.

يجذف فعله ويجوز ظهوره فأنت فيه بالخيار إن شئت أظهرته، وإن شئت أضمرته. وضرب لا يجوز استعمال فعله ولا إظهاره. وضرب ليس له الفعل ألبة... نحو قولك لمن لقيته وعليه وعشاء السفر ومعه آتته فعلمت أنه آيب من سفره فقلت "خيرَ مقدم"؛ أي قدمت خيرَ مقدم،... ومن ذلك إذا رأيت رجلاً يَعد ولا يفِي قلت: "مواعيدَ عرقوب"؛ أي وعدتني مواعيد عرقوب، فهو مصدر منصوب بوعدتني؛ ولكنه ترك لفظه استغناءً عنه بما فيه من ذكر الخلف، واكتفاءً بعلم المخاطب بالمراد»¹. حيث نلاحظ ارتباط نصب بعض المصادر بمتعلقات استعمالية لها علاقة بالسياق.

أما عند البلاغيين فقد حظي "السياق" أو "المقام"² كما شاع عندهم بأهمية خاصة ومميزة؛ فارتبطت الدرس البلاغي ككل به، قد نؤكد ذلك من مقولتهم التي تكررت في معظم المصنّفات البلاغية؛ وهي "لكل مقام مقال"، و"لكل كلمة مع صاحبها مقام"³، فهي من جوامع الكلم التي تستجمع بدقّة موضوع الدراسات البلاغية.

وقد كانت هذه الفكرة المنطلق الرئيسي في التنظير البلاغي والأدبي بشكل عام، نلمح ذلك مع الجاحظ (ت255هـ)⁴، حيث «تمكّن بمنهجية عقلانية ناضجة من تمثّل آراء السابقين من علماء الشعر وتجريدها وسهرها ضمن نظرية متماسكة هي "نظرية المقامات" التي تمثّل مسلكاً من أبرز المسالك إلى اكتشاف خصائص نظريته الأدبية والجمالية بشكل عام»⁵.

¹ ابن يعيش، شرح المفصل، القاهرة مكتبة المتنبّي (د.ت)، 113/1.

² سنناقش طبيعة هذين المصطلحين "السياق" و"المقام" في الفصل الأول من الرسالة.

³ لعل أول ظهور لهذه العبارة في التاريخ الأدبي عند العرب يرتبط بالخطبة الذي يقول في أحد أبياته مخاطباً عمر بن الخطاب (رضي الله عنه):

تَحَنَّنْ عَلَيَّ هَذَاكَ الْمَلِيكُ فَإِنَّ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالاً

ينظر: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، بيروت مؤسسة الرسالة، ط1/2000، 167/1، وردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، دلالة السياق، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، 1418هـ، المجلد الأول ص 68، و د. نجوى محمود صابر، دراسات أسلوبية وبلاغية، الإسكندرية دار الوفاء لدينا للطباعة والنشر، ط1/2008، ص185.

⁴ ناقش الجاحظ فكرة "المقام" بقوة وعدّها الأساس الذي تقوم عليه البلاغة العربية، ينظر مثلاً البيان والتبيين، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، القاهرة مكتبة الخانجي، ط1/7، 136/1998، وسنوضح ذلك في الفصل الأول.

⁵ أحمد الوردني، قضية اللفظ والمعنى ونظرية الشعر عند العرب من الأصول إلى القرن السابع الهجري/13م، بيروت دار الغرب الإسلامي، ط1/2004، المجلد الثاني ص765.

ويذكر تمام حسان في هذا السياق أنّ البلاغيين عند اعترافهم بفكرة "المقام" كانوا متقدمين ألف سنة تقريبا على زماهم؛ لأنّ الاعتراف بفكرتي "المقام" و"المقال" باعتبارهما أساسين متميزين من أسس تحليل المعنى يعتبر الآن في الغرب من الكشوف التي جاءت نتيجة لمغامرات العقل المعاصر في دراسة اللغة¹.

وقد دعا البلاغيون إلى ضرورة مراعاة "المقام" بكل معطياته أثناء الأداء الكلامي؛ لأنّ «المعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصة، وكذلك ليس يتّضع بأن يكون من معاني العامة، وإثما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من المقال»².

وعلى هذا الأساس ربطوا حدّ البلاغة بـ"السياق"، أو "المقام والحال" باعتبارهما المصطلحين الأكثر تردّدا لدى البلاغيين، يقول القزويني (ت739هـ): «والبلاغة في الكلام مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحته»³.

وتتضح أهمية "الحال" أكثر في البحث في علم المعاني المرتبط في جوهره به، يقول التفتازاني (ت749هـ) في تعريفه: «وهو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال»⁴. حيث يتبدّى لنا أنّ "الحال" هو الضابط لنوعية الأساليب الكلامية التي قد تُعتمد في التبليغ.

أما علماء التفسير فقد عدّوه من جملة الركائز المهمة في الكشف على مرامي القرآن ومقاصده، يقول الزركشي (ت794هـ) في "دلالة السياق": «فإنّها ترشد إلى تبين الجمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام وتقييد المطلق، وتنوّع الدلالة، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظيره، وغالط في مناظرته، وانظر إلى قوله

¹ ينظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الدار البيضاء دار الثقافة (د.ت)، ص337.

² الجاحظ، البيان والتبيين، 1/136.

³ الإيضاح في علوم البلاغة، ص12.

⁴ التفتازاني، شرح المختصر على تلخيص المفتاح، تركيا، مكتبة الصحابة لصاحبها محمد هادي المارديني (د.ط)، 1/34.

تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾¹، كيف تجد سياقه يدل على أنه الدليل الحقيق². وفي ذلك إشارة جلية إلى حاجة المفسر إلى المعرفة بالسياق لمعرفة القصد القرآني.

ويقول الزركشي أيضا في فصل "في اختلاف المقامات ووضع كل شيء في موضع يلائمه": «وأما بالنسبة إلى المقامات فانظر إلى مقام الترغيب وإلى مقام الترهيب؛ فمقام الترغيب كقوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾³، نجد تأليفا لقلوب العباد، وترغيبا لهم في الإسلام. قيل كان سبب نزولها أنه أسلم عياش ابن أبي ربيعة والوليد بن الوليد ونفر معهما... وأما مقام الترهيب فهو مضاد له؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا﴾⁴، ويدل على قصد مجرد الترهيب بطلان النصوصية من ظاهرها على عدم المغفرة لأهل المعاصي؛ لأن "من" للعموم؛ لأنها في سياق الشرط...»⁵. فانطلاقا من السياق تتحدد نوعية الخطاب، ثم إن معرفة المناسبة قد تساعد أيضا في إدراك البعد الدلالي للآيات القرآنية. ومنه ألح علماء التفسير على معرفة أسباب النزول لتفسير آيات الذكر الحكيم.

وقد شرح السيوطي (ت911هـ) "السياق" أكثر عندما طرح فكرة علاقات المناسبة، قاصدا بذلك أهميته في الصلة التناسبية التي تكون بين سورتين، والتي تنطلق ابتداءً من المفاهيم التي تحملها الآيات والسور وعلاقات مضمون الآية والسورة مع سابقتها، وهي الإشارات التي تكون بعد تحليل الآيات والسور وفق الاعتبارات النحوية (سياق النص) والاعتبارات الخارجية (سياق الموقف) من أسباب النزول وعلاقة الخطاب بالمخاطب⁶.

ومنه ندرك ارتباط التفسير بالنص باعتباره يحتاج إلى النظر في:

– دلالة الألفاظ على المعاني (لغة العرب).

¹ الدخان (49).

² البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، بيروت المكتبة العصرية، 2006، 127/2.

³ الزمر (53).

⁴ النساء (14).

⁵ البرهان في علوم القرآن، 79-78/2.

⁶ ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 24/2.

-مراعاة المتكلم بالقرآن.

-مراعاة المنزل عليه.

-مراعاة المخاطب (عليه).

-مراعاة سياق الكلام¹.

وهي كلّها معطيات يتأسس عليها علم التفسير.

أما "السياق" عند الأصوليين فيعتبر من المرجعيات الأساسية التي قد تُعتمد في ضبط الأدلة لأصول الأحكام الفقهية، ويتّضح ذلك من كلام الشافعي (ت210هـ) الذي يقول: «فإنّما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرّف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها: اتّساع لسانها، وأنّ فطرته أن يخاطب بالشيء منه عاما ظاهرا يراد به العام الظاهر، ويستغنى بأول هذا منه عن آخره. وعاما ظاهرا يراد به العام ويدخله الخاص فيستدلّ على هذا ببعض ما خوطب به فيه. وعاما ظاهرا يراد به الخاص. وظاهرا يُعرّف في سياقه أنّه يراد به غير ظاهره. فكل هذا موجود علمه في أول الكلام أو وسطه أو آخره»².

وفي هذا القول إشارة إلى طبع العربية المؤسس على الإشارة والتلميح في تأليف الكلام وإدراكه، وهي كلّها من معطيات السياق التي قد يُستند إليها في الكشف عن المعنى.

ولعلنا ندرك ممّا بسطناه حول حضور "السياق" لدى بعض العلماء القدامى هو تأكيدهم على قيمته وأهميته في تأطير الخطاب اللغوي، فهو من مركباته التي لا غنى عنها في توضيح المعنى.

وإذا انتقلنا إلى الدراسات الحديثة فإننا سنجد هذا الموضوع قد حظي بعناية خاصة، تبلورت مع بعض العلماء ضمن نظريات متنوّعة، مثل "جاكوبسون Jakobson" حينما بيّن في مخطّطه أنّ للغة وظيفة مرجعية متعلقة بالسياق.

¹ ينظر: ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، دلالة السياق، ص112.

² الشافعي، الرسالة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، بيروت دار الكتب العلمية (د.ت)، ج1، ص52، قد خصص فصلا وضح فيه أهمية السياق بعنوان "باب الصنف الذي يبين سياقه معناه" ص62.

و"بلومفيلد Bloomfield" الذي استطاع أن يلفت الانتباه إلى أهمية المقام والاستجابة التي يستدعيها من المستمع¹. ويتضح ذلك من تجربة "جاك وجيل" المشهورة، والتي أبرز فيها أهمية الظروف والملازمات في إنتاج الحدث اللغوي، وفي إدراك بعده الدلالي أيضا. وعلى هذا الأساس حينما أراد تعريف المعنى ربطه بـ«الموقف أو المقام الذي يقوم فيه المتكلم بنطق كلمة أو جملة، ورد الفعل والاستجابة التي يتطلبها ذلك من المستمع»²، وهي إشارة إلى دور "سياق الموقف" في تحديد المعنى.

وانطلاقا من ربط اللغة بالطابع الاجتماعي ظهر الاهتمام بـ"السياق"، ونلمس ذلك مع المدرسة الإنجليزية الاجتماعية التي تبنت هذه الفكرة، بداية مع "مالينوفسكي Malinowski" الذي ذكر أن الكلام المنطوق يكون له معنى فقط لو رأيناه في السياق الذي يستخدم فيه، ومنه يبين «أن اللغات الحية يجب ألا تعامل معاملة اللغات الميتة، تترع من سياق حالها؛ بل ينظر إليها كما استخدمها أفراد للصيد أو الحرث أو البحث عن السمك...»³. حيث ندرك معه تركيزه على "سياق الموقف" كونه المحيط الحي الذي يسهم في تبين المعنى.

ومصطلح "السياق" أو "المقام" يعدُّ «المصطلح الذي يعبر عن آرائه الأساسية فيما يتصل بالطريقة التي ينبغي أن تدرس بها معاني اللغة»⁴. ولذلك أبرز "مالينوفسكي Malinowski" أن معنى أي منطوق هو ما يقع في موقف خاص.

وقد تبنت "فيرث Firth" هذا الأساس الذي يدرس من خلاله اللغة انطلاقا من المواقف الفعلية التي تستعمل فيها، وطوره ونمّاه أكثر حينما بلور المنهج الذي ينبغي الالتزام به في دراسة اللغة، يتم ذلك وفق مستويات مضبوطة تشمل كل العناصر اللغوية.

¹ نايف حرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، الكويت عالم المعرفة، 1978، ص295.

² عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين -دراسة لغوية نحوية دلالية، الإسكندرية دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1/2007، ص274.

³ بالمر، علم الدلالة، ص74.

⁴ محمد حسن عبد العزيز، مدخل إلى علم اللغة، بيروت دار الفكر العربي (د.ت)، ص320.

وأخذت فكرة "السياق" أهمية خاصة عند محللي الخطاب، وفي هذا الإطار يذكر "جوليان براون G.Brown" و"جون يول G.Yule" أنّ الفكرة القائلة بإمكانية تحليل سلسلة لغوية تحليلاً كاملاً من غير مراعاة للسياق قد أصبحت في السنين الأخيرة محلّ شك كبير¹. ولذلك أولوه بعناية خاصة فأضحى من مكونات تحليل الخطاب من أجل دراسة المقاصد.

ولكن يأخذ "السياق" الأهمية الكبرى ضمن علم خاص به هو "التداولية Pragmatique" التي اتخذته موضوعاً مركزياً، حيث جاءت لتغطّي بطريقة منهجية منظمة المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة العربية القديمة بعبارة "مقتضى الحال"، وهي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية "لكل مقام مقال"².

وهنا يشير "سيدوك Sadock" إلى أنّ الأخذ بعين الاعتبار دور "السياق" في فهم الجمل جعل دعاة التداولية يواجهون مشكلاً منهجياً حاداً. فلو سلمنا بوجود بعض الأوجه لمدلول جملة ما في مقام ما فهل هذه الأوجه جزء من مدلول الجملة بحكم معناها؟ أم هل يجب أن نصل إليها بعد بحث يمكننا من استشفافها من بقية معنى الجملة والحقائق المتعلقة به ذات الصلة بالمقام وذلك بناء على قواعد "جرايس Grice"³.

وكل هذا جعل التداوليين يفسّرون عملية إنتاج الكلام ويربطونها بالمخاطب، والمتلقي الذي يفكّك الرسالة اللغوية ليصل إلى مقصد المتكلم، وبالتالي فإنّ عملية إنتاج الكلام وفهمه مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمقام الذي يوطّر عملية إنتاج الكلام، ومحاولة فهم تلك الصيغ الكلامية مرهونة بمعرفة كل الملابس والظروف التي أحاطت بها⁴.

¹ ينظر براون ويول، تحليل الخطاب، ترجمة د. محمد لطفي الزليطي ود. منير التريكي، الرياض جامعة الملك سعود، 1997، ص 32.

² ينظر صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، القاهرة دار نوبار، ط 1/1996، ص 25.

³ ينظر براون ويول، تحليل الخطاب، ترجمة د. محمد لطفي الزليطي ود. منير التريكي، ص 44.

⁴ ينظر محمد محمد يونس علي، وصف اللغة العربية دلالياً في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، ليبيا دار الكتب الوطنية، 1993،

ولكن مما قدّمناه حول اهتمام الدارسين: النحاة والبلاغيين وعلماء التفسير وعلماء اللغة المحدثين وصولاً إلى التداوليين هو بيان طبيعة دراستهم للسياق بصفة عامة و"سياق الحال بصفة خاصة؛ فكيف كانت؟ ثم كيف تمت النقلة النوعية ضمن العلم الذي اختص به؛ وهو "التداولية"؟

...

...

...

الفصل الأول: "سياق الحال" مفاهيمه وإجراءاته

1- مفهوم السياق

أ- المفهوم اللغوي

ب- المفهوم الاصطلاحي

2- مفهوم "سياق الحال"

3- عناصر سياق الحال ومكوناته

أ- المتكلم

ب- المتلقي

ج- ملابسات الكلام

د- الزمان والمكان

4- خصائص سياق الحال

أ- الدينامية المحركة

ب- الواقعية

ج- التبدل والتغير

5- مفاهيم "سياق الحال" في التراث العربي

أ- سياق الحال لدى المفسرين

ب- سياق الحال لدى علماء الأصول

ج- سياق الحال عند النحاة

د- سياق الحال عند اللغويين

هـ- سياق الحال عند البلاغيين

6- سياق الحال عند الدارسين الغربيين

7- سياق الحال عند التداولين

الفصل الأول: "سياق الحال" مفاهيمه وإجراءاته:

حظي "سياق الحال" باهتمام واسع لدى الدارسين القدامى منهم والمحدثين، فتنوّعت التصورات حوله حيث ظلّ النقطة الأساس في المناهج التي ابتغت تحليل المعنى من وجهات نظر متنوّعة. وقد اتّضحت مع جهود المفسّرين والنحاة والبلاغيين وعلماء الأصول واللسانيين المحدثين، ولكنه تبلور أكثر كموضوع خاص ضمن الحقل التداولي.

1- مفهوم السياق:

تردّد مصطلح "السياق" في البحوث اللغوية الحديثة، والمتأمل في كفاءات تعامل العلماء معه يلاحظ أنّ منهم من لم يدخله ضمن الدراسة اللسانية، ولكن هناك من عدّه من الأركان التي لا يمكن التغافل عنها في التحليل اللغوي، واتّضحت هذه الأهمية أكثر ضمن مباحث النظرية التداولية.

وقد تنوّعت مفاهيمه لدى الدارسين؛ فمنهم من ربطه بالمحيط اللغوي الذي يحيط بالصوت أو اللفظة، أو الجملة، ومنهم من وصله بالوسط الخارجي ككل. ولكي نوضّح ذلك ننطلق من المفهوم اللغوي.

أ- المفهوم اللغوي:

يعود "السياق" في أصله اللغوي إلى مادة "سوق"، يقول ابن فارس (ت392هـ): «السين والواو والقاف أصل واحد، وهو حدُّ الشيء، يقال ساقه يسوقه سوقاً. والسّيقة: ما استيق من الدواب. ويقال سقتُ إلى امرأتي صدّاقها، وأسقتُهُ. والسوق مشتقة من هذا، لما يُساق إليها من كل شيء، والجمع أسواق»¹.

¹ معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، القاهرة دار الفكر (د.ت)، مادة (سوق)، ج3/ص117.

ويذكر ابن منظور (ت711هـ) أنها من «السُّوقِ وساقِ الإبلِ وغيرِها يسوقها سوقاً سيقاً وهو سائقٌ سواقٌ شُدِّدٌ للمبالغة؛ وقوله تعالى: {وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ}؛ قيل في التفسير سائقٌ يسوقها إلى محشرها وشَهِيدٌ يشهد عليها بعملها، وقيل الشهيد هو عملها نفسه أساقها استاقها فانسقت... وفي الحديث "لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق الناس بعصاه"؛ هو كناية عن استقامة الناس وانقيادهم إليه واتفاقهم عليه، ولم يُردْ نفس العصا وإنما ضربها مثلاً لاستيلائه عليهم وطاعتهم له إلا أن في ذكرها دلالةً على عَسْفِهِ بهم وخشونته عليهم... وقد انسقت تساوقت الإبلُ تساوفاً إذا تتابعت... وساقَ إليها الصِّدَاقَ والمَهْرَ سيقاً أساقه وإن كان دارهم أو دنانير لأن أصل الصِّدَاق عند العرب الإبلُ، وهي التي تُساق فاستعمل ذلك في الدرهم والدينار وغيرهما»¹.

وجاء في المعجم الوسيط "ساق الحديث: سرده وسلسله وساقه: تابعه وسايه وجاراه. وتساوقت المشية ونحوها: تتابعت وتزاحمت في السير. وتساوق الشيطان: تسائرا أو تقارنا... وسياق الكلام: تتابعه، وأسلوبه الذي يجري عليه»².

نستنتج من الأقوال السابقة أن معاني "السياق" تقوم على "التتابع والاستقامة والانقياد والاتفاق"؛ وهي كلها مفاهيم تحضر بقوة في الإنتاج اللغوي باعتباره تتابعا وانقيادا للأصوات والكلمات والعبارات، وفق ضوابط الاستقامة اللغوية، وما يمليه التواضع والاتفاق بين أفراد الجماعة اللغوية المعنية.

ومن هنا «فاستخدامنا لكلمة "سياق" في التعبير "سياق العبارة" أو "سياق الموضوع"، أو "سياق الجملة" استخدام مجازي يعود إلى المعنى الأصلي من التتابع والسير والنظم؛ فكما تساق النوق والغنم في قطيع واحد كذا تساق الكلمات في جمل أو عبارات، وهذا هو وجه الشبه بين السياق بمعناه الحسي والسياق بمعناه اللغوي»³. ومنه جاءت استعمالات من نوع: "سياق العبارة"

¹ ابن منظور، لسان العرب، مادة "سوق".

² مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مادة (سوق).

³ عبد المنعم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين دراسة لغوية نحوية دلالية، ص27.

و"سياق الكلام" و"سياق الموضوع"؛ و"سياق الحال"، وهي كلّها استعمالات مؤسسة على ما تملّيه المفاهيم المذكورة.

ب- المفهوم الاصطلاحي:

يذكر كثير من الباحثين أنّه ليس من البسيط تقديم تعريف دقيق للسياق¹؛ و«لعل هذه الصعوبة هي التي جعلت الذين كتبوا في هذا الموضوع يعضّون الطرف عن تعريف السياق وينتقلون إلى تبين أهميته في دراسة المعنى، وإظهار وظائفه وعناصره»²؛ وهذه الصعوبة أدت إلى تتعدّد البحوث فيه، وتتنوّع المقاربات حوله.

لكن قبل الكشف عن مفهوم "السياق" يجب أن نشير أولاً إلى أنّه عادة ما يُستعمل لدى دارسينا مقابلاً للمصطلح الأجنبي "Contexte" الذي ينحدر من السابقة اللاتينية "Con". بمعنى "مع" و"Text" اللاتينية أيضاً، والتي كانت تعني في الأصل "النسيج" ثم استعملت في معنى الكلمات المصاحبة للمقطوعات الموسيقية، ثم صارت تستعمل في معنى "النص"؛ أي تلك المجموعة من الجمل المترابطة مكتوبة كانت أو مقروءة³. ثم ارتبط بالمصطلح بعد التركيب المفهوماني الأساسيان التاليان:

-**الاستعمال الأول:** ويتعلّق بالمحيط اللغوي الذي تنتظم من خلاله الكلمات، ومجموع الألفاظ التي تسبق أو تلحق كلمة أو عبارة أو جملة، والتي تأتي لتساعد في بيان ما تعني هذه الكلمة أو العبارة أو الجملة أو النص ككل. يقول "ستيفن أولمان Ullmann": «كلمة "السياق Context" قد استعملت حديثاً في عدّة معانٍ مختلفة، والمعنى الوحيد الذي يهم مشكلتنا في الحقيقة هو معناها التقليدي؛ أي "النظم اللفظي للكلمة، وموقعها من ذلك النظم"، بأوسع معاني هذه العبارة، إنّ

¹ ينظر مثلاً: جون ليونز، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب، العراق دار الشؤون الثقافية العامة للطباعة والنشر، ط1/1987، ص242. وصلاح الدين زرال، الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى حتى القرن الرابع الهجري، الجزائر منشورات الاختلاف، ط1/2008، ص365.

² د. إبراهيم أصبان، السياق بين علماء الشريعة والمدارس اللغوية الحديثة، مجلة الإحياء، ص54.

³ ينظر عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، القاهرة دار المنار، ط1/1991، ص45. وستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، القاهرة دار غريب، ط1/1962، ص68.

السياق على هذا التفسير ينبغي أن يشمل لا الكلمات والجمل الحقيقية السابقة واللاحقة فحسب؛ بل والقطعة كلّها والكتاب كلّهُ»¹. وكلمة "النظم" هنا لها قيمتها؛ لأنّ ورود وتوالي الكلمات أو الجمل أو الفقرات لا يتم جزافياً؛ بل يرتقن بضوابط تقوم على مجموعة من العلاقات التي يتنامى من خلالها ما يسمى بالسياق اللغوي.

والمقصود بـ "المحيط اللغوي" مجموع المكوّنات الصوتية والصرفية والتركيبية التي تتداخل وتتظم من خلالها الكلمات في تشكيل الجمل أو النص.

-الاستعمال الثاني: والذي تدقّق ضمن الطرح التداولي²، ويضم الظروف والملابسات الثقافية والاجتماعية والنفسية التي تحيط بالإنتاج الكلامي، يقول "جون دييوا Jean Dubois": «السياق هو مجمل الشروط الاجتماعية المتّفق عليها التي تؤخذ بعين الاعتبار لدراسة العلاقات الموجودة بين السلوك الاجتماعي واستعمال اللغة... وهي المعطيات المشتركة بين المرسل والمرسل إليه والوضعية الثقافية والنفسية والتجارب والمعلومات الشائعة بينهما»³. وقد شكّل هذا المفهوم النقطة الأساسية في الدراسات التداولية.

فـ "السياق" يبدأ باللغة «من حيث مبانيها الصرفية وعلاقتها النحوية ومفرداتها المعجمية وتشمل الدلالات بأنواعها من عرفية إلى عقلية إلى طبيعية، كما تشمل على المقام بما فيه من عناصر حسية ونفسية واجتماعية كالعادات والتقاليد ومأثورات التراث، وكذلك العناصر الجغرافية والتاريخية مما يجعل قرينة السياق كبرى القرائن بحق؛ لأنّ الفرق بين الاستدلال بما على المعنى وبين الاستدلال بالقرائن اللفظية النحوية كالبنية والإعراب والربط والرتبة والتضام إلخ هو فرق ما بين الاعتداد بحرفية النص والاعتداد بروح النص»⁴.

¹ دور الكلمة في اللغة، ص68.

² 100 fiches pour comprendre la linguistique, Gilles Sioufi et Dan Van raemdonck, bréal, rosny 2 eme édition, P: 148.

³ Jean Dubois, Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, Larousse 2eme Edition, 1999, P116.

⁴ تمام حسان، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، القاهرة عالم الكتب، ط2/2000، 1/173.

ومنه نلاحظ أنّ مفهوم "السياق" في بعده العام يقوم على تلك المعطيات اللغوية وغير اللغوية التي تتفاعل في الإنتاج اللغوي، والتي ترتبط فيما بينها ارتباطاً وثيقاً. ويجب أن نشير هنا إلى أنّ "السياق" يهذين النوعين؛ اللغوي وغير اللغوي (سياق الحال) يشكّل نسقا من العناصر التي تمدّ الدارس بكيفيات فهم الخطاب اللغوي وتأويله التأويل الصحيح.

وبهذا قد نستنتج ونقول: إنّ السياق هو الإطار الذي تتنرّل من خلاله اللغة محل الموجودات الفعلية ضمن أحياز زمكانية تحتضنها، ومعطيات حالية متنوّعة الموارد (اجتماعية، نفسية، ثقافية...)، تضبطها فتعطيها المعنى الخاص بها.

2- مفهوم "سياق الحال":

لكي نحدّد مفهوم "سياق الحال" نسترجع ما ذكرناه من قبل حينما ميّزنا بين صنفين من السياق؛ السياق اللغوي، والسياق غير اللغوي، أو ما قد يسمى بـ "سياق الحال Contexte de situation"، وهو المصطلح الشهير الذي صاغه "مالينوفسكي Malinowski" في بحث بعنوان "The problem of meaning in primitive languages". ولكن أول ما ظهر هذا المصطلح عند الغربيين كان لدى الأنثروبولوجيين، ويرجع أصل استعماله إلى جهود "هوكارت A.hokert" في بحث بعنوان "The british journal of psychology". كما جاء ذكر هذا المصطلح أيضا عند "وجنر Wegner" في نهاية القرن التاسع عشر (1885م) في بحث بعنوان "دراسات في أسس حياة اللغة"، والذي أكّد فيه أنّ السياق هو الأساس أو المحيط الذي تعتمد عليه الحقيقة في توضيحها وفهمها¹.

ويجب أن نذكر في هذا المقام ما أورده تمام حسان حينما قال: «لم يكن "مالينوفسكي Malinowski" وهو يصوغ مصطلحه الشهير "Contest of situation" يعلم أنّه مسبوق إلى مفهوم هذا المصطلح بألف سنة أو ما فوقها. إنّ الذين عرفوا هذا المفهوم قبله سجّلوه في كتب لهم تحت اصطلاح "المقام"، ولكن كتبهم هذه لم تجد من الدعاية على المستوى العالمي ما وجدته

¹ ينظر محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، القاهرة دار الفكر العربي، 1999، ص 252، وعبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين دراسة لغوية نحوية دلالية، ص 81.

اصطلاح "مالينوفسكي" ¹. وفي كل ذلك إشارة جلية إلى أن مفهوم مصطلح "سياق الحال" موجود في تراثنا ضمن مصطلح "المقام" وبالخصوص لدى البلاغيين ².

ويبين "مالينوفسكي Malinowski" أن فكرة "سياق الحال" «تعني أكثر من اللغويات والثقافة والبيئة وغيرها من العناصر اللغوية الميتة. وقد قصد بهذا المصطلح أيضا الوقوف على الجانب اللغوي الحي. بمعنى دراسة اللغة عن طريق المشاهدة والملاحظة للكلام المنطوق في الموقف الفعلي؛ إذ أن معنى الكلمات متأصل في كفاءتها العملية» ³، وأنه لا يتضمّن عند الاتّصال اللغوي الكلمات فقط؛ بل الصلات والظروف الخارجية التي تسهم في إنتاجية الكلام.

وقد أطلق عليه كمال محمد بشر "المسرح اللغوي أو المقام أو مجريات حال"؛ وفي ذلك إشارة إلى معطيات الموقف الحي التي تؤطر الكلام، يقول: «والمقام في نظرنا ليس مجرد مكان يلقي فيه الكلام؛ وإنما هو إطار اجتماعي ذو عناصر متكاملة آخذ بعضها بحجز بعض. فهناك الموقف كلّه بمن فيه من متكلمين وسامعين وعلاقتهم ببعضهم ببعض. وهناك كذلك ما في المواقف من الأشياء والموضوعات المختلفة التي قد تفيد في فهم الكلام، والوقوف على خواصه، وهناك كذلك الكلام نفسه» ⁴.

أما محمود السعران فيسمّيه "الماجرى"، وفي ذلك ربطاً مباشراً للكلام بمجريات إنتاجه وتلقّيه، يقول: «إنّ "سياق الحال" أو "الماجرى" هو جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي أو للحال الكلامية» ⁵. ويدرج تمام حسان هذا المفهوم ضمن "الماجريات" ⁶.

ويجب أن نشير هنا أيضا إلى أنّه لاحظنا في الاستعمالات العربية ترادفاً بين مصطلحي "سياق الحال" و"المقام"، ونعتقد أنّ هذا الأمر ناتج عن الترجمات العربية للمصطلح الانجليزي

¹ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الدار البيضاء، دار الثقافة، ص372.

² -ينظر ص48 من الرسالة.

³ عبد النعيم خليل، المرجع نفسه، ص81. وينظر حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص161.

⁴ دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص61.

⁵ محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص252.

⁶ ينظر مناهج البحث في اللغة، ص195 و224 و251 و255 و262.

"Context of situation"؛ قد ندرك ذلك مثلاً مع تمام حسان الذي يضع لهذا المصطلح المقابل "المقام"¹، أما محمود السعران فيستعمل "سياق الحال"².

ويتجلى لنا مما سبق أنّ مفهوم "سياق الحال Context of situation" مرتبط بكل المعطيات الخارجية والملابس التي يُنتج في رحابها الكلام، ويكون لها تأثير في نوعية القول من جهة، وفي تبليغ مقاصده من جهة أخرى، والتي تتمظهر من:

* شخصية المتكلم والمتلقي وتكوينهما الثقافي، وطبيعة العلاقة التي تكون بينهما باعتبارهما طرفي العملية الاتصالية.

* العوامل والظواهر الاجتماعية والنفسية ذات العلاقة باللغة والسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي؛ كمكان الكلام وزمانه أو غير ذلك من المعطيات التي تؤثر في مجريات الكلام.

* كل ما يطرأ أثناء الإنتاج الكلامي من انفعال أو أي ضرب من ضروب الاستجابة، وكل ما يتعلّق بالموقف الاتصالي أيّا كانت درجة تعلقه.

* الآثار الناتجة للحدث الكلامي عبر مسرح الكلام؛ كالاقتناع أو الغضب أو الإغراء أو الابتهاج أو غير ذلك.

وبهذا يتّضح أنّ جوهر "سياق الحال" يقوم على بيان أهمية العناصر غير اللغوية ودورها الفعّال في إنتاج الكلام وتلقيه، باعتبار أنّ صور الكلام تختلف وتنوّع من حال إلى آخر.

3- عناصر "سياق الحال" ومكوّناته:

مما سبق ندرك أنّ مفهوم "سياق الحال" ضمن الطرح التداولي مفهوم متعدّد المعطيات والعناصر، والتي لها علاقة مباشرة بأطراف العملية الاتصالية ككل. ويجب أن نشير هنا إلى أنّ

¹ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص337.

² محمود السعران، علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي، ص252، وسنحاول في المبحث الخاص بـ "سياق الحال عند البلاغيين" الكشف عن العلاقة بين مصطلحي "المقام" و"الحال" والفرق بينهما.

«علم اللغة النظامي السائد بادئ ذي بدء قد حَيّد هذه الإشكالية البراجماتية لأدوار المتكلمين والسامعين»¹. ولكن أضحت هذه المعطيات في ظل التناول التداولي من غير الممكن تجاوزها في التحليل اللسانياتي.

ولذلك ظهرت "نظرية السياق"، والتي تدرس هذه المعطيات، وتبرز دورها في العملية التبليغية، وتعني بـ«المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي، ولغة التخاطب بينهما، والظواهر الاجتماعية، والعادات والتقاليد، والأحداث المخزونة في أذهان المتخاطبين وفي ذاكرة المجتمع، والمعتقدات والتصورات السائدة والأوضاع السياسية والاقتصادية والطَّبَعِيَّة حتى حالة الجو والمناخ إن كان لها دخل في الكلام، ويمكن أن تضم حركات الجسم من إشارة بالأعضاء وتعبير بالملامح، وكل حركة عضوية أخرى من هز الرأس وقيام وعود مما يعد قرائن حالية في أثناء الكلام. وبهذا عُدَّت هذه النظرية أفضل منهج لدراسة المعنى بسبب ما تميزت به من عناية بالعناصر اللغوية وغير اللغوية، حتى أضحت نظرية ذات جدوى وتأثير في دراسة المعنى وتفسير النصوص»². فنظرية السياق تدرس كل ما له علاقة بالاتصال اللساني، سواء أكان لغويا أم غير لغوي، والغاية من كل ذلك هو بيان تأثير معطياتهما في الاستعمال اللغوي.

وفي رحاب هذا الطرح سنحاول استجلاء العناصر غير اللغوية التي تكتنف الإنتاج اللغوي، وقد نستأنس بدايةً في استنباطها بمقولة أحمد المتوكّل التي يذكر فيها أنها تشمل كل ما يتوافر في موقف تخاطبي معين؛ وأهمّها: علاقة المتكلم بالمخاطب وخاصة الوضع التخاطبي القائم بينهما؛ أي مجموعة المعارف التي تشكّل مخزنا ما منهما أثناء عملية التخاطب، وزمان التخاطب ومكانه، والتي انضوت ضمن مصطلحي "مقتضى الحال" و"قرائن الأحوال"³. ونوضّح هذه العناصر انطلاقا مما يلي:

¹ زتسيسلاف واورزنيك، مدخل إلى علم لغة النص مشكلات بناء النص، ترجمة سعيد حسن بحيرى، القاهرة مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط1/2003، 89. والإطار المتكلمي في اللغويات المعاصرة إسهام في استكشاف أصوله المعرفية، لعبد الإله بوغابة، إشراف د. أحمد العلوي، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، 1991، ص78.

² د. نجم الدين قادر كريم الزنكي، نظرية السياق دراسة أصولية، بيروت دار الكتب العلمية، ط1/2006، ص84.

³ ينظر، أحمد المتوكّل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتدادات، الرباط منشورات دار الأمان، ط1/2006، ص172.

أ- المتكلم:

وهو العنصر الأساسي في الموقف الكلامي؛ كونه المفعّل للسياق وأدواته وإجراءاته، قد يتبدّى ذلك انطلاقاً من شخصيته وثقافته وملامحه وصفاته وجنسه إن كان ذكراً أو أنثى، ونبرة صوته باعتبار أن لكلّ متلفظ نطقاً صوتياً خاصاً يميّزه عن غيره، ومكانته الاجتماعية؛ فاستعمالات اللغة تختلف باختلاف متحدّثيها؛ فقد تكون للكلمة دلالتها الخاصة عند شخص معيّن، ومختلفة في بعدها المقصدي عند غيره، فـ«كل شخص منا لديه مجموعة من الكلمات يشعر أنّ لها دلالات وارتباطات خاصة، فكلمة مثل "البيت" قد تستدعي في ذهن البعض الرحمة والحنان، بينما تثير في ذهن آخرين معاني الشقاء والعذاب، بينما قد تثير في نفس شخص ثالث شيئاً آخر مثل رؤية ابن أو الجلوس في حجرته الخاصة أو مكتبه. ومعنى هذا أن ما تحويه أو تتضمنه الكلمة لا يرتبط بمستوى معيّن من الاستعمال؛ بل على العكس قد يختلف باختلاف مستويات الاستعمال من طبقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، ومن شخص إلى آخر في نطاق اللغة الواحدة»¹.

والأمر نفسه قد نستحصله من استعمالات كلمة "الكرسي"؛ فقد تتنوّع دلالاتها بحسب مقاصد المستخدمين لها؛ فقد ترتبط لدى البعض بالعظمة والأبهة، وقد تتعلق لدى غيرهم بالمسؤولية الكبرى التي قد تلقى على عاتقهم، وغير ذلك.

فاستخدامات اللغة تختلف من شخص إلى آخر، ومن موقف إلى غيره يؤمّن ذلك السياق، يقول ابن تيمية: «والحالُ حالُ المتكلم والمستمع لا بد من اعتباره في جميع الكلام فإنّه إذا عُرف المتكلم فهم من معنى كلامه ما لا يفهم إذا لم يُعرف؛ لأنّه بذلك يُعرف عاداته في خطابه. واللفظ إنما يدل إذا عُرف لغة المتكلم التي بها يتكلم وهي عاداته وعرفه التي يعتادها في خطابه»². فمعرفة المتكلم وعاداته الكلامية قد تسهم في فهم خطابه ومقاصده.

ثم إنّه من الضروري أن تكون للمتكلم القدرة على التنويع في الكلام بحسب أبعاده الإبداعية، والغايات التي يبتغيها إفهاماً أو إمتاعاً أو حتى غموضاً، يقول ابن قتيبة: «فالحطيب من

¹ عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين دراسة لغوية نحوية دلالية، ص 86.

² ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية، 102/2.

العرب إذا ارتجل كلاما في نكاح أو حَمالة أو تحضيض أو صلح، أو ما أشبه ذلك لم يأت به من واد واحد؛ بل يَفْتَنُّ: فيختصر تارة إرادة التخفيف، ويطيل تارة إرادة الإفهام، ويكرّر تارة إرادة التوكيد، ويخفي بعض معانيه حتى يغمض على أكثر السامعين، ويكشف بعضها حتى يفهمه بعض الأعجمين، ويشير إلى الشيء، ويكنّي عن الشيء. وتكون عنايته بالكلام على حسب الحال، وقدّر الحفل وكثرة الحشد، وجمالة المقام»¹.

ومنه لا بد للمتكلّم أن يمتلك آليات التنويع في الخطاب اللغوي بحسب مقتضياته المستمدة في جوهرها في ظلّ النظرية التداولية من "سياق الحال" الذي يُستعمل فيه. ويدعو "فوندرليش Wunderlich" لأن تكون لدى كل متواصل قدرات من النوع التالي:

- يجب أن يكون لديه مفهوم عن "الواقع"، وعن العوامل الممكنة التي يمكن استنباطها منه حتى يحرص ما يريد أن يتواصل حوله.

- يجب أن ينشئ اتصالا، وأن يستطيع حصره.

- يجب أن يستطيع الإدراك وأن يمتلك ذاكرة وقدرة على التوقع أيضا بالنسبة لسياق الكلام وسياق الموقف المستمرين.

- يجب أن يستطيع الخوض في أدوار اجتماعية اتجاه الآخرين.

- يجب أن يستطيع إعادة إنشاء شروط اجتماعية.

- يجب أن يستطيع أن يتواصل عبر التواصل المعين.

- يجب أن ينطق بأبنية صوتية مناسبة، وأن يقول من ذلك صيغا لغوية جديدة البناء، ويمكن التعبير عن مركب للفعل الكلامي، مكون من مضمون وقوة تواصلية. ولا بد كذلك أن يدرك الأبنية الصوتية، وأن يستطيع فهمها باعتبارها تحقيقا لصيغ لغوية وتعبيرا عن مركب للفعل الكلامي. ويجب أن يستطيع استخدام الوسائل اللغوية المصاحبة، والوسائل غير اللغوية استخداما مناسباً وفهما فهما ملائماً².

¹ ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق د. إبراهيم شمس الدين، بيروت دار الكتب العلمية، ط2/2007، ص17.

² ينظر زتسيسلاف واورزنيك، مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص، ترجمة سعيد حسن بحيري، ص87.

وفي كل هذه الشروط المتنوعة والشاملة إشارة دقيقة إلى الشروط اللغوية وغير اللغوية التي لا يمكن التغافل عنها في إنشاء الكلام وحتى في تأويله، ولذلك حُقَّ لـ "جوليان براون G.Brown" و"جون يول G.Yule" أن يذكر أن الفكرة القائلة بإمكان تحليل سلسلة لغوية تحليلًا كاملاً بدون مراعاة للسياق قد أصبحت محل شك كبير¹.

ب-المتلقي: ...

وهو الطرف الثاني الذي يسهم مع المتكلم في تشكيل الفعل الاتصالي، فهو الذي يتلقَى الخطاب اللغوي ويؤوِّله. وكونه مخاطباً لا يعني أنّه ليس له أثر أو دور في بناء الكلام؛ بل حضوره وأخذه بعين الاعتبار لدى المخاطب يجعل هذا الأخير يعبر بما يلائمه فيستجيب لتعبيره.

وعلى هذا الأساس لا بد للمتلقي أن يتفاعل مع الإنتاج اللغوي، فيبذل جهده ليطلع على معناه، ويتفطن لمواضع الحسن فيه؛ فتمام الكلام من تمام إصغائه وتأويله. يقول السكاكي: «وثن الكلام أن يوفى من أبلغ الإصغاء، وأحسن الاستماع حقه، وأن يتلقى من القبول له والاهتزاز بأكمل ما استحقه، ولا يقع ذلك ما لم يكن السامع عالماً بجهات حسن الكلام، ومعتقداً بأن المتكلم تعمدها في تركيبه للكلام عن علم منه، فإنّ السامع إذا جهلها لا يميز بينه وبين ما دونه، وربما أنكره. وكذلك من أساء بالمتكلم اعتقاده ربما نسبه في تركيبه ذاك إلى الخطأ، وأنزل كلامه منزلة ما يليق به من الدرجة النازلة»². فقوام الكلام "التبليغ" الذي لا يتحقق إلا إذا أصغى له المخاطب واستجاب له، وبذل جهده للوصول إلى المراد.

وبهذا لا تظهر قيمة الكلام إلا من المتلقي له باعتبار أن «جوهر الكلام التبليغ مثله مثل الدرّة الثمينة لا ترى درجتها تعلو، ولا قيمتها تغلو، ولا تشتري بثمنها، ولا تجري في مساومتها على سننها ما لم يكن المستخرج لها بصيراً بشأنها، والراغب فيها خبيراً بمكانها»³.

¹ تحليل الخطاب، ترجمة محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، ص 31.

² السكاكي، مفتاح العلوم، ص 127.

³ السكاكي، المصدر نفسه، ص 127.

جملابسات الكلام:

والمقصود بها مختلف المعطيات السياقية التي يقوم عليها الكلام؛ الاجتماعية والثقافية والنفسية وغيرها من الملابس التي تتحكم في صياغة القول وتأويله، وقد تبلورت عند البلاغيين عندما صنّفوا الكلام بحسب مقاماته؛ ويُنوّنون أنّ أشكال القول تختلف بحسب المعطيات الخارجية؛ طبيعة المتكلم ونوعية المتلقي، وجنس الخطاب، وغير ذلك من الملابس التي تؤثر تداعياتها في إنتاج الكلام وتأويله وبالتالي نجاحه.

وقد اهتم بلاغيونا بذلك، وألحوا على ضرورة تكييف الخطاب بحسب تداعيات المقام، مؤكدين أنّه «لا خير في كلام لا يدل على معنك، ولا يشير إلى مغزك، وإلى العمود الذي إليه قصدت، والغرض الذي إليه نزلت»¹. وهي إشارة دقيقة إلى تأليف الخطاب بما يعبر عن مقاصده، ويحقق أغراضه.

وقد يّونون أنّ المخاطبين طبقات² تؤثر خصوصياتها الاجتماعية والثقافية والنفسية في طبيعة الكلام الذي ننتجه؛ ولذلك عابوا على المتكلمين عدم مراعاتهم لذلك؛ وهذا ما رووه لذي الرمة حيث دخل على عبد الملك بن مروان فاستنشدته شيئاً من شعره، فأنشده قصيدته:

مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكُبُ

وكانت بعين عبد الملك ريشة وهي تدمع أبداً، فتوهم أنّه خاطبه أو عرض به، فقال: ما سؤالك عن هذا يا جاهل؟! فمقته وأمر بإخراجه³. فعدم مراعاة خصوصيات المتلقي جعلت الشاعر يقع في هذا الموقف المخرج، لذلك دعا ابن رشيق المتكلم لأن يكون فطنا حذقاً؛ إذ «يختار للأوقات ما يشاكلها، وينظر في أحوال المخاطبين، فيقصد محابّهم، ويميل إلى شهواتهم وإن خالفت شهوته، ويتفقد ما يكرهون سماعه فيتجنّب ذكره»⁴. وهي دعوة صريحة إلى الأخذ بعين

¹ الجاحظ، البيان والتبيين، 1/116.

² يقول الجاحظ "وكلام الناس في طبقات كما أنّ الناس أنفسهم في طبقات". البيان والتبيين، 1/144.

³ ينظر ابن رشيق، العمدة، 1/223.

⁴ ابن رشيق، العمدة، 1/223.

الاعتبار من نتوجه إليه بالكلام والأخلاقيات التي تتعلق بذلك، وهي متنوعة بحسب المتلقين من جهة، والحال الذي يجري فيه الخطاب من جهة أخرى.

د-الزمان والمكان:

قد يبقى مفهوم السياق غير محدد من غير تقييده بزمان ومكان معينين، فقد توجد مجموعة لا متناهية من السياقات الممكنة التي يستطيع أحدنا أن يكون له فيها أوضاع مخصوصة؛ أعنى حالة سياق واقعي. ويتحدد السياق الواقعي بفترة من الزمان والمكان بحيث تتحقق النشاطات المشتركة لكل من المتكلم والمخاطب، والتي تستوفي خواص "الآن" والـ"هنا" من الوجهة المنطقية والفزيائية المعرفية. والسياس قد يتغير من لحظة إلى أخرى ويجب أن يؤثر هذا المتغير أو أن يحدث أثره على الموضوعات في الأحوال المتعاقبة من السياق، وأبرزها هو حال الحصول في الوجود¹.

ثم إن ما هو صالح لهذا الزمان أو المكان قد لا يكون في زمان ومكان آخرين، وفي هذا السياق يذكر "ابن سنان الخفاجي" أن مواضع الكلام تختلف بحسب الأغراض و«تتغير بحسب الأزمنة والدول، فإن العادة القديمة قد هجرت ورفضت، واستجدَّ الناس عادة بعد عادة، حتى إن الذي يُستعمل اليوم في الكتب غير ما كان يستعمل في أيام أبي إسحاق الصابي، مع قرب زمانه منا، وإذا كان الأمر على هذا جارياً فليس يصح لنا أن نضع رسوماً نوجب اقتفاءها؛ لأننا نحن في هذا الزمان قد غيرنا الرسم المتقدم لمن قبلنا، وكذلك ربما جرى الأمر فيما بعدنا»²، ولعمري ليس ربما كما توقع صاحب سر الفصاحة؛ بل إن معطيات الزمان والمكان هي متغيرة ومتجددة مما يستدعي تكييف الكلام بما يلائم ذلك.

ل يبقى الأمر في توظيف معطياتهما يتطلَّب مهارة المتكلم، حيث يجب أن يكون قادراً على المراقبة والربط بما تستدعيه عملية التلفُّظ ومعطياتها الخاصة.

¹ ينظر فان دايك، النص والسياق، ص 258-259.

² سر الفصاحة، ص 248.

4- خصائص "سياق الحال":

لعلنا نكون قد لاحظنا انطلاقاً من الكشف عن ماهية سياق الحال وعناصره كيف أنّ هذا المعطى هو في جوهره دينامية خاصة، لأنّ معطياته لا تتحدّد أدوارها إلا أثناء الإنجاز الفعلي للكلام، ويمكن أن نوضّح هذه الفكرة أكثر بالكشف عن خصائص "سياق الحال" والمرتبطة على الخصوص بما يلي:

أ-الدينامية المحركة:

يتنامى الحدث الكلامي أثناء إنتاجه انطلاقاً من السياق، حيث تتوالى الألفاظ فتشكّل بعداً مقصدياً ما، يتطوّر بحسب الحال، فـ«ليس السياق مجرد حالة لفظ، وإنّما هو على الأقل متوالية من أحوال اللفظ. وفضلاً عن ذلك لا تظلّ المواقف متماثلة في الزمان، وإنّما تتغيّر. وعلى ذلك فكل سياق هو عبارة عن اتجاه مجرى الأحداث، وقد يكون اتجاه الأحداث هذا دالاً على حالة ابتدائية، وأحوالاً وسطى، وحالة نهائية»¹. فهذه الديناميكية تمنح اللفظ واقعية خاصة.

ب-الواقعية:

وهي صفة تابعة للخاصية السابقة، كما أنّها تتغذّى من طبيعة المحيط الاجتماعي الذي تستعمل فيه اللغة، يقول "فان دايك Van dijk": «يتحدّد السياق الواقعي بفترة من الزمان والمكان بحيث تتحقّق النشاطات المشتركة لكل من المتكلم والمخاطب، وبحيث تستوفي خواص "الآن" و"هنا" من الوجهة المنطقية والفيزيائية والمعرفية. وكل سياق واقعي وكل جزء من أحواله الوسطى توجد له مجموعة من البدائل، وبعض هذه قد تكون معتادة فتستوفي المسلمات الأساسية لمجرى الاتجاهات التواصلية الخاصة بالأحداث، وبعضها الآخر قد يكون ممكناً ومتخيلاً ولكنّه غير

¹ فان دايك، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، ص258.

معتاد»¹. فالواقعية هنا مرهونة بالاستعمال الذي قد تكتسب طابعها المجسد بمطابقتها للواقع أو عدم مطابقتها حيث يفتح المجال للخيال والممكن.

ج-التبدل والتغير:

فالسباق لا يجري على نمط واحد، وإثما ينمو ويتطور بحسب الحال الذي يكتنف الخطاب اللغوي، يقول "فان دايك Van dijk": «يتغير السباق من لحظة لأخرى، ويجب أن يؤثر هذا المتغير، أو أن يحدث أثره على الموضوعات في الأحوال المتعاقبة من السباق»². وهذا ما ندركه أكثر من تنامي الخطاب الذي قد يكون بين شخصين معينين؛ باعتبار أن الحال الابتدائية ليست هي الحال الوسطية أو الحال النهائية في إنشاء الكلام وتأويله.

5- مفاهيم "سياق الحال" في التراث العربي:

لقد غدا "سياق حال" بصفة عامة الفكرة الجوهرية لدى علمائنا القدامى في فهم التراكيب اللغوية وبيان أبعادها التبليغية، فقد ورد مفهومه عند المفسرين واللغويين والنحاة وعلماء الأصول؛ وحتى البلاغيين أيضا حيث اتخذ معهم مجرى خاصا، قد نبين كل ذلك بالوقوف على نظرة كل فئة على حدة.

أ-سياق الحال لدى المفسرين:

اهتم المفسرون بالسباق بصنفيه اللغوي وغير اللغوي، واعتبروه من أهم القرائن في بيان مقاصد آي الذكر الحكيم؛ فالتفسير لديهم يقوم على كشف معاني القرآن، وبيان المراد منه سواء أكانت معان لغوية أم شرعية، بالوضع أو بقرائن الأحوال ومعونة المقام³. وعليه فالوصول إلى

¹ فان دايك، النص والسباق، ص258.

² فان دايك، المصدر نفسه، ص259.

³ السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، 173/2.

معاني القرآن ليست متوقّفة على مدلولات الألفاظ فحسب؛ بل هي مرتبطة أكثر بقرائن الأحوال التي تسهم أكثر في بيان ذلك.

وقد ذكر ابن تيمية أنّ من أسباب الخطأ في التفسير الاكتفاء بدلالات اللفظ دون ربط ذلك بالسياق ومستدعياته، وقد أشار إلى أنّ هناك «قوم اعتقدوا معاني، ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها. والثانية قوم فسّروا القرآن بمجرّد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب، من غير نظر إلى متكلم القرآن، والمترل عليه والمخاطب به. فالأولون راعوا المعنى الذي رأوه من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان، والآخرون راعوا مجرد اللفظ، وما يجوز عندهم أن يريد به العربي من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلّم به ولسياق الكلام»¹. وقد تقرّر لديه «أنّ الدلالة في كل موضع بحسب سياقه، وما يحف به من القرائن اللفظية والحالية»².

وقد دعاهم كل ذلك إلى أن يفرّقوا بين ظاهر القرآن وباطنه فكان فهمهم الفرق، تفريقاً منهم بين المعنى "المقالي" والمعنى "المقامي"³.

وهذا ما نكتشفه مع الإمام الغزالي (ت505هـ) الذي أعطى أهمية كبرى لـ"قرائن الأقوال" و"قرائن الأحوال"؛ أو ما يُستجمع ضمن "سياق الحال" في الدرس اللساني الحديث، في تحديد البعد الإبلاغي لأي القرآن الكريم، يقول: «والقرينة إما لفظ مكشوف؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾⁴، والحق هو العُشر، وأمّا قرائن أحوال من إشارات ورموز وحركات وسوابق ولواحق لا تدخل تحت الحصر والتخمين، يختص بإدراكها المشاهد لها، فينقلها المشاهدون من الصحابة إلى التابعين بألفاظ صريحة، أو مع قرائن من ذلك الجنس، أو من جنس آخر حتى توجب علماً ضرورياً بفهم المراد أو توجب ظناً»⁵. وفي هذا إشارة تُنم عن الإدراك العميق الذي وعاه الغزالي للسياق الحال وأهميته في إدراك المقاصد.

¹ ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، 190/13-191.

² ابن تيمية، المصدر نفسه، 12/6.

³ ينظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص339.

⁴ الأنعام (141).

⁵ الغزالي، المستصفى، 31/3.

وبهذا نستنتج أنّ "قرائن الأحوال" ترتبط لدى الغزالي بكل الظروف الخارجية التي ترتبط بالقول فتصبح من جزئياته، وهي متعدّدة - كما يرى - قد تتعلّق بـ «رموز وإشارات وحركات من المتكلّم، وتغيّرات في وجهه وأمور معلومة من عاداته ومقاصده، وقرائن مختلفة لا يمكن حصرها في جنس ولا ضبطها بوصف؛ بل هي كالقرائن التي يعلم بها خجل الخجل، ووجل الوجل، وجبن الجبان، وكما يعلم قصد المتكلّم إذ قال "السلام عليكم" أنّه يريد التحية أو الاستهزاء أو اللهوه. ومن جملة القرائن فعل المتكلّم؛ فإنّه إذا قال على المائدة "هات الماء" فهم أنه يرد الماء العذب البارد دون الحار الملح»¹.

ولو توقّفنا وقفة تأمل عند جملة القرائن التي بسطها الغزالي في توضيحه فإننا سنلاحظ أنّها تتطابق إلى حدّ كبير مع الطرح المعاصر الذي قدّمه رواد الأفعال الكلامية؛ قد نوّكّد ذلك مما انتهى إليه القول؛ أي من المشهد الحي الذي أراد أن يصوّر لنا من خلاله تأطير "سياق الحال" للفعل الإنجازي. ولعمري إنّه المثل نفسه الذي استعان به "سيرل Searle" حينما أراد أن يبيّن كيفيات الوصول إلى القوة الإنجازية المقصودة، ولكن عوض أن يمثّل بـ "هات الماء" مثل بـ "هات الملح". ولذلك يقترح شرحا دقيقا يبيّن فيه المراحل التي قد يعمد إليها المخاطب لكي يصل إلى النتيجة انطلاقا من التلفظ².

ومن هذه النصوص نلمس ذلك الوعي العميق الذي وعاه علماء التفسير في الوقوف على معاني القرآن الكريم، حيث لم يكتفوا بالسياق اللغوي فحسب؛ فقد لا يسعفهم في الكثير من الأحيان في التفسير الصحيح للتأليف الكلامي المعين؛ ولهذا أخذوا بمسرح الخطاب اللغوي الذي يتلاءم معه ككل. قد نوضّح ذلك من لفظة "التهلكة" التي وردت في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾³، حيث روي عن المغيرة قال: بعث عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) جيشا فحاصروا أهل حصن، وتقدّم رجل من بجيلة فقاتل فقتل، فأكثر الناس فيه يقولون: ألقى بيده إلى التهلكة، فبلغ ذلك عمر "رضي الله عنه" فقال: كذبوا؛ أليس الله عز وجل يقول: ﴿وَمَنْ

¹ الغزالي، المصدر نفسه، 229/3.

² Voir Searle, Sens et expression étude de théorie des actes de langage, P:88.

³ البقرة (194).

النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ¹. وبذلك نرى كيف أن عمر "رضي الله عنه" صحح ما علق بأذهان الناس من معنى هذه الآية، وذلك بوضعها في سياقها، وأعطاهم أمودجا قويا ونهجا سليما في فهم معاني الآيات. لقد وردت هذه الآية في سياق معين لا ينبغي عزلها عنه والاستدلال بها على ظاهر اللفظ؛ فإن الاستدلال بها مقتبسة من القرآن الكريم إخراج لها من سياقها الذي وردت فيه، وإكراه لها على إفادة معنى لا تعنيه؛ فقد وردت مسبوقة بآيات في القتال وعدم إمساك اليد عن الإنفاق؛ لأن الإمساك هو منتهى التهلكة، قال الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ انتهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ. الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنْ اعتدى عَلَيْكُمْ فاعْتدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعتدى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ. وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ²، ففيه الأمر بالإنفاق في سبيل الله؛ أي في طريقه الذي أمر أن يسلك فيه عن عدوه من المشركين لجهادهم، فإن الله يعوض المنفقين أجرا ويرزقهم عاجلا فإن تركوا النفقة عرّضوا الجهاد للخطر؛ لأنه يحتاج إلى تجهيز بالمال والعتاد، ولذلك سُمي البخل هلاكا وتهلكة، وهو في الأصل انتهاء الشيء إلى الفساد، ثم يأمر الله الأمة بالمزيد من البذل والعطاء³.

و نستشف من هذا التوضيح حضور مقتضيات المنهج السياقي في تفسير آي القرآن الكريم لدى المفسرين، والقائم في جوهره على عدم الاكتفاء بالمعنى المعجمي الذي تقتضيه الكلمة؛ بل يأخذ فيه أصحابه بكل معطيات السياق اللغوية وغير اللغوية في ذلك.

ولذلك دعا الطاهر بن عاشور إلى ضرورة الأخذ بمعطيات المقام في التفسير يقول: «ومما يجب التنبيه له أن مراعاة المقام في أن ينظم الكلام على خصوصيات بلاغية هي مراعاة من مقومات بلاغة الكلام وخاصة في إعجاز القرآن، فقد تشتمل آية من القرآن على خصوصيات تتساءل نفس المفسر عن دواعيها وما يقتضيها فيتصدى لتطلب مقتضيات لها ربما جاء بها متكلفة أو مغصوبة، ذلك لأنه لم يلتفت إلا إلى مواقع ألفاظ الآية، في حال أن مقتضياتها في الواقع منوطة بالمقامات التي

¹ البقرة (207)، وينظر الطبري، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 323/3. وينظر تفسير الرازي، 148/5،

² البقرة (193-194).

³ ينظر د. عبد الرحمن بودرع أثر السياق في فهم النص القرآني، مجلة الإحياء ص 79.

نزلت فيها الآية، مثال ذلك قوله تعالى في سورة المجادلة: ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾¹، ثم قوله ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾²؛ فقد يخفى مقتضى اجتراب حرف التنبيه في افتتاح كلتا الجملتين فيأوي المفسر إلى تطلب مقتضيه ويأتي بمقتضيات عامة مثل أن يقول: التنبيه للاهتمام بالخبر، ولكن إذا قدرنا أن الآيتين نزلتا بمسمع من المنافقين والمؤمنين جميعاً علمنا أن اختلاف حرف التنبيه في الأولى لمراعاة إيقاظ فريقى المنافقين والمؤمنين جميعاً، فالأولون لأنهم يتظاهرون بأنهم ليسوا من حزب الشيطان في نظر المؤمنين؛ إذ هم يتظاهرون بالإسلام فكأن الله يقول قد عرفنا دخالكم، وثاني الفريقين وهم المؤمنون نُبِّهُوا لأنهم غافلون عن دخائل الآخرين فكأنه يقول لهم تيقظوا فإن الذين يتولون أعداءكم هم أيضاً عدو لكم لأنهم حزب الشيطان والشيطان عدو الله وعدو الله عدوكم! واجتراب حرف التنبيه في الآية الثانية لتنبيه المنافقين إلى فضيلة المسلمين لعلهم يرغبون فيها **فيرعون عن النفاق**، وتنبيه المسلمين إلى أن حولهم فريقاً ليسوا من حزب الله فليسوا بمفلحين ليتوسموا أحوالهم حق التوسم فيحذروهم³.

وتظهر أهمية التركيز لديهم أكثر على "سياق الحال" انطلاقاً من دعوتهم الصريحة إلى معرفة "أسباب النزول" للآيات في الفهم والتفسير، فـ«معنى معرفة السبب هو معنى معرفة مقتضى الحال. ومن ذلك معرفة عادات العرب في أقوالها وأفعالها ومجاري أحوالها حالة التزليل، وإن لم يكن ثم سبب خاص»⁴. ولذلك قد تؤدي الغفلة عن أسباب التزليل إلى الخروج عن المقصود بالآيات⁵.

فـ"أسباب النزول دليل على مراد الكلام ومحددة له في رفع الإشكال وتبديد الشبه عن ظاهر النص"⁶ وفائدته أن محل السبب لا يجوز إخراجها بالاجتهاد والإجماع، فـ«قد تنزل الآيات

¹ المجادلة (19).

² المجادلة (22).

³ الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، تونس الدار التونسية للنشر، 1984، ج1/ص111.

⁴ الشاطبي، الموافقات، 311/3.

⁵ ينظر الشاطبي، المصدر نفسه، 313/3.

⁶ -د مصطفى السعدني، المدخل إلى بلاغة النص، الاسكندرية، توزيع منشأة المعارف، 1994، ص73.

على الأسباب خاصة، وتوضع كل واحدة منها مع ما يناسبها من الآي رعاية لنظم القرآن وحسن السياق؛ فذلك الذي وضعت معه الآية نازلة على سبب خاص للمناسبة»¹.

فمعرفة سبب النزول يزيل الإشكال في فهم آيات الذكر الحكيم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعَمُوا﴾²، فقد «حكى عن عثمان بن مظعون وعمرو بن معد يكرب أنّهما كانا يقولان: الخمر مباحة، ويحتجان بهذه الآية، وخفي عليهما سبب نزولها؛ فإنه يمنع من ذلك، وهو ما قاله الحسن وغيره: لما نزل تحريم الخمر، قالوا: كيف ياخواننا الذين ماتوا وهي في بطونهم، وقد أخبر الله أنها رجس؟ فأنزل الله تعالى: "لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ"³. فمعرفة "سياق الحال" الذي نزلت فيه ههنا هذه الآية هو الذي يحدّد الفهم الصحيح لها، فيزيل الإشكال.

وهذا ما نلاحظه أيضا في قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ بِمَقَارَةِ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾⁴، حيث لا تكفي الدلالة اللغوية لفهم هذه الآية من غير ربطها بـ "سياق الحال" الذي ترتبط به؛ يقول الواحدي (ت468هـ) في سبب النزول: «أخبرنا سعيد بن محمد الزاهد قال: أخبرنا أبو سعيد بن حمدون قال: أخبرنا أبو حامد بن الشرقي قال: حدثنا أبو الأزهر قال: حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا ابن جريج قال: أخبرني ابن أبي مليكة أنّ علقمة بن وقاص أخبره لأن مروان قال لرافع بوابه: اذهب إلى ابن عباس وقل له: لئن كان امرؤ منا فرح بما أتى وأحب أن يحمد بما لم يفعل عذب، لنعدّبن أجمعين، فقال ابن عباس: ما لكم ولهذا؟»⁵ حيث يشير ضمن هذا التساؤل إلى غموض هذا التفسير وعدم دقته، وعليه يواصل ويقول: «إنّما دعا النبي "صلى الله عليه وسلم" اليهود فسألهم عن شيء فكتموه إياه وأخبروه بغيره، فأروه أن قد استحمدوا إليه أخبروه عنه فيما سألهم، وفرحوا بما أتوا من كتمانهم إياه ثم قرأ ابن عباس "وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوثوا الكتاب

¹ الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 37/1.

² المائدة (93).

³ الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 37/1، وينظر تفسير ابن كثير، 97/2، وأسباب النزول للواحدي، ص196.

⁴ آل عمران (188).

⁵ الواحدي النيسابوري أبو الحسن علي بن أحمد، أسباب النزول، بيروت، دار الفكر، 1988م، ص88. وتفسير ابن كثير،

لَتَبَيَّنَهُ لِلنَّاسِ¹»². فنذكر أهمية ربط القول بسياق الحال الذي يرد فيه، فهو من متممات الكلام، فعن طريقه يمكن ضبط الدلالة المقصودة التي قد لا تبسط في التركيب اللغوي.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى وَاتُّوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾³، حيث لا يمكن الوقوف على الفهم الملائم لهذه الآية دون الرجوع إلى السياق الاجتماعي الذي يتمثل في العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع الجاهلي في ذلك الوقت، والتي جاء القرآن الكريم ليقومها ويضع الأمور في نصابها⁴.

ففي الآية السابقة ارتباط وثيق بين التركيب اللغوي و"سياق الحال" الذي تعلق به، ولا يمكن تفسير ذلك إلا بهما معاً؛ حيث يقول الطبري (ت310هـ) «حدثنا محمد بن عبد الأعلى قال، حدثنا المعتمر بن سليمان، قال: سمعت داود، عن قيس بن حبتر: أن ناساً كانوا إذا أحرموا لم يدخلوا حائطا من بابه، ولا داراً من بابها أو بيتاً، فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه داراً، وكان رجل من الأنصار يقال له: "رفاعة بن تابوت" فجاء فتسور الحائط، ثم دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم. فلما خرج من باب الدار -أو قال: من باب البيت- خرج معه رفاعة، قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما حملك على ذلك؟ قال: يا رسول الله، رأيتك خرجت منه، فخرجت منه! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إني رجلٌ أحمس! فقال: إن تكن رجلاً أحمس، فإن ديننا واحد! فأنزل الله تعالى ذكره: "وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها"⁵. فانطلاقاً من سبب نزول هذه الآية بين المفسرون المقصود منها.

ومما ارتكزوا عليه أيضاً -دائماً ضمن "سياق الحال" - اعتمادهم على المناسبات في الفهم والتفسير، وهذا ما وجدناه في الآيتين التاليتين:

¹ آل عمران (187).

² الواحدي، أسباب النزول، ص 88-89. وينظر الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، 300/3، والإتقان، 28/1-29.

³ البقرة (189).

⁴ ينظر: عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين دراسة لغوية نحوية دلالية، ص 209.

⁵ الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، دمشق مؤسسة الرسالة، ط 2000/1، 556/3. وينظر تفسير ابن كثير، 306/1.

-الأولى في قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾¹.

-والثانية في قوله جلّ جلاله: ﴿فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾².
حيث نلاحظ أنّ الآيتين تعالجان موضوعا واحدا؛ وهو "كره الشيء أو حبه، لكنهما مختلفتان؛ لأنّ كل واحدة سيقت في مقام حالي مخصوص؛ فـ«مقام آية البقرة» لمخاطبين كره معظمهم القتال وركن إلى السلم؛ كره هذا الفريق القتال على الرغم من أنّه في ظروف مخصوصة يقدرها أهل الخبرة والمسؤولية يكون خيرا للمسلمين بسبب ما يعقبه من أمن واستقرار وإضعاف للعدو ولبأسه. وركن هذا الفريق أيضا إلى المسالمة على الرغم مما تسفر عنه في تقدير أهل الخبرة وأصحاب النظر المسؤول من ذل دائم وانكسار مستمر. اقتضى هذا المقام الحالي أن ينبه الشارع الحكيم إلى أنّ المقياس في التشريع لأموال الحرب والسلم هو جلب المصالح ودرء المفاسد، لكن لا كما تتلاءم أو تتنافر مع هوى ورغبة وطبع هذه الفئة أو تلك... أما مقام "آية النساء" فهو بيان حال من حدث بينه وبين زوجته ما كرهه فيها حتى بدأت تخطر في باله فكرة فراقها، وليس له مع ذلك ميل إلى غيرها. لم يقتض المقام من الشارع أن يبين للمتلقين أنّ في بعض الأمور المحبوبة شرورا حتى لا يفتح لهم باب التعلل بما يأخذوا من الطرف الذي يميل إليه هواه. وإنما اقتضى هذا المقام من الشارع أن ينبه إلى ما تنطوي عليه كثير من المكروهات من الخيرات»³.

ومن مظاهر دعوة المفسرين إلى مراعاة "سياق الحال" كذلك ما قد نلاحظه مما يُسمّى لديهم بـ"التفسير بالمأثور"؛ ويشمل ما أُثِرَ عن الصحابة "رضي الله عنهم"، وهذا ما بيّنه ابن كثير (ت774هـ) في قوله: «فإن قال قائل فما أحسن التفسير؟ إنَّ أصح الطريق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان فإنّه قد بسط في موضع آخر، فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة فإنها شارحة للقرآن وموضحة له»⁴.

¹ البقرة (216).

² النساء (19).

³ إسماعيل الحسيني، المقام والإفادة من الخطاب الشرعي، مجلة الإحياء، ص85.

⁴ ابن كثير، تفسير ابن كثير، 19/1.

ثم يعزّز هذا الطرح أكثر حينما يقول: «إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوا من القرائن والأحوال التي اختلفوا بها، ولما لهم من الفهم التام، والعلم الصحيح والعمل الصالح، لاسيما علماؤهم وكبراؤهم كالأئمة الأربعة والخلفاء الراشدين والأئمة المهتدين المهديين»¹. ويذكر السيوطي «أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتزيل له حكم المرفوع»². وإنما ارتبط التفسير بالصحابة (رضوان الله عليهم)؛ لأنهم شهدوا نزول الوحي، وحضروا أحواله، وأدركوا ظروف نزول آي القرآن الكريم، وقد كانت لهذه الظروف الدور الكبير في معرفة المقاصد المبتغاة من الذكر الحكيم.

قد نوضح ذلك بما أخرجه البخاري (ت310هـ) بسنده «عن عروة قال سألت عائشة (رضي الله عنها) فقلت لها: رأيت قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾³، فو الله ما على أحد جناح أن يطوف بالصفاء والمروة؟ قال: بئس ما قلت يا ابن أخي، إن هذه لو كانت كما أولتها عليه كانت ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾، ولكنها أنزلت في الأنصار؛ كانوا قبل أن يُسلموا يهلّون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها عند المُشَلَّل، فكان من أهل يتحرّج أن يطوف بالصفاء والمروة، فلما أسلموا سألوا رسول الله "صلى الله عليه وسلم" عن ذلك قالوا: يا رسول الله إننا كنا نتحرّج أن نطوف بين الصفا والمروة، فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾، قالت عائشة: وقد سنَّ رسول الله "صلى الله عليه وسلم" الطواف بينهما، فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما»⁴. فعائشة "رضي الله عنها" ممن عايش الوحي، فهي عارفة بالأحوال التي نزلت على أساسها هذه الآية التي تريد أن تثبت من خلالها وجوب الطواف بالصفاء والمروة، وليس الإباحية.

¹ ابن كثير، المصدر نفسه، 3/1. وينظر السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، 2/176.

² الإتيان في علوم القرآن، 2/176.

³ البقرة (158).

⁴ البخاري، صحيح البخاري، تحقيق مصطفى ديب البغا، بيروت دار ابن كثير، ط3/1987، كتاب الحج، حديث رقم (1561)،

وكذلك ما أخرجه الإمام البخاري بسنده عن عبد الرحمن بن أبي بكرَةَ عن أبيه "رضي الله عنه" قال: قال النبي "صلى الله عليه وسلم": "أَلَا أُنبئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ (ثلاثاً)؟ قَالُوا: بلى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: الإِشْرَاقُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ. وَجَلَسَ وَكَانَ مَتَكِّئًا فَقَالَ: أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ. قَالَ: فَمَا زَالَ يُكْرَرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ" ¹.

حيث وردت في هذا الحديث قرائن حالية تصوّر لنا حال المخاطب (الرسول "صلى الله عليه وسلم")، وحال المخاطبين؛ إذ نقل الراوي أنّ النبي "عليه الصلاة والسلام" أعاد عبارة "أَلَا أُنبئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ" ثلاث مرات، وأتته كان متكئاً، ولما جاء إلى قوله: "أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ" جَلَسَ، وفي هذا الحال إشارة إلى خطورة هذا الأمر، والدليل على ذلك أنّه كرّره. كما ذكر أنّ المخاطبين أحسُّوا بهول هذا الأمر، وهذا ما يتضح في قولهم "ليتته سكت". و تصوّر لنا كل هذه القرائن، تصويراً دقيقاً "حال" هذا الحديث، وكأنّه مشهد حي.

نستخلص من كلّ هذه التوضيحات ارتكاز علماء التفسير على "سياق الحال"؛ حيث لاحظنا كيف أنّهم حاولوا ربط كثير من الآيات بالحال الذي تعلق به ضمن بيانات متنوّعة.

ب-سياق الحال عند علماء الأصول:

اهتم علماء الأصول بالسياق بصفة عامة، وأولوه عناية خاصة نظراً لأهميته في استنباط مقاصد القرآن الكريم، وهذا من منطلق أنّ البحث الأصولي هو بحث في الدلالات التي تستنبط من خلالها الأحكام الفقهية. يقول الطاهر بن عاشور: «على العالم المتشبع بالاطلاع على مقاصد الشريعة وتصاريفها أن يفرق بين مقامات خطابها فإنّ منها مقام موعظة وترغيب وترهيب وتبشير وتحذير، ومنها مقام تعليم وتحقيق فيرد كل وارد من نصوص الشريعة إلى مورده اللائق ولا تتجاوز المتعارضات مجاذبة الممازق فلا يحتج أحد بما ورد في أثبت أوصاف الموصوف، وأثبت أحد تلك الأوصاف تارة في سياق الثناء عليه إذ هو متّصف بها جميعاً، فإذا وصف تارة بجميعها لم يكن وصفه تارة أخرى بواحد منها دالاً على مساواة ذلك الواحد لبقيتها، فإذا عرضت لنا أخبار شرعية جمعت بين الإيمان والأعمال في سياق التحذير أو التحريض لم تكن دليلاً على كون حقيقة

¹ البخاري، صحيح البخاري، كتاب الشهادات، حديث رقم (2510)، 939/2.

أحدهما مركبة ومقومة من مجموعهما فإنما يحتج محتج بسياق التفرقة والنفي أو بسياق التعليم والتبيين فلا ينبغي لمتسبب أن يجازف بقوله سخيصة ناشئة عن قلة تأمل وإحاطة بموارد الشريعة وإغضاء عن غرضها ويؤول إلى تكفير جمهور المسلمين وانتقاض الجامعة الإسلامية بل إنما ينظر إلى موارد الشريعة نظرة محيطة حتى لا يكون ممن غابت عنه أشياء وحضره شيء، بل يكون حكمه في المسألة كحكم فتاة الحي»¹. وطالما أن الحكم الشرعي لا ينفك عن البحث في "السياق" فقد كان الكشف عن هذا الأساس من الضرورات التي دققوا فيها نظرهم حتى يصلوا إلى الاستنباط الواضح للمقاصد الشرعية المرادة.

ولذا يشترط الأصوليون على من يتصدى لاستخراج الأحكام الفقهية أموراً، لا ينبغي أن يغفل عنها، وهي:

- ألا يغفل عن بعضه في تفسير بعضه.

- ألا يغفل عن السنة في تفسيره.

- أن يعرف أسباب نزول الآيات.

- أن يعرف النظم الاجتماعية عند العرب.

فهذه العناصر الأربعة يمكن اختصارها في كلمة "المقام"، فلا ينبغي لمن يتصدى لتفسير آية أن يغفل عن مقامها².

ويجب أن نذكر أولاً أن تصوّر الأصوليين للحاجة إلى السياق اختلف من مدرسة إلى أخرى، وهذا انطلاقاً من اختلاف تصوّرهم لمسألتين هما³:

أ- إشكالية حقيقة معنى اللفظ بين "الوضع والاستعمال"، فقد تنوّعت في أنّهم: هل الكلمات التي تستخدم في اللغة لها أوضاع أصلية وراء الاستعمال؟ فذكر بعضهم أنّ الوضع سابق على

¹ تفسير التحرير والتنوير، 1/111.

² ينظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص348، وهادي نهر، اللسانيات الاجتماعية عند العرب، دار الأمل للنشر والتوزيع، ص169-170.

³ ينظر: نجم الدين قادر كريم الزنكي، نظرية السياق دراسة أصولية، ص90-91.

الاستعمال، وقال بعضهم إنَّ الاستعمال هو غاية الباحث عن المعنى، فعندما نريد تحديد معنى اللفظ فإننا لا ننظر إلا إلى الاستعمال¹.

وهذا التفريق يشبه إلى حدِّ كبير الفرق الذي لاحظته اللسانيون بين "اللغة والكلام"، و«إذا وازنًا بين فكرة الكلام عند دي سوسير، وفكرة الاستعمال في الفكر الأصولي الإسلامي، فسنرى إجمالًا تشابهًا بينهما؛ لانتمائهما إلى استخدام اللغة في المقامات الفعلية»². وربط اللغة بالاستعمال هو الميدان الأساسي الذي ركزت عليه الدراسات التداولية؛ حيث تتمظهر من خلاله الأفعال الكلامية كما سنوضح ذلك.

ب- إشكالية العلاقة بين اللفظ والمعنى؛ أو فلسفة اللفظ والمعنى: فقد ذهب بعض الأصوليين منهم الرازي (ت606هـ) إلى أن اللفظ تعبير عن المعنى الذهني المجرد، الكائن في ذهن المتكلم الصادق على أفراد كثيرة وصور مختلفة في التفاصيل متحدة في ماهية، بدليل أن اللفظ إما مفرد أو مركب؛ فاللفظ المفرد قد يطلق على الشيء بناء على تصور عنه، ثم يتراجع عنه المتكلم عند تغير التصور؛ كمن رأى شبحًا من بعيد وظنَّه حجرًا أطلق عليه لفظ الحجر؛ فإن دنا وظنَّه فرسا أطلق عليه اسم الفرس، فبان بهذا أن إطلاق اللفظ دائر على المعاني الذهنية دون الخارجية. أما على مستوى التركيب فإنه يحتمل الصدق والكذب، وهذا لا يمكن إلا أن يكون اللفظ عبارة عما في الذهن؛ لأنَّ الصدق والكذب لا يجتمع احتمالهما إلا في الذهن³. وفكرة "الصدق والكذب" كانت هي أيضا النقطة الجوهرية التي ركزت عليها نظرية الأفعال الكلامية.

في حين ذهب آخرون ومنهم أبو إسحاق الشيرازي، واختاره السيوطي إلى أن اللفظ تعبير بإزاء الماهيات الخارجية⁴.

¹ ينظر في هذه القضية محمد محمد يونس علي، علم التخاطب الإسلامي دراسة لسانية لمنهج علماء الأصول في فهم النص، ص43-72.

² محمد محمد يونس علي، المرجع نفسه، ص44.

³ ينظر السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البحايوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت دار الجيل (د.ت)، 42/1.

⁴ السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 42/1.

بينما يذكر ابن تيمية (ت728هـ) في إطار هذه العلاقة دائما، وابن القيم (ت751هـ) أيضا، أنّ التصوّرات الذهنية المجردة لا وجود لها إلا في الذهن، أما التعبير عن الحقائق فلا يقع إلاّ مقيداً بما في الواقع من قيود. فلا يوجد في الخارج إنسان لا أبيض ولا أسود ولا أحمر، لا طويل ولا قصير ولا متوسط القامة، بحيث يكون مجرد ما صدق للماهية، وهي الحيوان الناطق؛ بل لم نجد إنساناً إلا وهو مقيد بشيء من تلك القيود، وهكذا الألفاظ؛ فلا توجد قط كلمة لا اسم ولا فعل ولا حرف إلا مقيدة بقيود تزيل عنها الإطلاق، فاللفظ المطلق عن جميع القيود لا يوجد إلاّ مقدراً في الذهن، وهذا لا يحتاج أهل اللغة إلى التعبير عنه؛ لأنّهم إنّما يحتاجون إلى ما يوجد في الخارج، وإلى ما يوجد في القلوب عادةً، وليس فيهما تصور، مجرد عن القيود، وهو ما يسميه المناطقة بـ"الحد"¹.

و يتجلّى من هاتين المسألتين دور السياق في الإنتاج اللغوي؛ فـ«من يرى أنّ الكلام تعبير عما في الخارج تكون الحاجة إلى السياق أمسّ؛ لأنّ السياق هو الذي يحدّد المعنى الدقيق لكل حالة تقع في الخارج بواسطة القرائن المقالية والمقامية. أما من يؤمن بفكرة الوضع وأنّ اللغة تعبّر عما في الذهن فإنّ الحاجة إلى السياق عنده أضيق؛ لأنّ الكلمات التي تقع في سياق ما تعبر تعبيراً أولياً عن معانيها الموضوعية لها، ولا يُعدل عنها إلا عندما يتعارض المعنى مع مبدأ صدق المتكلم أو إرادته، وحينئذ يكون السياق بواسطة القرائن المقالية والمقامية هو الذي يحدّد تأويل الخطاب؛ فلو قال قائل: "رأيت أسداً في الحمام (المعركة)"، فإنّ مبدأ صدق المتكلم يُخرج معنى كلمة (أسد) من ظاهره الذي يدل على الحيوان المفترس إلى باطنه الذي هو الرجل الشجاع، وتكون قرينة "في الحمام" مساعدة في هذا التوجيه"². لتظهر حتمية الاهتمام بالسياق لدى الأصوليين ككل، باعتباره الأساس الذي نقف من خلاله على طبيعة المعنى ومقاصده، يتم كل ذلك عن طريق ما يشيع لديهم أكثر بمصطلح "القرينة"³.

¹ ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد النجدي، (د.ط) 48/9، وابن القيم، بدائع الفوائد، 204/4.

² نجم الدين قادر كريم الزنكي، نظرية السياق دراسة أصولية، ص93.

³ استعمل علماء الأصول القرينة للدلالة على ما يفيد مصطلح السياق. ينظر: محمد محمد يونس على، علم التخاطب الإسلامي، ص65.

وتتعلق "القرينة" عند علماء الأصول بكل المعطيات اللغوية وغير اللغوية التي تسهم في تشكيل العبارة اللغوية، وبالتالي تدخل في بناء المعنى المقصود وتبليغه، ونكتشف ذلك من نص ابن تيمية الذي يقول فيه: «المتكلم بالكلام له حالان؛ تارة يسكت ويقطع الكلام ويكون مراده معنى، وتارة يصل ذلك الكلام بكلام آخر بغير المعنى الذي يدل عليه اللفظ الأول إذا جُرِّد، فيكون اللفظ الأول له حالان؛ حال يقرنه المتكلم بالسكوت والإمساك وترك الصلة. وحال يقرنه بزيادة لفظ آخر، ومن عادة المتكلم أنه إذا أمسك أراد معنى، وإذا وصل أراد معنى آخر، وفي كلا الحالين قد تبين مراده وقرن لفظه بما يبين مراده»¹. ولنركز هنا بقوة على "القرينة الحالية" - باعتبارها مجال بحثنا- والتي لها علاقة هنا بمسرح التخاطب الذي سيفصح عن ذلك، حيث تعمل كما يرى ابن تيمية على تقييد وضبط اللفظ.

ومنه يتضح كيف أنّ القرائن قد تُبسّط في القول "قرائن وجودية" لها علاقة بالمعطيات اللغوية التي يتشكل منها الكلام، وقد لا تذكر فيه "قرائن عدمية"؛ لترتبط بمعطيات أخرى لها علاقة بالحال الذي يُعين على الكشف عن المقصود (قرائن الأحوال)، وهي لا تدخل - كما يرى الغزالي (ت505هـ)- تحت الحصر والتخمين، يختص بإدراكها المشاهد لها².

وقد بين شيخ الإسلام عزّ الدين بن عبد السلام (ت660هـ) أهمية "قرائن الأحوال" في استنباط الأحكام فهي من القواعد التي يقوم عليها الفقه. وقد عقد فصلاً لذلك سماه "في تنزيل دلالة العادات وقرائن الأحوال منزلة صريح المقال في تخصيص العموم وتقييد المطلق وغيرهما"³، فأورد فيه مجموعة من الأمثلة التي نزل فيها "القرينة الحالية" منزلة الصريح؛ ومن ذلك تنزيل الغلبة منزلة صريح اللفظ؛ كـ«التوكيل في البيع المطلق، فإنّه يتقيّد بثمن المثل وغالب نقد بلد البيع، تنزيلاً للغلبة منزلة صريح اللفظ. فكأنّه قال للتوكيل: بع هذا بثمن مثله من نقد هذا البلد إن كان له نقدٌ واحدٌ، أو من غالب نقد هذا البلد إن كان له نقد»⁴. ومما يدل على ذلك أنّه لو الرجل

¹ مجموع الفتاوى، 413/20.

² الغزالي، المستصفى في علم أصول الفقه، بيروت دار الفكر، (د.ت)، 400/1.

³ عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، قواعد الإحكام في إصلاح الأنام، تحقيق د. نزيه كمال حماد ود. عثمان جمعة ضميرية، دمشق دار القلم، (د.ت)، 225/2، قد أكد على أهمية هذه القرائن في ضبط مقاصد التشريع مقدماً لذلك ثلاثة وعشرين مثالا، ص225-237.

⁴ عز الدين بن عبد السلام، المصدر نفسه، 225/2.

قال لو كيله "بع داري هذه"، فباعها بعشرة دنانير، فإن أهل العرف يقطعون بأن هذا غير مراد ولا داخل تحت لفظه.

ومما أورده أيضا قوله: «وكذلك قوله: أنت حرٌّ»، و"أنت طالق"، وَضَعُهُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا عَنْ أَمْرٍ مُحَقَّقٍ ثَابِتٍ مِنْ غَيْرِ اللَّفْظِ، فَصَارَ بِالْعُرْفِ إِنشَاءً لِلْحَرِيَةِ وَالطَّلَاقِ، بَحِيثٌ لَا يَثْبِتَانِ إِلَّا مَعَ آخِرِ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ...»¹، وهو توضيح فيه من الدقة إلى انتباه هذا الفقيه إلى طبيعة الفعل الإنجازي الذي قد لا يتحقق بالعبارات الإنشائية فحسب؛ بل قد يشيع في العرف أن تُتداول عبارات خبرية في تركيبها لكنّها إنشائية في مقصدها².

وقد تجلّت أهمية "سياق الحال" مع الشاطبي (ت790هـ) الذي يقول: «إنّ المساقات تختلف باختلاف الأحوال والأوقات والنوازل، وهذا معلوم في علم المعاني والبيان، فالذي يكون على بال من المستمع والمتفهم والالتفات في أول الكلام وآخره، بحسب القضية وما اقتضاه الحال فيها لا ينظر في أولها دون آخرها، ولا في آخرها دون أولها، فإنّ القضية وإن اشتملت على جمل فبعضها متعلّق ببعض؛ لأنّها قضية واحدة نازلة في شيء واحد فلا محيص للمتفهم عن رد آخر الكلام على أوله، وأوله على آخره، وإذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف»³.

فالسباقات في الخطاب القرآني تختلف، مردّد ذلك إلى اختلاف الأحوال والأوقات والنوازل، والضابط الذي يلزم في فهم ذلك هو «الالتفات إلى أول الكلام وآخره بحسب القضية وما اقتضاه الحال فيها مما تبيّنه أسباب التزول؛ فإنّ علم المعاني والبيان إنّما مداره على معرفة مقتضيات الأحوال وأسباب التزول؛ فأجزاء القضية الواحدة وجملها متناثرة في السورة الواحدة أو السور المتعدّدة، ولكن بعضها متعلّق ببعض، فلا بد من ردّ آخر الكلام على أوله، وأوله على آخره لفهم مقاصد الشارع مقرونا بمعرفة أحوال نزوله، أما إذا تفرّق النظر في الأجزاء بسبب الجهل بأسباب

¹ عز الدين بن عبد السلام، المصدر نفسه، 234/2.

² وقد نالت هذه القضية الاهتمام الواسع لدى رواد نظرية الأفعال الكلامية، بدءا من "أوستين" إلى أشار إلى أنه قد يشيع في اللغة استعمال العبارات الوصفية بتركيبها ولكنها إنجازية في مقصدها، وهذا ما سنوضحه أكثر في الفصل الثاني من الرسالة.

³ الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق عبد الله دراز، مصر المكتبة التجارية الكبرى، (د.ت)، 413/3.

التزليل فلا يتوصل إلى إدراك المقاصد على الوجه المراد، ويوقع هذا الجهل في الشبه ويورد النصوص الظاهرة مورد الإجمال فيقع الاختلاف والتزاع»¹.

فيمكن على هذا الأساس تحديد مقاصد الكلام من غير ربطه بالحال الذي احتواه بكل معطياته وعناصره، كون «معرفة الكلام إنما مداره معرفة مقتضيات الأحوال؛ حال الخطاب من جهة نفس الخطاب أو المخاطب أو المخاطب أو الجميع؛ إذ الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حالين، وبحسب مخاطبين، وبحسب غير ذلك؛ كالأستفهام لفظه واحد ويدخله معانٍ آخر من تقرير وتوبيخ وغير ذلك، وكالأمر يدخله معنى الإباحة والتهديد والتعجيز وأشباهاها. ولا يدل على معناها المراد إلا الأمور الخارجة وعمدتها مقتضيات الأحوال. وليس كل حال ينقل ولا كل قرينة تقترب بنفس الكلام المنقول، وإذا فات نقل بعض القرائن الدالة فات فهم الكلام جملة أو فهم شيء منه. ومعرفة الأسباب رافعة لكل مشكل في هذا النمط فهي من المهمات في فهم الكتاب بلا بد، ومعنى معرفة السبب هو معنى معرفة مقتضى الحال»².

و تتنوع مقتضيات الأحكام الفقهية لدى الشاطبي، فإذا كانت ترجع «حفظ الضروريات والحاجيات والتكميليات فتزليل حفظها في كل محل على وجه واحد لا يمكن بل لا بد من اعتبار خصوصيات الأحوال والأبواب وغير ذلك من الخصوصيات الجزئية»³. فلا بد من ربط الأحكام الفقهية بخصوصيات الناس وعاداتهم وعرفهم وأزمنتهم، يقول ابن القيم: «ومن أفتى الناس بمجرّد المنقول في الكتب على اختلاف عرفهم وعوائدهم وأزمنتهم وأمكنتهم وأحوالهم فقد ضلّ وأضلّ، وكانت جنايته على الدين أعظم جناية من طبب الناس كلهم على اختلاف بلادهم وعوائدهم وأزمنتهم وطبائعهم بما في كتاب من كتب الطب على أبدانهم»⁴.

ومما يمكن أن يختلف بحسب العوائد والأمور الخارجية مثلاً "البلوغ" أو "الحيض" أو غيرهما. فـ"البلوغ" «فإنه يعتبر فيه عوائد الناس من الاحتلام أو الحيض أو بلوغ سن من يحتلم أو من تحيض، وكذلك الحيض يعتبر فيه إما عوائد الناس بإطلاق أو عوائد لذات المرأة أو قراباتها أو نحو

¹ د. عبد الرحمن بوردع، أثر السياق في فهم النص القرآني، مجلة الإحياء، ص75.

² الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، 347/3.

³ الموافقات في أصول الشريعة، 228/4.

⁴ ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت دار الفكر (د.ت)، 78/3.

ذلك، فيحكم لهم شرعا بمقتضى العادة في ذلك الانتقال. ومنها ما يكون في أمور خارقة للعادة؛ كبعض الناس تصير له خوارق العادات عادة فإن الحكم عليه يتنزل على مقتضى عادته الجارية له المطردة الدائمة بشرط أن تصير العادة الأولى الزائلة لا ترجع إلا بخارقة أخرى؛ كالبائل أو المتغوط من جرح حدث له حتى صار المخرج المعتاد في الناس بالنسبة إليه في حكم العدم، فإنه إن لم يصير كذلك فالحكم للعادة العامة. وقد يكون الاختلاف من هذه، ومع ذلك، فالمعتبر فيها من جهة الشرع أنفس تلك العادات، وعليها تنتزل أحكامه لأنّ الشرع إنما جاء بأمور معتادة جارية على أمور معتادة كما تقدم بيانه¹. فالبلوغ في الشرع واحد، ولكنه يتحدّد بحسب البالغين وأحوالهم وعوائدهم التي تتنوّع وتختلف من شخص إلى آخر، وكذلك في الحيض أو غيره.

وليس اختلاف الخصوصيات هنا بمؤدّ إلى اختلاف في أصل الخطاب؛ لأنّ «الشرع موضوع على أنّه دائم أبدي لو فرض بقاء الدنيا من غير نهاية. والتكليف كذلك لم يحتج في الشرع إلى مزيد، وإنما معنى الاختلاف أنّ العوائد إذا اختلفت رجعت كل عدة إلى أصل شرعي يحكم به عليها، كما في البلوغ مثلاً؛ فإنّ الخطاب التكليفي مرتفع عن الصبي ما كان قبل البلوغ، فإذا بلغ وقع عليه التكليف فسقوط التكليف قبل البلوغ، ثم ثبوته بعده، ليس باختلاف في الخطاب، وإنّما وقع الاختلاف في العوائد والشواهد»². فقصد الشارع هو المراد بحسب عوائد أفراد المجتمع.

وتتضح من النماذج السابقة قيمة "سياق الحال" وأهميته لدى علماء أصول الفقه في استجلاء المقاصد الشرعية، والمؤسسة في جوهرها على ربط الخطاب بتجلياته في الواقع الخارجي، مما يجعل مباحث علم الأصول تقترب أكثر من مباحث الدراسات التداولية.

ج- سياق الحال عند النحاة:

احتل "سياق الحال" أهمية خاصة لدى النحاة، ويوضّح ذلك ارتباط نشأة النحو العربي بالاستعمال الحي للغة، فمعظم الروايات التي وردت في ذلك تبين أنّ سوء ربط الإنتاج الكلامي

¹ الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، 285/2.

² الشاطبي، المصدر نفسه، 285/2.

والحال المعبر عنها هو الدافع الذي أدّى بأبي الأسود الدؤلي (ت69هـ) إلى وضع العلم الذي يبيّن
كيفية استعمال الكلام.

و التفت بعده النحاة إلى السياق اللغوي في دراستهم النحوية، إدراكا منهم بأهميته للوصول
إلى الوظيفة المرادة في التركيب اللغوي، والذي لا يتوقّف عند حدود العناصر اللغوية؛ بل يعتمد
أيضا على المقام المحيطة بالجملة وحال المتكلّم والمخاطب وطبيعة الموضوع¹. فلم ينظروا إلى الكلام
كما لو كان شكلا منعزلا عن الظروف الخارجية التي تحيط به؛ وإنما أخذوا مادتهم اللغوية على
أنّها ضربٌ من النشاط الإنساني الذي يتفاعل مع محيطه. كما أدركوا أنّ للكلام وظيفة ومعنى في
عملية التواصل الاجتماعي، لهما ارتباط وثيق بسياق الحال أو المقام وما فيه من شخوص وأحداث،
وقد تمظهر ذلك كلّ في دراساتهم².

وقد نوضّح ذلك انطلاقا مما ورد في "كتاب سيبويه"، حيث ظلّ في كثير من الأحيان يستمد
قواعده من استعمالات العرب، لذلك كرّر في غير مرة عبارة "سمعت من العرب" و"من العرب من
يقول"³، و"سمعنا عربيا موثوقا بعربيته"⁴. كما ظلّ يرّدّد في كتابه مقولة "وتقول في كذا كذا"⁵،
وغيرها من العبارات التي توحى بأنّ سيبويه يتبنّى نظرية "فعلية" اللغة في التقعيد النحوي؛ من حيث
هي استعمال فعلي للمتكلم العربي، وليست نظاما مفترضا لا علاقة له بالتحقق الفعلي⁶. فسيبويه
ظلّ يربط النحو بالاستعمال الفعلي للغة، ندرك ذلك أكثر من الأبواب النحوية التي بقي يربط
تعليلاته بمعطياته، وهي في جوهرها أسس تداولية.

والمتمأمّل في بعض كتب النحو يلاحظ أنّ هناك الكثير من القواعد النحوية التي انبنت على
"سياق الحال"، وقد صوّر النحاة ذلك تصويرا دقيقا في كلامهم. قد نستهل ذلك بما أورده الخليل

¹ ينظر نادية رمضان النجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، الإسكندرية دار الوفاء للطباعة والنشر 2004، ص205.

² ينظر: كمال محمد بشر، علم اللغة الاجتماعي (مدخل)، دار الثقافة العربية، 1994، ص66.

³ ينظر كتاب سيبويه مثلا: 47/1، و86، و251، و270، و302، و309، و388، و39/2، و105، و123، و128،
و150، و158، و321/3، و452/3.

⁴ ينظر كتاب سيبويه مثلا: 53/1، و304، و98/2، و152.

⁵ ينظر المصدر نفسه، مثلا 32/3 و33 و34 و36 و40 وغيرها.

⁶ ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص81. وإدريس مقبول، الأسس الاستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه،
ص389.

(ت175هـ) الذي يقول: «قولهم: "مَرَرْتُ بِزَيْدِ الرَّجُلِ الصَّالِحِ. نصبت "الرجل الصالح" على المدح. وإن شئت جعلته بدلا من "زيد" فخفضته، وإن شئت رفعته على إضمار "هو"... وزعم يونس النحوي أن نصب هذا الحرف على المدح في سورة النساء: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾، و﴿وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾. قال الشاعر:

لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

نصب "النازلين" و"الطيبين" على المدح، ويروي بعضهم "والطيبون"، وينشد على ثلاثة أوجه، ويقول: إذا طال كلامُ العرب بالرفع نصبوا، ثم رجعوا إلى الرفع. وقال الأخطل:

نَفْسِي فِدَاءُ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا أَبَدَى النَّوَاجِدَ يَوْمَ بَاسِلٍ ذَكَرُ
الْحَائِضَ الْعَمْرَ وَالْمِيمُونَ طَائِرُهُ خَلِيفَةَ اللَّهِ يُسْتَسْقَى بِهِ الْمَطَرُ

نصب "الحائض" و"الميمون" و"خليفة الله" على المدح والتعظيم¹.

حيث يستند الخليل بن أحمد ضمن هذه الأوجه الاستعمالية على الحال بكل معطياته، انطلاقا من الغاية التي يبتغيها المتكلم حيث سيخالف في الحركة الإعرابية رفعا ونصبا وخفضا بحسب المقصد المبتغى.²

وقد وجّه سيبويه الإعراب في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾³ توجيها تداوليا مبنيا على سياق الحال⁴، الذي يقتضيه السياق في قوله تعالى: "وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ"؛ فالمقام الإنشائي مقام ثناء على المؤمنين، وهو إعراب كما يرى إدريس مقبول تداولي⁵.

¹ الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت مؤسسة الرسالة، ط1/1985، ص61-62.

² -مقصد النصب هنا هو المدح، أما الرفع فمقصده يدل على الإخبار.

³ النساء (162).

⁴ ينظر كتاب سيبويه، 62/2.

⁵ ينظر إدريس مقبول، الأسس الاستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، ص290.

وهذا ما بيّنه سيبويه أيضا في باب "ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه" يقول: «تقول: أتاني زيدُ الفاسقَ الخبيثَ، لم يرد أن يكرره ولا يعرفك شيئا تنكره، ولكنه شتمه بذلك. وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصبا ﴿وَأَمْرَأْتُهُ حَمَالَةَ الْحَطْبِ﴾ لم يجعل "الحمالة" خيرا للمرأة، ولكنّه كأنّه قال: أذكر حمالة الحطب" شتما لها، وإن كان فعلا لا يستعمل إظهاره»¹. فالمخالفة في الحركة الإعرابية أمارة بالوظيفة المرادة؛ لأنّ الغاية في قراءة النصب في الآية الكريمة²، هي تحقيق الذم والشتم لها.

ومنه كذلك قول عروة الصعاليك العبسي³:

سَقَوْنِي الْحَمْرَ ثُمَّ تَكَنَّفُونِي عُدَاةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ

يقول سيبويه: «إتما شتمهم بشيء قد استقر عند المخاطبين»⁴، ومنه نلاحظ أنّ سيبويه قد استند في بيان الوظيفة الإعرابية لـ"عُدَاةَ اللَّهِ" إلى استحضر الشروط التداولية لإنتاج والكلام وتأويله من ظروف المقام وعلم المخاطبين⁵.

والملاحظ مما سبق أنّ سيبويه وغيره من النحاة قد استحضروا عناصر "سياق الحال" في توضيح كيفيات الإنتاج الكلامي وضبط مقاصده؛ إذ ألحوا إلى المخاطب والمخاطب والعلاقة بينهما، والسياق الخارجي الذي يجري فيه الكلام، كما ذكروا أيضا أسباب التلفظ بالقول. وقد نستخلص ذلك من القضايا النحوية المتنوّعة التي ارتكز فيها النحاة على سياق الموقف الخارجي، منها قضية الحذف والقسم والمنادى، وقضية البحث عن العامل في النحو، أو البحث عن المعنى للتركيب اللغوي.

¹ كتاب سيبويه 70/2. وينظر الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، ص63، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج22/ص553.

² قرأ نافع وابن كثير وحمة والكسائي وأبو عمرو ويعقوب وأبو جعفر وخلف بالرفع، وقرأ ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر بالنصب، ينظر تفسير الطبري، ج24/ص718، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 302/2،

³ ينظر سيبويه، كتاب سيبويه، 70/2.

⁴ ينظر، المصدر نفسه، 70/2.

⁵ حاج علي فاضل، المنحى الوظيفي التداولي في الدرس النحوي منية الجملة العربية نموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة مستغانم، 2009.

نوضِّح ذلك معه حيث أشار في أبواب كثيرة إلى دور المخاطب والمخاطب وحضور مستدعيات سياق الحال في تشكيل الكلام¹؛ فقد بيّن في باب "ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل استفهمت أو لم تستفهم" كيف يكيّف المتكلم كلامه بما يقتضيه الحال و«ذلك قولك: "أقائماً وقد قعد الناس، وأقاعداً وقد سار الركب"، وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تستفهم، تقول: "قاعدا علم الله وقد سار الركب، وقائماً قد علم الله وقد قعد الناس. وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود، فأراد أن ينبّهه فكأته لفظاً بقوله "أتقوم قائماً وأتقعدُ قاعداً؟" ولكنّه حذف استغناءً بما يرى من الحال وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل... ومثل ذلك "عائداً بالله من شرها" كأنه رأى شيئاً يُتَّقَى فصار عند نفسه في حال استعاذة حتى صار بمتمزلة الذي رآه في حال قيامٍ وقعودٍ؛ لأنّه يرى نفسه في تلك الحال فقال عائداً بالله، كأنه قال: "أعوذ بالله عائداً بالله...".² فالحذف ضمن العبارات المذكورة ينوب عنه الحال المشاهدة لذلك استغنى المتكلم على اللفظ به، ولكن من غير ضياع للفائدة المقصودة.

وقد شكّل "المخاطب" أيضاً منطلقاً أساسياً في تفسير التراكيب اللغوية، ونذكر ذلك مع المبرّد (ت286هـ) في «باب ما حذف من المستثنى تخفيفاً واجتزأ بعلم المخاطب، وذلك قولك "عندي درهم ليس غير" أردت ليس غير ذلك»³.

وابن السراج (ت316هـ) الذي أشار إلى دور المخاطب في غير مرة منها قوله: «والحذوفات في كلامهم كثيرة، والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود، إذا أنسوا بعلم المخاطب ما يعنون»⁴.

فـ"علم المخاطب" لديهم يمثل المرجعية الجوهرية في تفسير الكلام، وبيان أنّ العبارة المحقّقة قد ترتبط بتقدير آخر يفسّرهما. وهذا العلم كذلك يؤمّن له في الوقت نفسه جهات فهم العبارات التي قد تتفق في الشكل وتختلف في المعنى؛ فعندهم أنّ قولك "غفر الله لزيد" و"رحم الله زيدا" ونحو

¹ ينظر كتاب سيبويه، 47/1، و74، و258، و340.

² سيبويه، المصدر نفسه، 340/1-341.

³ المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، القاهرة 1994، 429/4.

⁴ الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت مؤسسة الرسالة، (د.ت)، 341/2.

ذلك، «فإن لفظه لفظ الخبر ومعناه الطلب، وإنما كان كذلك لعلم السامع أنك لا تخبر عن الله - عز وجل - وإنما تسأله. كما أن قولك: "علم الله لأقومن" إنما لفظه لفظ رزق الله ومعناه القسم»¹.

و إذا ما تأملنا هذا القول تداوليا سندرك أن المراد بهذا التوضيح يثير قضية مهمة عدت من بين الأفكار الأساسية التي قامت عليها نظرية الأفعال الكلامية، وهي بيان كيف أن العبارات في بعض الأحيان قد تكون بصيغتها خبرية ولكن بوظيفتها الإنجازية. وسماها "أوستين Austin" "المغالطة الوصفية"².

والإشارة إلى مفهوم "الحال" كمعطى في إنتاج الكلام وتأويله يحضر في تعليل بعض الأوجه التركيبية، وبخاصة في باب ما يسمى في الدراسات التداولية بـ "الأفعال الكلامية"، كـ "الأمر"؛ وهو من الأفعال الكلامية التي تقوم على المشاهدة بين الأمر (المتكلم) والمأمور (المتلقي)، لذلك حرصوا على ربط تفسيرهم بذلك. يقول سيبويه: «وذلك أنك رأيت رجلاً يضربُ أو يشتمُ أو يقتل، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تَلْفَظَ له بعمله، فقلت "زيداً"؛ أي أوقع عملك بزيد، أو رأيت رجلاً يقول: أضرب شرَّ النَّاسِ، فقلت: "زيداً". أو رأيت رجلاً يحدث حديثاً فقتعه فقلت: "حديثك"، أو قَدِمَ رجلٌ من سفرٍ فقلت: حديثك، استغنيت عن الفعل بعلمه أنه مُسْتَحْبَرٌ، فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه»³، فلعلَّ أهمَّ شيءٍ ندرکه من هذه الأمثلة هو ارتباط البنية الملفوظة بسياق اتصالي عام يفسرها ويوضحها.

فالنحاة في هذه القول يقدمون لنا مشهداً حياً عن تحقيق فعل "الأمر" في الاتصال اللغوي، وقد بينوا ذلك من قولهم "رأيت" الذي يكشف كيف ارتكزوا على الظروف المرافقة للتلفظ من أجل ضبط وظيفة التركيب اللغوي.

وهذا ما يتضح أيضاً فيما أورده سيبويه في "باب ما يضمن فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير "الأمر والنهي": «وذلك قولك إذا رأيت رجلاً متوجّهاً وجهة الحاج، قاصداً في هيئة الحاج،

¹ المقتضب، 130/2 و324.

² ينظر أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة د. عبد القادر قنيني، ص14.

³ كتاب سيبويه، 253/1، وتكرر هذا القول في المقتضب، للمراد، 267/3، والأصول في النحو، لابن السراج، 247/2.

فقلت: "مكة وربّ الكعبة"؛ حيث زكنت أنّه يريد مكة، كأنتك قلت: "يريد مكة والله" ... أو رأيت رجلا يسدّد سهمًا قبلَ القرطاس فقلت: القرطاس والله؛ أي يصيب القرطاس، وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس قلت: القرطاس والله؛ أي أصاب القرطاس. ولو رأيت ناسا ينظرون الهلال وأنت منهم بعيدٌ فكبروا لقلت: الهلال وربّ الكعبة، أي أبصروا الهلال. أو رأيت ضربا فقلت على وجه التفاؤل: عبد الله؛ أي يقع بعبد الله أو بعبد الله يكون. ومثل ذلك أن ترى رجلا يريد أن يوقع فعلا، أو رأيت في حال رجل قد أوقع فعلا، أو أُخبرت عنه بفعلٍ، فتقول: زيدا، تريد: اضرب زيدا، أو أتضربُ زيدا»¹. فمن الأمثلة المذكورة نلاحظ أن سيبويه شديد العناية والدقة في سرد التفاصيل التداولية الواقعية التي تتحكم في إنتاج الكلام، وقد ترجم ذلك من خلال عبارات: "رأيت...، قاصدا...، هيئة... سمعت..." وغيرها من العبارات التي صورت مسرح الحال الذي قامت عليه التراكيب المذكورة.

ويظهر هذا الأمر جليا في قوله: «وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: "عبد الله وربي"، كأنتك قلت: "ذاك عبد الله"، أو "هذا عبد الله". أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: "زيد وربي". أو مسست جسدا أو شممت ريحا فقلت: زيد، أو المسك. أو ذقت طعاما فقلت: العسل. ولو حدثت عن شمائل رجل فصار آية لك على معرفته لقلت: عبد الله. كأن رجلا قال: مررت برجلٍ راحمٍ للمساكين بارًّا بوالديه، فقلت: فلان والله»². هذا هو "سياق الحال" عند سيبويه، والقائم في جوهره على ما يلي:

-استخدامه للأفعال: "رأيت" و"سمعت" و"هيئة" و"ينظرون" و"أخبرت" و"مسست" و"شممت" و"ذقت" و"حدثت" التي ترتبط بـ"الحال" الذي يُنتج فيه الكلام، فيصبح من جزئياته. فهي تعطينا صورة واضحة وحية عن شكل التواصل الذي يجري فيه الكلام.

-ارتكازه في الأمثلة المذكورة على وقائع موقفية في استنباط القواعد النحوية وشرحها.

-اعتماده كذلك عليها في تقدير المحذوف من الكلام المحقق، وهذا يؤكد قيام بعض القواعد

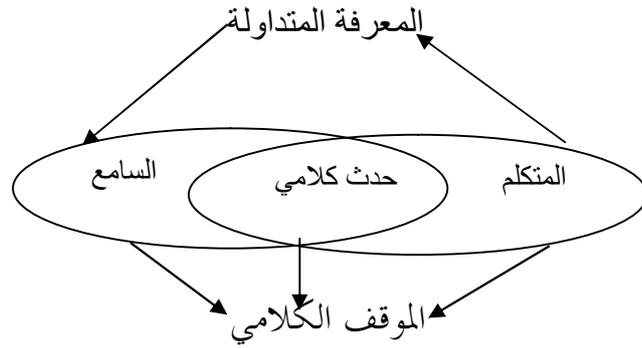
النحوية على معطيات سياق الحال التي لا يمكن التقليل من قيمتها.

¹ كتاب سيبويه، 257/1.

² المصدر نفسه، 130/2.

ولنتأمل أيضا في هذه المناسبة ما ذكره سيبويه حينما يقول "أن ترى رجلا يريد أن يوقع فعلا، أو رأيته في حال رجل قد أوقع فعلا، أو أُخبرت عنه بفعل"، وقوله أيضا: «ومنه أن ترى الرجل أو تخبر عنه أنه قد أتى أمراً "قد فعله" فقد تقول: أكل هذا بخلا؛ أي أتفعل كل هذا بخلا»¹. وفي ذلك كله إشارة إلى ما يسمى في الدراسات التداولية بـ"الفعل الكلامي".

ونستطيع أن نوضح تصور سيبويه لـ"سياق الحال" بالمخطط التالي:



ومما سبق يظهر لنا أن النحاة قد ارتضوا لأنفسهم مصطلح "الحال"، وقد نؤكد ذلك أكثر مع سيبويه الذي صرح بذلك في غير مناسبة يقول في إحداها وهو يتحدث عن تكييف الإنتاج الكلامي مع الحال المعبر عنه: «ومن ذلك أيضا أن ترى رجلا قد أوقع أمرا أو تعرّض له فتقول: "متعرّضا لعنّ لن يعنه"؛ أي دنا من هذا الأمر متعرضا لمن لم يعنه، وتترك ذكر الفعل لما يرى من الحال. ومثله "بيع الملقى لا عهد ولا عقد"، وذلك إن كنت في حال مساومة وحال بيع، فتدع أباعك استغناء لما فيه من الحال»². حيث يصبح مفهوم مصطلح "الحال" ضمن هذا التوضيح والتوضيحات السابقة يشمل مجمل المعطيات الواقعية التي تؤطر الفعل القولي فتصبح من متمماته إنتاجاً وتأويلاً.

وهذا ما نلاحظه أيضا مع المبرد أيضا يقول: «تقول إذا رأيت رجلا في ذكر ضرب زيداً»، تريد "زيداً اضرب" واستغنيت عن قولك: "اضرب". بما كان فيه من الذكر فعلى هذا إذا ذكر فعلاً فقال "الأضربن"، قلت: نعم ضرباً شديداً". فإن لم يكن ذكر ولا حال دالة لم يكن من الإظهار بدُّ

¹ سيبويه، كتاب سيبويه، 258/1.

² كتاب سيبويه، 272/1. وينظر 305/1، وشرح ابن يعيش، 115/1.

إلا أن يكون موضع أمرٍ فتُضْمَرِ وتصيّر المصدر بدلا من اللفظ بالفعل، وإنما يكون ذلك في الأمر والنهي خاصة؛ لأنهما لا يكونان إلا بفعل، فتأمر بالمصدر نكرة، ومعرفة بالألف واللام والإضافة، ولذلك موضع آخر وهو أن يكون المصدر قد استعمل في موضع الفعل حتى علم ما يراد به»¹.

وفي ذلك بيان لارتھان بعض الأحداث الكلامية بـ"الحال" الذي ترد فيه؛ فلا يمكن تأويل النصب مثلا إلا من الملابس التي يذكر فيها، ويكثر هذا في الأحداث التي تعين وتُعاش وتكون لإنجاز فعل كالنهي والأمر والدعاء وغير ذلك.

والمفهوم نفسه يحضر عند ابن يعيش أثناء حديثه عن "المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة"²، ومعظم التحليلات التي ذكرها لتحليل التراكيب المدجة ضمن هذا الفصل ظلت مرتبطة بـ"سياق الحال" ومعطياته، وهي تصنّف ضمن العبارات الإنجازية بالمصطلح التداولي، قد نوضّح ذلك أكثر بتقديم هذه المصادر وهي:

- "خيرَ مقدم".

- "مواعيدَ عرقوب".

- "سقياً ورعياً وخيبةً وجدعاً وعقراً وبؤساً وبعداً وسحقاً وحمداً وشكراً وعجباً...". فقد «استغنوا بذكر هذه المصادر عن ذكر الفعل، كما قالوا "الحذر الحذر"؛ والمعنى احذر الحذر، ولم يذكروا احذر، فلما استغنوا بذكر هذه المصادر عن ذكر الفعل صار قولك سقياً ورعياً كقولك سقاك الله، ورعاك الله فلو أظهرت الفعل صار كتكرار الفعل، ومن ذلك قولك للمدعو عليه "خيبة وجدعاً وعقراً وبؤساً وبعداً وسحقاً...»³.

ولعلّ أهمّ ما نستنتجه من هذه النماذج هو ارتباط الجمل المحقّقة بقرائن حالّية تفسّرُها؛ إذ لا يمكن بترها عنها. و«قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ، وذلك أنّ المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقريئة حالّية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق، فإن أتى باللفظ المطابق

¹ المراد، المقتضب ، 267/3.

² ينظر شرح الفصل، 113/1، و115 و126، و47/2.

³ ابن يعيش، شرح المفصّل، 114/1.

جاز وكان كالتأكيد، وإن لم يؤت به فللاستغناء عنه فلذلك يجوز حذف العامل»¹، فلما كان معنى الفعل مدركا بين المتكلم والمتلقي بحسب ما تقتضيه العملية الاتصالية ككل أستغني عنه.

ومما سبق نلاحظ أيضا أن النحاة قد أخذوا بما يصطلح عليه في الطرح التداولي بـ "التسييق" في توضيح دلالات القول؛ أي ربط الإنتاج القولي ككل بالمعطيات اللسانية وغير اللسانية التي تسهم في ضبط الوظائف المقصودة، لأن «اللغة ليست حسابا منطقيا دقيقا، لكل كلمة معنى محدد، ولكل جملة معنى محدد، بحيث يمكنك الانتقال من جملة إلى ما يلزم عنها من جمل حسب قواعد الاستدلال المنطقي، لكن الكلمة الواحدة تتعدد معانيها بتعدد استخدامها لها في الحياة اليومية، وتعدد معاني الجملة الواحدة حسب السياق الذي تذكر فيه»². يوضح ذلك العبارات التي ذكرها سيبويه؛ إذ لا يمكن عزلها عن سياقها لتؤدي وظيفتها.

وقد فسّر النحاة كثيرا من الأقوال والعبارات انطلاقا مما قد يُتداول لدى المتلقي فيدخل ضمن مؤطرات القول، ومن ذلك «قول الناس: كان البرُّ قفيزين، وكان السَّمْنُ مَنَوَيْنِ، فإِذَا استغنوا هاهنا عن ذكر الدرهم لما في صدورهم من علمه، ولأن الدرهم هو الذي يسعّر عليه، فكأنهم إنما يسألون عن ثمن الدرهم في هذا الموضع، كما يقولون البر بستين، وتركوا ذكر الكر استغناءً بما في صدورهم من علمه، ويعلم المخاطب؛ لأن المخاطب قد علم ما يعني»³. فلما شاع التسعير بين المتكلم والمتلقي حذف ما يتعلق به لتداوله بينهما، وكل ذلك يدل كيف أن التراكيب اللغوية قد يُؤخذ في بنائها ما هو معروف بين المتخاطبين فيعد من مقتضيات الدلالة المقصودة.

د-سياق الحال عند اللغويين:

اهتم اللغويون القدامى بـ "سياق الحال" في دراساتهم اللغوية من أجل تحديد دلالات المفردات وبيان كيفية استعمالها؛ فبحثهم القائم على جمع ألفاظ اللغة، واستجلاء المعنى الذي قد

¹ ابن يعيش، المصدر نفسه، 1/125.

² محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، ص 56.

³ كتاب سيبويه، 1/393. وينظر 1/47 و 74 و 120.

تدلّ عليه، وطبيعة هذا المعنى الذي يتحوّل من حال لآخر، جعلهم يقدمون آراء جليلة حول دور "سياق الحال" في ضبط الدلالات.

وإذا كان منهجهم القائم على جمع الكلمات العربية وضبط دلالاتها وفق طرق فنية مضبوطة قد لا يجعلهم يتزلون إلى سياق الحال الذي قد تستعمل فيه، فهذا لا يعني استبعادهم له في دراستهم؛ بل اعتمدوا عليه كأساس في تفسير كثير من الاستعمالات اللغوية الصحيحة. فهذا الأزهري (ت370هـ) يشير إلى أنه أخذ العربية من أفواه العرب الذين شاهدتهم يقول: «منها تقييد نكت حفظتها ووعيتها من أفواه العرب الذين شاهدتهم وأقمت بين ظهرانينهم سُنَيَاتٍ إذ كان ما أثبتته كثير من أئمة أهل اللغة في الكتب التي ألفوها، والنوادر التي جمعوها لا ينوب مناب المشاهدة ولا يقوم مقام الدربة والعادة»¹، وفي كل ذلك دلالة على قيمة استقصاء المعاني من مظانّها كما وردت عن أصحابها.

ومن مظاهر التفاهم إلى سياق الحال إشاراتهم المتعددة إلى استخدامات العرب للألفاظ انطلاقاً من السياق الاجتماعي الذي ترد فيه، ومن ذلك ما ذكره الأزهري في مادة "سَلَع"، فـ«السَلَعُ: شجر مر، وقال بشر:

يَسُومُونَ الصَّلَاحَ بِذَاتِ كَهْفٍ وَمَا فِيهَا لَهُمْ سَلَعٌ وَقَارٌ

وكانت العرب في جاهليتها تأخذ حطب السَلَعِ والعُشْرَ في الجماعات وقُحُوطِ المطر فتوقر ظهور البقر منها ثم تلعب النار فيها، يستمطرون بلهب النار المشبه بسنا البرق...»². ولذلك ظلّ المعجميون الأوائل يربطون دلالات المفردات انطلاقاً مما سمعوه مباشرة من الأعراب أو من الرواة، لذلك كثيراً ما يقولون "وسمعت" و"قال فلان"، وغير ذلك.

وقد أشار اللغويون إلى أهمية الظروف الخارجية التي يُنتج فيها القول في ضبط الدلالة المقصودة، وهذا ما أكّد عليه ابن جني (ت392هـ) مستجعماً إيّاها ضمن مصطلح "شاهد الحال"، يقول: «فأما تجوزهم في تسميتهم الاعتقادات والآراء قولاً فلأنّ الاعتقاد يخفى فلا يعرف إلاّ

¹ الأزهري، تهذيب اللغة، تقديم د.عبد السلام هارون، مصر الدار القومية العربية للطباعة، (د.ت)، ج1/ص6.

² تهذيب اللغة، مادة (علس)، ج2/ص98.

بالقول، أو بما يقوم مقام القول: من "شاهد الحال"¹. وفي ذلك إشارة إلى الظروف الخارجية التي تحتضن الكلام، والتي تعد من مركباته، لذلك تبقى المقاصد مرهونة به.

وقد تبدى له في غير مرة أن "شاهد الحال" قد يسهم في تحديد دلالة الكلمة التي قد تغيب عمن يفتقد إلى ذلك، يقول: «ولهذا الموضع نفسه ما توقّف أبو بكر (ابن السراج) عن كثير مما أسرع إليه أبو إسحاق (الزجاج) من ارتكاب طريق الاشتقاق، واحتج أبو بكر عليه بأنّه لا يؤمن أن تكون هذه الألفاظ المنقولة إلينا قد كانت لها أسباب لم نشاهدها، ولم ندر ما حديثها. ومثّل له بقولهم "رفع عقيرته" إذا رفع صوته، قال له أبو بكر فلو ذهبنا نشتق بقولهم (ع ق ر) من معنى الصوت لبعد الأمر جدًّا؛ وإنما هو أن رجلاً قطع إحدى رجله فرفعها ووضعها على الأخرى، ثم نادى وصرخ بأعلى صوته فقال الناس: رفع عقيرته؛ أي رجله المقعورة. قال أبو بكر: فقال أبو إسحاق: لست أدفع هذا. ولهذا قال سيويه في نحو من هذا: أو لأنّ الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر، يعني ما نحن عليه من مشاهدة الأحوال والأوائل»². فلو اعتمدنا في المثال المذكور على الصيغة اللفظية ما حدّدنا الدلالة المقصودة ذات الصلة بـ "سياق الحال".

وهذا ما جعل رمضان عبد التواب يذكر أن هناك مجموعة من الألفاظ والتعبيرات اللغوية في العربية تبدو لمن لا يعرف السبب في منشئها، أو الحادثة التاريخية التي أفرزتها، أن بمعناها الذي تستخدم فيه عادة منقطعة الصلة عن الأصل الاشتقائي الذي أخذت منه³.

والمتملّ لكلام ابن جني يجده يحيل على أمرين في غاية الأهمية:
الأول: أن من يشهد "سياق الحال" الذي يقال فيه الكلام يستطيع أن يدرك الأسباب الحقيقية لارتباط الألفاظ بمعان معينة.

الثاني: قد يعطي "سياق الحال" للكلمات دلالات لا تمتّ إلى أصل الدلالة اللغوية لمادتها⁴.
فمن شهد مسرح "الحال" تتوافر لديه من المعطيات ما قد يغيب عن غيره، ويتّضح ذلك من قول ابن جني أيضاً: «والذي يدلّ على أنّهم قد أحسّوا ما أحسّنا، وأرادوا وقصدوا ما نسبنا

¹ الخصائص، 19/1، وينظر 66/1.

² ابن جني، المصدر نفسه، 248/1. وينظر 66/1، والمعروف أن الزجاج كان مسرفاً في الاشتقاق، وابن السراج مقتصداً فيه.

³ ينظر د. رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، القاهرة مكتبة الخانجي، 1997، ص 155.

⁴ ينظر فريد عوض حيدر، فصول في علم الدلالة، القاهرة مكتبة الآداب، ط 2005/1، ص 129.

إليهم إرادته وقصده شيئان: أحدهما حاضر معنا، والآخر غائب عنا، إلا أنه مع أدنى تأملٍ في حكم الحاضر معنا. فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها، وتُضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها: من استخفافها شيئاً أو استثقاله، وتقبّله أو إنكاره، والأنس به أو الاستيحاش منه، والرضا به، أو التعجب من قائله، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود؛ بل الخالفة على ما في النفوس»¹. وهو بهذا الشرح يشير إلى أن الوصول إلى المعنى الكامل للكلام يستدعي شيئين متلازمين:

-أحدهما: "حاضر معنا"؛ وهو الكلام الذي قد "يحضر معنا" عن طريق النقل الشفاهي أو الكتابي.

ثانيهما: وهو ما سماه "الغائب عنا"؛ ويشمل الظروف التي أُنتج فيها الكلام من صاحبه مباشرة، لهذا فهو غائب على كل من لم يحضر إنتاج القول مباشرة، ولكن معرفته لذلك ضرورية.

و يشبّه ابن جني "دلالة الحال" بالنسبة للكلام بالحلف على الشيء؛ فكما أن الحالف يؤكد للمخاطبين على ما في نفسه بالقسم، فلا يتبادر إلى أذهانهم غير المعنى الذي أرادته المخاطب، كذلك قرائن الأحوال؛ أو كما سماها القرائن الخالفة على ما في النفوس، فإنّها تحدّد الدلالة المقصودة من الكلام التي لا يفهم غيرها السامع.

ويوضّح أكثر من الشاهد الذي أورده يقول: «ألا ترى إلى قوله:

تَقُولُ -وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا- أَبْعَلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ

فلو قال حاكيا عنها: "أبعلي هذا بالرحى المتقاعس" من غير أن يذكر صكّ الوجه لأعلمنا بذلك أنّها كانت متعجّبة منكراً، لكنّه لما حكى الحال فقال: "وصكّت وجهها" علّم بذلك قوة إنكارها وتعاضم الصورة لها. هذا مع أنّك سامع لحكاية الحال غير مشاهد لها، ولو شاهدتها لكنت بما أعرف، ولعظم الحال من نفس تلك المرأة أبين، وقد قيل "ليس المخبر كالمعائن"، ولو لم ينقل إلينا هذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله: "وصكّت وجهها"، لم نعرف به حقيقة تعاضم الأمر لها»².

¹ ابن جني، الخصائص، 245/1.

² ابن جني، المصدر نفسه، 245/1-246.

ومنه يتجلى لنا دور "الحال" أو "المشاهدة" في تشكيل الكلام، والتي قد لا تنجلي دلالاته إلا بالمعينة التي تمكن المخاطب من الوقوف على إدراك المعاني المقصودة.

ونستطيع استجماع معطيات "الحال المشاهدة" انطلاقاً من الأسئلة التالية:

من المتكلم؟ وكيف هو كلامه صوتاً وإلقاءً؟ وكيف هي تصرفاته وملاحظته وإشاراته؟ وكيف هو مظهره؟ وهي كلها معطيات تعد من مشكلات الكلام وتمامه.

وعلى هذا الأساس يذكر ابن جني شرف المشاهدة والمعينة للكلام التي قد تحضر للدارسين له، حيث يقول: «فالحَمَّالون والحَمَّاميون والساسة والوقادون، ومن يليهم ويُعتدُّ منهم، يستوضحون من مشاهدة الأحوال ما لا يحصله أبو عمرو من شعر الفرزدق إذا أُخبر به عنه، ولم يحضره يُنشده. أو لا تعلم أن الإنسان إذا عناه أمر فأراد أن يُخاطب به صاحبه، ويُعَمِّم تصويره له في نفسه استعطفه ليقبل عليه، فيقول له: يا فلان أين أنت أربي وجهك، أقبل عليَّ أُحدِّثك، أما أنت حاضر يا هناه. فإذا أقبل عليه وأصغى إليه، اندفع يحدثه أو يأمره أو ينهاه، أو نحو ذلك»¹.

فالمشاهدة قد تجعل المتلقي يعاين من سيكِّلمه، وبالتالي يواجهه فيتأمله ويلاحظ ملامحه، وحرركاته، وإشاراته، وغيرها من الأمور التي قد لا تتوافر للراوي الذي ينقل له الخبر. ف«لو كان استماع الأذن مغنياً عن مقابلة العين، مجزئاً عنه لما تكلف القائل، ولا كلف صاحبه الإقبال عليه، والإصغاء إليه، وعلى ذلك قال:

العَيْنُ تُبْدِي الَّذِي فِي نَفْسِ صَاحِبِهَا مِنْ الْعِدَاوَةِ أَوْ وُدِّ إِذَا كَانَا

وقال الهذلي:

رَفُونِي² وَقَالُوا: يَا خُوَيْلِدُ لَا تُرْعَ فَقُلْتُ - وَأَنْكَرْتُ الْوَجْهَ -: هَمْ هَمْ

أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهدة الوجه، وجعلها دليلاً على ما في النفوس. وعلى ذلك قالوا: "ربَّ إشارة أبلغ من عبارة"... وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله: أنا لا أحسن أن أكلم إنساناً في الظلمة»³.

¹ ابن جني، الخصائص، 246/1.

² "رفوني" سكتوني، وقالوا لا بأس عليك، وقوله "هم هم" أي هم الذين أخاف، وكان الشاعر قد وقع في قوم من أعدائه فأظهروا له الملاينة حتى يتمكنوا منه، ولكنه عرف منهم الشر على الرغم مما أبدوه ففر منهم. ينظر ابن جني، الخصائص، 247/1 الهامش.

³ ابن جني، المصدر نفسه، 247/1.

ففي النص إشارات إلى أفكار تعدد من اهتمامات الدرس التداولي، وهي تسبق عصرها بقرون، حيث إن مشاهدة المتكلم ومراقبة حركاته وملامح وجهه هي في ذاتها لغة ومعانٍ تكميلية دقيقة للعملية التواصلية، وهي موضوع درس جديد اليوم يسمى بـ "علم الكتريات Kinesics" أو علم الإشارات الجسدية المجردة¹.

فللحال أهمية بالغة فيما يمكن أن يؤديه الإنتاج الكلامي، وكل ذلك قد يفيد الدارس في دراسته، وقد عبّر ابن جني عن قيمة ذلك تعبيرا مشوقا ودقيقا؛ إذ يقول: «فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو، وابن أبي إسحاق، ويونس، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، وأبو الحسن، وأبو زيد، وخلف الأحمر، والأصمعي، ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين، وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها، وتقصد له من أغراضها، ألا تستفيد بتلك المشاهدة، وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات، ولا تضبطه الروايات، فتضطر إلى قصود العرب، وغوامض ما في أنفسها، حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشارة لا عبارة، لكان عند نفسه وعند الجميع من يحضر حاله صادقا فيه، غير متهم الرأي والنحيزة والعقل»². فلاشك أن للحال وظيفة جوهرية قد لا تغني عنها الروايات والحكايات.

ومنه يتبدى لنا مدى أهمية معطيات الحال في دراسة الإنتاج الكلامي؛ إذ لها تأثير كبير، و«قد يبدو غريبا القول إن تأثير عناصر الموقف الخارجي في استعمال اللغة يبلغ سبعين في المائة (70%) من درجة تأثير الكلام في مواقف الخطاب، مرجعها إلى ما يكون من النظرات المتبادلة عند الحديث، وأن قيمة الدلالة التعبيرية وتأثيرها يتدنيان إلى ثلاثين في المائة (30%) فحسب إذا اقتصر الأمر على مجرد الكلام المنطوق»³. وفي كل ذلك إشارة بليغة إلى ما يمكن أن تؤدّيه قرائن الأحوال في التبليغ مقارنة مع الألفاظ.

وعدم الاكتفاء بالسماع والدعوة إلى معرفة من يتكلم وسماته هي قضية مهمة في ضبط نوعية الكلام وطبيعته ودلالته، وحتى أهميته ومدى فعاليته وتلقيه من لدن المتلقين؛ إذ يذكر القاضي

¹ ينظر إدريس مقبول، الأسس الاستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، ص312.

² ابن جني، الخصائص، 248/1.

³ صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، الأردن دار الفكر للطباعة والنشر، ط1/1998، ص215.

الجرجاني (ت392هـ) وهو يتحدث عن التعبير الشعري أن الشعراء «يختلفون في ذلك، وتباين فيه أحوالهم؛ فيرقُّ شعر أحدهم، ويصلب شعر الآخر، ويسهل لفظ أحدهم، ويتوعَّر منطق غيره، وإثما ذلك بحسب اختلاف الطبائع، وتركيب الخلق، فإن سلاسة اللفظ تتبع سلامة الطبع... وأنت تجد ذلك في أهل عصرك، وأبناء زمانك، وترى الجرجاني الجلف منهم كزّ الألفاظ، معقد الكلام، وعر الخطاب، حتى إنك ربما وجدت ألفاظه في صوته ونغمته، وفي جرسه ولهجته. ومن شأن البداوة أن تُحدث بعض ذلك، ولأجله قال النبي "صلى الله عليه وسلم": "من بدا جفا"، ولذلك تجد شعر عدي وهو جاهلي أسلس من شعر الفرزدق، ورجز رؤبة وهما أهلان، لملازمة عدي الحاضرة وإيطانه الريف وبُعدّه عن جلافة البدو وجفاء الأعراب، وترى رقّة الشعر أكثر ما تأتيك من قبل العاشق المتيّم والغزل المتهالك، فإن اتفقت لك الدمثة والصبابة وإنضاف الطبع إلى الغزل، فقد جمعت لك الرقّة من أطرافها»¹.

ولعل ما تورده كتب التراث حول مدح الشاعر البدوي علي بن الجهم (ت249هـ) الخليفة في بغداد بقوله²:

أنتَ كَالكَلْبِ فِي حِفَاظِكَ لِلوُدِّ وَكَالتَّيْسِ فِي قَرَعِ الحُطُوبِ³

دليل على ذلك؛ إذ أدرك الخليفة أثر البيئة والظروف الاجتماعية على الشاعر، فتوصل إلى الدلالة المقصودة، وكل ذلك يؤكد مدى تعالق معطيات سياق الحال المتعددة بالقول، بحيث لا يمكن أن تتغاضى عنها في إدراك الدلالة المقصودة.

ولذلك دعت الدراسات اللسانية الحديثة في تحليل الخطاب إلى ضرورة الأخذ ببعض المبادئ الأساسية التي لا مناص منها؛ ومن دعا إل ذلك "لابوف Labove" و"ألبرت Albert" و"فريك Frake" و"سانكوف Sankoff"، حيث ذكروا أنّه لا بد أن يتساءل لمن يتصدّى إلى ذلك عن: هوية المخاطب، وموضوع خطابه، وكيفية إفراز الموضوع في الخطاب، وظروف فهم السامع

¹ القاضي الجرجاني، الوساطة بين المتنبّي وخصومه، تحقيق د.أحمد عارف الزين، تونس دار المعارف ببطباعة والنشر، ط1/1992، ص29.

² ينظر هادي نهر، اللسانيات الاجتماعية عند العرب، الأردن عالم الكتب الحديث، ط1/2009، ص169.

³ هذا البيت موجود في محاضرات الأبرار ومسامرات الأخيار، لابن عربي الصوفي عبد الله بن سليم الرشيد، وفيه مقال ينكر هذا البيت ويقول أنّه مجرد خرافة، وموسوم بـ: "قصة علي بن الجهم مع المتوكل، مجلة العربية، عدد 250، ذو القعدة، ص58.

وتأويله، دخل هذه الظروف في علاقة الخطاب باللغة، وكيفية انعكاس العناصر غير اللغوية في التنظيم اللغوي لعناصر الخطاب، وغير ذلك مما يؤكد دور الفرد متكلماً أو مستمعاً في العملية الاتصالية، فاللغة مجال لإبراز إمكانات الفرد اللغوية، ولذلك بحكم الأدوار التي يؤديها على المسرح اللغوي¹.

هـ-سياق الحال عند البلاغيين:

شكّل "سياق الحال" المحور الرئيس لدى البلاغيين، فهو الجوهر الذي انبنت على أساسه البلاغة العربية؛ فلما كانت مؤسّسة على الإبلاغ القائم على الاستعمال الدقيق للغة في مختلف المقامات، ظهر هذا المجال الذي يبحث فيه أصحابه في الأساليب الخاصة في استعمال اللغة، وتصنيفها بحسب تمكّنها في التعبير عن المقاصد؛ تعبيرا قد لا يقف عند حدود الإفهام؛ فقد يروم الإمتاع أو الإقناع أيضا.

وقد تبلورت مفاهيم "سياق الحال" عند البلاغيين انطلاقاً من فطنتهم إلى أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية وأنّها شديدة الارتباط بثقافة الشعب الذي يتكلّمها، وأنّ هذه الثقافة في جملتها يمكن تحليلها بواسطة حصر أنواع المواقف الاجتماعية المختلفة التي يسمون كلا منها "مقاماً"؛ فمقام الفخر يباين مقام المدح، وهما يختلفان عن مقام الدعاء أو الاستعطاف أو التمني أو الهجاء وهلم جرا. و«كان من رأي البلاغيين أنّ "لكل مقام مقالا"؛ لأنّ صورة "المقال" تختلف في نظر البلاغيين بحسب "المقام"، وما إذا كان يتطلب هذه الكلمة أو تلك، وهذا الأسلوب أو ذاك من أساليب الحقيقة أو المجاز والإخبار أو الاستفهام وهلم جرا، ومن عباراتهم الشهيرة في هذا الصدد قولهم "لكل كلمة مع صاحبها مقام"»². ليغدو "المقام" الأساس الذي قامت عليه البلاغة العربية باعتبار أنّه لا تشكيل لمختلف أشكال الكلام من غير الأخذ بعين الاعتبار معطيات الحال.

¹ ينظر هادي نمر، اللسانيات الاجتماعية عند العرب، ص 164.

² تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 337.

وإنّما كان لـ "سياق الحال" هذه المركزية في البلاغة؛ لأنّ البلاغيين أدركوا أنّ الاعتماد على التعبير اللغوي وحده يبقى غير كافٍ لامتلاك آليات البلاغة من جهة، وللوصول إلى الفهم الصحيح للقول من جهة أخرى.

ولذلك حاول البلاغيون شرح الكيفيات التي تمكّن المتكلّم من أن يكون "بليغاً"، وأولى المقرّرات التي تقرّرت لديهم أنّه لا يتّصف بهذه الصفة إلا إذا ألّف كلامه، وعبر عن مقصده، بما يتلاءم مع "المقام"، أو "الحال"¹ كما شاع لدى المتأخرين منهم.

وقد نوضّح ذلك مع بشر بن المعتمر (ت210هـ) الذي قرّر أنّ «المعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصة، وكذلك ليس يتّضع بأن يكون من معاني العامة، وإنّما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من المقال»². حيث نلاحظ أنّ بلاغة الكلام تتحقّق مع مراعاة "الحال"، انطلاقاً من المتكلّم الذي لا بد أن يراعي من يخاطبه، حيث ستكون طبيعة متلائمة مع طبيعة المتلقي.

ثم إنّ إحراز "المنفعة" التي يتغيها المتكلّم مرهونة بخلق الملاءمة بين "التعبير" و"الحال" الذي يقتضيه. ولعمري إنّ فكرة "المنفعة" هذه التي تردّدت في البلاغة العربية شكّلت نقطة جوهرية في التداولية، حتى إنّها ليحلو للبعض ترجمتها بـ "النفعية"³.

و لا تتحقّق هذه المنفعة إلاّ بإدراك دلالات القول، والمعرفة الواعية بأغراضه، وبالتالي القدرة على صياغة أشكال الأقوال بحسبها. وقد ذكر هنا ابن سنان الخفاجي أنّه من الضروري خلق الملاءمة في أشكال الشعر بحسب ما يقوم عليه "الغرض"، يقول: «ومن الصحة صحة الأوصاف في الأغراض، وهو أن يُمدح الإنسان بما يليق به ولا ينفر عنه، فيمدح الخليفة بتأييد الدين وتقوية أمره، ومحبة الناس وطاعتهم، والتقوى والورع، والرحمة والرفقة، وإقامة العدل وشرف الحسب،

¹ شاع عند المتقدمين مصطلح "المقام" أما عند المتأخرين فاستعملوا بكثرة "مقتضى الحال". وقد عقد جميل عبد المجيد فصلاً كاملاً لفكرة "مقتضى الحال" عند البلاغيين، ظهورها وتطورها؛ ورأى أنها مرت بمرحلتين؛ مرحلة النشأة والتأصيل (ما قبل السكاكي)، ومرحلة الضبط والتعديد (السكاكي وأتباعه). ينظر البلاغة والاتصال، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص13-60.

² الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق، عبد السلام هارون، القاهرة مكتبة الخانجي، ط5/1975، 136/1.

³ ينظر مثلاً: ميجان الرويلي وسعد البازغي، دليل الناقد الأدبي، الدار البيضاء المركز الثقافي العربي، ط2/2000، ص102.

وحسن السياسة والتدبير والاضطلاع بالأمور، والحلم والعفو... ويمدح الوزير والكاتب بالعقل والحلم وسداد الرأي وحسن التدبير والبلاغة... ويمدح الأمير وقائد الجيش بالشجاعة والمعرفة بالحرب وحسن النقيبة والظفر والصبر وسداد التدبير... وكذلك في غرض من الأغراض الشعرية من هجاء وفخر وعتاب ووصف وغير ذلك»¹، وهي دعوة صريحة من أجل خلق المناسبة بين الأقوال وما نريد التعبير عنه.

وربّط الكلام بـ"الحال" جعلت البلاغيين يبحثون في هذه العلاقة داعين المتكلم لـ«أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل "حالة" من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات»². فلتأمل هذا القول الموجز والدقيق الذي أبرز فيه ابن المعتز أن الكلام "أقدار"؛ أي درجات متنوّعة وكميات محدّدة، وفي الوقت نفسه مختلفة؛ أي ليست على نمط واحد. وتتحدّد طبيعة هذه الأقدار لدى البلاغيين انطلاقا من مجموعة من المعطيات منها:

1- أقدار المعاني: فالمعاني التي يعبر عنها المتكلم أنماط، تتنوّع بحسب طبيعة الموضوع المعبر عنه، ولذا لا بد للمخاطب أن يصيب المعنى الذي يلائم المقصد الذي يبتغيه، وأن يمتلك القدرة التي تمكنه من التعبير عن مراده بما يقتضيه هذا المقصد. يقول ابن سنان: «ومن وُضِع الألفاظ موضعها ألا يعبر عن المدح بالألفاظ المستعملة في الذم، ولا في الذم بالألفاظ المعروفة للمدح؛ بل يستعمل في جميع الأغراض الألفاظ اللاتمة بذلك الغرض؛ في موضع الجذ ألفاظه، وفي موضع الهزل ألفاظه»³.

¹ ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص 247.

² الجاحظ، البيان والتبيين، 1/144، والتأكيد من عندنا.

³ ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص 153.

ولكن يجب مع هذه الأنماط أن «يكون معناك ظاهرا مكشوفاً وقرىبا معروفاً، إما عند الخاصة إن كنت للخاصة قصدت، وإما عند العامة إن كنت للعامة أردت»¹. فمهما تنوعت هذه الأنماط يجب أن تتسم بالوضوح حتى يتمكن منها المخاطب.

ولما كانت المعاني غير محدّدة تنوعت أنماط التعبير عنها؛ ولكن كل نوع حدّد له البلاغيون نمطا كلاميا مضبوطا، قد نوضّح ذلك مع العسكري الذي يقول: «واعلم أنّ المعاني التي تنشأ الكتب فيها من الأمر والنهي سبيلها أن تؤكّد غاية التوكيد بجهة كيفية نظم الكلام، لا بجهة كثرة اللفظ... وسبيل ما يكتب به في باب الشكر أن لا يقع فيه إسهاب فإنّ إسهاب التابع في الشكر إذا رجع إلى خصوصية نوع من الإبرام والتثقيب... وسبيل ما يكتب به التابع إلى المتبوع في معنى الاستعطاف ومسألة النظراء أن لا يكثر من شكاية الحال ورقتها واستلاء الخصاصة عليها... وسبيل ما يكتب به في الاعتذار من شيء أن يتجنّب فيه الإطناب والإسهاب إلى إيراد النكت التي يتوهم أنّها مقنعة في إزالة الموجدة...»². وفي كل ذلك دليل على تنوع أشكال الكلام بحسب طبيعة المعاني التي نريد التعبير عنها.

2- أقدار المستمعين: وفي ذلك إشارة كذلك إلى أنّ المتلقين ليسوا على مستوى واحد؛ بل الناس طبقات، ولذا «فالواجب أن تقسم طبقات الكلام على طبقات الناس، فيخطبُ السوقي بكلام السوق، والبدوي بكلام البدو، ولا يتجاوز به عما يعرفه إلى ما لا يعرفه، فتذهب فائدة الكلام، وتُعدم منفعة الخطاب»³.

ومعرفة هذه الأقدار هي التي تجعل المتكلم يكيّف كلامه بحسب طبيعة المتلقي؛ إذ لا بد «أن تعرف مقدار المكتوب إليه من الرؤساء والنظراء والغلمان والوكلاء، فتفرّق بين من تكتب إليه بصفة الحال وذكر السلامة، وبين من تكتب إليه بتركها إجلالا وإعظاما، وبين من تكتب إليه "أنا أفعل كذا"، وبين من تكتب إليه "نحن نفعل كذا"، فـ"أنا" من كلام الأخوان والأشباه، و"نحن"

¹ المحاضر، البيان والتبيين، 136/1، وينظر العسكري، الصناعتين، ص140.

² العسكري، الصناعتين، ص162-164.

³ العسكري، المصدر نفسه، ص35.

من كلام الملوك...»¹. فطبيعة المتلقي تفرض على المتكلم نوعاً مضبوطاً من الكلام، حيث سينوع فيه بحسب من يكلمه.

3-أقدار الكلام: فلا يجري الكلام على طريقة واحدة؛ بل تتعدّد أشكاله وأنماطه التعبيرية. وقد أبرز البلاغيون ذلك، وبينوا أنّ هناك "كلام السوقة، و"كلام البدو"، و"كلام الحاضرة" و"كلام الحكّام"، وغيرها من الأصناف الكلامية التي تتنوّع بحسب طبقات المتلقين وكفاءاتهم التداولية، باعتبار أنّ «الوحشي من الكلام يفهمه الوحشي من الناس، كما يفهم السوقي رطانة السوقي»². ولذلك تنوّعت صفات الكلام فكان "الجزل والسخيف، والمليح والحسن، والقبيح والسّمج، والخفيف والثقيل، وكلّه عربي"³.

وكل ذلك مرتبط بالمتكلم؛ فلا بد أن ينوّع في أنماط أقواله بحسب نوعية مخاطبيه، يقول ابن المدبّر (ت270هـ) في "الرسالة العذراء": «وإذا احتجت إلى مخاطبة الملوك والوزراء والعلماء والكتاب والخطباء والأدباء والشعراء وأواسط الناس وسوقتهم، فخاطب كلا على قدر أبهته وجلالته، وعلوّه وارتفاعه، وفطنته»⁴.

وعلى هذا الأساس كانت البلاغة درجات بحيث تستدعي من المتكلم التنوع في أصناف الكلام بحسب طبيعة المخاطب والمقام الذي ينشأ فيه الكلام.

4-أقدار الحالات: فالحال كذلك ليست واحدة؛ بل حالات، كل حال لها نمط تعبيرى معيّن، وهذا ما فسّره السكاكي حينما أراد أن يبيّن مفاصل الكلام بحسب مقاماته، يقول: «لا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة؛ فمقام التشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجد في

¹ العسكري، الصناعتين، ص180.

² الجاحظ، البيان والتبيين، ج1/ص144.

³ الجاحظ، المصدر نفسه، ج1/144.

⁴ ابن عبد ربه، العقد الفريد، تحقيق عبد المجيد الترحيني، بيروت دار الكتب العلمية، 1997، ج4 ص262.

جميع ذلك يباين مقام الهزل... وكذا مقام الكلام مع الذكي يباين مقام الكلام مع الغبي، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر»¹.

فحالات الكلام مختلفة بحسب مقاماتها، ولذلك تنوعت أنماط الكلام، لكل نمط **خصوصيات** تعبيرية يجب مراعاتها في إنشاء الكلام.

ولذلك رأى البلاغيون أنه لما تعددت الأحوال تنوعت من خلالها مقتضياتها التعبيرية؛ فـ«إن كان "مقتضى الحال" إطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده من مؤكّدات الحكم، وإن كان "مقتضى الحال" بخلاف ذلك فحسن الكلام تحليه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة، وإن كان "مقتضى الحال" طي ذكر المسند إليه فحسن الكلام تركه، وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره، وإن كان المقتضى إثباته مخصصا بشيء من التخصيصات فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدمة ذكرها، وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها والإيجاز معها أو الإطناب؛ أعني طي جمل عن البين ولا طيها فحسن الكلام تأليفه مطابقا لذلك»². فلما تنوعت الأحوال تنوعت معها المقتضيات التعبيرية، ولكن لا بد في كل "حال" من خلق التوافق والانسجام مع نوعية القول التي تتطابق معه.

ولذلك حرص البلاغيون على استقصاء أصناف الأحوال ومقتضياتها التعبيرية؛ منطلقين في ذلك من المتكلم ضمن وصف "حال المتكلم"، ومركزين على الكلام "حال الكلام"، ومنتهين عند المخاطب "حال المتلقي".

فعلى مستوى المتكلم (حال المخاطب) اشترط البلاغيون أن تكون له القدرة على صياغة التراكيب التي توافق المقام المعبر عنه من جهة أولى، ومن يتوجّه إليه بالكلام من جهة ثانية، والغرض أو المقصد من جهة ثالثة. وذكروا ههنا أن «أول آلة البلاغة اجتماع آلة البلاغة، وذلك

¹ السكاكي، مفتاح العلوم، ص 95.

² السكاكي، المصدر نفسه، ص 95.

أن يكون الخطيب رابط الجأش، ساكن الجوارح، متخير اللفظ، لا يكلم سيّد الأمة بكلام الأمة، ولا الملوك بكلام السوقة. ويكون في قواه التصرف في كل طبقة، ولا يدقق المعاني كل التدقيق، ولا ينقح الألفاظ كل التنقيح، ويصفىها كل التصفية، ويهدّئها كل التهذيب، ولا يفعل ذلك حتى يصادف حكيمًا، وفيلسوفًا عظيمًا¹. ضرورة امتلاك المتكلم للقدرة التي تمكنه من تكييف كلامه بحسب من يخاطبه من جهة، والمقام من جهة أخرى، وإشارة دقيقة إلى الشروط التي يجب أن يراعيها المتكلم في إنتاج القول سواء الخاصة باللغة، أو العامة التي تحيط بها.

وقد حثّ الجاحظ المتكلم في غير مرة أن تكون لديه القدرة على صوغ خطابه بحسب طبيعة الكلام من جهة، ومن يخاطبه من جهة أخرى، يقول في باب "اختيار الألفاظ وصوغ الكلام": «وأرى أن أَلْفِظَ بِالْأَلْفَاظِ الْمُتَكَلِّمِينَ مَا دَمْتُ حَائِضًا فِي صِنَاعَةِ الْكَلَامِ مَعَ خَوَاصِّ أَهْلِ الْكَلَامِ، فَإِنَّ ذَلِكَ أَفْهَمُ لَهُمْ عَنِّي، وَأَخْفَ لِمُؤَنَّتِهِمْ عَلَيَّ. وَلِكُلِّ صِنَاعَةِ أَلْفَاظٍ قَدْ حَصَلَتْ لِأَهْلِهَا بَعْدَ امْتِحَانِ سِوَاهَا، فَلَمْ تَلْزَقْ بِصِنَاعَتِهِمْ إِلَّا بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مُشَاكِلًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ تِلْكَ الصِّنَاعَةِ. وَقَبِيحٌ بِالْمُتَكَلِّمِ أَنْ يَفْتَقِرَ إِلَى أَلْفَاظِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي حُطْبَةٍ أَوْ رِسَالَةٍ، أَوْ فِي مَخَاطَبَةِ الْعَوَامِ وَالتَّجَارِ، أَوْ فِي مَخَاطَبَةِ أَهْلِهِ وَعَبْدِهِ وَأُمَّتِهِ أَوْ فِي حَدِيثِهِ إِذَا تَحَدَّثَ، أَوْ خَبَرَهُ إِذَا أَخْبَرَ. وَكَذَلِكَ فَإِنَّهُ مِنَ الْخَطَأِ أَنْ يَجْلِبَ أَلْفَاظَ الْأَعْرَابِ وَأَلْفَاظَ الْعَوَامِ وَهُوَ فِي صِنَاعَةِ الْكَلَامِ دَاخِلٌ. وَلِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ، وَلِكُلِّ صِنَاعَةٍ شَكْلٌ»².

وفي هذا النص دعوة صريحة للمتكلم من أجل مراعاة حال من يخاطبه؛ بأن يصنع خطابه بما يلائمه، فللمتكلمين مثلاً خطاب خاص يقوم على أوضاع «ليست في كلام غيرهم مثل الكيفية والكمية والمائية والكمون والتولد والجزء والطفرة وأشباه ذلك. فمتى كَلَّمَ به غيره كان المتكلم مخطئًا ومن الصواب بعيدًا، ومتى خرج عنها في خطابهم كان في الصناعة مقصرًا»³. ولو تأملنا جيدًا كلام قدامة بن جعفر؛ وبالخصوص ما استجمعه ضمن مصطلح أوضاع للاحظناه يؤسس لمبادئ هامة جدا في أصول الحجاج وأدبه؛ لأنه أورد هذا الكلام في "باب فيه أدب الجدل"، نوضح ذلك ببسط هذه المبادئ السبعة وهي:

–الكيفية: كيفية بناء الكلام.

¹ الجاحظ، البيان والتبيين، ج1/ص92، والعسكري، الصناعتين، ص25-26.

² الحيوان، ج3/368-369.

³ قدامة بن جعفر، نقد النثر، تحقيق طه حسين، بيروت دار الكتب العلمية، 1982، ص134.

- الكمية: مقدار الكلام.
- المائية: ماهية الكلام.
- الكمون: إشارات وتضمينات الكلام.
- التولد: ما يتولد عن الكلام.
- الجزء: أجزاء الكلام.
- الطفرة: ما قد يربط كلام بآخر*¹.

ولذلك دعا البلاغيون "مُنجز الكلام" إلى أن يكون «قادرا على جميع ضروبه، متمكنا من جميع فنونه، لا يعتاص عليه قسم من جميع أقسامه، فإن كان شاعرا تصرّف في وجوه الشعر مديحه وهجائه ومراثيه، وصفاته ومفاخره وغير ذلك من أصنافه... وكذلك الكاتب ربما تقدّم في ضرب من الكتابة، وتأخّر في غيره، وسهل عليه نوع منها وعسر نوع آخر»².

وهذه المعرفة لا تتم كما يرى العسكري إلا بالتوسّع في معرفة العربية، ومعرفة المقامات، وما يصلح لكل واحد منها من الكلام³. وقد «قال الحسن بن سهل لكاتبه الحرّاني: ما منزلة الكاتب في قوله وفعله؟ فقال: أن يكون مطبوعا محتكا بالتجربة، عالما بجلال الكتاب والسنة وحرامهما، وبالدهور في تداولها وتصرفها، وبالملوك في سيرها وأيامها، مع براعة اللفظ وحسن التنسيق، وتأليف الأوصال، بمشاكلة الاستعارة، وشرح المعنى؛ حتى ينصب صورها، وبمقاطع الكلام، وبمعرفة الفصل من الوصل؛ فإذا كان ذلك كذلك فهو كاتب مجيد»⁴.

وبالمناسبة كل هذه التصورات هي في صميمها طروحات تداولية؛ إذ تبلورت هذه الأفكار في هذا المجال ضمن ما أُصطلح عليه بـ"الكفاءة التداولية"، والتي تعني المقدرة على استخدام اللغة

¹ وكل ذلك ينمُّ عن حسّ علمي راقٍ يعكس مدى غزارة تراثنا بأفكار قيمة تحتاج إلى إعادة بلورتها ضمن مفاهيم تنظيرية قد تسهم في تطوير الدرس اللغوي.

² العسكري، الصناعتين، ص29.

³ العسكري، المصدر نفسه، ص26.

⁴ العسكري، المصدر نفسه، ص461.

في سياقها الفعلية التي تتجلى فيها¹. وتستدعي هذه الكفاءة من المتكلم أن يكون على دراية بالأحوال ومقتضياتها التعبيرية، فيوافق ويلتزم بين الكلام وملابساته الخارجية.

أما على مستوى "حال الكلام" فقد لاحظ البلاغيون أن الأحوال تختلف، ولذلك فكل حال يقتضي إيراد الكلام على وجه مخصوص يليق به؛ فـ"المدح" مثلا حال يقتضي إيراد الكلام على وجه الإطناب، و"الإحماذ والثناء" "حال" يقتضي الإطالة والتكرير، و"الاعتذار" حال يستدعي عدم المبالغة وتجنّب الإطناب، وذكاء المخاطب حال يقتضي إيراد الكلام على وجه الإيجاز، وغير ذلك من الأحوال ومقتضياتها التعبيرية التي يجب أن تُنزل في الكلام.

ونشير هنا إلى أن كل "حال" له خصوصياته التعبيرية بحسب من توجه إليه الكلام من جهة، والموضوع من جهة أخرى. فمثلا في "المدح" يذكر ابن سنان الخفاجي (ت466هـ) أنه «من الصحة صحة الأوصاف في الأغراض، وهو أن يُمدح الإنسان بما يليق به، ولا ينفر عنه، فيمدح الخليفة بتأييد الدين وتقوية أمره، ومحبة الناس وطاعتهم، والتقى والورع، والرحمة والرأفة، وإقامة العدل وشرف الحسب، وحسن السياسة والتدبير والاضطلاع بالأمور، والحلم والعفو، والعلم وحفظ الشرع... ويمدح الوزير والكاتب بالعقل والحلم، وسداد الرأي وحسن التدبير والبلاغة، وتتمير الأموال والعدل والكرم، وما يليق بهذا. ويمدح الأمير وقائد الجيش بالشجاعة والمعرفة بالحرب، وحسن النقيبة والظفر والصبر وسداد التدبير، وما أشبه ذلك. وعلى هذا السبيل يجري الأمر في "النسيب"... وكذلك في كل غرض من الأغراض الشعرية؛ من هجاء وفخر وعتاب ووصف وغير ذلك، حتى يكون كل شيء موضوعا في المكان الذي يليق به»².

وفي هذا القول دعوة صريحة إلى أن لكل موضوع لغته بحسب من توجه إليه الكلام، ومن هذا المنطلق دعا البلاغيون إلى خلق "المناسبة" بين الموضوع (حال الكلام) والألفاظ التي تعبر عنه في المقام المعين حتى يتمكن المخاطب من إدراك دلالته.

¹ ينظر محمد محمد يونس علي، وصف اللغة العربية دلاليا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، دراسة حول المعنى وظلال المعنى، ليبيا منشورات جامعة الفاتح، 1993، ص127.

² سر الفصاحة، شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي، القاهرة مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، 1969، ص247.

و يتفق هذا المقتضى البلاغي في جوهره مع البعد الاستراتيجي التداولي الذي طرحته "نظرية الملاءمة Théorie de la pertinence" التي بين فيها صاحبها "سبربر Dan sperber" و"ولسن Deirdre wilson" "أنّ القول المناسب هو الذي يكون فيه جهد المتلقي -وهو يحاول تأويله- أقل، وتضعف درجة المناسبة كلما كبر جهد التأويل¹.

وذكر البلاغيون أيضا على مستوى "حال المتلقي" أنّ المخاطبين ليسوا سواء؛ ولذلك اشترطوا أيضا المطابقة بين الكلام ومن يتلقاه. وهنا يظهر أيضا البعد التداولي في هذا الطرح باعتبار أنّ الكلام لا يُؤلّف على نمط واحد؛ بل يتنوّع بحسب طبيعة المتلقي، وهذا ما لاحظته الجاحظ حينما أشار إلى أنّ أصناف الخطاب تتعدّد بحسب المخاطبين، وقد استمدّه من الخطاب القرآني؛ إذ يقول: «ورأينا الله تبارك وتعالى إذا خاطب العرب والأعراب أخرج الكلام مُخْرَجَ الإشارة والوحي والحذف، وإذا خاطب بني إسرائيل أو حكى عنهم جعله مبسوطا وزاد في الكلام...»². حيث ندرك من هذا القول أنّ الخطاب القرآني قد تنوّع تلميحا وحذفاً مع المتلقين العرب، وتبسيطا وإطناباً مع بني إسرائيل.

ولما أدرك البلاغيون ذلك ألحوا على ضرورة مخاطبة كل صنف من المتلقين بحسب كفاءتهم اللغوية والتداولية.

وفي الوقت نفسه اشترطوا شروطا على المتلقي حتى يتحقّق التبليغ؛ منها حسن الاستماع، والقدرة على فهم محتوى الرسالة، وأن يكون عارفا بجهات حسن الكلام متبصّرا بها، خبيرا بمواضعها، يوفي الإصغاء حقه، ويبدل جهده ليطلع في إعطاء التركيب حقه في معناه، فيهتز للكلام البليغ، ويتفطن إلى مواضع الحسن فيه.

وانطلاقا من التوضيحات السابقة نلاحظ كيف تدعو البلاغة إلى استثمار اعتبارات "سياق الحال" المختلفة؛ سواء ما تعلّق منها بالمتكلم، أو المتلقي، أو الوقت أو المكان اللذين يجري فيهما

¹ ينظر د. مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص40، وقد صاغ مبدأ عاما لذلك أكد فيه أنه "كلما قل الجهد المعرفي المبذول في معالجة الملفوظ ازدادت درجة "ملاءمة" هذا الملفوظ، وكلما استدعى التعامل مع ملفوظ ما جهدا كبيرا كانت ملاءمته ضعيفة".

² الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، مصر مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط2، 1965، ج1/ص94.

الكلام من امتلاك آليات صناعة الكلام وتلقيه، وهو تصوّر تتلاقى فيه إلى حدّ بعيد مع الطرح الحديث الذي قدّمته الدراسات التداولية¹.

ولعلنا نكون قد لاحظنا من النصوص السابقة تردّد مصطلحي "المقام" و"الحال" عند البلاغيين، ومنه قد نتساءل ونقول: هل هناك فرق بينهما؟ أم هما مترادفان؟

من مطالعتنا لبعض الكتب البلاغية القديمة لاحظنا أنّ البلاغيين لم يتناولوا هذه القضية مباشرة، إنّما ردّدوا المصطلحين معا في غير مرة، ومن غير محاولة واضحة ومباشرة منهم من أجل بيان وجه العلاقة بينهما؛ قد نستأنس في ذلك مع السكاكي الذي يقول: «وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به وهو الذي نسميه "مقتضى الحال"².

ونستوضح في الأمر أكثر مع القزويني الذي يقول: «وأما بلاغة الكلام فهي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته. ومقتضى الحال مختلف؛ فإن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التنكير يباين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد، ومقام التقديم يباين مقام التأخير، ومقام الذكر يباين مقام الحذف، ومقام القصر يباين مقام خلافه، ومقام الفصل يباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذكي يباين خطاب الغبي»³.

وإذا ما تأملنا المصطلحين، وحاولنا استنباط مفاهيمهما، فإننا نلاحظ أنّ البلاغيين قد استخدموهما استخداما دقيقا منذ البداية، نستهلّ ذلك مع بشر بن المعتمر حينما قال: «وإنّما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من المقال»⁴، حيث نُحسّ معه أنّه كان دقيقا في استعمالهما؛ فأحراز "المنفعة" -وهو مصطلح تداولي بالطرح المعاصر- لا يتم إلا أخذنا بعين الاعتبار: موافقة الحال؛ أي الموقف الفعلي الذي يجري فيه الكلام، وما يستدعيه المقام؛ أي المستدعيات التي يتطلّبها الكلام المعين.

¹ ينظر جورج بول، معرفة اللغة، ترجمة محمد فراح عبد الحافظ، الإسكندرية دار الوفاء، (د.ت)، 146.

² مفتاح العلوم، ص 95.

³ القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، بيروت دار الكتب العلمية (د.ت)، ص 11-12.

⁴ الجاحظ، البيان والتبيين، 136/1.

ونعتقد مبدئياً أنه يريد بـ "الحال" الموقف الحي الذي يُنتج فيه الكلام، وما قد يطرحه من اعتبارات طارئة لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار. أما "المقام" فيشمل ما تقتضيه طبيعة موضوع الكلام من القول.

وقد ذكر الجاحظ مصطلحي "الحال" و"المقام" ضمن مفاهيم معينة، يقول في شرحه لـ "آلة البلاغة": «ومن علم حَقَّ المعنى أن يكون الاسم له طبعا، وتلك الحال له وفقاً، ويكون الاسم له فاضلا ولا مفضولا، ولا مقصرا ولا مشتركا ولا مضمنا، ويكون مع ذلك ذاكرة لما عقَدَ عليه أول كلامه، ويكون تصفُّحه لمصدره، في تصفُّحه لموارده، ويكون لفظه موقفاً، وهول تلك المقامات معاوداً»¹. ونعتقد أنه يريد أن يثبت أنه من "آلة البلاغة" أن تكون للمتكلم القدرة على موافقة الكلام للحال المعبر عنها، انطلاقاً من المقام الذي هو فيه.

فـ "المقام" عنده عام ثابت بخصوصياته؛ والتي تشمل أربعة أركان أساسية؛ المتكلم والمتلقي؛ ويُشترط فيهما شروط معينة تجعلهما في النهاية نموذجيين، والموضوع وطبيعة اللغة المستعملة.

أما "الحال" فمتجددة بحسب ما يطرأ على المقام المعين بكل مكوناته بالإضافة إلى الزمان والمكان الذي يجري فيه الكلام، يقول الجاحظ: «فإن ابتليت بمقام لا بد لك فيه من الإطالة، فقدّم إحكام البلوغ في طلب السلامة من الخطل قبل التقدم في إحكام البلوغ في شرف التجويد. وإياك أن تعدل بالسلامة شيئاً؛ فإن قليلاً كافياً خيراً من كثير غير شاف. ويقال إنهم لم يروا خطيباً قطّ بلدياً وهو في أول تكلفه لتلك المقامات كان مستثقلاً مستصلاً أيام رياضته كلها إلى أن يتوقَّح وتستجيب له المعاني، ويتمكن من الألفاظ إلا شبيب بن شيبه فإنه كان قد ابتدأ بجلاوة ورشاقة وسهولة وعدوبة، فلم يزل يزداد منها حتى صار في كل موقف يُبلغُ بقليل الكلام ما لا يبلغه الخطباء المصاقع بكثيره. قالوا ولما مات شبيب بن شيبه أتاهم صالح المرّي في بعض من أتاهم للتعزية فقال "رحمة الله على أديب الملوك، وجليس الفقراء، وأخى المساكين»².

¹ الجاحظ، البيان والتبيين، 93/1.

² الجاحظ، المصدر نفسه، 112/1-113.

وفي ذلك إشارة إلى مقتضيات المقامات التي تقتضي الإطالة؛ حيث لا بد من الإصابة في تحقيق ما يستدعيه الموضوع سواء من حيث طبيعة الخطاب اللغوي أو الفكرة المعبر عنها، قبل الانتباه إلى ما يتعلّق باللسان الذي سيؤدّيه. وقد قال "أديب وجليس"، وفي ذلك بيانٌ في أنّ كلامه كان موافقا لكل "حال" من حيث طبيعة المتلقي، فمع الملوك كان أديبا (لغة أدبية؛ أي لغة راقية)، أما مع الفقراء فكان جليسا؛ أي لغة عادية بسيطة ولكنها محقّقة لمتعة المجالسة.

و"الحال" هنا يشمل طبيعة العرف الشائع، والإطار المرجعي اللغوي والثقافي والفكري، سواء تعلّق الأمر بالمتكلم أو المتلقي أو الموضوع أو المكان والزمان الذي يجري فيه القول.

ثم إنّنا نلاحظ أنّ الجاحظ يستعمل "الموقف" الذي نعتقد أنّه يريد به مفهوم "الحال"، ونذكر هذا أكثر معه حينما أكّد أنّه «لا خير في كلامٍ لا يدلُّ على معنك، ولا يشير إلى معزّاك، وإلى العمود الذي إليه قصدت، والغرض الذي إليه نزعته. قال: فقليل له: فإن ملّ السامعُ الإطالة التي ذكرت أنّها حقٌّ ذلك الموقف؟ إذا أعطيت كل مقام حقّه، وقيمت بالذي يجب من سياسة ذلك الموقف؟ قال: إذا أعطيت كل مقام حقّه، وقيمت بالذي يجب من سياسة ذلك المقام، وأرضيت من يعرف حقوق الكلام، فلا تهتم لما فاتك من رضا الحاسد والعدوّ، فإنّه لا يرضيهما شيء، وأما الجاهل فلست منه وليس منك، ورضا جميع الناس شيء لن تناله»¹، وفي ذلك توضيح لـ "المقام" -بكل مكوّناته- حيث تكون مقتضياته واضحة ودقيقة لا تستدعي التصرف؛ أي له حقٌّ واضح متداول؛ فمقام الشكر -مثلا- يباين مقام الهجاء أو الأمر أو غير ذلك، والقول في كل هذه الأغراض يتطلّب كلاما مخصوصا فإن راعيناه فحتى وإن كنا في مقام الإطالة وأطلنا فتلك هي البلاغة، فهذا لا يؤثّر إن كنا في "موقف" فيه المتلقي جاهلا، أو لا يريد الاستماع.

وفي رحاب هذا التوضيح قد نُفرّق بين تداعيات المصطلحين (المقام والحال) كما رآها الجاحظ وغيره مما ذكره العسكري (ت395هـ-)، حيث أشار إلى أنّ موضوعات «الإحسان والإذمام والثناء والتقريظ والذم والاستصغار والعدل والتوبيخ، وسبيل ذلك أن تشبع الكلام فيه. ويُمدُّ القول حسب ما يقتضيه آثار المكتوب إليه في الإحسان والإساءة والاجتهاد والتقصير... وسبيل ما يُكتب في باب الشكر ألا يقع فيه إسهاب... ولا يحسن منه أن يستعمل الإكثار من

¹ الجاحظ، البيان والتبيين، 1/116.

الثناء والدعاء أيضا، فإنّ ذلك فعل الأبعد الذين لم تتقدم لهم وسائل من الخدمة»¹، فمقامات كل الموضوعات المذكورة في هذا القول تقوم على خصوصيات معينة بإشباع الكلام فيها أو الإيجاز، لكن قد نكون في "حال" يملُّ فيها السامع، أو لا يريد ذلك، مما قد يدفعنا إلى التصرف بما يمكننا من موافقة هذا الموقف.

وهذا التفريق يحضر أكثر مع البلاغيين المتأخرين، وقد شعرنا أنّهم أرادوا البحث أكثر فيما قد يتطلبه "الحال" المعين، ولذلك وجدناهم كثيرا ما يستعملون هذا المصطلح مضافا إليه كلمة "مقتضى"؛ فيقولون "مقتضى الحال". أما مصطلح "مقام" فيأتي مضافا لكلمات أخرى تعبّر عن خصوصية ما، فيقولون "مقام التوكيد" أو "مقام الحذف" أو "مقام القصر"، وغير ذلك.

ثم لاحظنا معهم أيضا أنّ "المقام" أعم من "الحال"، كونهم ربطوا هذا الأخير بالخصوصيات غير اللغوية التي تدعو المتكلم لأن يأخذها بعين الاعتبار في تأليف كلامه.

وهذا التفريق لاحظناه مع شُرَّاح "التلخيص"²، قد نبرز ذلك مع التفتازاني الذي يقول: «الحال هو الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المراد خصوصية ما، وهو "مقتضى الحال"؛ مثلا كون المخاطب منكرا للحكم "حال" يقتضي تأكيد الحكم، و"التأكيد" مقتضى الحال، وقولك له: "إنّ زيدا في الدار" مؤكّدا بـ"أنّ" كلام مطابق لمقتضى الحال»³.

ونورد كذلك تعليق ابن يعقوب المغربي على عبارة القزويني "مطابقة الحال مع فصاحته"؛ أي «معنى أنّ "الحال" الذي هو أمر يقتضي أن يؤتى بالكلام على صفة مخصوصة تناسبه»⁴.

¹ العسكري، الصناعتين الكتابة والشعر، تحقيق علي محمد الجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر ط2 (د.ت)، ص162-163.

² وهذه الشروح هي: مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، ومواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي، وقد طُبعت معا في كتاب واحد في أربعة مجلدات، مصر مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

³ شرح المختصر على تلخيص المفتاح، تركيا مكتبة الصحابة، (د.ت)، ص27.

⁴ مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن كتاب شروح التلخيص، مصر مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج1/ ص122.

فخصوصية "الحال" طارئة تتنزل في الكلام حينما يستعمل المتكلم العناصر اللغوية التي يتمظهر من خلالها القول. ولذلك لما أراد علماء البلاغة تعريف علم المعاني قالوا: «هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من استحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»¹، فغاية هذا العلم هو البحث في مطابقة الأساليب اللغوية لمقتضيات الأحوال التي تتعلق بها.

وأوضح السكاكي في هذه المناسبة أن التعرض لخواص تراكيب الكلام بحسب مقتضيات أحوالها موقوف على التعرض لتراكيبه ضرورة، واتضح له أن أصل كلام العرب ينتظم ضمن قسمي "الخبر" و"الطلب"؛ فـ"الخبر" يشمل الكلام الذي يحتمل الصدق والكذب، أم "الطلب" فلا يحتمل ذلك². فمقتضيات الأحوال ضمن هذا التصور تقتضي استعمال الألفاظ التي تعبر بدقة عن القصد المراد إخباراً أو إنشاءً.

أما "المقام" فإنه إذا تأملنا الأقوال السابقة فإنه سيظهر لنا أيضاً ذلك التداخل في استعمالاته لدى البلاغيين المتأخرين، فيطلق مرات ليدل على "صفة حالية" فيقولون: "مقام التشكر" و"مقام الشكاية" و"مقام التهنة" و"مقام التعزية" و"مقام المدح" و"مقام الذم" و"مقام الترغيب" و"مقام التهيب" و"مقام الجد" و"مقام الهزل"....³.

ويطلق في أخرى ليدل على "صفة كلامية"؛ أي لما سيكون عليه الكلام؛ فيقولون: "مقام التنكير" و"مقام التعريف" و"مقام الإطلاق" و"مقام التقييد" و"مقام التقديم" و"مقام التأخير" و"مقام الذكر" و"مقام الحذف" و"مقام القصر" و"مقام خلافه" و"مقام الفصل" و"مقام الوصل" و"مقام الإيجاز" و"مقام الإطناب" و"مقام المساواة"....⁴.

¹ السكاكي، مفتاح العلوم، ص161، والقزويني، الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبدیع، ص15.

² ينظر السكاكي، المصدر نفسه، ص164-165.

³ ينظر السكاكي، المصدر نفسه، ص95.

⁴ ينظر القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص11-12، وبغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد العال الصعيدي، القاهرة مكتبة الآداب، 1999، ص21.

وهذا الأمر لاحظناه مع مصطلح "الحال" أيضا، ندرك ذلك مع بعض البلاغيين حينما دققوا في موضوعات "علم المعاني" فقالوا: "إنه علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال، وينحصر في ثمانية أبواب: أحوال الإسناد الإخباري، أحوال المسند إليه، أحوال متعلقات الفعل..."¹.

ومن هنا نكتشف التبعية بين تداعيات المصطلحين؛ «لأنّ التغير بين "الحال" و"المقام" إنّما هو بحسب الاعتبار، وهو أن يتوهم في الحال كونه زمانا لورود الكلام فيه، وفي المقام كونه محلا له»²، ومنه تتجلى العلاقة بين محل الكلام (المقام)؛ والموقف (الحال) الذي يجري فيه.

وفي هذا السياق أيضا يتّضح التقارب بين المصطلحين (الحال والمقام)، فـ«التغير بينهما اعتباري، فإنّ الأمر الداعي "مقام" باعتبار توهم كونه زمانا له. وأيضا المقام يعتبر فيه إضافته إلى المقتضى؛ فيقال مقام التأكيد والإطلاق والحذف والإثبات، والحال يضاف إلى المقتضى فيقال حال الإنكار وحال خلو الذهن، وغير ذلك. فعند تفاوت المقامات يختلف مقتضيات المقام ضرورة أن الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك. واختلافها عين اختلاف مقتضيات الأحوال»³. فالزمان يعني "الأداء" الفعلي للمقام، وهنا نؤدي الكلام على ما تستدعيه الحال التي تقتضي مقتضيات تتنزل في الكلام.

ورغم هذا التفريق الذي استنتجناه من توضيحات البلاغيين المتقدمين وبعض المتأخرين إلا أنّنا نجد ابن يعقوب المغربي لا يرى فرقا بينهما، فأكد «أنّ "المقام" و"الحال" شيء واحد، وكذا الاعتبار ومقتضى الحال كما يأتي، وأنّه لا فرق بين "المقام" و"الحال" في الحقيقة؛ بل الفرق بينهما بالوهم»⁴. ونعتقد أنّ تداخل خصوصيات كل مقام باعتبارات الحال الذي يحقق فيه الكلام هو الذي جعله لا يكاد يفصل بينهما.

¹ القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، مصر دار الفكر العربي (د.ت)، ص37.

² التفتازاني، مختصر التفتازاني، ضمن شروح التلخيص، 125/1.

³ سعد الدين التفتازاني، الشرح المطول، ص25.

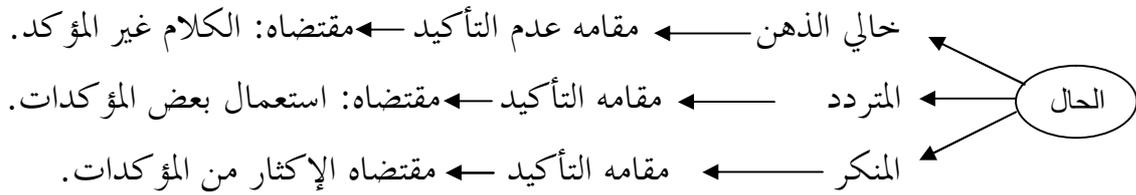
⁴ ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص، 126/1، وينظر ص131.

ولكننا بالرغم من هذا الرأي فإننا مازلنا نؤكد الفرق بين الاصطلاحين؛ ونريد أن نوضح ذلك أكثر انطلاقاً من التركيب الذي قد نركبه إذا ما استأنسنا من جديد بمقولة ابن المعتز السابقة حينما قال: "ولكل "حالة" من ذلك "مقاماً"¹، حيث يذكر كيف أن الأحوال تختلف بحسب مقاماتها. ومن خلال حالات إلقاء الحكم التي وردت في قول السكاكي السابق؛ والتي قد تكون على ثلاثة أصناف، حال الذهن، والمتردّد، والمنكر.

فالصنف الأول (حال الذهن) حال؛ مقامه عدم التأكيد، يقتضي إلقاء الخبر من غير مؤكّدات (كلام غير مؤكّد).

أما الصنف الثاني (المتردّد) فمقامه استعمال بعض المؤكّدات؛ إذ يقتضي إلقاء الخبر ببعض المؤكّدات.

في حين يقتضي حال الصنف الثالث (المنكر) الإكثار من المؤكّدات. نوضح ذلك أكثر من المخطط التالي:



وقد تأكّد لنا من تفسيرات ابن المعتز والسكاكي أن سر تنوع الأحوال مرده إلى "المتلقي" بدرجة أولى؛ إذ تتنوع المقتضيات التعبيرية بحسب طبيعة المخاطب.

أما عند الدارسين المحدثين فإن أهم محاولة قُدّمت من أجل التفريق بين مصطلحي "المقام" و"الحال" هي محاولة تمام حسان، التي انتقد فيها تصوّر البلاغيين مقترحا طرحا آخر، يقول: «لقد فهم البلاغيون "المقام" أو "مقتضى الحال" فهماً سكونياً قالياً نمطياً مجرداً على نحو ما جرّد النحاة أصل الوضع للحرف وللکلمة وللجملة، ثم قالوا: "لكل مقام مقال" و"لكل كلمة مع صاحبها مقام". يقول القزويني: "ومقتضى الحال مختلف، فإن مقامات الكلام متفاوتة؛ فمقام التنكير يباين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد...". فهذه المقامات نماذج مجردة وأطر عامة،

¹ ينظر الجاحظ، البيان والتبيين، 1/144.

وأحوال ساكنة ذات مقتضيات يوزن بها السلوك الحي، ويصب في قلبها، بهذا يصبح المقام عند البلاغيين سكوني؛ لأنه حال أو "Static"، أما المتحرك النابض بالحياة فهو السلوك اليومي للفرد الذي يسعى إلى مطابقة هذه القوالب الثقافية¹. فالمقام كما تصوره البلاغيون - في رأيه - هو القلب الذي يجري على أساسه الكلام، وانطلاقاً من مقتضيات تعبيرية تستدعيها الحال التي يجري فيها.

ليقدّم بعد ذلك فكرته حول المصطلحين؛ فقال «مفهوم "الحال" يتضمن الثبات والسكون وعدم التحول إلا إلى حال أخرى مغايرة تماماً. ولعل القول المشهور "دوام الحال من المحال" يشتمل على نوع من الضيق بثبات الحال وسكونها والتعزي بالأصل في تحولها. فالحال تدل على "State" ومن ثم يكون مفهومها "Static" أي سكوني»².

أما "المقام" فيقول فيه: «فالذي أقصده بالمقام ليس إطاراً ولا قالباً وإنما هو جملة الموقف المتحرك الاجتماعي الذي يعتبر المتكلم جزءاً منه، كما يعتبر السامع والكلام نفسه وغير ذلك مما له اتصال بالتكلم "Speech event"، وذلك أمر يتخطى مجرد التفكير في موقف نموذجي ليشمل كل جوانب عملية الاتصال من الإنسان والمجتمع والتاريخ والجغرافيا والغايات والمقاصد. وعلى الرغم من هذا الفارق بين فهمي وفهم البلاغيين للمصطلح الواحد أجد لفظ "المقام" أصلح ما أُعبر به عما أفهمه من المصطلح الحديث "Context of situation" الذي يستعمله اللسانيون المحدثون»³. فـ"المقام" بهذا التصور يضم كل مكونات العملية الإبداعية؛ المتكلم والمتلقي والكلام والزمان والمكان والظروف الاجتماعية والثقافية وغير ذلك، وهو يرادف في رأيه ما يشيع في الدراسات المعاصرة بـ"سياق الحال Context of situation"؛ ويتخصص بالموقف الذي يتحقق فيه الكلام.

¹ تمام حسان، الأصول، ص303، وبعد إيراده لقول القزويني، الوارد في الإيضاح في علوم البلاغية ص11-12، قدّم ثلاث ملاحظات وهي:

- أن "مقتضى الحال" فكرة معيارية؛ لأن مراعاتها هي معيار البلاغة.
- أنها لهذا السبب تسبق في وجودها إنتاج الكلام وسماعه أو قراءته؛ لأنها هي التي يصاغ الكلام بحسبها.
- أن فكرة "المقام" عنده إطار نوعي وليس واقعة عملية. يُنظر تمام حسان، المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة، مجلة فصول، المجلد السابع، العدد3 و4، أبريل-سبتمبر 1987، ص29.

² تمام حسان، المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة، مجلة فصول، ص29.

³ تمام حسان، الأصول، ص304، وينظر اللغة العربية معناها ومبناها، ص351.

وحتى وإن كان تمام حسان ضمن هذا الشرح يُدخل الكلام ضمن مفهوم المقام، فإنه في مناسبة أخرى قد استثناه، وهذا على عكس ما لاحظناه عند البلاغيين القدامى حيث جعلوا الكلام من مقتضياته. يقول: «ولهذا السبب يختلف المقام عما يعرف في علم الأسلوب باسم "سياق الموقف Context of situation" وهو يتكون من جملة عناصر واقعية متزامنة؛ أحدها واقعة "المقال". فالفرق بين "المقام" و"سياق الموقف" أن المقال منفصل عن المقام ويقال بحسبه؛ إذ لكل مقام مقال، ولكن المقال جزء لا يتجزأ من سياق الموقف. ومع هذا لست أظن البلاغيين يجمعون عن إطلاق لفظ "المقام" ليدلوا على واقعة تصادفهم لأنها من نوع مقام ما»¹.

ومنه نستخلص أنّ مفهوم "سياق الحال Context of situation" لا يقف عند النمط التعبيري الذي قد يقتضيه "المقام" المعين؛ بل يرتكز بالسلوك التعبيري نفسه الذي قد يحصل أثناء الأداء اللغوي في الموقف المعين؛ قد نوضح ذلك من التفريق الذي قد نلاحظه بين "ما يجب أن يقال" (المقام؛ الموقف النموذجي)، و"ما يقال فعلاً" (الحال التي يجري فيها الكلام). لذلك نجد الإنسان في بعض الأحيان يقول حينما أكون في مقام كذا يجب أن أقول كذا وكذا، لكن ما إن يقع في ذلك المقام حتى يقول كلاماً آخر قد يختلف تماماً عما خطط له مسبقاً، ونعتقد أن السبب الأهم في ذلك يعود إلى طبيعة المتلقي والموقف الذي يحدث فيه الاتصال بصفة عامة.

6- سياق الحال عند الدارسين الغربيين:

لم يكن البحث في "سياق الحال Contexte de situation" عند الغربيين وليد الدراسات الحديثة؛ وإنما تمتد جذوره إلى بحوث اليونانيين والهنود وغيرهما. ولكن يجب أن نشير إلى صفة عامة ظلّت تطبع أعمالهم تتعلّق بترددهم في إدخال أو عدم إدخال معطيات السياق الخارجي في دراساتهم اللسانية.

ولإضافة في ذلك أكثر نبدأ مع الهنود حيث كانت دراستهم للغتهم تعتمد على الأصوات المنطوقة واللغة المكتوبة دون الالتفات الكبير إلى الظروف والملابسات التي تحيط بالحدث اللغوي

¹ تمام حسان، المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة، مجلة فصول، ص 29.

وتساعد على وضوح الدلالة¹. ولكن رغم ذلك تفيدنا بعض الحقائق اعتمادهم على معطيات سياق الحال في الكشف عن الدلالات، نوضّح ذلك بتقديم الأفكار الآتية:

- يُذكر أنّ "ياسكا"² حينما شرح "النيروكتا Nirukita" كان يحاول أن يقتبس من "الفيدا Vedae" ليوضح معاني الكلمات، ويربط الكلمة بأصلها الاشتقاقي، ويتطرق إلى بعض الأحداث الاجتماعية لهذه الكلمات. ومن المنطلق الأخير ندرك مدى الارتكاز على معطيات سياق الحال في تحديد معاني الكلمات.

- كان "بانيني Panini" يعتمد في تحليله النحوي على معطيات اللغة الحقيقية الحية، مما يعني توظيف "سياق الحال" في ضبط القواعد النحوية للحدث اللغوي³.

- الجملة النحوية عند الهنود تلبّي ثلاثة احتياجات هي "التوقع" و"الاختصاص" و"التقارب أو التجاور"، ولا تكون مقبولة إلا بعد استيفائها هذه العناصر، وعنصر "التوقع" مقترن بما يتوقّعه السامع حين يبدأ المخاطب جملته بكلمته الأولى، فإذا قال شخص: "ادخل" فالمعنى الذي يفهم منها يتطلّب الإدراك المفهوم من كلمة مثل "الحجرة" أو ما يمكن أن يكون محلاً للدخول⁴.

أما عند اليونانيين فقد جاءت بحوثهم حول "سياق الحال" هامة وقيّمة، ارتبطت بالمتكلم والسامع والزمان والمكان ومختلف الملابس التي تحيط بالكلام، وقد اتّضح ذلك من دراستهم لفنّي الشعر والخطابة، نوضّح هذا بتقديم الأفكار الآتية:

- ارتأى أرسطو أنّ درجات تأثير الكلام تختلف من حال إلى آخر، وذلك تبعاً للأحوال التي يكون عليها المتكلم والسامع؛ يقول في باب "فوائد الكلام بالآراء أو الأمثال": «فإنّ الرأي كما وصفنا قضيةً كلية، فقد يفرحون إذا ذكرت الجزئية على الجهة الكلية، ويظنون أنّهم يذكرون حاجتهم، كما أنّ امرأة إن كان تأذّي بجيرانه أو بأولاد فسّاق، فقد يرحب بقول القائل إنّّه "ليس أسوأ من الجيران"، أو قول من يقول: ليس في الدنيا حماقة أكثر من النسل والأولاد، ولهذا يجب

¹ د. عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والحديثين، دراسة لغوية نحوية دلالية، ص 99-100.

² من اللغويين الهنود القدامى، عاش قبل الميلاد بما يقرب من 700 سنة ق.م، وضع كتاب "النيروكتا Nirukita" في علم الاشتقاق.

³ ينظر أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند الهنود، ص 62.

⁴ أحمد مختار عمر، المرجع نفسه، ص 89.

على الخطيب أن يتجه إلى تعرّف أحوال السامعين وآرائهم السابقة»¹. فالقيمة التأثيرية للقول تأخذ حجمها انطلاقاً من العلاقة الاجتماعية بين طرفي العملية التخاطبية.

وهذا ما برّره حينما قال في باب "كيف نؤثر في نفوس الحكام": «وأما المعرفة بالمتكلم أي امرئ هو فإنّها تعين بزيادة عند التشاور. وأما المعرفة بالسامع بأية حال هو ففي الحكومات؛ لأنه ليست أحكامها فيمن أحبوه ومن قَلَّوهُ شيئاً واحداً، ولا في من كانوا غضاباً عليه، أو كافين عنه؛ بل هي مختلفة البتة، أو مختلفة في العدد والمبلغ»².

- ذكر أرسطو أنّ أساليب المخاطبة تختلف من حال لآخر، ولذلك دعا الخطيب لأن ينوّع في خطاباته بحسب من يخاطبه شاباً أو شيخاً أو رجلاً أو امرأة، يقول في باب "تناسب الأسلوب الموافق لمقتضى الحال": «ثم إنَّ السامع أبداً قد يشارك الذي يتكلم بالأُمِّيَّات، وإن لم يقل شيئاً. ولذلك ما قد يكون كثير من الناس يُعجَبون بالسامعين ويتملقونهم، وبهذه الحال أيضاً توجد الخلقيات»³، وبحسب الزمان والمكان.

أما الزمان فيستوجب من الخطيب أن يعرف الوقت المناسب في الخطاب، فيختار ما يلائمه من الكلام؛ يقول: «فأما استعمال الشيء في الوقت الموافق وتميزه من غير الموافق، فإنّه أمر عام لجميع الأنواع»⁴.

- وأكّد أرسطو أيضاً على ضرورة مطابقة الأسلوب لمقتضى الحال من حيث الموضوع والغرض والمتلقين، وكل ما تقتضيه الأحوال في تشكيل أساليب القول.

- بيّن أرسطو في غير مرة أنّ الكلام قد يختلف بحسب طبيعة المخاطب من جهة، وطبيعة الموضوع من جهة أخرى، ولذلك دعا إلى مراعاة كل ذلك، يقول: «وذلك أنّ أهل الريف هم أكثر الناس ميلاً إلى الكلام الرأبي، ولا يجدون في ذلك صعوبة. والتعبير بصورة عامة عن موضوع

¹ أرسطو، الخطابة، ص 147-148.

² أرسطو، المصدر نفسه، ص 10-11.

³ أرسطو، المصدر نفسه، ص 202.

⁴ أرسطو، المصدر السابق، ص 203.

غير عام يصلح خصوصاً إذا كنا نريد الشكوى أو المبالغة، ويجب السير هكذا إما عند الابتداء أو بعد الفراغ من البرهنة»¹.

-وأوضح أن فاعلية الإقناع التي تجعل المتلقي يصدّق ويدعن لما يُقدّم له، لا تقف عند حدود الكلام؛ بل قد تأخذ بمعطيات "سياق الحال"، يقول: «فأما التصديقات التي نحتال لها بالكلام فإنّها أنواعٌ ثلاثة: فمنها ما يكون بكيفية المتكلم وسمته، ومنها ما يكون بتهيئة السامع واستدراجه نحو الأمر، ومنها ما يكون بالكلام نفسه قبل التثيت»². وفي ذلك إشارة قيّمة إلى الآليات اللغوية وغير اللغوية التي تحقّق الإقناع، والتي تتوقّف على ثلاثة أركان وهي: "أخلاق القائل" وهو ما يسمّى "الإيتوس Ethos"، و"تصيير السامع في حالة نفسية ما" وهو ما يسمى بحجة "الباتوس Pathos"، و"القول نفسه من حيث هو يثبت أو يبدو أنّه يثبت" وينعت بحجة "اللوغوس Logos" أي الكلام أو العقل³.

وقد حرص أرسطو على تقديم مقتضيات هذه الحجج، وقد شكّلت في الدراسات المعاصرة موضوعاً رحباً ضمن النظرية الحجاجية.

وهذا الأمر يوضّح حينما يؤكد أنّ «منفعة الكلام المقنع إنما تكون عند الفحص، والمقنعات هن اللاتي قد فحص عنهن، حتى لا يحتاج فيهن بعد ذلك إلى كلمة واحدة»⁴. ولعمري إنّ فكرة "المنفعة" هي اللب الذي ركزت عليها النظرية التداولية.

أما إذا انتقلنا إلى الدراسات اللسانية الحديثة فإننا نلاحظ -بنظرة سريعة- أنّ دراسة "سياق الحال" لم تتم بطرح علمي متخصص إلا ضمن "الدراسات التداولية"، ولكن هذا لا يعني عدم الاهتمام به في غير هذه الدراسات.

ولتوضيح ذلك نبدأ بـ"دي سوسير De Saussure" الذي انتبه إلى أهمية السياق حينما بيّن أنّ اللغة في حقيقتها نظام اجتماعي؛ و"اجتماعية اللغة" هنا تعني سياقها الفعلي الذي تُستعمل فيه،

¹ أرسطو، الخطابة، ص145.

² أرسطو، المصدر نفسه، ص10.

³ ينظر د. عبد الله صولة، البلاغة العربية في ضوء البلاغة الجديدة (الحجاج)، ضمن كتاب الحجاج مفهومه ومجالاته، ج1/ص28.

⁴ أرسطو، الخطابة، ص131.

ف«هي الجانب الاجتماعي للسان تقع خارج الفرد الذي لا يستطيع أبدا أن يخلقها أو يحوِّرها بمفرده، فلا وجود للغة إلا بنوع من الاتفاق يتوصل إليها أعضاء مجتمع معين. وعلى الفرد أن يقضي فترة معينة يتعلم فيها وظيفة اللغة، فالطفل يدرك هذه الوظيفة بصورة تدريجية، واللغة شيء متميز جدا، فإذا فقد المرء استخدام الكلام فإنه يبقى محتفظا بها إذا كان يستطيع فهم الإشارات الصوتية التي يسمعها»¹. وربط اللغة بالمجتمع هو في جوهره ربط لها بسياق استخدامها حيث تحقق وظيفة. ولنركز ههنا على مصطلح "الوظيفة" الذي ذكره "دي سوسير De Saussure"، حيث يظهر أنه يريد "الوظيفة الاتصالية" التي لا يكتسبها الفرد - كما يذكر في قوله - إلا بالاستعمال الفعّال لها في مواقف تواصلية مختلفة.

ويتبدّى حضور معطيات "سياق الحال" في المفارقة التي أقامها بين "اللغة والكلام"، لأنّ هذا الأخير لا يتمظهر إلاّ من السياقات الفعلية للقول حيث يرتبط بمواقف خاصة تعطي لكل منه بعدا إبلاغيا ما يختلف عن غيره.

ونذكر كذلك في هذه المناسبة "بلومفيلد Bloomfield" الذي ركّز على الجانب الشكلي أو البنية الظاهرة من اللغة في دراسته اللسانية، وقد تنبّه إلى "الموقف" حينما تكلم عن "المعنى" الذي جعله على صلة بما يحيط بالمتكلم الخارج في نظره عن اللغة، يقول: «إنّ المواقف التي تدفع الناس للكلام تشمل كل شيء وكل حدث في هذا الكون، فإذا أردنا أن نعطي تعريفا دقيقا لمعنى أي شكل من أشكال اللغة، يجب أن تتوفر لدينا معرفة علمية دقيقة عن كل شيء في عالم المتكلم. ولكن مدى المعرفة البشرية محدود بالنسبة لهذا الأمر. فنحن نستطيع مثلا أن نعرف معنى أحد الأشكال اللغوية بشكل دقيق عندما يتعلق الأمر بإحدى المواد المحسوسة التي توفرت لدينا المعرفة العلمية عنها... ولكن ليس لدينا طريقة لتعريف معاني كلمات مثل "الحب و الكره"؛ لأنّها تتعلق بمواقف لم تصنّف تصنيفا علميا دقيقا، وأمثال هذه الكلمات تكون الأغلبية العظمى من مفردات اللغة»².

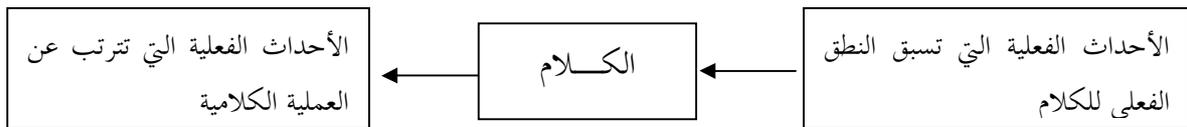
¹ دي سوسير، علم اللغة العام، ترجمة: د.يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: د.مالك يوسف المطلبي، العراق بيت الموصل، 1988، ص33، وينظر: Saussure, cours de linguistique générale, ENAG 2ème édition, 1994, P : 31.

² نايف حرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، الكويت عالم المعرفة، 1978، ص321.

ولما لاحظ صعوبة ضبط هذا المعنى من جهة، وعدم تماشيه مع منهجه اللساني الشكلي من جهة أخرى، لم يدخله في دراساته اللسانية؛ فرأى أن قضية المعنى هي أضعف نقطة في دراسة اللغة، ولم يقصد الانتقاص بوجه عام من دراسته، أو التقليل من شأنه¹، وإثما نظرا لارتباطه بأمور خارجة عن اللغة (ملابسات غير لغوية) من جهة، وعدم توافقه مع منهجه الذي لا يقبل إلا الأشياء المحسدة التي تقبل الملاحظة والقياس من جهة أخرى، لم يجعل قضية "سياق الحال" من مجال الاهتمامات اللسانية.

وعلى هذا الأساس لم يهتم أكثر بالمعنى؛ ليس لأنه لا قيمة له؛ بل لإيمان أصحاب هذه النظرية بأن المعنى لا يمكن إخضاعه لنوع من الدراسة الوصفية العلمية الدقيقة التي يمكن أن تخضع لها الأنظمة الظاهرة الأخرى².

فالدراسة اللسانية عند "بلومفيلد Bloomfield" مرتكزة على ما يمكن مشاهدته وقياسه، وههنا تُستحضر مفاهيم "سياق الحال"، والتي تبلورت لديه من نظريته السلوكية، فعند تحليله للعملية الكلامية أوضح أنها تقوم على ثلاثة عناصر متصلة بالحدث اللغوي وهي؛ السياق الخاص بالمتكلم، ثم الحدث اللغوي نفسه الذي يحققه المتكلم، ثم الاستجابة من قبل السامع. وقد وضح ذلك من خلال تجربته المشهورة "تجربة جاك وجيل" التي تفصح بشكل مباشر عن أهمية وقيمة سياق الحال في الإنتاج الكلام. نبرز ذلك من الشكل التالي³:



وقد نكتشف قيمة "سياق الحال" عند "بلومفيلد Bloomfield"، لكن رغم ذلك فإن ما يهّمه هو "الكلام" في حدّ ذاته؛ إذ لم يركّز على الأحداث السابقة له، ولا الأحداث الناجمة عنه؛ لأنها -وبكل بساطة- ليست من اختصاص الدرس اللساني.

¹ ينظر أحمد مختار عمر، علم الدلالة، القاهرة عالم الكتب، ط1/1988، ص26.

² ينظر نايف حرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص289، وأحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص25، وعبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والحديثين، ص273.

³ ينظر د.عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والحديثين، ص275.

ونلاحظ في رحاب هذا الطرح أهمية "سياق الحال" في الإنتاج الكلامي؛ فالأحرى أن يُدخَلَ ضمن الدراسة اللسانية، وهذا ما تم مع "فيرث Firth" وفي "نظريته السياقية". ولكن يجب أن نشير أولاً إلى أن البداية الحقيقية لهذه النظرية ترتبط بجهود "مالينوفسكي Malinowski" الذي أدخل معطيات "سياق الحال" في الدراسة اللغوية انطلاقاً من الإشكالات التُرجِمية التي صادفها في جزر "التروبرياند Trobriand" جنوبي الباسفيك، فقد عايشها وهو يدرس ثقافتهم ما بين (1914 و1918)، فاستنتج أن الترجمة تبقى عاجزة عن نقل المعنى ما لم يقترن كل ذلك بوصف تقاليد وثقافة المجتمعات، وبالتالي الإحاطة بالموقف¹.

فاللغة في نظره تبقى عاجزة عن تصوير المعنى الدقيق ما لم يُؤخذ فيها بعين الاعتبار الموقف الذي تستعمل فيه، وعلى هذا الأساس عالج اللغة كصيغة من الحركة، وليس كأداة للانعكاس؛ أي اللغة في حركتها².

وقد استفاد من نتائجه "فيرث Firth" فطوّر نظريته السياقية، مع الإشارة هنا إلى اختلاف النظرة بينهما؛ إذ ما وصل إليه "مالينوفسكي Malinowski" في هذا الموضوع كان «جزءاً من العملية الاجتماعية الذي يمكن تأمله منفرداً، لكن "فيرث Firth" نظر إلى سياق الحال باعتباره من أدوات عالم اللغة»³.

¹ ينظر عبده الراجحي، اللغة وعلوم المجتمع، منشورات جامعة الإسكندرية، 1977، ص24. ونذكر أن "مالينوفسكي Malinowski" عاش مع أهل جزر "تروبرياند" وأجاد لغتهم، وقد كانوا قوما بدائين يعيشون على صيد الأسماك، وقد قام بأبحاثه الميدانية مستخدماً لغتهم، فلما أراد نقل جوانب هذه الثقافة إلى اللغة الإنجليزية وجد مشقة كبرى في ذلك؛ إذ كانت ثقافة هؤلاء الناس تختلف اختلافاً واضحاً عن ثقافة الغربيين، فحاول أن يقدم ترجمة حرفية تلتزم فجاءت غامضة غير مفهومة عند القارئ الإنجليزي، فلم يجد أمامه مفر من أن يزود النص المترجم بتعليقات مفصلة تضع النص في بيئته الطبيعية الحية، فأحس بالحاجة الملحة إلى مصطلح يشمل السياق اللغوي الملفوظ ويشمل أيضاً الموقف أو السياق غير اللغوي الذي قيل فيه النص، فصاغ سنة 1923م مصطلح "سياق الحال Context of situation"، لكنه عاد فرأى أن ذلك غير كاف؛ إذ لا بد من إيضاح ما وراء ذلك من جوانب ثقافية، فأضاف إلى سياق الحال مصطلحاً آخر هو "سياق الثقافة Context of culture"، ورأى أنهما لازمان للفهم الصحيح للنصوص اللغوية. ينظر: د.نجوى محمود صابر، دراسات أسلوبية وبلاغية، ص195-196. وروبرت، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ترجمة أحمد عوض، الكويت عالم المعرفة، 1997، ص349، وتمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص261.

² ينظر أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص71.

³ بالمر، علم الدلالة إطار جديد، ص71.

ونذكر أن "فيرث Firth" استعان بـ "سياق الحال" في دراسة المعنى، داعياً في الوقت نفسه إلى تجاوز العلاقة الثنائية في تحليل المعنى اللغوي، القائمة على اللفظ وما تشير إليه. فرأى أن المعنى «كل مركب من مجموعة من الوظائف اللغوية، وأهم عناصر هذا الكل هو الوظيفة الصوتية ثم المورفولوجية والنحوية والقاموسية والوظيفة الدلالية لـ "سياق الحال". ولكل وظيفة من هذه الوظائف منهجه الذي يراعى في دراستها»¹. فُيدخل "سياق الحال" بمكوّناته كعنصر أساسي في التحليل اللغوي، باعتبار أن الوصول إلى دلالات القول لا تنكشف إلا بالنظرة الشاملة للمكوّنات اللغوية وغير اللغوية.

وهذا ما بيّنه في أكثر من مناسبة حتى صار لا يرى أي منهج يمكن أن ندرس من خلاله الحدث اللغوي من غير الأخذ بـ "سياق الحال"؛ يقول: «لقد كان رأيي في "سياق الحال Context of situation" -وما زال- أنه أعظم منهج تخطيطي يمكن تطبيقه على الأحداث اللغوية، وهو يتمثل في:

-الصفات وثيقة الصلة بالمشاركين أشخاص، شخصيات.

-النشاط اللغوي للمشاركين.

-النشاط غير اللغوي للمشاركين.

-الموضوعات التي لها صلة بالحدث اللغوي.

-أثر النشاط اللغوي في المشاركين أو غيرهم»².

ويكشف "فيرث Firth" عن حضور هذا المعطى أكثر حينما بيّن أن الوصول إلى معنى أي نص لغوي يستلزم:

-أن يحلّل النص اللغوي على المستويات اللغوية المختلفة، الصوتية والفونولوجية والمورفولوجية والنحوية والمعجمية.

-أن يبين "سياق الحال"؛ شخصية المتكلم وشخصية السامع، وجميع الظروف المحيطة بالكلام.

-أن يوضّح نوع الوظيفة الكلامية؛ تمنّ أو إغراء أو غير ذلك.

¹ محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص253.

² عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، دراسة لغوية نحوية دلالية، ص282.

- أن يُذكر الأثر الذي يتركه الكلام؛ ضحك، سخرية، تصديق، أو غير ذلك¹.

ومنه نلاحظ أهمية "سياق الحال" لدى "فيرث Firth" وقيمتها في الكشف عن البعد الدلالي للقول، والذي يتعدى حدود المكونات اللغوية التي ركزت عليها الدراسات السابقة، ولهذا غدت فكرة "سياق الحال" المركز الذي يدور حوله علم الدلالة.

ويجب أن نكشف هنا عن طبيعة هذه النظرية؛ لأنّ الأخذ بـ "سياق الحال" في الدراسة اللغوية سنجدّه أيضا عند التداولين، باعتبار أن الطرح السياقي عند فيرث وأتباعه طرح دلالي؛ أي غايته البحث في الدلالات التي قد تتنوّع بحسب السياقات التي تستعمل فيه الكلمات والجمل. أما الطرح التداولي فلا يقف عند هذا الحد؛ بل يكشف عن الآثار الناجمة عن هذه الدلالات، إنّها بحث في "إنجازية الفعل الكلامي".

7- سياق الحال عند التداولين:

شكّل "سياق الحال" بكل معطياته موضوعا رئيسا للدراسات التداولية، نبرز ذلك انطلاقا من المفاهيم المتنوّعة لهذا الحقل، والتي - وإن اختلفت وتعدّدت - ظلّت ترتبط "التداولية" باللغة في الاستعمال²، حتى استحسن البعض تسميتها بـ "علم الاستعمال اللغوي"³، باعتبار أنّها تقوم على دراسة اللغة في التخاطب، ولذلك يصطلح عليها محمد محمد يونس علي مصطلح "علم التخاطب"⁴؛ وهو مصطلح يرتكز على النشاط الذي يقوم به الفرد في استعماله اللغوي.

¹ ينظر محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، 253.

² Voir Jacques Moeschler, Anne Reboul, Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, Paris Edition de Seuil, P. 17, et Philippe Blanchet, La pragmatique d'austin à Goffman, Paris Bertrand-lacoste, 1995, P:8.

³ ينظر د. مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 17.

⁴ يقول: «أفضّل ترجمة مصطلح "Pragmatics" بـ "علم التخاطب" وليس بالتداولية أو النفعية أو الذرائعية، كما يفعل عدد من اللغويين العرب توهمًا منهم بأنّهما "Pragmatics" و "Pragmatism" شيء واحد. والواقع أنّ المصطلح الأول يطلق على الدراسات التي تعنى بالمعنى في السياقات الفعلية للكلام، وهو ما يتفق مع معناها الحرفي وهو "علم الاستعمال"، وإذا نظرنا في تراثنا البلاغي والأصولي فسنلاحظ أنّ الاستعمال - الذي يقابل الوضع عادة - يطلق على النشاط الذي يقوم به المتكلم في عملية التخاطب، ولذا فإنّ ترجمة "Pragmatics" بـ "علم التخاطب" أنسب - في رأيي - من الخيارات التي أطلعت عليها حتى الآن⁴. وهو مصطلح يرتكز على النشاط الذي يقوم به الفرد في استعماله اللغوي. أصول اتجاهات المدارس اللسانية الحديثة، محمد محمد يونس علي، مجلة =

وعلى هذا الأساس أيضا عرّف "ماري ديير M.Diller" و"فرانسوا ريكاناتي F.Récanati" التداولية بأنّها «دراسة استعمال اللغة في الخطاب، شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية»¹. وترتبط الدراسة التداولية كل هذه التسميات بـ "السياق"؛ كونه المسرح الذي تتمظهر من خلاله الأقوال والأفعال، لذلك يستوجب "ماكس بلاك Max blak" أن تسمّى "السياقية"².

وإذا ما حاولنا حصر مجال دراسة اللغة في "السياق" فإننا سنلاحظ مرونة هذا الحقل واتساع مجاله، حتى عدّت لدى "فيليب بلانشيه Philippe Blanchet" «كيانا غامضا، أو قل جرابا جديدا توضع فيه الأعمال الهامشية التي لا تنتمي إلى الاختصاصات المؤسسية؛ هي اللسانيات وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس الاجتماعي، والدلائلية إلخ... نحو المشاكل التي أثارها هذه الاختصاصات ولم تتوصل إلى معالجتها بشكل مرضٍ»³. وفي ذلك إشارة دقيقة إلى طبيعة الدراسة التداولية التي كانت غامضة جدا لدى الدارسين.

ونظرا لهذه الطبيعة أيضا فقد وُصفت هذه الدراسات بالقمامة، ووصفتها الباحثة الفرنسية "أوركينيوني G.Orchioni" بالنزّل الإسباني، فهي مستعدة لاستقبال كل صنوف الإشكاليات مهما بدت متغايرة وغير منسجمة⁴.

وهو كلام مبالغ فيه نوعا ما، باعتبار أنّ التداولية سرعان ما تميّزت عن غيرها، وازدهرت في وقت قصير، نبرّر ذلك من موضوعاتها وأدواتها المنهجية التحليلية التي طرحتها في الدرس اللساني المعاصر.

=عالم الفكر، العدد 1، المجلد 32، سبتمبر 2003، ص173، وينظر مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، محمد محمد يونس علي، ص13، والمعنى وظلال المعنى، محمد محمد يونس علي، ص137.

¹ فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي (د.ت)، ص8.

² ينظر علي أيت أوشان، السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، ص57.

³ التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، سورية دار الحوار للنشر والتوزيع، ط1/2007، ص17.

⁴ د.محمد صلاح إسماعيل بصل، نحو نظرية لسانية مسرحية، مسرح سعد الله ونوس نموذجاً، بيروت دار الينايع للطباعة والنشر والتوزيع، 1996، ص167.

ثم إن هذه الباحثة أيضا تشير في مناسبة أخرى إلى أهمية "السياق" ككل، وترى أنه «لا يمكننا تحليل الإرسالية دون الاهتمام بالمقام الذي تؤسس عليه، والنتائج التي تهدف إليها»¹.

ولكن إذا ما أردنا معرفة الأسباب في هذا التداخل الذي طال هذا الاختصاص فإننا نرجعها إلى طبيعة "السياق" الذي تدرسه التداولية؛ كونه متداخل المعطيات، لا يقف عند حد ما من جهة، ولا يقبل أن ينضوي ضمن قواعد تجريدية معينة من جهة أخرى. ونظرا لهذه الطبيعة أقصى لدى بعض اللسانيين من الدراسة اللسانية.

ولكن إذا ما أردنا بيان التقاطعات التي قد نلفيها للتداولية مع المجالات التي تتداخل معها في دراساتها، فإننا نربطها بما يلي:

-علم الدلالة: ويشترك التداولية في دراسة المعنى، ولكنه لا يقف عند حد هذا العلم؛ بل يركز على المعنى والاستعمال.

-علم اللغة الاجتماعي: ويشترك التداولية في تبين أثر العلاقات الاجتماعية بين المشاركين في الكلام والموضوع الذي يدور حوله، ومرتبة كل متكلم والسامع وجنسه، وأثر السياق اللغوي في اختيار السمات اللغوية وتنوعاتها.

-علم اللغة النفسي: ويشترك معها في الاهتمام بقدرات المشاركين التي تؤثر بدرجة ما في أدائهم؛ كالانتباه، والذاكرة والشخصية.

-تحليل الخطاب: يهتم أساسا بتحليل الحوار، ويقتسمان عددا من المفهومات الفلسفية واللغوية؛ كالطريقة التي توزع بها المعلومات في جمل أو نصوص، والعناصر الإشارية والمبادئ الحوارية².

وانطلاقا من هذا التداخل جاءت بعض حدود التداولية على صلة بهذه المفاهيم؛ إذ تعرّف بكونها «دراسة اللغة بوصفها ظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية»³. وتحدد أيضا «بأنها الدراسة

¹ أوركويوني، فعل القول من الذاتية في اللغة، ترجمة د. محمد نظيف، الدار البيضاء أفريقيا الشرق، 2007، ص 11.

² ينظر محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 10-11.

³ فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص 19.

العامّة لكيفية تأثير السياق في الطريقة نفسّر بها الجمل»¹. وفي كل ذلك إشارة إلى ارتباط هذا المجال بدراسة السياق. مفهومه الواسع الذي يشمل علاوة على ملابسات الموقف كل ما له تأثير في الحدث اللغوي من عوامل حالية أو ماضوية².

وفي ظل هذا الحد تظهر المساحة المتنوعة المشارب التي تهتمّ بها التداولية ضمن "الحال" الذي يستعمل فيه الكلام، والتي بلورها طه عبد الرحمن ضمن ما سماه بـ "المجال التداولي"؛ ويقصد به «كل المقتضيات العقدية والمعرفية واللغوية - القريب منها والبعيد - المشتركة بين المتكلم والمخاطب والمقوّمَة لاستعمال المتكلم لقول من الأقوال بوجه من الوجوه»³.

وفي ظلّ هذه المساحة قد تنداعى إشكاليات متنوّعة منها: من يتكلم؟ وإلى من يتكلم؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟ ما هو مصدر التشويش والإيضاح؟ كيف نتكلم بشيء ونريد قول شيء آخر؟⁴ وغيرها من الأسئلة التي تتمخض عن اللغة في الاستعمال.

هذه الإشكالات تحاول أن تثرّيها التداولية ضمن مفاهيم خاصة، وطبيعي في هذا الإطار أن نبرز طبيعة هذه الدراسة، ولا بد هنا أن ننطلق مما ذكره "موريس Morris" حينما ذكر أن التداولية كانت في بداية الأمر إحدى الفروع المكوّنة للسيمولوجيا والنظرية العامة للعلامات؛ وهي تتركز على ثلاثة مكوّنات:

- التركيب (النحو): وهو دراسة العلاقات القائمة بين التعابير اللغوية بعضها ببعض.
- علم الدلالة: ويدرس الرموز وعلاقتها بما تشير إليه.
- التداولية: تدرس المعنى في الألفاظ اللغوية عند استخدامها ومفسّرّيها⁵.

وبالرغم من أن هذه التوجّهات الثلاثة في نظر "موريس Morris" متداخلة فيما بينها، إلا أنّه يقرّ أنّنا أثناء وصف "السيمياثيات" تفترض اللسانيات التداولية مسبقا كلا من الدراسة التركيبية

¹ محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، ص 137.

² ينظر محمد محمد يونس علي، المرجع نفسه، ص 137.

³ في أصول الحوار وتحديد علم الكلام، الدار البيضاء المركز الثقافي العربي، ط 2007/3، ص 28. وينظر د. طه عبد الرحمن، تجديد

المنهج في تقويم التراث، بيروت ط 2، ص 243.

⁴ ينظر فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص 5.

⁵ ينظر فرانسواز أرمينكو، المصدر نفسه، ص 13.

والدلالية؛ لأنّ المناقشة السديدة لعلاقات الأدلّة بمؤوّلها تستلزم معرفة علاقات الأدلّة بعضها ببعض، وكذا علاقة الأدلّة بالأشياء التي يحيل عليها المؤولون¹.

ومنه نرى أنّ "التداولية" تظلّ مرتبطة في دراستها بالعبارة اللغوية، ولكن تدرسها متجاوزة الطرح التقليدي كاشفة عن قواعد معيّنة مرتبطة أكثر من السياق الذي تستعمل فيه. لذلك عرّف "موريس Morris" هذه القواعد بشكل يوازي القواعد التركيبية والدلالية، حيث يقول: «تقوم القاعدات التركيبية بتحديد العلاقات بين الدوال، وتقوم القاعدات الدلالية بتثبيت الترابط بين الدوال والموضوعات، أما القاعدات البراغمية فتحدّد الشروط التي يكون فيها الدال علامة بالنسبة للمتحدّث. وهكذا يمكننا وصف لغة ما بشكل شامل قائلين إنّ اللغة بحسب المفهوم السيميائي التام للجملة هي عبارة عن مجموع بين شخصين للدوال التي ييسّر استخدامها القاعدات التركيبية والدلالية والبراغمية»². فالتداولية بهذا المفهوم مكوّن من مكوّنات السيميولوجية، باعتبار أنّ الفعل الكلامي تحكمه قواعد نحوية تحدّد كيفية صياغة الأقوال المقبولة، وضوابط دلالية تجعل الأقوال مفهومة وقابلة للتفسير، وقواعد تداولية تحدّد الشروط اللازمة التي تجعل العبارة اللغوية ناجحة ومؤدّية لمقاصد المتكلّم في الموقف التواصلية المحدّد.

ولكن سرعان ما عرفت "التداولية" صبغة تخصصية مضبوطة؛ كعلم محدّد يُعنى بدراسة "الفعل الكلامي"، وكيفية إنتاجه من لدن المتكلم، وفهمه من لدن المتلقّي في إطار موقف كلامي ملموس ومحدّد. وهذا التطوّر والتخصّص في الدراسة اللغوية التداولية كان بفضل علماء بارزين أفاضوا في مباحث هذا الحقل؛ منهم "بارهيل Barhil" و"أوستين Austin" و"سيرل Searle" و"غرايس Grice"، وغيرهم من الدارسين الذين استطاعوا بلورة الدراسات التداولية ضمن مفاهيم متنوّعة ظلّ فيها "السياق". بمعطياته الخارجية مركز استلهام لمختلف الموضوعات التي تولدت عن هذا الحقل.

وقد صنّف "هانسن Hanson" مختلف الاتجاهات التداولية انطلاقاً من "السياق" إلى ثلاث درجات:

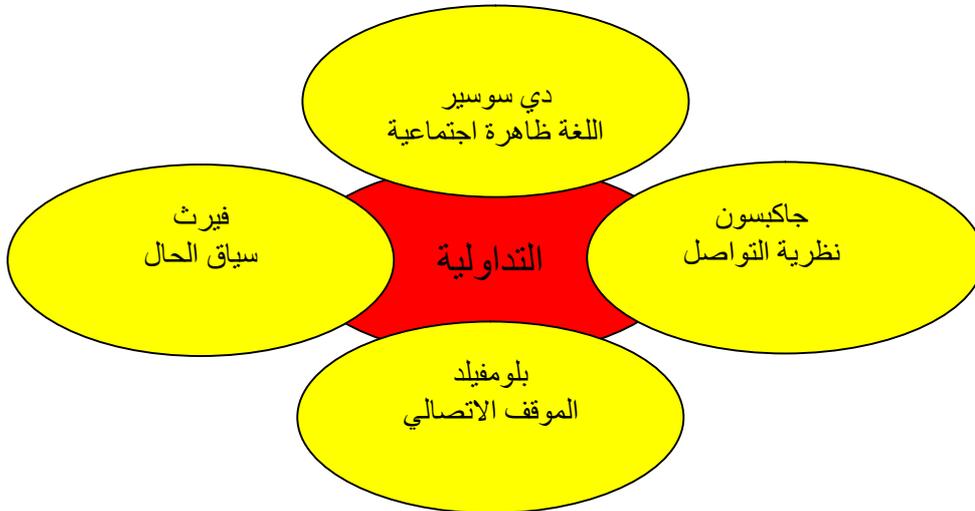
¹ التداولية في الفكر الأنجلوسكسوني، بقلم: شنان فويدر. www.aswat-elchamal.com/ar/?p=98&a=245

² د.نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص168.

-تداولية الدرجة الأولى: وتتمثل في دراسة "الرموز الإشارية Les symboles indexicaux"، ويتجلى السياق ههنا في الاهتمام بالمتخاطبين ومحددات الزمان والمكان.
-تداولية الدرجة الثانية: وتهتم بدراسة طريقة تعبير القضايا في ارتباطها بالجملة المتلفظة، ويمتد السياق هنا إلى ما يحدث به المتخاطبون؛ إنه سياق الأخبار والاعتقادات المتقاسمة؛ لا السياق الذهني.

-تداولية الدرجة الثالثة: وتتمثل في نظرية أفعال الكلام، ويتعلق الأمر فيها بمعرفة ما تم من خلال استعمال بعض الأشكال اللسانية، ومفهوم "السياق" ههنا غني جدا ضمن هذه الدراسة¹.
باعتباره يسهم في ضبط الكثير من القضايا التي تقوم عليه، وقد تبلورت ضمن نظريات خاصة كنظرية الأفعال الكلامية، ونظرية الملاءمة، والاقتضاء، وقوانين الخطاب، واستراتيجيات الخطاب، والنظرية الحجاجية، وغير ذلك.

ويجب أن نشير في ختام هذا الفصل إلى أن التداولية قد تقاطعت مع الدراسات اللسانية السابقة قد نوضحها من الخطاطة التالية:



¹ ينظر علي آيت أوشان، النص والسياق الشعري من البنية إلى القراءة، ص59. وقد خصصت فرانسواز أرمينكو لكل درجة فصلا خاصا بها، ينظر المقاربة التداولية، ص41-72.

الفصل الثاني: سياق الحال ونظرية الأفعال الكلامية

- 1- نشأة نظرية الأفعال الكلامية وتطورها
- 2- وظيفة اللغة في رحاب نظرية الأفعال الكلامية
- 3- ماهية الفعل الكلامي
- 4- خصائص الفعل الكلامي
 - أ- القصدية
 - ب- المواضع والتعاقد
 - ج- الحالية
- 5- أصناف الفعل الكلامي
 - أ- فعل الكلام (فعل القول) "Acte locutoire"
 - ب- الفعل الإنجازي (الفعل المتضمن في القول) "Acte illocutoire"
 - ج- الفعل الناتج عن القول (الفعل التأثيري) "Acte perlocutoire"
- 6- أصناف القوى الإنجازية
- 7- الفعل الكلامي عند الدارسين العرب المعاصرين

الفصل الثاني: "سياق الحال" ونظرية الأفعال الكلامية:

لعلنا نكون قد لاحظنا من الفصل السابق كيف أن "سياق الحال" يعد من أهم المعطيات التي لا يمكن التغافل عنها سواء في بناء الإنتاج اللغوي أو حتى في تأويله، وعلى هذا الأساس باتت الحاجة ماسّة إلى ضرورة الاهتمام بهذا المستوى في الدراسة اللسانية.

وأدنى تأمل في نظرية الأفعال الكلامية يهدي إلى أن "سياق الحال" قد شكّل الفكرة المركزية والأساسية التي تبلورت منها هذه النظرية. بمختلف تصوّراتها سواء في بيان ماهية الفعل الكلامي وطبيعته وكيفيات إنتاجه، أو في الكشف عن أصنافه وكيفيات تلقيه وتأويله. يقول "أوستين Austin": «إنّ مقولة فعل الكلام كجنس كليّ منظورا إليها من موقف أو مقام كلامي كلي هي فقط الظاهرة الوحيدة التي نسعى جهدنا لتوضيحها في نهاية الأمر»¹.

ولنوضّح ذلك نعطي نظرة عامة حول نشأة هذه النظرية وطبيعتها، والمخاض الذي تمخّضت عنه.

1-نشأة نظرية الأفعال الكلامية وتطورها:

ترتبط البدايات الأولى لنظرية الأفعال الكلامية بفلاسفة اللغة الذين أسهموا بشكل مباشر في نشأتها وتطورها. و«الدافع الذي كان وراء دراستهم للغة هو التوصل إلى فهم أفضل لكيفية عمل الذهن في تصوّره للعالم»².

وقد اتّسمت هذه الدراسة في بدايتها باتّخاذها الصيغة الصّورية للقضايا، كما استقرّت عليه في المنطق الرّمزي الحديث، مقترحة نموذجاً للغة اصطناعية صارمة وواضحة، تُفسّر على ضوءها التركيبات اللغوية في اللغات الطبيعية بالرغم مما تتصف به هذه اللغات من أصناف الغموض. ومن

¹ أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص184.

² طالب سيّد هاشم الطببائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، 1994، ص: أ. وينظر فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، بيروت دار النهضة العربية، 1980، ص20.

أبرز النماذج الممثلة للتيار الذي تبني هذا الاتجاه "فريجه Frege"، و"رسل Russel"، و"فيتغنشتاين Wittgenstein" في مرحلته الأولى التي يمثلها كتابه "Tractatus Logico-Philosophicus".

وبعد هذا الاتجاه يأتي تيار آخر من فلاسفة اللغة عكس الاتجاه السابق حيث عكف على دراسة اللغة العادية (الطبيعية)، مؤكداً أن أشكال الغموض الذي تتصف به هذه اللغة جوهرية لها، فلا يمكن تمثيله في اللغات الاصطناعية، وإلا تعيّر موضوع البحث. فاللغة الطبيعية هي الوسيط الأمثل الذي اعتمده الإنسان في نقل أفكاره، وتجسيد قصده؛ أي لتحقيق الفهم والإفهام مع بني جنسه. بيد أن دورها لم يقف عند هذا الحد؛ إذ لم تقتصر مهمتها على نقل الخبر ووصف الواقع؛ بل يوظفها أيضا لينجز أعمالا لا يؤديها من دونها؛ إذن لم تكون هذه اللغة بجانبها ميدان البحث؟!

ومن أبرز رواد هذا التيار "فيتغنشتاين Wittgenstein" في مرحلته المتأخرة التي يعبر عنها كتابه "بحوث فلسفية Philosophical Investigations"، و"رايل Ryle" في كتابه "مفهوم العقل Concept of Mind"، و"أوستين Austin" في محاضراته التي نشرت في كتاب "How to do things with words"¹، والذي يعدّ شهادة ميلاد حقيقية لنظرية الأفعال الكلامية².

ولا مناص هنا من توضيح أكثر لهذا التيار الذي تولدت عنه هذه النظرية، والذي يندرج ضمن ما يُصطلح عليه بـ"الفلسفة التحليلية" التي تقوم على التحليل المنطقي للعبارة واللغة بصورة عامة. وقد ذكر هنا فلاسفة "أكسفورد"، باعتبارهم رواد هذه الفلسفة، أن المنهج الصحيح لحل المشكلات الفلسفية لا بد أن يتضمن دراسة دقيقة لمنطق اللغة الطبيعية (العادية). وقد أوضحوا أيضا أنه إذا «كان الوضعيون المناطقة قد نظروا إلى الوصف (أو التقرير) على أنه الوظيفة النموذجية الجديرة بالبحث الفلسفي، وحاولوا بالتالي أن يجعلوا من العبارة التقريرية قابلاً تُقدُّ عليه عنوة كل صور التعبير اللغوي بحجة أن هذه العبارة هي وحدها ذات المعنى وفقا لمبدأ إمكانية التحقق للمعنى، فإن فلاسفة أكسفورد قد نظروا إلى الوصف بوصفه وظيفة واحدة من بين وظائف كثيرة متنوعة

¹ وهي اثنا عشرة محاضرة ألقاها في جامعة هارفارد سنة 1955، ونشرت في سنة 1962، وترجمت إلى الفرنسية عام 1972.

² Voir: Catherine Orecchioni, Les actes de langages dans le discours théorie et fonctionnement, sous la direction de: Henri Mitterrand, Edition Nathan-VUEF, 2001, P : 5.

للغة؛ إذ توجد إلى جانب الوصف أغراض أخرى تستخدم من أجلها اللغة؛ فهناك السؤال والأمر والنهي والتعجب والرجاء وهلم جرا. الأمر الذي دفع فلاسفة أكسفورد إلى البحث عن قواعد الاستعمال؛ أي القواعد التي تحكم استعمال هذه العبارة أو تلك تحت هذا الظرف المعين أو ذلك»¹.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الأساس الذي أخذت به هذه الفلسفة، وهي "قواعد الاستعمال" فإننا سنلاحظ مدى ارتكان اللغة بـ"سياق الحال" الذي تُنتج فيه. و"الاستعمال" هنا هو الذي يُخرج اللغة من صورتها، ويُدخلها في الإجراء والاستعمال، فتصبح جزءاً من الفرد المستعمل لها؛ إذ يبرم بها اتّفاقاته، ويُقدّم بها تمانيه، ويعتذر بها إن اقترف أخطاءً، ويعدّ بها إذا أراد وعداً، ويتزوج ويطلق بها، ويشترى ويبيع، وغير ذلك؛ ولكن دائماً في ظروف استعمالية معينة.

ومن هنا تظهر طبيعة اللغة ضمن هذا الصنف من الاستعمال؛ إذ لا تأخذ قيمتها ضمن هذا الطرح التداولي إلا من "سياق الحال" الذي تتحقق فيه، باعتباره المؤطر لها من حيث إنتاجها من جهة، ومن حيث تأويلها من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس جنح رؤاد هذه الفلسفة نحو الواقع والوقائع بكل معطياتهما، ولهذا كان "أوستين Austin" على قناعة تامة بأن أفضل الطرق لمواجهة ذلك هي بأن يسترشد باللغة العادية. وقد دافع عن تصوّره هذا، وبيّن أنّ هذه اللغة ليست لغة سخيفة كما قد يجلو للبعض الاعتقاد بذلك²؛ بل إنّها اللغة التي تعبّر بدقّة وبفعالية عن كل تجاربنا وواقعنا.

غير أنّ هذه النظرية - كما يذكر معظم الدارسين - ترتبط برائدها "أوستين Austin" الذي قدّم مفاهيم دقيقة حول "الفعل الكلامي" وشروطه وأصنافه.

¹ صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص 18.

² ينظر جيل بلان، عندما يكون الكلام هو الفعل، ترجمة جورج كتورة، مجلة العرب والفكر العالمي، بيروت مركز الإنماء القومي، العدد الخامس 1989، ص 37.

ولكن قبل الإفاضة في كل ذلك ننطلق من المناخ الفكري الذي كان دافعا مباشرا في تقديمه لهذه النظرية¹، والمتمثل أساسا في عدم رضاه عن ما آل إليه الخطاب الفلسفي الحديث على وجه الخصوص²، فقدّم ملاحظات لاذعة تصف أعمالهم بأنها واهية مبتدلة، ثم إنهم ينطلقون في بحوثهم من أحكام جاهزة، مما جعل دراساتهم غير دقيقة.

ويعود السر في كل ذلك إلى اعتبار فلاسفة الوضعية المنطقية بمثابة الوظيفة الوحيدة للغة هي "الوصف"؛ أو إنَّها على الأقل الوظيفة المشروعة فلسفيا للغة. ولذلك انتهج "أوستين Austin" موقفا مضادا لهذا الاتجاه الذي دأب فيه أصحابه أيضا على تحليل معنى الجملة مجردة عن "السياق" الذي ترد فيه، إضافة إلى ما وصفه بالاستحواذ أو التسلُّط المنطقي القائل بأنَّ الجملة الخبرية هي الجملة المعيارية، وما عداها من الجمل هي مجرد أشكال متفرّعة عنها³.

ولهذا كانت العبارات الأولى التي افتتح بها كتابه تدعو إلى أنَّه سيناقش ظاهرة واسعة الانتشار، ولكن -كما يقول- لم يولها أحد الاهتمام الذي يليق بها. فانطلق من الوهم الذي وقع فيه الفلاسفة حينما افترضوا أنَّ شأن الحكم في القضية إما أن "يصف" حالة شيء ما، وإما أن "يثبت واقعة عينية" مما يعني أنَّ حكم القضية إما أن يكون صادقا أو كاذبا⁴.

ويظهر أنَّ صاحب هذا الرأي من البداية أراد أن يتجاوز ما كان سائدا في الفكر الفلسفي واللساني **الشائع** آنذاك، والذي أعطيت فيه المكانة الأولى للجمل التي تحكي وتصف الواقع على حساب الجمل التي تنشئ الواقع أو تهدف إلى ذلك على الأقل باعتبارها -كما يرى المناطقة- مجرد

¹ في الحقيقة قد تساءل "جون ليونز" حول قيمة الأفكار والمفاهيم التي قدمها "أوستين Austin" هل ترقى لأن تكون "نظرية"؛ يقول: «لا غرابة في أن لا نجد صيغة محدّدة متفق عليها لنظرية أفعال الكلام؛ بل ليس واضحا هل كان "أوستين Austin" يحاول فعلا أن يكونَ نظرية لأفعال الكلام حسب مفهوم المصطلح "نظرية" كما يفسّره العديد من الذين تبنا آراءه» جون ليونز، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب، 291. وفي الحقيقة لا ننكر ما قدّمه "أوستين Austin" من مفاهيم وأفكار جديدة في الطرح والتصوير، وهي مختلفة كل الاختلاف عما كان متداولاً قبله في اللسانيات البنوية وحتى اللسانيات التوليدية التحويلية، ونحن نعلم جيدا أن صاحب هذه النظرية لم يؤلف كتابه مباشرة، بل جمعت محاضراته بعد وفاته، ونُشرت ضمن كتابه "How to do things with words".

² Voir, Austin, Quand dire c'est faire, traduction Gilles Lane, (Préface) P :9.

³ ينظر محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، بيروت دار النهضة العربية، 1980، ص20.

⁴ ينظر أوستين، نظرية أفعال الكلام كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة: عبد القادر قينيني، ص12.

أشبه إثباتات أو مجرد تعبيرات انفعالية قد تصلح في ميدان الشعر أو التعبير الخيالي بعامه، ولكنها لا تصلح لصياغة قضايا المنطق¹. فاقترح طرحا جديدا بين فيه أنه من غير الممكن اعتبار الوظيفة الوحيدة للغة هي "الوصف"، ولذلك أطلق "أوستين Austin" شعاره المشهور في معارضة هذه الوظيفة؛ وهو "الوهم الوصفي L'illusion descriptive"، ليثبت أن القول هو بدون شك نقل لمعلومات معينة لآخرين حول موضوع ما نتكلم عنه، ولكنه أيضا "فعل"². فحاول من كل ذلك إبراز "الوجه الإنجازي" من القول، والذي تمثله استعمالات معينة من اللغة، بعد أن كان "الوجه الإخباري" هو المسيطر في الدراسات اللسانية والفلسفية، فأراد أن يجسد ذلك ابتداءً من عنوان كتابه "كيف ننجز الأشياء بالكلام How to do things with words"، وهو عنوان ينحو - كما نلاحظ - نحو التزعة التطبيقية، وذلك انطلاقا من تلك العناوين التي تقوم على هذه التزعة من مثل: "كيف تبني شخصيتك؟" و"كيف تختار صديقك؟" و"كيف تراجع دروسك؟" "كيف تكون ناجحا؟" فجسد هذه التزعة ضمن "نظرية الفعل الكلامي".

ويجب أن نشير إلى أن التحليل اللغوي الذي اعتمده "أوستين Austin" في اكتشاف الأفعال الكلامية وتصنيفها يقوم على دعامين منهجيتين أساسيتين³:

أ- **القصدية**؛ وشكلت الأساس الذي انبنت عليه نظرية الأفعال الكلامية، وتتجلى انطلاقا من الربط بين العبارات اللغوية وغرض المتكلم أو مقصده من الفعل الكلامي؛ إذ «يجب أن ينظر إلى الإنجاز بوصفه جانبا قصديا لفعل كلامي في سياق الموقف الكلي البراجماتي التواصلية (السياق البراجماتي-التواصلية)»⁴. فكل فعل كلامي يقوم على قصد معين وله تأثير ودور في ضبط القوة الإنجازية المرادة.

¹ ينظر إدريس سرحان، الأمر والنهي في نظرية الأفعال الكلامية، أطروحة لنيل الدراسات العليا إشراف د. عبد الوهاب التازي، المغرب جامعة فاس، 1988، ص12.

² Voir: Charaudeau et Maingueneau, Dictionnaire d'analyse du discours, Paris édition du seuil, 2002, p: 16.

وينظر أيضا جون ليونز، اللغة والمعنى والسياق، ص191، ومحمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص57، وصلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص135.

³ ينظر د: مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، ص69.

⁴ زتسيسلاف واورزنيك، مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص، ترجمة سعيد حسن بحيري، ص21-22.

ولكن ترتبط هذه القصديّة بالحال الذي يتشكل فيه الفعل الكلامي؛ فعن طريقه يتبيّن للمنطوق الواحد مثل "لا تأت" هل يقصد المتكلم النهي فقط أم التهديد أم التحذير أم غير ذلك من المقاصد التي لا تنكشف إلا باعتماد معطيات الحال ككل في تعيين القوة الإنجازية.

ب- السياق العام بأنواعه؛ أي السياق الذي يجري فيه القول؛ "سياق الحال" بكل معطياته الثقافية والاجتماعية والنفسيّة. وقد قرّر "أوستين Austin" أنّ الأقوال تنتج ضمن سياقات محددة، فتضحى دلالاتها جزءاً لا يتجزأ من هذه السياقات.

وفي رحاب هذا التحوّل يجب أن نشير إلى تغيير بؤرة الدرس اللساني؛ بحكم أنّ نظرية الأفعال الكلامية لا تعتبر أنّ الوحدة الأساسية للتواصل الإنساني هي الجملة، ولا أي تعبير آخر؛ بل هي "إنجاز" بعض أنماط الأفعال¹، وذلك انطلاقاً من موقف معين.

ولكن حتى وإن كان هذا الطرح قد تبلور مع "أوستين Austin" فإنه يجب أن ننبه إلى صنيع "فتجنشتاين Wittgenstein" الذي كان له الفضل الكبير في كل ذلك؛ إذ بيّن من قبله أنّ اللغة قد تستخدم لوصف العالم من حولنا، وقد توظّف أيضاً لغير وصف وقائع العالم؛ كالأمر والاستفهام والشكر والتحية والدعاء وغيرها من الاستعمالات التي أطلق عليها مصطلح "ألعاب اللغة Language games"، وأسمى كل استعمال منها "لعبة"؛ تُرى ما طبيعة هذه اللعبة؟ وما هي ضوابطها؟

فمفهوم "اللعبة اللغوية" يتّجه حسب "فتجنشتاين Wittgenstein" نحو الاستعمالات اللغوية انطلاقاً من مقتضيات التواصل الاجتماعي في المقامات المختلفة، وعلى هذا الأساس بيّن أنّ استعمال لغة شبيهة بلعبة علينا أن نتعلم قواعدها بممارستها في حدّ ذاتها (تطبيقها)؛ فـ«نحن لا نصبح ممتلكين للسان ما بداية بتعلّم مجموعة وحيدة من القواعد الوصفية التي تتحكّم في استعماله في كل حالة، ولكن بمشاركتنا في كثير من الألعاب اللغوية المختلفة التي ترتبط كل واحدة منها بصنف من السياق الاجتماعي مخصوص ومحدّد، عبر مواضع اجتماعية مخصوصة»². فـ"اللعبة

¹ ينظر فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي (د.ت)، ص 60.

² صابر حباشة، التداولية والحجاج مداخل ونصوص، دمشق صفحات للدراسات والنشر، ط1/2008، ص 77.

اللغوية" هي استعمال اللغة في موقف محدّد، أما ضوابطها فهي مستمدة من "سياق الحال" الذي تستخدم فيه.

قد نتمثّل لذلك بالألعاب اللغوية المتنوعة التي كان يجنح إليها البشير الإبراهيمي في وصف حال الاستعمار وأتباعه وأعمالهم الشنيعة والمخزية؛ انطلاقاً من توظيف الأساليب الملفتة للنظر، واستعمال الألفاظ المستقاة من الثقافة الاجتماعية البسيطة. ومن ذلك قوله في جمعية "علماء السنة" التي أسستها فرنسا لتضرب بها "جمعية العلماء المسلمين": «ولو كان للسنة معانٍ يضيع بينها القصد وتختلف وجوه التأويل لقلنا هم علماء السنة "الدرهيمية" أو "الكسكسية"... وإنما لنعلم حقاً أنّ هذه الطائفة التي سمّت نفسها علماء السنة ترجع في أصولها إلى ثلاثة: شيخ (مزور)، وعالم مأجور، وعامي مغرور... ونقول لكم: سلّموا العلم بالكتاب والسنة وهدى السلف إلى من مارسها بالبصيرة النافذة، وتناولها بالذهن الوقاد والقريحة الحيّة، وأنفق فيها من عمره مثل ما أنفقتم في اللهو واللغو والتطيل والتزمير... أكلُ هذا في سبيل إشباع بطونكم؟»¹، وفي هذه العبارات الساخرة الاستهزائية دعوة صريحة إلى عدم الأخذ بما قد تقدّمه هذه الجمعية التي همّها الأكبر ملء الجيوب والبطون. وهذه الألعاب مستمدة من ثقافة البيئة اللغوية الجزائرية، وبذلك يكون لها الأثر والفعالية الكبرى في المتلقي المقصود؛ وهو الشعب الجزائري بدرجة أولى.

وذكر "فتجنشتاين Wittgenstein" في غير مرة أنّ نماذج الألعاب اللغوية تتنوّع، غير أنّ تظاهرها لا تتم إلا من استعمالاتها المختلفة حيث تتعين مقاصدها؛ يقول معلّقاً على قولنا: "المطر يتزل": «أليس غريباً أنني لا أستطيع بالضرورة أن أفكر أنّ المطر سيكفّ حتى دون المؤسسة اللغوية وكل ما يحيط بها؟ أتريد أن تقول إنّه من الغريب أنّك تستطيع أن تنطق هذه الألفاظ وتقصدتها دون ما يحيط بها»²؟ وفي كل ذلك تأكيد واضح على ضرورة ربط مقاصد اللغة بالسياقات الاجتماعية التي تستعمل فيها العبارات اللغوية.

¹ آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، 112/1-114.

² لودفيك فتجنشتاين، تحقيقات فلسفية، ترجمة وتقديم وتعليق د. عبد الرزاق بنور، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية،

وفي رحاب هذا الطرح أراد الكشف عن الملامح الفعلية للإنتاج اللغوي، ببيان كيفيات توظيفه، ورصد بعض الاستعمالات التي لا تصف وقائع العالم الخارجي كالأمر والاستفهام والتحية والدعاء والشكر، حيث يكون كل استعمال من هذه الاستعمالات مرتبطاً بمواضع وأعراف ترتبط بصفة جوهرية بالسياق الاجتماعي الذي تنتج فيه.

ولكن يجب أن نشير إلى الفرق الذي قد نلاحظه بين عمل "فتجنشتاين Wittgenstein" هذا الذي كشف فيه عن ديناميكية ألعاب اللغة، وصنيع "أوستين Austin" الذي حاول كما تذكر "فرانسواز أرمينكو Françoise Armingaud" إدخال "نسقية" إلى هذا المجال. ولذلك فهي ترى أن «نظرية أفعال اللغة تعد دراسة نسقية للعلاقة بين العلامات ومؤولياتها؛ ويتعلق الأمر بمعرفة ما يقوم به مستعملو التأويل، وأي فعل ينجزون باستعمالهم لبعض العلامات»¹.

وحيثما نقول "دراسة نسقية" فمعناه: ضبطٌ ودراسةٌ لكيفيات إنتاج الفعل الكلامي وشروطه من جهة، ومناقشة طرائق تأويله والكشف عن العلاقة بين الفعل الكلامي وإنجازيته من جهة أخرى، وهذا ما سنوضحه أكثر حينما نصل إلى ماهية الفعل الكلامي.

ولكي يوضح "أوستين Austin" هذا التصور انطلق من ملاحظة مفادها أن هناك ملفوظات لا يمكن الحكم عليها بـ "الصدق أو الكذب"، وبالتالي إن اعتبار هذا النوع من الملفوظات غير ذات معنى (Non Sens) بحكم عدم إفادتها معلومة على صلة بالواقع، هو حكم يجب مراجعته؛ إذ لم يكن هدف هذه الملفوظات إفادة معلومات عن الواقع؛ بل هي تصنع الواقع، ولا يتوجه لها أساسا السؤال عن الصدق أو الكذب².

فهذه النظرية ثارت على الفكرة القائلة إن وظيفة اللغة هي وصف العالم، وأن كل الملفوظات التقريرية تقوم على ثنائية "الصدق والكذب"؛ فالحقيقة إن وظيفة اللغة هي التأثير على

¹ المقاربة التداولية، ص 60.

² Voir, Austin, Quand dire c'est faire, P :39.

الواقع والسماح لمن ينتج الملفوظات إنجاز هذا الفعل، وفي هذه الحالة لا تخضع هذه الملفوظات لثنائية الصدق والكذب¹.

وفي رحاب هذه القضية دعا "أوستين Austin" إلى «إعادة النظر فيما استحکم من التخمينات العتيقة الموجودة في الفلسفة، وهي تخمينات وظنون تدّعي أنّ التكلم بشيء ما، وعلى الأقل في جميع الحالات التي تستحق الاعتبار أي في جميع الحالات المعتبرة، هو دائما ليس إلا إثبات ذلك الشيء وتقريره، والإسناد إليه، ومن دون شك فإنّ هذا الظن زعم غير مشعور به، ومن دون شك فإنه ناتج عن التسرع»².

ولذلك حاول أن يتجاوز هذه المسألة، مقترحا تصوُّراً آخر ميّز فيه من البداية بين الملفوظات "الوصفية Constative" والملفوظات "الإنجازية Performative"³، فحاول أن يبرز ويركّز من محاضراته على الوجه الإنشائي من اللغة، بعدما كان الوجه الإخباري مسيطرا على الدراسات الفلسفية واللسانية⁴.

وليدقق في حدّ "الإنشاء Performative" بيّن أنه أشتق من الفعل "أنشأ Perfom" وهو فعل يُستخدم عادة مع الاسم "الحدث Action"؛ ويدل على أنّ إحداث التلفظ هو إنجاز لفعل، وإنشاء لحدث⁵.

¹ Introduction à linguistique contemporaine, Jaque Moechler et Antonie Auchlin, Paris édition Armand colin, 2000, P:135.

² نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص23.

³ في الحقيقة بعد اطلاعنا على المقابلات التي قدّمها دارسوننا حول مصطلحي "Les Performatifs et Les Constatifs" وجدنا إشكالية كبرى في المقابل الذي نرتضيه لهما، لذلك قد يلاحظ القارئ في صفحات هذه الرسالة ترددنا بين المقترحات التي قدّمت؛ منها "التقريريات في مقابل "الإنجازيات"، أو "الإخباريات" في مقابل "الإنشائيات" وهو اقتراح د.عبد القادر قينيبي في ترجمة كتاب "نظرية أفعال الكلام العامة، ص12، و"التقريريات" في مقابل "الأدائيات" وهو اقتراح د.صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص137-138. و"الإخباريات" في مقابل "الإيقاعيات" وهو اقتراح د.نعمان بوقرة في "نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية"، مجلة اللغة والأدب" جامعة الجزائر، العدد 17، جانفي 2006، ص195، و"الوصفية أو الإثباتية" في مقابل "الأدائية أو الإنشائية" في كتاب في اللسانيات التداولية للدكتور خليفة بوجادي، ص95، وغير ذلك

⁴ Voir Searle, Les actes de langage, P :7.

⁵ أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص17.

وقد شرح "أوستين Austin" المقصود بـ الملفوظات "الوصفية Constative" والملفوظات "الإنجازية Performative"؛ فذكر أنّ الملفوظ قد يسمى "إخباريا" (وصفيا) إذا قام على وصف الواقع كما هو، أو وصف حادثة من غير تغيير للأشياء، مثل "جاء جون". ويسمى "إنشائيا" (إنجازيا) إذا قام على تغيير الأشياء أو الواقع كالأمر أو السؤال¹.

ولعمري إنّ التمييز بين "الخبر والإنشاء" بهذا الطرح أشار إليه ابن السبكي (ت771هـ) قال: «وقد يقال الإنشاء ما يحصل مدلوله في الخارج بالكلام نحو "أنت طالق"، و"قم" فإنّ مدلوله وهو إيقاع الطلاق، وطلب القيام يحصل به لا بغيره، والخبر خلافه؛ أي ما كان مدلوله حاصلًا في الخارج قبل الكلام إما على سبيل الصدق أو الكذب نحو "قام زيد" فإنّ مدلوله وهو قيام زيد حاصل قبل الإخبار به في الخارج وهو محتمل لأن يكون واقعا في الخارج فيكون هو صدقا وغير واقع فيكون هو كذبا»².

وفي رحاب هذا التوضيح نشير إلى أنّ الفكرة الأساسية التي تركز عليها "نظرية الفعل الكلامي" هي «أنّ التلقّظ بالجملة (في المناسبات المخصوصة بطبيعة الأمور) ليس هو أنّي أصف حال قيامي بالفعل، وأنا أتحدّث على هذا النحو، كما أنّي لا أريد أن أثبت كوني قائما بذلك الفعل؛ بل إنّ النطق بالجملة هو إنجازها وإنشائها. ثم إنّ ما ذكرته هنا من العبارات المتلقّظ بها لا يدل شيء منه على التصديق ولا على التكذيب؛ بل إنّني أوجب الحكم على هذا الشيء لبداهته ووضوحه»³. لذا فكلّ التصورات والمفاهيم التي قدّمتها في إطار هذه النظرية كانت مؤسّسة على هذه الفكرة؛ أي "القول هو الإنجاز"، وإقصاء مقولة "الصدق والكذب" في الفعل الكلامي، واستبدالها بمقولة النجاح أو عدمه (Happy and unhappy).

¹ من بداية كتابه أراد أن يبرز "أوستين Austin" هذا الفرق، لكي يبين ماهية الأفعال الكلامية وأصنافها وشروطها. ينظر أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة عبد القادر قينيني، المغرب أفريقيا الشرق، ط2008/2، ص12، و17 وغير ذلك. وينظر أيضا:

Ducrot, Nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, P :781.

² السيوطي، شرح الكوكب الساطع، تحقيق د. محمد إبراهيم الحفناوي، جامعة الأزهر مكتبة الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، 2000، ج2/ص23. وينظر الزركشي، البحر المحيط أصول الفقه، ج4/221.

³ أوستين، نظرية أفعال الكلام - كيف ننجز الأشياء بالكلام - ترجمة عبد القادر قينيني، ص17.

ولكنه ظلّ يؤكّد أنّ هذه "الإنجازية" لا تتحقق إلا من "سياق الحال" الذي يحدّد قيمتها ونوعيتها، ولذلك وجّه كل جهده إلى إبراز هذه المسألة، يقول: «إن مقولة فعل الكلام كجنس كلي منظورا إليها من موقف أو مقام كلامي كلي هي فقط الظاهرة الوحيدة التي نسعى جهدنا لتوضيحها في نهاية الأمر»¹.

وفي هذا السياق يجب أن لا ننكر حضور مفاهيم هذه النظرية في الدراسات العربية القديمة أو غيرها؛ إذ يشير بعض الدارسين، وبالخصوص الغربيين، في غير موضع إلى أنّ الأصول الأولى لها ترتبط بأرسطو، بفضل الدراسات التي قدّمها حول "الخبر والإنشاء" و"الصدق والكذب"، وغير ذلك. فقد كتب "أرسطو" في الفصل الأول من كتاب التأويل «كل جملة ذات دلالة... لكن ليس كل جملة هي تقريرية إلا تلك التي فيها صدق أو كذب، ليس هناك من صدق أو كذب في كل الجمل؛ فالدعاء جملة لكنّها ليست صادقة ولا كاذبة»²، وهذا المفهوم شكّل الجوهر الأساسي الذي بنى عليه "أوستين Austin" نظريته حينما فرّق بين "التقريريات والأدائيات".

ونشير أيضا إلى أنّ هناك تقاطعا بين أفلاطون وما جاء به "أوستين Austin" حينما يضطرّ أفلاطون إلى أن يخلص إلى أنّ الكلمة في ذاتها ليست بصادقة أو كاذبة، برغم أنّ تشكيلة الكلمات قد تعني شيئا ولا تدلّ على شيء، وحامل هذه المفارقة هو الجملة وليست الكلمة³.

ويذكر بعض الدارسين العرب أنّ لمباحث هذه النظرية حضورا واسعا في الدراسات العربية، ويكفي أن نشير إلى جهود البلاغيين والنحاة والفلاسفة والاجتهادات الدقيقة التي قدّمها علماء الأصول. غير أنّ البحث فيها لم يكن مقصودا دائما لذاته، ولكن كثيرا ما قصد به غيره⁴؛ حيث لم تكن مفاهيم هذه النظرية إلا وسيلة لخدمة مفاهيم علوم أخرى كعلم النحو وعلم البلاغة والفلسفة

¹ أوستين، نظرية أفعال الكلام، ص184.

² نظرية أفعال الكلام، عادل الثامري، ماي 2006، www.lingua.friendemocracy.net

³ بول ريكور، نظرية التأويل، الخطاب وفائض المعنى، تر: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط: 01، ت: 2003، ص: 23-24.

⁴ ينظر التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، د.مسعود صحراوي، ص8، ونظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، لطالب سيد هاشم الطببائي. ص د.

وعلم الأصول. وقد نفتتح هذه الجهود بالتميز الذي قدموه بين "الخبر والإنشاء"¹، والمعطيات التي استنبطوها لكل صنف، وأوضحوا أيضا طبيعة أساليبهما، مقدّمين مقولات هامة ودقيقة حول غاياتهما.

ولنبيّن قيمة تلك المفاهيم والأفكار وعلاقتها بنظرية الأفعال الكلامية قد نستأنس -على سبيل التمثيل لا الحصر- مع ما ذكره البلاغيون؛ إذ يذكر القزويني «أنّ الكلام إما خبرٌ أو إنشاءٌ؛ لأنّه إن كانَ لِنَسَبَتِهِ خارجٌ تُطابِقُهُ أو لا تطابقه فخبْرٌ، وإلاّ فإنشاءٌ»². حيث نلاحظ أولا أنّ القزويني ذكر مصطلح "الكلام" وليس اللغة³؛ باعتبار أنّ مظاهر اللغة لا تتجسد إلا عبر استعمالهما في الموقف المعين. ثم ندرك معه أيضا أنّه ربط صنفَي الكلام (الخبر والإنشاء) بالواقع؛ فإنّ طابقه أو لم يطابقه كان إخبارا، وإن لم يصلح له هذا الحكم كان إنشاءً.

واختلف البلاغيون في بيان المعايير التي قد تعتمد في ضبط هذا الحكم في الإخبار⁴؛ يقول القزويني: «إن صدق الخبر مطابقتة للواقع، وكذبُه عدمُها، وقيل مطابقتة لاعتقاد المُخبِر ولو خطأ، وعدمُها؛ بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾، وَرُدَّ بأنّ المعنى "لكاذبون في الشهادة"، أو في تسميتها، أو في المشهود به في زعمهم»⁵. وهو قول يعكس تردّد العلماء العرب في الحكم على صدق الإخبار وعدمه انطلاقا من:

-مطابقتة للواقع الخارجي أو عدم مطابقتة.

-مطابقتة لاعتقاد المُخبِر أو عدم مطابقتة (الحكم الذهني).

-مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا أو عدم مطابقتهما⁶.

¹ لمعرفة الأسس النظرية لبحث العرب لظواهر الخبر والإنشاء، ومعايير التمييز بين هذين الأسلوبين عند العلماء العرب يُنظر: د. مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، 2004، ص 148 وما بعدها.

² القزويني الخطيب، التلخيص في علوم البلاغة، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، القاهرة دار الفكر العربي (د.ت)، ص 38.

³ وإنما ركزنا على "الكلام" كما ورد في القول لأن اللسانيات التداولية ركزت هي الأخرى على القول لا اللغة.

⁴ للاطلاع على المعايير التي اعتمد عليها بلاغيونا في تمييز العلماء العرب بين الخبر والإنشاء، ينظر طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، ص 47-61، ود. مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 58-83.

⁵ القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ص 38-39.

⁶ ينظر سعد الدين الفتازاني، شرح المختصر، ص 39-41.

ولكن القرافي (ت684هـ) أعطى فروقا خاصة بين الخبر والإنشاء وهي قائمة على أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن الإنشاء سببٌ مدلوله، والخبر ليس سببا مدلوله، فإن العقود أسباب مدلولاتها ومتعلقاتها بخلاف الإخبار.

الوجه الثاني: أن الإنشاءات يتبعها مدلولها، والإخبارات تتبع مدلولاتها؛ فالطلاق والمك - مثلا- يقعان بعد صدور صيغة الطلاق والبيع، أما الخبر فتابع لمخبره؛ فقولنا "قام زيد" تبع لقيامه في الزمان الماضي، وقولنا "هو قائم" تبع لقيامه في الحال، وقولنا "سيقوم الساعة" تبع لتقرر قيامه في المستقبل.

الوجه الثالث: أن الإنشاء لا يقبل التصديق والتكذيب بخلاف الخبر.

الوجه الرابع: أن الإنشاء: لا يقع إلا منقولا عن أصل الوضع في صيغ العقود والطلاق والعناق ونحوها، وقد يقع إنشاء في الوضع في الوضع الأول كالأوامر والنواهي؛ فإنها تنشئ الطلب بالوضع اللغوي الأول، بينما الخبر يكفي فيه الوضع الأول في جميع صورته¹.

وهي لوازم تعين وتخصص العبارات الإنشائية عن غيرها من العبارات الخبرية.

ومهما اختلفت هذه المعايير فإننا نلاحظ أن منها ما له علاقة بالوضع اللغوي، ومنها ما هو متصل بمعطيات "السياق" الذي يجري فيه الكلام ككل، سواء ما تعلّق فيها بالمخاطب أو الكلام في حد ذاته، أو "الحال" الذي يتم فيه الاستعمال الكلامي.

أما في حكم "الإنشاء" فما لا يمكن أن ينطبق عليه مع "الصدق أو الكذب"، وهو معيار مبهم غير واضح المعالم كما يرى بعض العلماء؛ إذ يرفض محمد بن علي الجرجاني (ت729هـ) تعريف "الإنشاء" بأنه كلام لا يصح أن يقال إنه صادق أو كاذب، ويصف هذا التعريف بأنه "ضعيف"²، باعتبار أن "الصدق والكذب" وصفان خاصان بصنف من الكلام؛ وهو "الكلام

¹ - ينظر شهاب الدين القرافي، الفروق، تحقيق عمر حسن القيّام، بيروت مؤسسة الرسالة، ط1/2003م، 101/1-102.

² ينظر محمد بن علي بن محمد الجرجاني، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تحقيق د.عبد القادر حسين، القاهرة دار نهضة مصر للطبع والنشر، (د.ت)، ص100، ود.مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، ص157.

الخبري"، ثم إنَّ «الإِنشاء أيضاَ يحتمل الصدق والكذب... وأيضاً أنَّه غير مفيد لحقيقة الإِنشاء لمن أرادها»¹. مما يعني محدودية هذا المعيار، فيرى أنَّ «الإِنشاء كلام لفظه سبب لنسبة غير مسبوق بنسبة أخرى... وقولنا غير مسبوق بنسبة أخرى فصل خرج به الخبر، فإنَّ الخبر وإن كان لفظه سبباً لنسبة أخرى هي صورة الكلام، لكنها مسبوقه بنسبة أخرى هي حكاية عنها»²، ليقتراح هنا معيار "النسبة" المرتكئة في جوهرها - كما ذكر صاحب القول - باللفظ الذي يُحدث نسبة أخرى غير محدّدة من قبل.

و قد وضّح ودرس هذه الفكرة بدقّة أصحاب شروح التلخيص؛ ولنبرزها أكثر نبدأ بما ذكره صاحب التلخيص أولاً؛ إذ يرى «أنَّ الكلام إما خبر أو إنشَاء؛ لأنه إما أن يكون لِنِسْبَتِهِ خارجٌ تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج. الأول الخبر، والثاني الإِنشاء»³. فـ "النسبة" في الخبر تكون من المطابقة أو عدم المطابقة للخارج، أما في "الإِنشاء" فتبقى مرهونة بالكلام الذي يقتضي بالإِنجاز مطابقةً مع الخارج، ومن هنا تظهر فعالية الإِنشاء كونه يغيّر الواقع من أجل خلق نسبة معينة من الكلام إلى الواقع.

وهذا ما نستنبطه مما أورده ابن يعقوب المغربي انطلاقاً من المقارنة التي عقدها بين الكلام الخبري والكلام الإِنشائي؛ إذ يرى أنَّه إن كان القصد من الكلام الدلالة على أنَّ تلك النسبة المفهومة منه حصلت في الواقع ووقعت في الخارج بين معنى المسند والمسند إليه فذلك الكلام "خبر"، وإن كان القصد منه الدلالة على أنَّ اللفظ وُجدت به تلك النسبة فالكلام "إِنشاء"⁴. فـ «لا يُقصد بالكلام حصول نسبة خارجية؛ بل قُصد به كون نسبته توجد باللفظ (فإنشاء)؛ أي فالكلام الموصوف بما ذكر إنشاء كقولك "بعت" عند قصد إنشاء البيع و"قم" مثلاً، فإن نسبة البيع إلى الفاعل إنما وجدت باللفظ وكذا نسبة القيام للمخاطب على وجه الأمر إنما وُجدت بنفس التللفظ من غير قصد إلى أن إحدى النسبتين حاصلة الآن أو في الماضي أو الاستقبال»⁵.

¹ محمد بن علي بن محمد الجرجاني، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، ص100.

² محمد بن علي بن محمد الجرجاني، المصدر نفسه، ص100.

³ الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، بيروت دار الكتب العلمية (د.ت)، ص16.

⁴ ينظر شروح التلخيص: مواهب الفتاح في شرح تلخيص الفتاح، مصر مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه (د.ت)، ج1/ص168.

⁵ ابن يعقوب المغربي، المصدر نفسه، 167/1.

ولعمري إنّه بهذا المفهوم الذي أراد لـ "الخبر" و"الإنشاء" يسبق "أوستين Austin" و"سيرل Searle" ورواد نظرية الأفعال الكلامية حينما ميّزوا بين "الإخباريات والإنجازيات".

وفي السياق نفسه تقريبا يرى السبكي أنّ الكلام إما أن يحصل للمخاطب من غير أن يستفاد من المتكلم، مثل: "زيد منطلق"، فإنه يمكن علمه بالمشاهدة، أو لا يمكن أن يحصل للمخاطب إلا بالاستفادة من المتكلم نحو "اضرب" أو "لا تضرب"، فالأول "خبر" والثاني "إنشاء"¹.

وقد ناقش مسعود صحراوي هذه الآراء أكثر، وتبيّن له بعد استعراض بعض المعايير التي اعتمدت لدى علمائنا في التمييز بين الخبر والإنشاء أنّ:

- "الخبر": هو الكلام التام الذي قصد بنسبته الكلامية أن تطابق نسبته الخارجية لا أن تُوجد لها.

- "الإنشاء": هو الكلام التام الذي قصد بنسبته الكلامية أن تُوجد نسبته الخارجية، لا أن تطابقها².

ولكن ما يهمننا من هذه الأفكار قضية ربط "الإنشاء" بالتأثير في الواقع، وخلق النسبة عبر إحداث الكلام من متكلم معين وفي زمان ومكان معينين أيضا، يقول أبو حيان: «الإنشاء ما اتحد قيامه بالذهن، وتلفظ به زمانا ووجودا كالطلب على أقسامه والنداء... والعقود»³. وهو حدّد دقيق يطرح فكرة مهمة لماهية "الإنشاء" باعتباره تصورا في الذهن، ثم يُجسّد "تلفظا" في إطار زمكاني معين. وهذه الفكرة تتلاقى في جوهرها مع الطرح الذي قدّمته "نظرية الأفعال الكلامية" لماهية الفعل الكلامي كما سنوضّح ذلك.

ومن هنا تظهر حتمية طرح مقولة أخرى غير مقولة "الصدق والكذب" على هذا الصنف من الكلام، وقد أحس البلاغيون العرب بهذا الأمر، وعلى هذا الأساس قالوا في "الإنشاء" ما لا

¹ ينظر شروح التلخيص: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ج1/174.

² ينظر د. مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، (رسالة دكتوراه) ص173، والتداولية عند العلماء العرب، ص71-72.

³ أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب عن لسان العرب، تحقيق مصطفى النحاس، القاهرة المكتبة الأزهرية للتراث، 1987،

ج1/ص421.

يجوز أن يقال له أنت صادق أو كاذب. وهذا ما أحس به "أوستين Austin" أيضا، مما حمّله على طرح فكرة النجاح و عدم النجاح (Happy and unhappy).

و نشير ههنا إلى أنّ فكرة التمييز بين "الإخباريات" و "الإنشائيات" شكّلت المنطلق الرئيسي الذي انطلقت منه نظرية الأفعال الكلامية، مما حفز رائدتها "أوستين Austin" إلى أن يتمعن أكثر في هذه القضية، ولذلك حاول أن يستنبط الصفات التي تطبع "الإنشائيات"، (وقد تبين له بداية)، ولكن سرعان ما صادفته إشكاليات متنوّعة مما دعاه في غير مرة إلى إدخال تعديلات متعدّدة على أفكاره إلى أن توصل إلى حدّ ما إلى تجسيد أفكاره ضمن "نظرية الفعل الكلامي". ولكن نستطيع أن نستجمع مجهوداته بتصنيفها إلى المراحل التالية¹:

- المرحلة الأولى: مرحلة تقسيم الجمل إلى الجملة "الوصفية Constative"؛ ويراد بها الوصف، والجملة "الإنشائية Performative"²، ولا تقف لديه عند معنى الفعل؛ وإنما يراد منها "الإنجاز". وهو تقسيم مخالف لتقسيم "كانت Kant" والمناطقة الوضعانيين. فـ"الوصفية" تصف واقعا معيّنًا، وتحتل الصدق والكذب انطلاقًا من الواقع الموصوف، مثل:

- "زيد متخلّق".
- "رأيت زيدا اليوم".
- "كتب زيد الدرس".

أما "الإنشائيات" (الإنجازات) فإننا ننجز بها أفعالًا ما في سياق معيّن. ومن طبيعتها:

أ- أنّها جمل تقال لا لوصف أو سرد أو تصوير أي شيء، فهي ليست صادقة أو كاذبة.
ب- تلفظُ هذه الأصناف من الجمل هو جزء من القيام بفعل؛ لا يوصف عادة أنّه قول شيء.

قد نمثّل لذلك بالعبارات الآتية:

¹ يرى الدكتور هاشم الطبطبائي أنّها ثلاث مراحل؛ بينما الدكتور صحراوي ينتقد ذلك ويجعلها أربع. ينظر: طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، ص4، د. مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، ص70.

² وهذا التمييز كما يذكر "آير Ayer" هو واحدة من مآثر أوستين.

- "أعدك أبي سآتي يوم غد".
- "أمرك أن تنتظري حتى أحضر".

وإنما قد ارتضى هذا المصطلح "الإنشاء Performative"؛ لأنه يدلّ على "الإنجاز"؛ يقول:
«ولقد اشتق لفظ "الإنشاء" من الفعل "أنشأ Perfom"، وهو فعل يستخدم في اللغة الإنجليزية عادة مع اسم الحدث Action"، ويدلّ على أنّ إحداث التلفّظ هو إنجاز لفعل، وإنشاء لحدث»¹. أما في لغتنا العربية فنلاحظ أنّ مصطلح "الإنشاء" هو الأنسب من كل الترجمات المتداولة لمقابلة هذا الصنف من الجمل؛ لأن له امتداد في دراساتنا الموروثة كمصطلح وكمفهوم.

وقد كشف "أوستين Austin" عن طبيعة هذين الصنفين، باعتبار أنّ المنطوق في القرارات يقوم على المطابقة مع الواقع، أما المنطوق في الإنشائيات فقائم على الملاءمة بين القول وإنجازه.

وذكر "أوستين Austin" أنّ هناك مجموعة من الوسائل اللغوية التي قد يركز عليها الفرد للكشف عن أدائية العبارة منها:

أ- **صيغة الفعل**: فكل فعل إنشائي يأتي في صورة معيّنة تكشف عن ذلك، مثل الصيغة المشهورة للأمر؛ وهي "افعل" في العربية "أكتب"، "أخرج"، "أهدأ".... ثم من أرحح معاني الأمر كونه يجعل من التلفّظ بالصيغة دلالة على الوجوب (أو الإباحة أو التهديد أو الحض أو التعارض على وجه من الإضراب)، وهكذا عندما نقول "أغلق الباب"؛ فإنّه يفهم من السياق معاني متعدّدة:

- "أغلق الباب أغلق الباب": يدل هذا التكرار على أنّي أمرك بالقيام بالفعل المأمور به، و"الإنشاء" هنا دال على الوجوب.

- "أغلق الباب كما أفعل": وهنا يكون الإنشاء مشابهاً لقولي "أنصح لك أن تغلقه"، والأمر هنا للإرشاد.

- "أغلق الباب إن أحببت": والأمر هنا للإباحة.

- "نعم إذن أغلقه": ويشبه أن يكون الأمر هنا دالاً بلفظه على الطلب.

¹ أوستين، نظرية أفعال الكلام - كيف ننجز الأشياء بالكلام-، ص 17.

-أغلقه لو استطعت": وتدلّ هذه الصيغة هنا على التهديد والوعيد.

ويصح أيضا أن نستعمل الأفعال المساعدة:

-"يجوز أن تغلقه": وكأني هنا قلت لك أبيع لك أن تغلقه.

-"يجب أن تغلقه": وهذه الصيغة شبيهة بالأمر والإرشاد.

-"آمرك أن تغلقه": وهذا النوع قريب من الوجوب¹.

ومن الصور السابقة نلاحظ أنّ "السياق" هو الذي يحدّد الإنجازية المقصودة من الفعل الكلامي، حيث يستدعي كل قول نوعا معينا من الإنجاز، ولا بد ههنا للمتلقّي أن يمتلك الكفاءة التداولية التي تمكّنه مما هو مطلوب منه.

وإلقاء نظرة عجلية على تراثنا تهدينا إلى أنّ علماءنا (النحاة والبلاغيين وعلماء الأصول) قد اجتهدوا في ضبط صيغ الأمر المختلفة ودلالاتها²، وأشكال النهي ووظائفه أيضا، وغير ذلك مع الاستفهام والعقد، وغيرها من الاستعمالات التي تستدعي إنجازا معينا.

ب- طرق الأداء الصوتي للفعل الكلامي: ونقصد بها مختلف التلوينات الصوتية التي قد

تكتنف الحدث الكلامي مما يضيف عليه صبغة مضبوطة تُدخله في خصوصية ما؛ فالتشديد على الصوت وإيقاعه وتنغيمه بإمالاته، وغير ذلك من فنون التصويت، هي كلّها تلوينات صوتية تسهم في توضيح نوعية "الإنجازية" المطلوبة للفعل الكلامي؛ وستختلف بحسب اختلاف نغمات الكلام المنطوق. ويذكر "أوستين Austin" أنّ هذه الوسائل برغم وضوحها في الأداء الصوتي إلا أنّه يتعذّر تجسيدها في المكتوب³، انطلاقا من ارتهاها بسياق الحال الذي ترد فيه.

وهذا ما لاحظته ابن جني في خصائصه حيث أشار إلى هذه القضية، ومنه ما لاحظته في "الاستفهام" فـ«إذا ضامّه معنى التعجب استحال خيرا، وذلك قولك: "مررت برجل أيّ رجل!"

¹ ينظر أوستين، نظرية أفعال الكلام - كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص 98-99.

² فالأمر له أربع صيغ: فعل الأمر، والمضارع المقترن باللام، والمصدر، واسم فعل الأمر.

³ ينظر أوستين، نظرية أفعال الكلام - كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص 100.

فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفهما. وكذلك "مررت برجلٍ أيما رجل"؛ لأن ما زائدة»¹.

ولنبرز أكثر قيمة الأداء الصوتي للفعل الكلامي نستأنس بيت عمر بن أبي ربيعة²:

ثُمَّ قَالُوا: تُحِبُّهَا قُلْتُ بَهْرًا *** عَدَدَ النَّجْمِ وَالْحَصَى وَالثَّرَابِ

فالشاعر يريد وظيفة الاستفهام في "تحبها؟"³ يعود ذلك للمعطيات التخاطبية الآتية:

- ورود هذا القول في حوار، وهذا ما يفصح عنه المؤشر التداولي "قالوا"، ثم قوله: "قلت".

- القيمة التنغيمية التي يمكن ملامستها من السمة النطقية "تحبها" بنغمة تصاعديّة استفهامية.

وهو أمر لا يمكن رصده على المستوى الخطي؛ بل يكون ظاهراً على المستوى الأدائي.

- الجواب بعد السؤال الذي يفيد أنّ الشاعر يريد أن يصف عظمة الحبّ الذي يكّنه لمحوبته.

ويجب أن نشير هنا إلى أن ابن النّحّاس (ت338هـ) يذكر أن «هذا عند أبي العباس ليس

باستفهام، وإنّما هو على الإلزام والتوبيخ، كأنّه قال "أنت تحبها"⁴. وفي ذلك إشارة إلى ارتقان

المقاصد بحسب الغايات التي قد يتغيها المتكلم.

وأهمية التخاطب تتجلى كذلك في قول الكميّ⁵:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لِعَبٍّ مَنِّي، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟!

يريد الشاعر "أو ذو الشيب يلعب"⁶؟! لتظهر بجلاء تام القيمة التعبيرية للتغيم باعتباره من السمات

النطقية التي تسهم في توجيه القراءة الدلالية المطلوبة. وهذا ما نلاحظه أيضا في قوله جلّ اسمه:

¹ الخصائص، 269/3.

² ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص 60.

³ من النحاة من جعلها خبرا، أي "أنت تحبها"، ينظر ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 21، والسيوطي، شرح شواهد المغني، ص 39-41.

⁴ ابن النّحّاس، شرح الفصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1/1985، ص 45.

⁵ ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 21.

⁶ ينظر ابن جني، الخصائص، 281/1.

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾¹، على الاستفهام في "تبتغي"².

ج-الظروف وما تركب منها تركيباً إضافياً أو غير إضافي: والمقصود بالظرف هنا استعمال ما يفيد في بيان نوع الحدث من ناحية، وتأكيد حدوثه أو احتماليته من ناحية أخرى، مثل "حقاً، حتماً، على وجه التأكيد، على وجه المقصود" وغير ذلك من التركيبات التي توظف في استعمالات اللغة العربية، والتي تقيّد وتضبط جهة الفعل الكلامي. وهذا ما نلاحظه في الإضافات التي قد نضيفها إلى جملة "سأعمل"؛ فقد نورد معها لفظاً دالاً على الجهة، مفيداً للاحتمال والإمكان، ونقول "سأعمل جهد الإمكان"، أو "سأعمل على وجه التأكيد"³، وكل ذلك بحسب ما تقتضيه "علاقات السياق" باعتبارها تسهم في ضبط درجة وطبيعة الإنجازية المتمخضة عن الفعل الكلامي، باعتبار أن هناك فروقا بين كل استعمال، مما يعني اختلاف إنجازيته أيضاً.

د-أدوات الربط: والمقصود بها توظيف الحروف والألفاظ التي تدل على "الربط" في الفعل الكلامي، من مثل "بالرغم من" في معنى "مازلت ألح على أن..."، و"إذن" ويقصد به معنى "أستنتج أن..."، و"مع أن" في معنى قوة المعارضة⁴، وغيرها من الأدوات التي تخصص لإنجازية الفعل الكلامي.

هـ- ما يصاحب التلفظ بالكلام ومستبعاته: والمقصود بها الحركات والإشارات غير اللسانية التي قد يوظفها الإنسان في الكلام؛ وهي في جوهرها "معطيات حالية" لا يمكن تجاوزها في تأطير الفعل الكلامي فتصبح من العناصر التي لا غنى عنها في تحقيق القوة الإنجازية المطلوبة، كـ«الغمز بالعين، وتحريك الأيدي، ورفع للكف، وتقطيب للوجه وعبوسه، وغير ذلك، أو أفعال طقوسية غير لفظية»⁵، فلها أهمية كبرى لدى المتلقي المنتبه الذي يستطيع تأويل كل حركة

¹ التحريم (1).

² ينظر عبد القادر عبد الجليل، التنوعات اللغوية، ص 138.

³ ينظر أوستين، نظرية أفعال الكلام - كيف ننجز الأشياء بالكلام، 101.

⁴ ينظر أوستين، المصدر نفسه، ص 101.

⁵ أوستين، المصدر نفسه، ص 101-102.

بحسب الدلالة العرفية المتداولة في البيئة الاجتماعية المعينة، وكلّ ذلك بحسب السياق الذي تستعمل فيه هذه الوسائط.

وترتبط إبلاغية الإشارة بمختلف الحركات التي قد يركز عليها المتكلم اعتماداً على أعضاء جسمه المختلفة بما يتلائم مع مدارج الكلام؛ أي القدرة على استعمالها انطلاقاً مما تملّيه العناصر المكونة للقول. ولو تأملنا كلامنا فإننا نلاحظ أننا كثيراً ما نلجأ في أفعالنا الكلامية إلى الإشارة بما يسهم في تحقيق الفعل الإنجازي المطلوب؛ فقد نطلب من المتلقي الخروج فنكتفي بقولنا: "الباب" مع الإشارة باليد وإيhamها لتحقيق هذا الفعل الإنجازي (الخروج). وقد نطلب من آخر أن يناولني مثلاً "القلم" فنقول له مع الإشارة إلى المطلوب: "القلم" فيغدو هنا الحال هو الضابط للقوة الإنجازية المطلوبة. فلو لم نعتمد على الإشارة لما أدرك المتلقي ما المقصود فقد يظن أننا نريد الإخبار أو غير ذلك.

وفي القرآن الكريم استعمالات كثيرة قامت على الإشارة في ضبط المقاصد منها قوله تعالى: ﴿فَأَقْبَلَتْ أَمْرَاتُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾¹، فقبل تحقيق الفعل الكلامي: "عجوز عقيم" الذي جاء في صيغة إخبارية، تمت الإشارة إلى ما يتعلّق به، تمثّلت في "فَصَكَّتْ وَجْهَهَا"، «قال ابن عباس: لطمت وجهها، وقال الآخرون: جمعت أصابعها فضربت جبينها تعجبا كعادة النساء إذا أنكرن شيئاً، وأصل الصك: ضرب الشيء بالشيء العريض»². لكن المراد هنا ما يتعلّق بالصك وهو الاستفهام الإنكاري؛ فالمقصود في "وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ"؛ «أتلد عجوز عقيم؟! وحذفت "أتلد" لدلالة الكلام عليه، وبضمير "أتلد" رُفعت "عَجُوزٌ عَقِيمٌ"، وعني بالعقيم التي لا تلد»³. ومنه نكتشف قيمة الإشارة في تشكيل الفعل الكلامي من جهة، وفي ضبط إنجازيته من جهة أخرى، والتي قد لا تتحقق لو اعتمدنا مباشرة على القول فقط.

¹ الذاريات (29).

² ابن مسعود البغوي (ت516هـ)، تفسير البغوي "معالم التنزيل"، تحقيق محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، الرياض دار طيبة للنشر والتوزيع، 1409هـ، ج377/7.

³ ابن جرير الطبري (ت310هـ)، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، القاهرة هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2001/1، ج530/21.

وقد أشار الجاحظ إلى قيمة الإشارة في التبليغ، وترك الأثر بصفة عامة، يقول: «والإشارة واللفظ شريكان، ونعم العون هي له، ونعم الترجمان هي عنه. وما أكثر ما تنوب عن اللفظ، وما تُعني عن الخط... وفي الإشارة بالطرف والحاجب وغير ذلك من الجوارح مرفقٌ كبير ومعونة حاضرة في أمور يسترها بعضُ الناس من بعض، ويخفونها من الجليس وغير الجليس. ولولا الإشارة لم يتفاهم الناس معنى خاص الخاص، ولجهلوا هذا الباب ألبتة»¹. فللإشارة دور كبير في ضبط الأبعاد الدلالية المقصودة، والتي قد لا تُبسط في القول؛ بل يدركها المتلقي انطلاقاً من معرفته بذلك.

و-ملايسات وأحوال التلفظ بالعبارة الخاصة بالمتكلم أو المتلقي: ويضم هذا العنصر المعطيات الحالية الخاصة بالمتكلم أو المتلقي في إنتاج الفعل الكلامي وتلقيه (الثقافية، والاجتماعية، والنفسية وغيرها)؛ فـ"الحال" الذي تنطق فيه العبارة هو أهم معين لنا في معرفة الغرض الذي يبتغيه المتكلم؛ فالعبارتان "سأمت يوماً ما"، و"إني أوصي لك بساعتي هذه" إذا صدرتا من مخاطب سليم البنية قويا، فإن السياق يعمل على أن يجعل فهمنا لها مختلفاً²، ومنه لا بدّ من خلق الاتساق بين المنطوقات الأدائية والمواقف التي تقال بشأنها.

وقد دقق "أوستين Austin" أكثر في مفهوم الجملة التي تقبل الصدق والكذب (الجملة ذات الصيغة الخبرية)؛ إذ لم يعد هذا المقياس لديه (الصدق والكذب) وحده كافياً لتمييز تلك الجمل المتشابهة صيغةً، المختلفة مضموناً، فأورد مقياساً آخر يتعلّق بتلك الجمل التي لا يراد بها الوصف؛ بل يراد بها الفعل (الجملة الإنشائية).

وللكشف عن طبيعة الجمل الإنشائية (ذات الصيغة الخبرية ومع ذلك لا تقبل صدقاً ولا كذباً) توصل إلى معيارين أساسيين لتحديد هاتين:

¹ الجاحظ، البيان والتبيين، 78/1.

² ينظر أوستين، نظرية أفعال الكلام - كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص 102.

أ-اشتمال الجملة على فعل بصيغة المضارع المعلوم للمتكلّم المفرد ويدل على الحال، مثل "أعدك أن أنتظرك"، فهي تفيد الإنشاء بخلاف "وعدوك بأن ينتظروك"، أو "قد يعدونك بأن ينتظرونك" فإنّها تدلّ على الخبرية (الوصفية) لا الإنشائية.

ب-اشتمال الجملة على فعل، أو ما يقوم مقامه، بصيغة المبني للمجهول بضمير المخاطب أو الغائب، مثل "المسافرون منذرون بوجوب العبور بطريق الجسر فقط"، أو "بموجب هذا أنت مفوض بكذا"؛ فالعبارة ههنا تكون في العقود أو وثائق معيّنة.

فهذان المعياران صريحان للحكم على إنشائية هذا الصنف من العبارات.

المرحلة الثانية: إعادة النظر في التقسيم السابق فقد تبين لـ "أوستين Austin" أنّ تقسيم الجملة الخبرية إلى وصفية (تقريرية) وإنشائية (إنجازية) على أساس المعيار الأول تقسيم غير جامع ولا مانع؛ فهناك جمل تشتمل على هذه الصيغة لكنّها وصفية مثل "سأكون هناك..."; فهي تشتمل على فعل مضارع مسند لضمير المتكلّم لكنّها تدل على الاستقبال، ومع ذلك فهي إنشائية؛ كأنّ المراد بها "أعدك بأنني سأكون هناك...". كما لاحظ أنّ جملاً أخرى قد تمتثل لشروط المعيار الأول ولكنها وصفية؛ مثل "أنا أقرّر أنّ الأرض كروية"، ولما أريد بها ذلك فهي تقبل الصدق أو الكذب؛ أي جملة خبرية.

ولما تبين لـ "أوستين Austin" قصور المعيار الأول على أن يكون جامعاً مانعاً اقترح حلاً لهذا الإشكال، فقسّم الجمل الإنشائية إلى قسمين: "إنشائيات أولية" مثل "سأكون هناك..."، و"إنشائيات صريحة"؛ مثل "أعدك بأنني سأكون هناك...".

المرحلة الثالثة: وفيها توصل "أوستين Austin" إلى إيجاد حلول للإشكاليات السابقة؛ ومنها على الخصوص:

1- أنّه أضاف شرطاً آخر لضمان الفعالية للمعيارين السابقين، وهو شرط القيود المعجمية؛ بمعنى أنّ الأفعال الرئيسية للجملة يجب أن تكون منتمة إلى طبقة الإنشائيات، مثل "وعد وسأل وحذّر وأوعد...".

2- أن الشرط السابق لا بدّ أن يعمل بمعيار الأول الذي يتكوّن بدوره من شرطين

مقترنين متلازمين:

* أن يسند الفعل إلى ضمير المتكلم المفرد.

* أن يكون زمنه الحال.

وحيث يختلّ أحد هذه الشروط، ولو توافر الشرطان الآخران تنقلب الجملة من إنشائية إلى وصفية¹. فوظيفة اللغة في مجال الدراسات اللغوية لا تكمن في التواصل أو التعبير عن الفكر؛ بل هي فوق ذلك فعل وسلوك اجتماعي.

المرحلة الرابعة: التطبيق العام للأفعال الكلامية: وفيها رأى "أوستين Austin" أن عليه

الرجوع خطوة إلى الوراء قبل تقسيم الجملة إلى "وصفية وإنشائية"، وما يتبع ذلك من تقسيم إلى "إنشائيات صريحة"؛ وهي الجمل ذات الصيغة الخبرية والمعنى الإنشائي. و"إنشائيات أولية"؛ وهي باقي الجمل، سواء أكانت ذات صيغة خبرية أم كانت ذات صيغة أخرى. يقول: «وفي سعينا لوضع برنامج وإثبات قائمة تشتمل على الصيغ الفعلية (Verbs) الإنشائية الصريحة قد اتضح لنا أنّه لا يكون ذلك دائما سهلا متيسرا حتى تتميزّ العبارات الإنشائية عن الخبرية، وأنّه بالتالي يكون من المناسب أن نرجع إلى الوراء قليلا حتى نضع تلك المبادئ الأساسية على قواعد متينة»².

وقد أخذ بهذا التصور بعدما تبين له أن معظم المعايير التي اشترطها للتمييز بين التقريريات والإنشائيات غير دقيقة؛ إذ قد توجد عبارات تقريرية في صورتها ولكنها إنجازية في مقصدها.

وفي رجوعه تلك الخطوة سعى "أوستين Austin" للإجابة عن إشكالية دقيقة تتعلق بالوجوه والمعاني التي تتحصّل من كلامنا: وهي "كيف أنّ قول شيء ما هو الأداء والتصرف والإنجاز؟" وبعبارة أخرى إنّ قولنا شيئا ما يعني أنّنا قد تصرفنا أو فعلنا شيئا ما، أو على وجه آخر إنّ النطق بشيء ما هو حصول تعلّق المفعولية³. وهذا التساؤل المتعلّق في أساسه بربط "القول بالإنجاز أو التصرف" هو الجوهر الذي قامت عليه "نظرية أفعال الكلام" عند "أوستين Austin"

¹ د. مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، ص 75.

² أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة- كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص 123.

³ أوستين، المصدر السابق، ص 123.

وأتباعه¹. ضرورة مراجعة السياق " وقد طرحه في محاضراته الأولى²، وحاول أن يقدم إجابات عليه، ولكن بعدما أن اتضحت له عدم جدوى التصورات التي قدّمها، أعاد طرحه من جديد في المحاضرة الثامنة، ومنها تتبلور أكثر فكرته الأساسية حول طبيعة الفعل الكلامي وخصائصه وأصنافه.

وللإجابة عن هذا التساؤل قدم إجابة صريحة قال فيها: «إن فعل "التكلم بشيء ما" بالمعنى الواسع لهذا المركب إنما أسميه؛ بل أمنحه هذا اللقب وهو "إنجاز فعل الكلام Locutionary"، ومن هذا السياق فإن دراسة العبارات المتلفظ بها هي في الحقيقة، ولنفس السبب دراسة أفعال الكلام، وإن شئت قلت دراسة الوحدات الشاملة لعناصر التكلم اللغوي»³.

وليطور نظريته أكثر، اقترح "أوستين Austin" نظرية شاملة للأفعال الكلامية، مميّزا فيها بين أفعال ثلاثة ترتبط بـ "القول Locution". وقبل بيانها نشير إلى أنه بيّن في غير موضع أن "الفعل الكلامي" يمثّل وحدة مركّبة من ثلاثة عناصر فعلية مرتبطة فيما بينها، ولا يمكن فصل بعضها عن بعض، وهذه العناصر أو الأفعال هي:

أولاً: فعل القول (الفعل اللغوي Acte locutoire).

ثانياً: الفعل المتضمّن في القول أو "الفعل الإنجازي Acte illocutoire".

ثالثاً: الفعل الناتج عن القول "الفعل التأثيري Acte perlocutoire"⁴.

¹ صرّح أوستين في غير مرّة من محاضراته التي احتواها كتابه "نظرية أفعال الكلام العامة- كيف ننجز الأشياء بالكلام" بأنّ غرضه متّجه إلى هذه القضية. ينظر مثلاً ص 133 و 184.

² أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة- كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص 18.

³ أوستين، المصدر نفسه، ص 124.

⁴ تنوعت ترجمات هذه المصطلحات الثلاثة، منها ترجمة د. صابر الحباشة "العمل القولي والعمل اللاقولي، وعمل تأثير بالقول، في التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص 59. ولعل من أغربها ترجمة طه عبد الرحمن الذي ترجم "Acte locutoire" بـ "الفعل الكلامي"، و "Acte illocutoire" بـ "الفعل التكلّمي"، و "Acte perlocutoire" بـ "الفعل التكلّمي"؛ في كتابه اللسان والميزان، ص 260، فهي غريبة لأنّها لا تتماشى مع دلالات المصطلحات الأجنبية، وما هو متداول لدى المترجمين، ولكنه أراد أن يشتق من المادة المعجمية الواحدة (ك.ل.م) كل هذه المصطلحات يقول: «ولقد آثرنا أن نستعمل لتسمية مستويات "الفعل اللغوي" مصطلحات مشتقة من نفس المادة/ك،ل،م/ حرصاً منا على استثمار خاصية الاشتقاق التي تمتاز بها اللغة العربية حيث تستثمر المقابلات الأجنبية التركيب المزجي» اللسان والميزان ص 261 الهامش. وقد ذكر في هذه المناسبة د. مسعود صحراوي أن هذه الترجمة غير مقنعة تماماً وبعيدة كل البعد عما أراد أوستين، ينظر كتابه التداولية عند العلماء العرب، ص 41 (في الهامش). ونحن نأخذ بالشائع لدى الدارسين هو: فعل القول، والفعل الإنجازي (الفعل المتضمّن في القول)، والفعل التأثيري. ينظر د. مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 41-42، ود. خليفة بوجادي في اللسانيات التداولية، ص 96-97.

وسنشرح ماهية هذه الأصناف وطبيعتها في هذا الفصل.

ولكن إذا كانت هذه النظرية قد ارتبطت في نشأتها بـ "أوستين Austin"، فإننا يجب أن نشير إلى من كان لهم الفضل في توضيحها وتطويرها أكثر وبالخصوص تلميذه "سيرل Searle"، و"فوندرليش Wunderlich" و"فان دايك Van dijk" و"أوركينيوني Orecchioni" و"ريكاناتي Récanati".

وقد كان لـ "سيرل Searle" الفضل الكبير في توضيح مسائل هذه النظرية، وتقديم الكثير من الإضافات لها؛ إذ استطاع أن يحتوي فكر أستاذه "أوستين Austin"، وأن يضفي عليها طابعا تطوريا، حيث تعرف هذه النظرية معه - كما يرى بعض العلماء- مرحلة النضج والضبط المنهجي¹؛ إذ حاول أن «يذهب إلى أبعد مما ذهب إليه في نظرية فعل القول، وأن يدخل فيها تحليلات "فيتغنشتاين Wittgenstein" و"غرايس Grice" و"ستروسن Strawson"، فقال: "التكلم بلغة يعني الالتزام بشكل من السلوك محكوم بقواعد"، والتحكّم بهذا السلوك يفهمه انعكاسيا المتكلم قبل إنشاء أية معايير من شأنها التثبيت من التميزات التي تعرضها عناصر اللغة، هذا النوع من العمل الذي هو فعل القول ليس فعلا كاملا إلا في "اللاتصيين Illocution" (تثبيت، استجوب، تحكّم، وعد)... هكذا يتضمن فعل القول مسلسلا من الأعمال تتوافق مع القواعد تجعلها مكونة فعلا كأشكال سلوك²».

وقد أوضح طبيعة هذه القواعد التي تتحكم في الفعل الكلامي انطلاقا من إثارته للسؤال الآتي: "لماذا ندرس الأفعال الكلامية؟ Pourquoi étudier les actes de langage"³، فأجاب بداية بقوله: «الهدف الذي من أجله تركز هذه الدراسة على الأفعال الكلامية، هو بكل بساطة كالآتي: كل تواصل ذو طبيعة لسانية يتضمن أفعالا ذات طبيعة لسانية. ووحدة التواصل اللساني

¹ ينظر محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص55، وجيفري ليش وجيني توماس، اللغة والمعنى والسياق، البراغماتية، ضمن كتاب الموسوعة اللغوية، لكولنج، ص177.

² بول ريكور، فلسفة اللغة، ترجمة محمد علي مقلد، مجلة العرب والفكر العالمي، العدد الثامن خريف 1989، مركز الإنماء القومي، ص18-19.

³ Voir, John searle, Les actes de langage essai de philosophie, du langage, paris, hermann, 1972, P :52.

ليست - كما نعتقد عموماً- الرمز، أو الكلمة، أو الجملة، ولكن ما تنتجه المتوالية من الرموز، أو الكلمات، أو الجمل في الوقت الذي يتحقق فيه الفعل الكلامي¹. ولكن كل ذلك يبقى مرتبطاً بمعطيات سياقية تضبط طبيعة الفعل الكلامي وإنجازته المرادة.

ومنه دعا إلى نظرية متطورة للأفعال الكلامية استفاد فيها من الهفوات التي وقع فيها أستاذه "أوستين Austin"، فعدّل وأزال الكثير من الالتباسات التي بقيت عالقة مع التحليل الأوستيني، مستفيداً في ذلك أيضاً من آراء غيره من فلاسفة اللغة.

والطرح الفلسفي الذي يقوم عليه بحث "سيرل Searle" في أفعال الكلام هو مجمل آرائه في فلسفة العقل، فقد ذكر أنّ هناك تماثلاً شديداً بين البنى العقلية والبنى اللغوية، أو بين أبنية الأفعال الكلامية وبنية "الحالات القصديّة Etats intentionnels"، وذكر أنّ هذا التماثل ضروري؛ فالمفوض الوصفي تعبير عن اعتقاد، والأمر تعبير عن رغبة، والوعد تعبير عن نية، وما إلى ذلك، وقد تمخّض عن ذلك "مباحث ومقولات وظواهر" أثرت وأثرت البحث اللساني التداولي.

وقد تطوّرت هذه النظرية أيضاً مع "فوندرليش Wunderlich" الذي أفاد من مقولات "أوستين Austin" و"سيرل Searle"، ولكنّه اهتم أكثر بالمتكلم والمتلقي ودورهما في إنتاج الفعل الكلامي وتلقيه، ولذلك قدّم نوعين أساسيين من التفريق هما:
-التفريق بين الفهم والقبول من جانب المتلقي.
-التفريق بين التوصيل وتحقيق الهدف من جانب المتكلم.

فالفرق في الأول يتضح بمساعدة ردود الفعل الممكنة عند السامع فإذا لم يفهم فإنه سيطلب من المتكلم أن يعلل لكلامه، وعندما يفهم ويقبل فإنه سيعلم أنه مستعد لإنجاز الحدث، أو ينجزه بالفعل. وبهذه الموافقة من من قبل السامع يوصف الفعل الكلامي بالنجاح، ويوسم أنه قد أُنجز بالفعل، ويتأكد المتكلم من توصيله المراد للسامع، وأن هدفه تحقق بالإنجاز².

¹ Voir, John Searle, Ibid, P52.

² ينظر د. ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، دلالة السياق، رسالة دكتوراه، إشراف عبد الفتاح عبد العلمي البركاوي، جامعة أم القرى، 1418هـ، ص194.

وتوسّع "فان دايك Van Dijk" في نظرية الأفعال الكلامية، ويتحلّى عمله في استثمار مقولات "الفعل الكلامي" في تحليل النص ضمن ما سّماه بـ "النص كفعل كلامي"¹، لذلك حاول أن يجذب الانتباه إلى السمات التداولية الخاصة بالنصوص، وليس بالجمل فحسب². ويرى في رحاب هذا المسألة أنّه لا يكفي أن ندرس النصوص من جهة بنيتها فحسب؛ بل ندرسها أيضا من جهة وظيفتها، باعتبار أنّنا لا نسعى إلى معرفة "الأشكال" و"المحتويات" التي قد يختص بها "نص" ما فحسب؛ بل نروم أيضا معرفة الوظائف المحتملة التي يمكن أن ينجزها هذا النص بفضل الشكل والمحتوى الخاص اللذين يتمتع بهما³.

ولذلك حاول أن يبرز بصفة دقيقة طبيعة العلاقة بين "النص" و"السياق"، يقول: «إذا أردنا أن نناقش العلاقات بين "النص" و"السياق" مناقشة منهجية فإنّ "السياق" كما وضع آنفا هو تجريد لما يمكن أن نطلق عليه بصورة حدسية "موقفا اتصاليا"، ولكن ما عناصر الموقف التي يجب أن ندرجها هنا في مفهومنا عن السياق؟ بادئ الأمر تعد الإجابة بسيطة: فقط العناصر التي تحدد قبول المنطوقات اللغوية أو عدم قبولها، أو إصابتها أو إخفاقها، أو كفايتها أو عدم كفايتها. وهكذا يتعلّق الأمر مع البراجماتية بالترابط بين بنية النص وعناصر الموقف الاتصالي الذي يرتبط به على نحو منهجي؛ إذ تشكل هذه العناصر معا السياق»⁴. فهذه العناصر تنتظم ضمن علاقات متداخلة مع بنية النص، ولها دور هام في خلق الفعالية المبتغاة للنص. وهذه القواعد التداولية لا يمكن التقليل من أهميتها؛ إذ تتمتع بالسمات نفسها التي للقواعد النحوية والدلالية. الشرح

وانطلاقا من هذه العلاقة بين "فان دايك Van Dijk" أهمية "السياق التداولي" في تشكيل النص وتأويله بوصفه متوالية من أفعال الكلام، وذكر أنّ "بنية النص" ضمن سياق الاتصال لا تتأثر فقط «بمعرفة الفرد أو مقاصده أو بوظائف النص في تأثيرها في مواقف أفراد آخرين وسلوكهم،

¹ ينظر فان دايك، النص بناه ووظائفه مقدمة أولية لعلم النص، ترجمة جورج أبي صالح، مجلة العرب والفكر العالمي، مركز الإنماء القومي، العدد الخامس 1989، ص69.

² ينظر: فان دايك، النص بنيته ووظائفه مدخل أولي إلى علم النص، ضمن كتاب نظرية الأدب في القرن العشرين، ترجمة وإعداد د.محمد العمري، الدار البيضاء أفريقيا الشرق، 2005، ص118، ود.منذر عياشي، العلاماتية وعلم النص، المغرب المركز الثقافي العربي، ط1/2004، ص171.

³ فان دايك، النص بنيته ووظائفه مدخل أولي إلى علم النص، ص66.

⁴ فان دايك، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة د.سعيد حسن بحيري، ص116.

فإنّ جماعات ومؤسسات وطبقات تتواصل أيضا توأصلا جماعيا أو عبر أفرادها من إنتاج النص. ويرز كذلك مكان الفرد ودوره ووظيفته في هذه الأبنية الاجتماعية من سلوكه اللغوي. وقد رأينا أنّ الفرد يجب أن يتصرّف من خلال سلطة أو وظيفة محدّدة أيضا لإنجاز أحداث لغوية معينة؛ مثل القاضي أو الراهب أو المدير»¹. وفي كل ذلك إشارة دقيقة إلى تنوّع معطيات "سياق الحال"، والتي تضفي على كل معطى صبغة خاصة تسهم في تحديد إنجازية الأفعال الكلامية للنص.

ومن الممكن في هذا الإطار تحليل "النص" على أنّه "متوالية من أفعال الكلام"، مثلما يُحلّل على أنّه "متوالية من الجمل"، وأنّه يمكن إدخال "أبنية كبرى" تداولية لأفعال الكلام كما أدخلت أبنية كبرى لمضمون النص؛ بل يمكن النظر إلى النصّ عنده على أنّه "فعل كلامي إجمالي" أو "فعل لغوي كبير" من أفعال الكلام².

ولذلك ليست النصوص مجرد إنتاجات بسيطة للغة؛ «بل يمكن أن تعمل إذا ما استعملت في سياق مناسب كـ"متتاليات" من أفعال اللغة. ولذلك فالتداوليات تدرس الشروط التي يلزم تحقّقها إذا ما أردنا تحقيق متوالية مقبولة من أفعال اللغة»³. ومعنى هذا أنّ التحليل النصي ضمن هذا الطرح لا يبتغي محتواه فحسب؛ بل يبغي وظيفته أيضا.

بالإضافة إلى هذا التصور قدّم "فان دايك V.Dijk" أفكارا أخرى تشرح أكثر طبيعة الأفعال الكلامية وتأويلها وأصنافها، وبالخصوص ضمن "تداولية الخطاب" حيث ناقش وقدّم الخصائص التداولية التي يقوم عليها الخطاب التداولي من مثل الترابط والاتساق وتوزيع المعلومات والجمل، وترتيب متوالياتها مما له شأن في الخطاب⁴، وحاول أن يركّز على مدى ملاءمتها لغاية القيام بإنجاز متواليات قوى أفعال الكلام؛ منها:

¹ فان دايك، علم النصّ مدخل متداخل الاختصاصات، ص27.

² ينظر فان دايك، النصّ بنياته ووظائفه مدخل أولي إلى علم النصّ، ترجمة وإعداد د. محمد العمري، ص66.

³ فان دايك، المصدر نفسه، ص76.

⁴ ينظر فان دايك، النصّ والسياق، ص276.

-عندما ننطق بنصوص معينة في سياق محدد إنّما نقوم بأفعال كلامية، وهي أفعال اجتماعية تنتج في سياقات من التفاعل التواصلي، وهذا التفاعل يندرج في مقامات اجتماعية¹.

-إنجازية الأفعال الكلامية مرهونة بالسياق الذي تُسعمل فيه، يقول "فان دايك Van dijk": «لا توجد فائدة في التكلم عن ضروب إنجاز قوى أفعال الكلام خارجا عن السياق المحدد تحديدا اجتماعيا؛ أي السياق الذي يكون فيه المخاطب حاضرا، والذي يحدث فيه تغيير ما على المخاطب طبقا لأغراض ومقاصد المتكلم مع شرط التواضع والاتفاق»². وفي كل ذلك إشارة دقيقة إلى طبيعة القوة الإنجازية المقصودة التي لا تتحدد إلا بحال استعمالها.

-تقسيمه لأفعال الكلام إلى "أفعال كلام مركبة"، و"أفعال كلام بسيطة"؛ فـ"أفعال الكلام المركبة" ما تركّبت وتوالت فيها مجموعة من الأفعال البسيطة، ذات القصد الواحد؛ والفعل الإنجازي البسيط هو ما أنتج وحقق أثرا واحدا لحال إنجاز واحدة³. ونتائج الأفعال البسيطة ههنا تدخل تحت مجال قصد كلي واحد مما يحققه حصول الفعل المركب في شموليته؛ فـ«بناء منزل ما هو فعل مركب؛ إذ يتكون من جملة أفعال، كل واحد منها يمكن أن ينجز بنجاح، أو قد يفشل، إلا أنّها أفعال مقصود بها كل جزء من أجزاء تحقق الخطة أو التصميم؛ فالفعل المركب يكون ناجحا إذا تحقق تصميمه»⁴. معنى هذا أنّ بناء الفعل المركب مرهون بالتخطيط العام الذي يبنى عليه، مما يستدعي تصميم ما وفق علاقات مضبوطة، يضمن إنجازيته المقصودة.

-تقديمه لمصطلح "الأفعال الإضافية المساعدة"؛ و«الفعل المساعد هو كل فعل تقصد نتيجته كشرط كافٍ لنجاح فعل رئيسي (أصلي). وكل فعل مركب مما تكون بعض أجزائه أفعالا مساعدة يسمى بالفعل المعقد. وأجزاء الأفعال المتعلقة بالأفعال المركبة يجوز أيضا أن تكون شروطا لما يعقب من أفعال»⁵. لي طرح أيضا تمييزا آخر بين "الفعل الجزئي الرئيسي" و"الفعل المساعد"؛ باعتبار أنّ هذا الأخير هو ما يجعل جزء الفعل وحده ناجحاً وضرورياً، بينما "الفعل المساعد" يأتي

¹ ينظر على آيت أوشان، السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، ص87.

² فان دايك، النص والسياق، ص266.

³ ينظر: فان دايك، المصدر نفسه، ص239.

⁴ على آيت أوشان، السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، ص87.

⁵ فان دايك، النص والسياق، ص240.

ليسهم في إنجاز الفعل الرئيسي، ولذا قد يؤدي بواسطة شخص آخر (المساعد) غير الشخص الأصلي. ومثال ذلك: بناء الجدار من المنزل الذي يعد فعلا جزئيا بسيطا، ولكن خليط الإسمنت فعل مساعد باعتبار أنه يجوز استعمال الحجارة كأسس، أو أن تكون الجدران خشبية¹. ويعني هذا أن بناء الجدار جزء رئيسي من الفعل المركب (المنزل)، ويجب أن يظهر كل ذلك في التصميم.

-تأكيد "فان دايك Van dijk" أن تحقيق النجاح في الأفعال الكلامية مرهون بشروط معينة، ترتبط بخصائص العالم التي يتحرك فيها الفاعل. وتتيح "المعرفة والاعتقادات" المعطيات الأساسية التي تبين للفاعل كيفيات التعامل مع العالم؛ أي كما ينبغي أن يكون عليه أو أن يصير إليه. وقد شرح هنا العلاقة بين الفعل كـمعتقد، والفعل كحدث واقعي؛ أي الرغبات والإرادات².

-شرحه لمنطق إنجاز الفعل، والقائم في جوهره على تكييف الفعل الكلامي، وبمثل هذا التكيف يمكن أن تحدّد مسلمات منطق إنجاز الفعل وقواعد اشتقاقه حتى تتمكن من الاستدلال على مبرهنات تتعلق ببنية إنجاز الفعل ومتواليته³.

-سياق الحال هو الدينامية المحركة لمتوالي الأفعال الكلامية باعتبار أن كل متوالية من أفعال الكلام إنما تتأسس على حالة ابتدائية، ثم أحوالاً متنامية وحالة نهائية. ويجب أن نضيف هنا حال التكلم، وحال المخاطب في هذه الدينامية.

-ليست مسألة توزيع المعلومات في الخطاب مسألة دلالية فقط؛ بل هي قضية تداولية أيضا تتوالى وتتنامى انطلاقا من عملية إنجاز الفعل المشترك للإيقاع التواصلي، وتتوقف هذه التراتبية على ما نعرفه وما نصدقه، وعلى اعتقاداتنا الخاصة، ومعرفة شركائنا في التحاور⁴.

-لأدوات الربط المختلفة الدور الكبير في خلق العلاقات التداولية بين متواليات الأفعال الكلامية؛ كالروابط العلية والاستنتاجية والوصلية من نحو "من أجل ذلك" و"لأن" و"بما أن"

¹ ينظر فان دايك، النص والسياق، ص240-241.

² ينظر فان دايك، المصدر نفسه، ص242.

³ ينظر فان دايك، المصدر نفسه، ص248.

⁴ ينظر فان دايك، المصدر نفسه، ص276.

و"إذن" و"لغاية أن"، و"الواو"؛ فالاستعمال الغالب لحرف الوصل يتوسط الجمل مما يجعله رابطا دلاليا على وجه الحصر، وفي هذه الأحوال ينبغي أن يكون ترتيب القضية يوازي ضروب الترتيب الزمانية والعلية أو الشرطية للأحداث. وهذا ما نلاحظه مثلا في قولنا: "لا إني لا أحتاج إلى الكتاب الأكثر رواجاً في هذا الشهر وأيضاً أرجو ألا تكلمني في التلفون في الشهر القادم".

حيث أستعملت "الواو" لوصل وربط أفعال الكلام المختلفة من القبول والرفض¹. وفي كل ذلك إشارة إلى طبيعة الأفعال الكلامية وتراتبيتها، والتي تنظمها أدوات الربط في انطلاقا من إنجازيتها المخصوصة وفق الشروط الدلالية والشروط التداولية باعتبار أن كل فعل كلامي في الخطاب اللغوي المضبوط يهيب وجود شرط الفعل الكلامي التالي له انطلاقا من الحال الذي تعبر عنه من جهة، ومن الغرض الكلي لها من جهة أخرى.

أما التفريق بين الاستعمال الدلالي للروابط والاستعمال التداولي، فالأول يشير إلى العلاقات بين الوقائع، والثاني إلى العلاقات بين الأفعال الكلامية، ويميز الروابط التداولية أنها بالنسبة للسياق الاتصالي تُستخدم بشكل نمطي عندما يكون للفعل الكلامي أهمية خاصة بالنسبة للموقف الفعلي.

بالإضافة إلى علماء آخرين كان لهم الدور الكبير في تطوير هذه النظرية من مثل أعمال "ريكاناتي F.Récanati" في كتابه "الملفوظات الإنشائية" (1981)؛ فـ«انطلاقا من اكتشاف "أوستين" للقوة اللاقولية الماثلة في كل ملفوظ يميز "ريكاناتي" الملفوظات ذات القوة اللاقولية الصريحة (مثل "أخرج" الذي يمكن أن يكون في حد ذاته أمراً أو نصيحة أو التماساً) عن الملفوظات ذات القوة اللاقولية الصريحة مثل (أمرك بالخروج)... هذا الصنف الثاني من الملفوظات حيث يصرح الفعل بالقوة اللاقولية هو من صنف الملفوظات التي يسميها "ريكاناتي" "إنشائية"، أما سائر الملفوظات غير المحتوية على فعل نحو الشتائم في العادة ("أحرق!") فليست إنشائية لأن قوتها اللاقولية تظل ضمنية»². وكل ذلك فتح الأفق أكثر من أجل ضبط طبيعة القوة الإنجازية التي قد تبسط في الفعل الكلامي في السياق المعين.

¹ ينظر فان دايك، النص والسياق، ص282.

² فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، ص168.

2- وظيفة اللغة في رحاب نظرية الأفعال الكلامية:

لقد اتسعت وظيفة اللغة في ظلّ الدرس التداولي على وجه العموم؛ حيث أضحّت وسيلةً للتأثير في العالم وتغيير السلوك الإنساني من خلال مواقف معينة. ولعلنا نكون قد لاحظنا من الطرح السابق حول نشأة نظرية الأفعال الكلامية وتطورها كيف أنّ وظيفة "اللغة" في ظلّ هذه النظرية لم تعد مرهنة بنقل الحقائق أو تصوير الواقع أو التعبير عن الفكر والمشاعر (الوظيفة الإخبارية)؛ وإنما هي مؤسسة تتكفل بتحويل الأقوال التي قد تنتج في سياقات حالية معينة إلى "أفعال" ذات صبغة اجتماعية؛ فحينما يقول المتكلم في ظروف معينة "أقبل هذه المرأة زوجة لي" لا يكون قد نطق بعبارات لغوية فحسب؛ بل يكون قد أنجز فعلاً اجتماعياً هو "الزواج"، وكذلك الأمر في الطلاق أو البيع أو الوعد أو غير ذلك من الأفعال الاجتماعية. فلم تعد اللغة «مدرّكة على أنّها وسيلة لتعبير المتخاطبين عن أفكارهم وحتى لنقل المعلومات، ولكن كنشاط يغير حالة بتعريف الآخر بنية تداولية»¹.

وعلى هذا الأساس كانت هذه النقلة النوعية في دراسة اللغة من النسق إلى الفعل في إطار معطيات غير لغوية تسهم في ذلك. وقد أكد على ذلك أوستين Austin، يقول: «ما يجب أن ندرسه ليس هو "العبارة Sentence" بل التلفظ بالعبارة وإصدارها»².

ومنه تتضح الطبيعة الإنجازية للغة ضمن هذه الوظيفة التي تقوم على تحقيق قصد قائم على وقائع معينة باعتبار أنّ «الأفعال التعبيرية والتمريرية (الإنجازية) هي أفعال مشخصة، وبالتالي وقائع بحيث إنّ القصد فيها ينطوي على قصد التعرف على ما وُجدت من أجله؛ أي التحديد الفردي والإسناد الكلي والحكم والأمر والرغبة والوعد.. إلخ... وللقصد جانب نفسي لا يجرب به بـكاته إلا المتكلم، في الوعد -مثلاً- التزام، وهي الإثبات اعتقاد، وفي الرغبة مطلب.. إلخ»³.

¹ مانقينو، مفاهيم تداولية، ترجمة منى بدري، مجلة معالم، المجلس الأعلى للغة العربية الجزائر، العدد الثاني شتاء 2010، ص 159.

² أوستين، نظرية أفعال الكلام - كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص 174.

³ نظرية التأويل - الخطاب وفائض المعنى، ترجمة د. سعيد الغانمي، ص 47.

وقد أكد على هذه الوظيفة رواد هذه النظرية، منهم "أوستين Austin" الذي ظل يؤكد في غير مرة أن "التلفظ بملفوظ معين هو عين القيام بالفعل"¹.

وربط اللغة بسياق الاستعمال وفق مقاصد القول وغاياته القائمة على التأثير هو الذي مكّن للغة هذه الوظيفة، باعتبار أن التعامل مع اللغة ضمن هذا الطرح يقوم على الرغبة في التأثير، وبالتالي تحويل الأقوال إلى أفعال.

وربط اللغة بالفعل له أصوله وامتداداته في استعمالاتنا اللغوية اليومية، وترجمه مقولة "نريد أفعالا لا أقوالا"². قال أعرابي «أما بعدُ فَعَطِ النَّاسَ بِفَعْلِكَ، وَلَا تَعْظِهِمْ بِقَوْلِكَ»³. وحتى في القرآن الكريم هناك دعوة صريحة إلى ربط القول بالفعل قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ كَبِرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾⁴. وقال زياد الأعجم⁵:
لِلَّهِ دَرُكٌ مِنْ فَتَى لَوْ كُنْتَ تَفْعَلُ مَا تَقُولُ
لَا خَيْرَ فِي كَذِبِ الْجَوَا دِ وَحَبْدًا صِدْقِ الْبَخِيلِ

وهذه الوظيفة تستحضر المخاطب في العملية التلفظية، باعتبار أن إنجازية الفعل الكلامي مرهونة به، ولذلك يحاول المتكلم بكل ما أوتي من كفاءة تداولية أن يحقق هذه الوظيفة، والتي تدعوه لأن يكيّف أفعاله الكلامية بحسب أصناف الذين يخاطبهم؛ وهذا التأقلم ليس اصطناعيا، لذلك تلاحظ الواحد منا يخاطب الصغير بما لا يخاطب به الكبير صياغة ومضمونا، وتراه أيضا يخاطب الرجل بما قد لا يخاطب به المرأة، وتراه يخاطب من يسموه في منازل المجتمع بما لا يخاطب به من يدنوه⁶.

¹ Quand dire c'est faire, P :41.

² ويقول البشير الإبراهيمي "أما إن الحق لا يثبت بالدعوى ولكن بالدليل، وإن العبرة بالمسميات لا بالأسماء، وبالأفعال لا بالأقوال". ينظر آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، جمع وتقديم نجلة د. أحمد طالب الإبراهيمي (1929-1940)، دار الغرب الإسلامي، ط1/1997، 113/1.

³ العسكري، الصناعتين، ص185.

⁴ الصف (61).

⁵ ينظر ابن عبد ربه، العقد الفريد، 207/1-208.

⁶ ينظر د. حامد صالح خلف الربيعي، مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، السعودية جامعة أم القرى، 1996م، ص397.

هذا من جهة ومن جهة أخرى لا بد أيضا أن يستحضر مقتضيات الحال بما يدعو إلى خلق الملاءمة بين الفعل القولي والقوة الإنجازية المبتغاة.

3- ماهية الفعل الكلامي وطبيعته:

يعدّ "الفعل الكلامي Acte de parole" أحد المفاهيم الأساسية التي قامت عليها نظرية الأفعال الكلامية، ويعود الفضل في التنظير له ودراسته إلى الفيلسوف "أوستين Austin" الذي استطاع أن يقدم مفاهيم دقيقة حول طبيعته، وخصائصه، ومكوناته، وأبعاده الإنجازية، وأصنافه، ثم طوّره علماء آخرون مثل "سيرل Searle" و"ريكانتي Recanati" و"غوفمان Goffman" و"أوركينيوني Orecchioni" و"هابرماس Habermas" وغيرهم.

ويشير "سيرل Searle" إلى أنّ هذا المصطلح كان مستعملا من قبل لغويين بنائين أمثال "بلومفيلد Bloomfield" في العقد الثالث من القرن العشرين، غير أنّ معناه الحديث من إبداع "أوستين Austin"¹.

وقد أثار مصطلح "Speech acts" الذي ذكره "أوستين Austin" قلقا وحيرة بالنسبة للترجمات الموازية له في اللغة الفرنسية؛ إذ تعدّدت بين "Actes de langage" أفعال اللغة و"Actes de parole" أفعال الكلام، و"Actes de discours" أفعال الخطاب. وقد اتبته "ديكرو O. Ducrot" إلى ذلك، فذكر أنّ «حمل هذا المصطلح على مقابله بـ"أفعال الكلام Les actes de parole" سيضطرنا إلى نوع من التناقض على اعتبار أنّ "سيرل Searle" نفسه يجعل هذا الفعل نفسه جزءاً من اللسان إذا حملناه على مقابله بـ"أفعال اللسان Actes de langage"، فإنّ مقابله بهذا ستكون تافهة وغير مرضية. ولا يبقى إلا أن نحمله على مقابله بـ"أفعال اللغة Actes de langage"، وهذا يجنب المصطلح من الوقوع في النسقية السوسورية»².

¹ ينظر د. صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، بيروت دار التنوير للطباعة والنشر، ط1/1993، ص184.

² التلغظ والإنجاز، عبد السلام إسماعيلي علوي، www.fikrwanakd.aljabriabed.net/n58

وقد لاحظ "جون ليونز J.Lyons" هذا الاختلاف والتضليل، ويظهر جليا في قوله: «يعدّ مصطلح "فعل الكلام" في الواقع مضللا بحدّ ذاته، فهو يعطي وزنا كبيرا لذلك الجزء من إطلاق الوحدات الكلامية الذي يؤدّي إلى نقشها في الوسط المادي الصوتي بغضّ النظر عن الاعتبارات الأخرى. أما مصطلح "فعل لغوي" فيعتبر أفضل بكثير من المصطلح "فعل الكلام". وطالما أنّ المصطلح "فعل الكلام" يستخدم على نطاق واسع في معناه التقني الذي أضفاه عليه "أوستين Austin" فلن أحاول استبداله»¹.

فالمصطلح الذي شاع بين المختصين، وضُبط أكثر في هذا الحقل هو "الفعل الكلامي Acte de parole"، وبالخصوص لدى "سيرل Searle" الذي حاول تحديده أكثر ضمن الطرح التداولي². وهذا المصطلح هو الذي شاع في الدراسات التداولية العربية، باعتبار أنّها تهتم بالكلام لا باللغة.

ويجب أن نشير هنا إلى أنّ هذا المصطلح (الفعل الكلامي) لا يقف عند حدود المظهر الصوتي المادي؛ بل يشمل المنجز الصوتي والمنجز الكتابي.

أما في المفهوم الاصطلاحي فقد حُدّد "الفعل الكلامي" بتعريفات مختلفة، ويعود ذلك إلى المرجعيات المتنوّعة التي انطلق منها الدارسون. فقد عرفه "أوستين Austin" بأنّه «الفعل المؤسس من قبل متكلّم يتمتّع بصلاحيات معيّنة»³. فالفعل الكلامي هو الملفوظ المتحقّق من قبل متكلّم محدّد، وفي سياق محدّد، والذي لا تكون اللغة معه مجرد أداة تواصلية؛ بل فعلا اجتماعيا أو سلوكا فرديا أو مؤسساتيا.

وقد دقّق أكثر "أوستين Austin" في مصطلح "الفعل Acte" الذي تقوم عليه هذه النظرية فقال: «ونحن نتصوّر "الفعل" على أنّه "حدث" مادي فيزيائي نقوم بإنجازه، ونعتبره متمائزا عن

¹ اللغة والمعنى والسياق، ترجمة، عباس صادق الوهاب، العراق دار الشؤون الثقافية العامة، ط1/1987، ص189. وينظر د.صابر الحباشة، التداولية والحجاج مداخل ونصوص، ص76.

² Les actes de langage, Searle, P: 11.

³ د.مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، ص83.

ضروب التواضع والتواؤ في كيفية الوقوع، ومتمايزا أيضا عن آثاره ونتائجه»¹. فجوهر الفعل الكلامي هو "الإنجاز" الذي يؤديه المتكلم بمجرد تلفظه بملفوظات معينة؛ ومنه نلاحظ الطبيعة العملية الإنجازية التي تطبع الفعل الكلامي، والتي تجعله يتجاوز حدود البنية اللغوية التي توقفت عندها النظرية اللسانية البنيوية.

وعرفه "مانغونو D.Maingueneau" بقوله: «والمقصود به الوحدة الصغرى التي بفضلها تحقّق اللغة فعلا بعينه (أمر، طلب، تصريح، وعد...)، غايته تغيير حال المخاطبين. إن المتلفّظ المشارك "Coénonciateur" لا يمكنه تأويل هذا الفعل إلا إذا اعترف بالطابع القصدي لفعل المتلفّظ»².

أما "فان دايك V.Dijk" فقد ربط حدّ "الفعل الكلامي" بـ "الحدث" الذي يعني في أساسه "التغيير"³. ولا تكمن طبيعته "الفعلية" أو "الحدثية" هذه في كونه إنجازاً أو ممارسةً فيزيولوجيةً فقط؛ بل لأنّه فضلا عن ذلك سلوكٌ لغوي، أو ممارسة يستطيع المتكلم تجسيدها عبر العملية التواصلية، فلا يختلف الفعل اللغوي عن باقي الأفعال غير اللغوية⁴. يقول "فان دايك V.Dijk": «وما نعبه بقولنا إنّنا نعمل شيئا ما متى صغنا عبارة معينة هو أنّنا نقوم بإنجاز فعل اجتماعي؛ كأن نعد وعدا ما، ونطلب وننصح، وغير ذلك مما شاع وذاع أنّه يطلق عليه "أفعال الكلام"، ويطلق عليه على نحو أخصّ "قوة فعل الكلام". ومن الواضح علاوة على ذلك أنّه يوجد بون شاسع بين حال إصدار بعض الأصوات من ناحية أولى، وبين القيام بإنجاز فعل مجتمعي معقّد من ناحية ثانية»⁵. ومنه نرى أنّ "الفعل الكلامي" لا يقف عند حدود النطق الكلامي؛ بل يتعداه إلى النمط الإنجازي الذي يبتغيه المتكلم من المتلقّي.

وقد أبرز أكثر هذا المفهوم فقال: «غالبا ما يؤخذ مفهوم الفعل الإنجازي في علاقته الوثيقة مع مفهوم "الحدث". وقد يكشف تعريف موجز بديهي للفظ الفعل هذه العلاقة: فالفعل هو كل

¹ أوستين، نظرية أفعال الكلام-كيف نجز الأشياء بالكلام، ص138.

² المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة محمد بيجاتن، ص7.

³ ينظر النص والسياق، ص228.

⁴ ينظر: عبد السلام إسماعيلي علوي، التلفظ والإنجاز، www.fikrwanakd.aljabriabed.net/n58.

⁵ فان دايك، النص والسياق، ص263.

حدث حاصل بواسطة الكائن الإنساني... ومقتضى المفهوم الأساسي في تعريف معنى الحدث هو التغيير، ويجوز أن ينظر إلى هذا التغيير كعلاقة بين، أو عملية جارية حول العوامل الممكنة؛ أي في حالة أو شأن من الشؤون. وبوجه خاص فإن كل تغيير يستلزم اختلافًا بين العوامل/الأحوال أو بين المواقف»¹.

ويجب أن نبرز هنا هذه الطبيعة "الحدثية" التي يقوم عليها مفهوم "الفعل الكلامي"، حيث يقوم مفهوم "سياق الحال" من استعارة الوجهة الزمنية ليدقق ذلك، نوضح هذا الأمر أكثر مع "فان دايك V.Dijk" أيضا حينما يذكر أن مصطلح "حادثة" ينسحب على "التغيير"؛ أي التغيير من "حال" إلى أخرى، ويُطلق عليهما "حال المدخل" و"حال المخرج"، و«من البديهي أن التغيير للحال هو وظيفة خاصة بالزمن؛ فالحال المخرج لحدث ما تقع أبعد من حال المدخل. ويمكن أن تتم تغيرات "الحال" على مراحل متتالية مختلفة؛ أي عبر عدد من الأحوال الوسطى التي تستمر فترة زمنية محدّدة. وأما إذا ما أريد أن يشار إلى تلك السلسلة المتصلة من تغيرات "الحال" بوجه خاص دون أن يراعى حال المدخل أو حال المخرج المعينة فإنه يتحدث عن عمليات. ولذا فإن "تمطر" نمط محدد عملية بينما "شرعت في أن تمطر" أو "توقفت عن أن تمطر" حدث»².

فـ"حدثية" الفعل الكلامي مرهونة بهذه التراتبية والانتقال من حال المدخل إلى حال المخرج؛ انطلاقًا من مقصد وعمل معينين.

و تعد فكرة "الحدثية" الأساس الذي قام عليه مفهوم "الإنشاء" في البلاغة العربية، لأنّ الصيغ لا يقصد بها حكاية شيء؛ بل المقصود بها إحداث مدلولاتها وهو طلب الضرب مثلا في "اضربوا" وإيجاده بذلك اللفظ بحيث لا يحصل ذلك المعنى بدون اللفظ³.

ومن الضروري أن نشير إلى البنية الإنجازية العميقة للفعل الكلامي، فنحن بتحقيقه ننصح بالإحالة على حدث ما، (أمر، وعد، اعتذار...)، يتم ذلك بالتعبير بالجملة في سلسلة فونيتيكية صرفية ونحوية ودلالية، لتتحقق بعد ذلك "إنجازية" الفعل الكلامي لربط العبارة اللغوية بحدث ذي

¹ فان دايك، النص والسياق، ص228.

² فان دايك، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة وتعليق سعيد حسن بحيري، ص120.

³ ينظر حاشية الدسوقي على شرح السعد، ضمن كتاب شروح التلخيص، ص166.

غاية معيّنة. وفي هذا الإطار يتخذ الكلام - كما يرى "أوستين Austin" و"سيرل Searle" - مجرى آخر ينقله من الظواهر الصوتية التي لا أثر لها في العالم الخارجي، إلى الظواهر الفاعلة والمؤثرة في الواقع، وبهذا يبرز الوجه الآخر للغة؛ وهو الوجه "الإنشائي Performatif"، بعد أن كان الوجه "الإخباري Constatif" مسيطراً على الدراسات الفلسفية واللسانية¹.

ومنه تتجلى النقلة النوعية في اللسانيات التداولية التي تجاوزت في دراسة الإنتاج اللغوي؛ البنية الصوتية والنحوية والدلالية، إلى البحث في الآثار الاجتماعية والإنجازية للغة، والتي أصبحت في ظلّ هذا التحوّل فضاءً للإنجاز والممارسة والفعل، حيث الأمر والنهي والاستفهام والتهديد والوعد وغيرها مما يمثل إنجازات لغوية. ولذا فـ«نظرية أفعال اللغة تعدّ دراسة نسقية للعلاقة بين العلامات ومؤوّلّيها، ويتعلّق الأمر بمعرفة ما يقوم به مستعملو التأويل، وأي فعل ينجزون باستعمالهم لبعض العلامات»².

لعلنا نستطيع في رحاب المفاهيم المقدّمة أن نقول إنّ الفعل الكلامي هو الفعل التلفظي الذي ينتجه المتكلم من أجل إنجاز ما، وفق سياق محدّد.

4- خصائص الفعل الكلامي:

قبل الحديث عن السمات التي تطبع الفعل الكلامي نشير إلى أنّ نظرية الأفعال الكلامية تنطلق من أنّ الوحدة الدنيا للتواصل الإنساني ليست هي الجملة، ولا أي تعبير آخر؛ بل هي استكمال إنجاز بعض أنماط الأفعال³، ومنه نلاحظ انتقال بؤرة الاهتمام في ظلّ هذه النظرية من الجملة إلى الإنجاز اللغوي في ظلّ خصائص مضبوطة تقوم على:

¹ Les actes de langage, Searle, Paris édition Hermann, 1972, p11.

² فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص60.

³ السابق، ص60.

أ-القصديّة:

تعدُّ "القصديّة Intentionnalité" من المفاهيم الأساسية التي أدخلها "أوستين Austin" وأتباعه في تحليل الفعل الكلامي، وتصنيف القوى المتضمنة في القول¹. يقول في بيان أهميتها: «فإنّ مسألة الأغراض والمقاصد في التلفظ بالعبارة وما يحتف بها من سياق قرائن الأحوال هي مسألة لها خطرهما وشأهما»².

وهي أساس الفعل الكلامي باعتبار أنّه لا يكون ناجحاً إلا إذا حقّق "المقصد" المراد منه، و«إذا لم يتحقّق شرط القصد في الكلام فإنّ نتيجته الفعلية تصبح غير حقيقية، ولا يمكن أن تسمى حينئذ بفعل للكلام»³. ويتجلّى بالخصوص «في الربط بين التراكيب اللغوية ومراعاة غرض المتكلم والمقصد العام من الخطاب، في شبكة مفاهيمية مستوفية للبعد التداولي للغة؛ إذ هي المسلّمة الأساسية التي تحدّد شروط الحق في الكلام والانخراط في أي مشروع تواصل لغوي»⁴. فالفعل الكلامي لا يكون موفقاً إلا إذا حقّق مقصده، ويتجلّى في المقام الأول من التغيّرات الحاصلة في المخاطب ذاته، وهو يتطلّب من المخاطب القدرة على الملاءمة بين التركيب اللغوي والغاية منه، ويستدعي منه هذا الأمر العلم بمقاصد القول حتى يوفّق في تحقيق الأغراض المطلوبة⁵.

¹ مبدأ "القصديّة Intentionnalité" يعود إلى الفلسفة الظاهراتية مع هوسرل من هو "Husserl" وإدخاله ضمن الدرس التداولي قد أثرى هذا الحقل أكثر..

² أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص178.

³ د.عمارة ناصر، الفلسفة والبلاغة مقارنة حجاجية للخطاب الفلسفي، الجزائر منشورات الاختلاف، وبيروت الدار العربية للعلوم، ط1/2009، ص71.

⁴ د.مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، ص69-70.

⁵ ويذكر ابن رشيق في هذا السياق أن «ما يحتاج إليه الشاعر -بعد الجدل الذي هو الغاية، وفيه وحده الكفاية- حسن التأتّي والسياسة، وعلم مقاصد القول؛ فإنّ نسَبَ ذلّ وخضع، وإن مدح أطرى وأسمع، وإن هجا أخل وأوجع، وإن فخر حبّ ووضع، وإن عاتب خفض ورفع، وإن استعطف حنّ ورجع، ولكن غايته معرفة أغراض المخاطب كائناً من كان؛ ليدخل إليه من بابه، ويدخله في ثيابه». ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت دار الجيل (د.ت)، 199/1. فالمعرفة بمقاصد القول تمكن صاحبها من إنتاج العبارات اللغوية التي تحمل غاياته.

وتقتضي المقصدية أيضا الوضوح من جهة، وتقاسمها بين طرفي التخاطب من جهة أخرى، لكي نوضح أهمية ذلك نمثل بالإيجازية المختلفة التي انجرت عن اختلاف المقاصد فيما ذكره ابن عبد ربه حيث أورد أنه «دخلت ليلي الأخيلىة على الحجاج فأنشدته:

إِذَا وَرَدَ الْحَجَّاجُ أَرْضاً مَرِيضَةً تَتَّبَعُ أَقْصَى دَائِهَا فَشَفَاهَا
شَفَاهَا مِنَ الدَّاءِ العُضَالِ الَّذِي بِهَا غُلَامٌ إِذَا هَزَّ القَنَاةَ سَقَاهَا

فقال لها لا تقولي غلام، ولكن قولي: همام... فلما كان في الغد دخلت عليه قال: يا غلام "أعطها خمسمائة". قالت: أيها الأمير أحسبها أذماً. قال قائل: إنما أمر لك بشاء. قالت الأمير أكرم من ذلك، فجعلها إبلا على استحياء، وإنما كان أمر لها بشاء أولاً¹. بالإبهام في الفعل الكلامي "أعطها خمسمائة"، وعدم الاشتراك في مقصده بين طرفي التخاطب؛ لأن الحجاج ينوي الشاء ولكن لم يذكرها، فاستغلت ذلك ليلي الأخيلىة فقالت "أحسبها أذماً" فكان لها ما أرادت. ومنه يتضح لنا أن تحقيق "المقصد" في الفعل الكلامي في الطرح التداولي لا يقوم على الإنتاج اللغوي فحسب؛ بل تنظّمه مجموعة من المبادئ التي تسهم وتمكّن المتكلم في تبليغه من جهة، وتؤمن للمتلقى سيرورات التأويل التي تسعفه من إدراكه من جهة أخرى. «فالمفهوم الخاص بنظرية الفعل الكلامي للفعل الإيجازي؛ إذ تربط فيه الجانب المقصدي بالجانب العرفي لأفعال لغوية بعضها ببعض على نحو مماثل»².

وهذه المبادئ كما يرى "باتريك شارودو Patrick Charaudeau" هي التي تحدد شروط الحق في الكلام، وتقوم في جوهرها على ثلاثة مبادئ:

- مبدأ التفاعل Principe d'interaction: فكل فعل كلامي هو فعل تفاعلي بين المتخاطبين.

- مبدأ الحصافة Principe de pertinence: أي الملاءمة بين القول ومقاصده.

¹ العقد الفريد، 273/1. و"القناة" الرمح، و"الأدم" البيض من الإبل، وهي أكرمها، والقصة مذكورة في الأمالي، لأبي علي القالي بصيغى أخرى، ينظر 86/1-89.

² كلاوس برينكر، التحليل اللغوي لنص، مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، ترجمة سعيد حسن بحيري، القاهرة مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط1 | 2005، ص122.

-مبدأ التأثير: فكل فعل كلامي فعل تفاعلي يندرج في إطار التأثير بين المتخاطبين، وهذا الفعل الكلامي ومبدأ التأثير هذا كذلك لا يمكنهما الاشتغال إلا متى اعترف المتخاطبون بعضهم ببعض من حيث أن بعضهم موجود إزاء البعض الآخر، أو وفق مبدأ الحصافة¹.

ب-المواضعة والتعاقد:

ويكونان بين أفراد البيئة اللغوية الاجتماعية المعينة؛ ف«المتكلم ينظم ما هو جاهز داخل قدرته التواصلية انسجاماً مع نظام العلاقات الاجتماعية، بما يخوِّله هذا النظام من حريات، ويفرضه من قيود وإرغامات، وعليه إنَّ أي إنتاج أو تحقيق ناجح للفعل يجب أن يعتمد على مجموع التعاقدات الاجتماعية، ولعلَّ فكرة التعاقد هذه تقتضي أن يكون للأفراد المنتمين لنفس جماعة الفعل الاجتماعي قابلية للتفاهم حول العروض اللغوية الممكنة لهذا الفعل»². فتجاح الفعل اللغوي مرهون كذلك بالمواضعة المتَّفَق عليها بين أفراد الجماعة المتكلمة للغة المعينة، والتعاقد المتداول بينهم، ومن ذلك يمكن إنجاز الفعل المضبوط في السياق التواصلية المعين.

فلإنجازات في اللغة صيغ وضعية هي التي تحدّد كفاءات تحقيق القول ومقاصده؛ فمن المعروف «أن الشهادة تصحُّ بالمضارع دون الماضي واسم الفاعل، فيقول الشاهد: أشهد بكذا عندك أيّدك الله، ولو قال: شهدت بكذا، أو أنا شاهدٌ بكذا لم يُقبَل منه، والبيع يصح بالماضي دون المضارع عكس الشهادة؛ فلو قال: أبيعك بكذا أو قال: بائعك بكذا لم ينعقد البيع عند من يعتقد على مراعاة الألفاظ... وإنشاء الطلاق يقع بالماضي نحو "طلّقتك ثلاثاً واسم الفاعل نحو "أنت طالقٌ ثلاثاً دون المضارع»³. فالمواضعات اللغوية هي التي تحدّد كفاءات إنتاج الفعل الكلامي وإنجازياته.

¹ ينظر لوبيز ألسو وأسير دي ألسو، لسانيات الخطاب حوار مع باتريك شارودو، ترجمة محمد يحياتن، مجلة اللغة العربية الصادرة عن المجلس الأعلى للغة العربية، العدد الثاني، 1999، ص241.

² التلّفظ والإنجاز، عبد السلام إسماعيلي علوي، www.fikrwanakd.aljabriabed.net/n58

³ القرابي، الفروق، 156-155/1.

ج- "الحالية Situationalité":

فالعمل الكلامي فعل سياقي اجتماعي، يتم ذلك بالانسجام بين المتكلم والإنتاج اللغوي من جهة أولى، والمتكلم والسياق المقامي من جهة ثانية، والمتكلم والمخاطب من جهة ثالثة. فالقول الواحد قد نستعمله لإنجاز الإخبار أو التعجب أو الاستفهام مما يتطلب من المستعمل له مراعاة الأحوال التي يستعمل فيه. ومنه نلاحظ أن العمل الكلامي يقوم على الانسجام بين السياق المقالي من جهة والسياق الحالي من جهة أخرى، وهذا ما سنوضحه بعد حين.

وانطلاقاً من هذه الخصائص يمكن للعمل اللغوي أن يحقق النجاح التداولي الذي يتم من خلق الفعالية فيه.

ولكي نبين أهمية "الحال" وقيمتها في "العمل الكلامي" نطلق من الملاحظة التي أبدتها "أوستين Austin"، وتخص تلك الجمل التي لا تصف واقعة ما أو تخبر عنها، وإنما تُنشأ في الواقع، وهي بهذا لا يمكن مراجعتها كذباً أو صدقها؛ فهما صفتان لحكم على الواقع والإخبار عنه، لا إنجازه وإيقاعه. ومن هذه الملاحظة ابتدع مصطلحاً جديداً لهذا النوع من الجمل هي "الجمل الإنشائية أو الإنشائيات Les performatives"¹، في مقابل الإخباريات أو الوصفيات Les Constatives".

ويذكر في هذه المناسبة "ديكرو Ducrot" أن الملفوظ يسمى "خبرياً" إذا لم يسع إلا لوصف حادثة مثل "جاء جون" بدون أن يدعى تغيير الواقع. وقد يسمى "إنشائياً" إذا كان موجّهاً إلى تغيير الواقع²؛ أي من غير الاكتفاء بصيغة القول التي قد تكون إخبارية في نمطها التعبيري ولكنها إنجازية في محتواها القضوي، وكل ذلك مرهون بالحال الذي تُنتج فيه.

ولكي يبين "أوستين Austin" طبيعة هذا الصنف ينطلق من الأمثلة الآتية:

- "نعم أقبل أن تكون هذه المرأة زوجتي الشرعية".

¹ Austin, Quand dire c'est faire, trad par G.lane, p: 39.

² Nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p: 781.

-أسمّي هذه الباخرة "الملكة إليزابيث"، كما ينطق بهذه العبارة عادة حينما تكسر القارورة على هيكل الباخرة عند تدشينها.

- "أراهنك بستة دراهم على أن السماء ستمطر غدا"¹.

ومن هنا نلاحظ اللُحمة بين الفعل الإنجازي والحال الذي يُؤدى فيه؛ فالمنطوق الأول يتم التلفظ به في حال أداء مراسيم الزواج، أما الثاني فيتحقق أثناء تسمية الأشياء، والثالث في حال المراهنة. فهذه المنطوقات ليست خالية من المعنى؛ بل تدل عليه، غير أنّها مع ذلك:

أ- لا "تصف" أي شيء على الإطلاق، أو تقرّره أو تثبته، وليست أيضا منطوقات "صادقة أو كاذبة".

ب- يعتبر النطق بالجملة أداء لفعل أو جزءا من أدائه، ومن ناحية أخرى لا يوصف بصورة عادية على أنّه قول لشيء ما².

ليتّضح لديه أنّ «التلفظ بالجملة (في المناسبات المخصوصة بطبيعة الأمور) ليس هو أنّي أصف حال قيامي بالفعل، وأنا أتحدّث على هذا النحو، كما أنّي لا أريد أن أثبت كوني قائما بذلك الفعل؛ بل إنّ النطق بالجملة هو إنجازها وإنشائها، ثم ما ذكرته هنا من العبارات المتلفظ بها لا يدل شيء منه على التصديق ولا على التكذيب... فبماذا نسمي جملة من هذا النوع أو عبارة متلفظ بها من هذا القبيل؟ إنّي أقترح أن أطلق عليها مصطلح "جملة إنجازية أو عبارة إنشائية"³. فالفعل الكلامي ذو طابع عملي إنجازي يستمد ذلك من استعماله من جهة ومن تلقيه وتأويله من جهة أخرى.

¹ ينظر: أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة - كيف ننجز الأشياء بالكلام- ترجمة عبد القادر قنيني، الدار البيضاء أفريقيا الشرق، ط2/2008، ص16.

² ينظر: أوستين، المصدر نفسه، ص15، ود. صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص138. وجيفري ليتش ووجيني توماس، اللغة والمعنى والسياق: البراغماتية (المعنى في السياق)، ضمن كتاب الموسوعة اللغوية، كولنج، ترجمة د. محي الدين حميدي ود. عبد الله الحميدان، الرياض جامعة الملك سعود، 1421هـ، المجلد الأول، ص175.

³ أوستين، المصدر نفسه، ص17.

ولعلنا نلاحظ من القول نفسه أهمية "سياق الحال" في تشكيل الفعل الكلامي، وبيان إنجازيته المنوطة به، قد ندرك ذلك الاعتراض الذي قد يقدمه امرؤ فيقول: "قد يتراءى لي أن أفترض أن الزواج هو ببساطة النطق بكلمات قليلة، أو النطق بعبارة ما يعني المراهنة، أو أنني يمكن أن أسير بجوار مبني قيد الإنشاء وأسميه كما يحلو لي بكلمات معينة". فهذا الاعتراض مردود عليه؛ لأن "أوستين Austin" يؤكد أنه لكي يكون المنطوق منطوقاً إنجازياً ناجحاً لا بد أن يتم النطق به في "ظروف ملائمة"، أو في موقف محدد¹.

وإذا كانت الكثير من الدراسات المتوافرة بين أيدينا تذكر أن ربط اللغة بـ "الفعل" أو "الإنجاز" أو "العمل"، وفق "سياق الحال" الذي يستعمل فيه الكلام، يعود إلى "أوستين Austin"، فإننا نعتقد أن هذه الفكرة تعود إلى "مالينوفسكي Malinowski"؛ إذ يرى أن «رؤية اللغة كوسيلة لنقل الأفكار من رأس المتكلم إلى رأس السامع ليست خرافة مضللة، فالتكلم لاسيما في الثقافات البدائية ليس "قولاً"؛ بل "عملاً"، فاللغة باستعمالها البدائية حلقة اتصال في نشاط بشري جماعي، إنها نمط من العمل، وليست أداة للتأمل»².

وليشرح ذلك أكثر يورد "مالينوفسكي Malinowski" مثالا حيا عن بعثة صيد في قبيلة "تروبربانند" فيقول: «يتم توجيه مجموعة من قوارب الصيد وتنظيم حركتها باستمرار عن طريق الكلام، فالصرخة التي تعلن عن وجود كمية من الأسماك تعني إعادة تنظيم جميع حركات القوارب من جديد»³.

فالصرخة لم تقف عند حدود الإخبار؛ بل نتج عنها فعل كلامي وهو "إعادة تنظيم جميع حركات القوارب من جديد". فالكلام أدى هنا إلى "تغيير الواقع"، باعتبار أن ما يقوله التروبربانندي حين يلمح كمية من الأسماك يسبب إعادة تنظيم حركات القوارب، «لا لأن العبارة ينطقها هي أداة لتحديد مواقع القوارب كما هي حال المطرقة التي تدق المسامير؛ بل لأن العبارة

¹ ينظر: دصلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص141.

² جفري سامسون، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ترجمة د.محمد زياد كبة، ص238.

³ جفري سامسون، المصدر نفسه، ص238.

تخبر الآخرين عن مكان السمك، فيقومون بعمل، يبدو أنه مناسب لهم في ضوء تلك المعلومة الجديدة»¹.

ولنبين تأطير "سياق الحال" للفعل الكلامي نستأنس بالمثال الذي يفترض فيه "أوستين Austin" «أنه قبل اكتشاف أستراليا مثلاً ادعى (س): "أن جميع أنواع البجع أبيض"، فإذا عثرنا بعد ذلك على بجع أسود في أستراليا، فهل تم تفنيد (س)؟ وهل إثباته الآن كاذب؟! إنه ليس من الضروري أن نعتقد ذلك، فقد يعيد النظر في إثباته ويرد علينا: "إنني لم أتحدث عن البجع في كل مكان على وجه الإطلاق؛ مثلاً لم أصدر إثباتاً بهذا الصدد على إمكان وجود البجع في كوكب مارس "المريخ"، وإذن فإن مسألة المرجع تتعلق بما يكون لنا من معرفة وقت إصدار النطق بالعبارة»².

فصدق الإثبات أو كذبه لا يتعلّق فقط بدلالات الألفاظ؛ بل يتعلّق بما يمكن أن ننجزه من أفعال من متكلم ومتلقي مخصوصين، وفي ظروف مخصوصة، أي في المكان والزمان المعينين.

وقد نستأنس أكثر بما أورده ابن عبد ربه أن يذكر «أن حاجب بن زُرارة وفد على كسرى لما منع تميماً من ريف العراق فأستأذن عليه فأوصل إليه فقال: "أسيّد العرب أنت؟ قال: لا، قال: فسيّد مضر؟ قال: لا. قال: فسيّد بني أبيك أنت؟ قال: لا. ثم أذن له فدخل. قال: من أنت؟ قال: "سيّد العرب!" قال: أليس قد أوصلت إليك: أسيّد العرب أنت؟ فقلت: لا، حتى اقتصرت بك على بني أبيك، فقلت: لا؟ قال له: أيها الملك لم أكن كذلك حتى دخلت عليك، فلما دخلت عليك صرت سيّد العرب، قال كسرى: "زهة!" املئوا فاهُ دُرّاً»³. فالمتلفظ في حال يريد إثبات أنه "سيّد العرب" ولذلك لما سُئل خارج القصر نفى ذلك، ولكن لما دخله حيث المكان الذي يقتضى ذلك أثبت مقصده.

¹ جفري سامسون، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ص 239.

² أوستين، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص 179-180.

³ ابن عبد ربه، العقد الفريد، 1/286-287، و"زهة" بمعنى أحسنت، وهي دليل على الإعجاب.

لنفسر أكثر أهمية "الحال" ونعرّف بمقتضياته في نظرية أفعال الكلام نطلق مما بسطه "أوستين Austin" حول ذلك، حيث خصص ثلاث محاضرات متتابعة لهذه المسألة¹، عدا ما تكلم عنه في ثنايا الكتاب ككل، مما يدل على ارتئان هذه النظرية ككل بـ "سياق الحال".

ونعتقد أنّ السر الذي جعله يخصص كل هذا الكلام حول "الحال" في الفعل الكلامي هو إدراكه أهمية هذا المعطى بمختلف معطياته في خلق الإنجازية المطلوبة للفعل الكلامي المعين، فلا تتحقق الإنجازية المقصودة إلا انطلاقاً من الملابس الحالية التي تكشف عن ذلك.

5- أصناف الفعل الكلامي:

لنوضّح أصناف الفعل الإنجازي (الفعل المتضمن في القول)، وأهمية "سياق الحال" في ذلك، نطلق من الإشكال الذي انطلق منه "أوستين Austin" في نظريته، والذي تبلورت عنه التصنيفات المعروفة للفعل الكلامي؛ وهو: كيف أنّ قول شيء ما هو الأداء والتصرف والإنجاز؟ وبعبارة أخرى إنّ قولنا شيئاً ما يعني أنّنا قد تصرفنا أو فعلنا شيئاً ما، أو على وجه آخر إنّ النطق بشيء ما هو حصول تعلق المفعولية². وقد لاحظنا في الصفحات السابقة أنّه حاول أن يجيب عن هذه القضايا انطلاقاً من اجتهادات مضبوطة إلى أن ميّز في رأي أخير بين ثلاثة مكونات أساسية تدخل في تشكيل الفعل الكلامي وهي:

أ- "فعل الكلام (فعل القول) Acte locutoire"³:

وهو «إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحوي سليم مع تحديد ما لها من "معنى Sens" ومشار إليه Référence"، وهذا الفعل يقع دائماً مع كل قول، لكنّه وإن أعطى معنى ذلك القول فإنّه لا يزال غير كافٍ لإدراكنا أبعاد هذا القول، فمثلاً قولنا "إنّها ستمطر" يمكن أن نفهم

¹ ينظر أوستين، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص 23-71.

² ينظر أوستين، المصدر نفسه، ص 123.

³ تنوعت الترجمات "Acte locutoire"؛ إذ ترجمه علي آيت أوشان "فعل التلفظ" في السياق والنص الشعري، ص 68، وترجمه محمود أحمد نحلة "الفعل اللفظي" في آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 70، وترجمه د. أحمد المتوكل بـ "فعل القول" في "اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص 20، وغير ذلك.

معناه كاملاً، ومع ذلك لا ندري أهو خير بأنّها ستمطر، أو هو تحذير من "عواقب الخروج في رحلة"، أو أمر "بحمل المظلة"، أو غير ذلك¹. فالفعل الكلامي مؤلّف بالضرورة مما تتألّف منه البنية اللغوية؛ فهو:

- "فعل تصويقي **Acte Phonétique**": وهو مجرد إصدار أصوات اللغة المعيّنة من مخارج صوتية معلومة. مثل الأصوات المركبة لقولنا: هل سيكون الجو جميلاً غداً؟

- "فعل تركيبّي **Acte phatique**": وهو تأليف الأصوات والألفاظ على أنحاء مخصوصة، متصلة على نحو ما بمعجم معين ومرتبطة به، وخاضعة لقواعد النحو والتركيب؛ وهي القواعد الفونولوجية والمعجمية والتركيبية الضابطة للمثال السابق (هل سيكون الجو جميلاً غداً؟)

- "فعل دلالي (إحالي) **Acte Rhétique**": أي أنّه مرتبط بمعانٍ ومرجعيات معيّنة، ويذكر هنا "أوستين Austin" «أنّ المعنى والمرجع (التسمية والإحالة المرجعية) ذاتيهما قد قصد بهما في هذا الموضوع أفعال تابعة للإيجاز حال إيقاع وحصول الفعل الخطابي»². أي المعنى والمرجع الذي تحيل عليه جملة هل سيكون الجو جميلاً غداً؟

ب- **الفعل الإنجازي (الفعل المتضمّن في القول) Acte illocutoire**³: وهو فعل المنجز بالقول، وهذا الصنف من الأفعال الكلامية هو المقصود من النظرية برمتها، يقول "أوستين Austin": «وغرضنا من هذه المحاضرات متّجه بالأساس إلى أن نتمكن من حصر المقولة الثانية الوسطى؛ وهي قوة فعل الكلام، ومقابلتها مع المقولتين الأخرتين. وفي الفلسفة يوجد ميل عام ثابت قار إلى طي ذكر هذه المقولة الوسطى لفائدة الأخرتين مع أنّها متمايزة عنهما»⁴. ولذلك اقترح تسمية الوظائف اللسانية الثاوية خلف هذه الأفعال "القوى الإنجازية" أو "الأفعال المتضمّنة في القول"، أو

¹ نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، طالب سيد هاشم الطبطبائي، ص8.

² أوستين، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص127.

³ تنوعت المقابلات ههنا كذلك؛ لعل أغربها ترجمة د. سعيد الغانمي في ترجمة كتاب جون سيرل "العقل واللغة والمجتمع" ص202، والذي ارتضى مصطلح "الفعل التمريري"، ونعتقد أنه مصطلح يتعد عن المقصود الذي تبنيه هذه النظرية.

⁴ أوستين، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص133. وهذا ما أكد عليه "سيرل" أيضاً في العقل واللغة والمجتمع، ص202.

"الإنجازات"¹. فالمقصود من هذا المستوى هو ذلك "الفعل" أو "التصرّف" أو "العمل"² الذي يتبع قولاً ما؛ مثل السؤال، أو إصدار تأكيدات أو تحذيرات أو وعود أو أمر أو غير ذلك.

ويشرح هنا "أوستين Austin" أكثر ويذكر أنّ بتحقيقنا للفعل التلّفظي سنكون أيضاً منجزين لبعض ما تناوله كلامنا، وما لم يتناوله. ويتبيّن ذلك من أنّنا:

- قد نكون سائلين أو مجيبين عن سؤالنا.

- قد نتناول في خبرنا أو تحذيرنا أو طمأنتنا للآخر غير ما طلب منا.

- قد نصدر حكماً تشريعياً أو نعلن عن إرادتنا.

- قد ننطق بجملة يفهم منها أكثر ما أردنا.

- قد نكون واضعين لتسمية ما أو مستأنفين أو منتقدين.

- يحدث أن نصف أو أن نعرف أو أن نمائل...³.

وقد نبّه هنا "أوستين Austin" أيضاً إلى أنّه من طبيعة هذا الفعل أنّه يرتبط بثلاثة معطيات تحدّده وهي:

- أنّه يرتبط بفعل منجز ضمن القول نفسه، وليس بفعل ناتج عن القول، فعندما أقول "أقبل هذه المرأة زوجة لي" فأنا أنجز وأنفذ فعل القبول ذاته.

- يمكن توضيح هذا الفعل بصيغة إنشائية تفصح عنه؛ مثل "أطلب" أو "أعد" أو "أمر"...

- يرتبط أيضاً بالصيغة الاتفاقية بين طرفي العملية الكلامية، والتي تمنح القول القوة الإنجازية المقصودة.

والفرق الذي نلاحظه بين الفعل الأول (فعل القول) والفعل الثاني (الفعل المتضمّن في القول) هو أنّ الثاني يتضمّن القيام بفعل ضمن قول شيء، أما الأول فهو مجرد قول شيء. وهذا الأمر الزائد الذي نلاحظه في المستوى الثاني هو المسمّى بـ "القوة Force" التي للقول، فقد نقول "سأكون هناك..." لتكون لها في موضع معيّن "قوة الخبر"، وفي أخرى "قوة التحذير"، وفي غيرهما

¹ الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، د. مسعود صحراوي، ص 76.

² Quand dire c'est faire, P : 113.

³ ينظر أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص 128-129.

"قوة الأمر"، وغير ذلك من "القوى" التي قد تتنوع بحسب المقاصد والسياقات التي ترد فيها. ونعتقد أن هذا الأمر له أهميته الكبرى لدى "أوستين Austin" بخاصة، وفي نظرية الأفعال الكلامية بصفة عامة؛ بل قد نقول غير مبالغين إن جوهر هذه النظرية يتعلق بهذا الأساس؛ وهو كيف يمكن للعبارة اللغوية أن تحمل قوة إنجازية (قصد) قد تتعدى حدود المعنى الحرفي المعزول عن السياق المحدد¹.

ومعنى هذا أن "إنجازية" الفعل الكلامي ترتبط بـ"سياق الحال" الذي نتكلم فيه؛ باعتبار أن "القصد" قد يتعدّد بتعدّد طرق استخدام العبارة المعيّنة (استعمالات القول)، وتحديدته هنا مرتبط بالحال المحددة التي تسهم في الكشف عن الإنجاز المطلوب.

ولنوضّح أهمية "سياق الحال" وقيّمته في تحقيق "الإنجازية" المقصودة للفعل الكلامي أكثر نسترجع المثال الأول الذي ذكرناه وهو "هل سيكون الجو جميلا غدا؟" حيث يذكر "ديكرو Oswald Ducrot" أنّه لو اعتبرنا هذا الاستفهام بلاغيا فإنّه لا يعنى سوى التعبير عن شك أو قلق. أما لو كان موجّها لسامعين معينين، فإنّه سيأخذ قيمة أخرى؛ إذ سيصبح سؤالاً، ويصبح متلقوه ملزمين بتقديم بعض الإجابات. وهذه الخصائص التي يأخذها التلفظ حينما يتحقق في إطار علاقات الخطاب يسميها "أوستين Austin" "الأفعال الإنجازية Illocutionnaires"².

إلا أنّ هذا التحديد كما يذكر "ديكرو Oswald Ducrot" ما زال عامًا؛ لأنّه قد يؤدي إلى اعتبار كل العلاقات بين المتحاورين في وضعيات التخاطب على أنّها أفعالاً إنجازية. وعليه فهذه الأخيرة (الإنجازية) لا تقوم إلا إذا قامت من لدن متكلم معيّن يعبر عن رغبته في الحصول على جواب من لدن مستمع معين؛ لأنّه يدخل في علاقة تضطره للجواب. وقد يتلقى المتكلم ههنا أجوبة مختلفة: فقد يذكر المتلقي أنه لا يعرف شيئاً، قد يطلب منه أن يترصد الأحوال الجوية، أو غير ذلك³، مما يستدعي من المتلقي أن فهم القوة الإنجازية المرادة.

¹ قد نستأنس في رأينا هذا بما ذكره د. صلاح إسماعيل عبد الحق حينما ذكر أن هذا التمييز بين المعنى والقوة يعد الموضوع الأساسي والمبحث الرئيسي لكتاب "كيف نصنع الأشياء بالكلمات"، وليس الأمر كما ذهب بعض الباحثين إلى أن تمييز أوستين بين المنطوقات الأدائية والمنطوقات التقريرية هو الموضوع الأساسي للكتاب المذكور. ينظر التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص 194.

² Voir : Searle, Les actes de langage, P :15. Préface.

³ Voir, Ibid., P :15.

وهذا ما أوضحه رواد هذا النظرية باعتبار أنّ مقولة "القول هو الإنجاز" لا تعني أنّ أي قول قد ينتج عنه إنجاز ما؛ فـ«من الجائز أن يعترض امرؤ بقوله: يتراءى لي أن أفترض أن الزواج هو ببساطة النطق بكلمات قليلة، أو إن النطق بعبارة ما يعني المراهنة، أو أنني يمكن أن أسير بجوار مبنى قيد الإنشاء وأسميه كما يحلو لي بكلمات معينة. غير أن هذا الاعتراض مردود عليه لأن "أوستين Austin" يؤكد أنّه لكي يكون المنطوق منطوقاً أدائياً ناجحاً لا بد أن يتم النطق به في "ظروف معينة"»¹.

لتتجلى هنا أهمية "سياق الحال" في بلورة مفاهيم هذه القضية ككل؛ وهذا ما ناقشه "أوستين Austin" حينما ذكر أنّ النطق بالألفاظ يشكل في العادة أمراً مهماً؛ بل الحدث الرئيسي في إنجاز الفعل؛ كالرهان أو غير ذلك، وهذا هو القصد من الإنجاز في كل تلفظ. ولكن يبعد أن يكون العنصر الوحيد الضروري حتى يجوز أن نعتبر أن الفعل كان في حال إنجاز. و"لنقل بوجه عام: إنّ من الضروري ودائماً أن تكون المناسبات التي حصل فيها التلفظ بالعبارة هي ظروفًا مناسبة مخصوصة على وجه ما، أو على وجوه كثيرة"². ففعل القول شيء أساسي، ولكن قيمته مرهونة بالإنجازية المقصودة.

وفي هذا السياق أشار "أوستين Austin" إلى ما يمكن أن تحتمله العبارة من معان وفحوى الكلام، فإذا كان للكلام وظائف متعددة، أو طرق مختلفة نستعمله فيها، وحصل تنوع كبير في إيجاد فعلنا على وجه ما، فلا بد أن تتنوع الطرق والمعنى الذي يقصد "استخدام الفعل فيه"، وهكذا يختلف الشأن حينما يقع التحذير أو مجرد التنبيه أو إصدار الأمر، كما يختلف حينما نكون آمريين بوعده على وجه معين، أو نكون فقط مصرحين بإرادتنا على هذا النحو أو ذاك وقس على ذلك³. ليغدو ههنا "الحال" بكل معطياته الذي يتحقق فيه الفعل الكلامي المعطى الأساسي الذي تنجلي من خلاله الإنجازية المقصودة.

¹ د.صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص141.

² ينظر أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، ترجمة عبد القادر قنيني، 19.

³ ينظر أوستين، المصدر نفسه، ص129.

ولذلك دعا "أوستين Austin" في غير مرة إلى «حمل الآخر (المخاطب) على تحصيل الدلالة، وفهم قوة العبارة. وعلى ذلك فإن إنجاز قوة فعل الكلام يتضمن الوصول إضافة إلى سكون النفس واطمئنانها وإلى حسن الفهم وتصور الغرض»¹. وفي كل ذلك إشارة دقيقة إلى دور المتلقي حتى تتحقق الإنجازية المطلوبة للفعل الكلامي، فلا بد أن يتمتع بالكفاءة التداولية التي تمكنه من ذلك والتي تتعدى حدود المعرفة اللغوية.

ولكي يشرح كيفية تحقيق القوة المتضمنة في القول يشترط "أوستين Austin" أن تتوافر مجموعة من الشروط التكوينية التي تسهم في تشكيل هذه "القوة" منها:

-الشرط الأول مرتبط بأداء فعل القول أولاً، لأنه لا يمكن تحقيق القوة المتضمنة في القول من غير تأدية فعل القول؛ يقول "أوستين Austin": «إن النطق بالألفاظ يشكل في العادة أمراً مهماً بل الحدث الرئيسي في إنجاز الفعل (كالرهان أو ما شئت) وهذا هو القصد من الإنشاء في كل تلفظ»². ويقول أيضاً في مناسبة أخرى: «كثيراً من قوى أفعال الكلام لا يمكن تأديتها وإنجازها إلا بقولنا شيئاً ما»³. فلتحقيق الوعد أو التهنة أو الزواج أو الطلاق وغير ذلك لا بد من نطق فعل القول الذي يحقق هذه المقاصد.

ولكن هذا لا يعني عدم وجود إشارات قد يقوم بها المتكلم من غير فعل القوة ويحقق بها القوة الإنجازية المطلوبة، ف«نحن نستطيع أن نصل إلى غرضنا بدون عبارة ما أو بدون فعل كلامي... فمثلاً توجد إشارات وعلامات دالة على السخط كأن نضع يدينا أو جزءاً منها على ناحية من وجهنا تعبيراً عن السخط، وعند البعض يتم ذلك بوضع أصبع ما في المنخر، وغير ذلك من الإشارات، وكثير من الحالات يكون فيها قذف شيء ما دالاً على الغضب»⁴.

وقد ذكر الجاحظ ههنا أنه «قد يتهدد رافع السيف والسوط فيكون زاجراً، ومانعاً رادعاً، ويكون وعيداً وتحذيراً... وقد قال الشاعر في دلالات الإشارة:

¹ أوستين، كيف نجز الأشياء بالكلام، ص147.

² أوستين، المصدر نفسه، ص19. وينظر ص123.

³ أوستين، المصدر نفسه، ص151.

⁴ أوستين، المصدر نفسه، ص149-150.

أَشَارَتْ بِطَرْفِ الْعَيْنِ خَيْفَةً أَهْلِهَا إِشَارَةً مَذْعُورٍ وَلَمْ تَتَكَلَّمْ
فَأَيَّقَنْتُ أَنَّ الطَّرْفَ قَدْ قَالَ مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا بِالْحَبِيبِ الْمُتِيمِ»¹.

ففي البيتين إشارة إلى الفعل الكلامي الذي قد يتم بالإشارة في دلالة الترهيب في إشارة العين.

ولكن يبقى الأهم في كل ذلك كما يذكر "أوستين Austin" هو أن نعرف ما إذا كانت الإجابات وضروب اللزوم المتقاربة يمكن أن تؤدي على خير وجه ممكن.²

-الشرط الثاني ويتعلق بالمناسبة التي قد يُحقق فيه الفعل الكلامي، فالنطق باللفظ ليس هو العنصر الوحيد الضروري حتى نعتبر أن الفعل كان في حال إنجاز، ولذا فننقل «بوجه عام إنه من الضروري ودائما أن تكون المناسبات التي حصل فيها التلفظ بالعبرة هي ظروف مناسبة مخصوصة على وجه ما أو على وجه كثيرة»³. فالمناسبة الآن هي التي تحدّد بمعطياتها السياقية طبيعة الإنجازية المقصودة.

فلكي تكون العبارات صادقة لا بد أن تتعلق بمناسبتها، وبالتالي ضمان إنجازيتها. ويجب أن نشير هنا إلى أن مقولة "الصدق" هنا (ويقابلها الكذب) لا تتعلّق بدلالات الألفاظ؛ بل ترتبط بما يمكن أن ننجزه من أفعال في ظروف مخصوصة⁴. لي طرح مقولة "النجاح وعدمه"؛ فالفعل الكلامي يكون ناجحا إذا حقق إنجازيته المقصودة، ويكون غير ناجح إذا جانب إنجازيته.

وقد ميّز "أوستين Austin" في هذا السياق بين معنى الفعل القولي وقوة الفعل الإنجازي، وقد بيّن ذلك انطلاقا من مجموعة من الأمثلة التي قد تتعدد قواها الإنجازية، ولعل أفضل مثال يوضح هذا التقابل بين "المعنى القولي" و"القوة الإنجازية" هو ما يحتفظ به منذ بداية البحث ويستشهد به كلما اقتضى السياق ذلك وهو ربما قد يقول لك شخص: "إنه سيهجم عليك"، فعلى الرغم من

¹ البيان والتبيين، 78/1، وينظر ص219.

² أوستين، المصدر نفسه، ص150.

³ أوستين، نظرية أفعال الكلام، ص19.

⁴ ينظر أوستين، المصدر نفسه، ص181.

وضوح المعنى القولي إلا أنه لا نعرف القوة المقصودة فيه، فليس واضحا ما إذا كنت أقصد إثبات حكم (الخبر)، أو توجيه تحذير (إنشاء) وغير ذلك¹.

ولهذا قد تعدّد أشكال الإفصاح عن مختلف الوظائف الإنجازية، ف«مثل هذه الوظائف الأدائية قد تكون صريحة بصورة واضحة تماما عندما نقول عبارة من قبيل "أتعهد بمقتضى هذا..."، أو أنّ هذه الوظائف قد تعتمد على السياق في الحصول على معناها الخاص، كما أن ما يفصل مثل هذه الوظائف عن العبارات الحقيقية هو القصد أو قوة تغيير الكلام Illocutionary force" التي تصاحب سياق مثل هذه الوظائف»².

وقد بيّن "أوستين Austin" أننا «عندما ننجز فعل كلام ما فنحن بالضرورة نستعمل "الكلام Speech"، و لكن بهذه المناسبة على كم وجه نكون بالضبط مستخدمين له؟ وإذا كان للكلام وظائف متعدّدة أو طرق نستعمله فيها، وحصل تنوّع كبير في إيجاد فعلنا على وجه ما وكان لنا أن نقول في كل مناسبة لا بد أن تتنوع الطرق والمعنى الذي يقصد "استخدام الفعل فيه". وهكذا يختلف الشأن حينما يقع التحذير أو مجرد التنبيه أو إصدار الأمر، كما يختلف حينما نكون أمرين بوعده على وجه معين أو نكون فقط مصرحين بإرادتنا على هذه النحو أو ذاك، وقس على ذلك»³.

ولا مندوحة هنا من العودة إلى صنيع النحاة العرب الذين أشاروا بدقة إلى الوظائف المختلفة التي قد يؤدّيها الكلام الواحد، قد نكشف عن ذلك انطلاقا من التنوّع الاستعمالي للفعل الكلامي: "كيف أنت وزيد؟" بالرفع في "زيد" أو النصب. فمظاهر التنوّع في القوة الإنجازية نفسرها انطلاقا من هذه المخالفة الإعرابية، كون «الإعراب بهذا الشكل هو -برأيي- موقوف على مبدأ اقتصادي كبير، فربّما بحركة النصب أو الرفع نستطيع أن نوفّر جهدا كبيرا من أجل الإبانة.

¹ ينظر أوستين، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص128.

² كريستوفر نوريس، التفكيكية النظرية والممارسة، ترجمة: د. صبري محمد حسن، المملكة العربية السعودية، دار المريخ 1989، ص231.

³ نظرية أفعال الكلام العامة - كيف ننجز الأشياء بالكلام - ص129.

فلو لم يكن الإعراب بعلامته هذه لتداخلت المعاني فيما بينها واحتلّطت»¹. قد نشرح ذلك أكثر مما يلي:

* فإذا أردنا طلب القوة الإنجازية "الاستخبار" عن الاثنين، نقول: "كيف أنت وزيد؟" بالرفع، فالمعطوف "زيد" محمول على بنية أصلية يفسرها التقدير "ما أنت وما زيد؟" وهو وجه حسن². ومما يقوّي ذلك أننا نستطيع الإطناب في هذا العطف؛ أي أن نقول: "كيف أنت وزيد وعمرو وبكر؟" على إرادة الاستخبار عنهم جميعا.

* وإذا ابتغينا معرفة القوة الإنجازية "السؤال" عن صلة الاثنين فقط؛ نقول: "كيف أنت وزيدا؟" بالنصب، غير أن تحقيق هذه الوظيفة يبقى مرتبطا بما هو جدير بالاستخبار. والقول في هذه الحالة لا يتعدّاهما؛ لأنّ السؤال يتحقّق من الربط بينهما. ندرك هذا أكثر من قول أسامة بن الحارث الهذلي³:

فَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَتَلَفٍ يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ الصَّابِطِ

بالنصب على إرادة المعية؛ لأنّ الشاعر يريد الاستنكار والتعجب، وهذا المعنى يتحقّق بالعنصرين اللغويين معا، ولا يؤديه أن يأتي الاسم مرفوعا؛ لأنّه لا يؤدي في هذه الحالة البعد الإبلغي المراد. كما أنّه إذا بطلت في هذه الحالة "المعية" بطل الاستفهام، وبالتالي يلتبس المعنى المراد. ومما يقوّي هذا أن الاسم في البيت من تمام الحديث، وليس بمتحدّث عنه وبذلك ألّزم فيه النصب⁴.

ومنه يتّضح لنا أن ضبط القوة الإنجازية للفعل الكلامي لا يقف عند حدود اللفظ وعلاقتها التركيبية فحسب؛ بل يتصل أيضا بالعلاقات الإبلغية المقصودة، والتي ترتبط بالمتكلم والمتلقي وموضوع الكلام ككل.

¹ د. عمار ساسي، اللسان العربي وقضايا العصر، الجزائر دار المعارف، 2001، ص 49.

² ينظر كتاب سيبويه، 302/1.

³ ينظر أبو سعيد السكري، شرح أشعار الهذليين، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، القاهرة، مكتبة دار العروبة، (د.ت)، 507/2.

⁴ ينظر عبد الحليم بن عيسى، الوظائف النحوية لأحرف العلة في العربية، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 1998، ص 254.

وهذا ما نوضحه أيضا من التعدّد في القوة المتضمنة في القول التي قد نرصدها في قول العرب "لا تأكل السمك وتشرب اللبن"¹، حيث قد تكتنفه القوى الإنجازية التالية:

*إرادة قوة النهي عن الأول وإباحة الثاني؛ والمعنى "ولك شرب اللبن"²؛ ويتم ذلك بالرفع لإفادة الاستئناف؛ أي "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" برفع "تشرب"؛ لأنّه لم يتوجّه إليه النهي.

*إرادة قوة عدم الجمع بينهما؛ بالنصب في التركيبين معا؛ أي "لا تأكل السمك وتشرب اللبن"؛ لأنّ المعنى "لا تجمع بين السمك واللبن"³، فالنهي ههنا ليس مرتبطا بكلّ الحالات؛ بل هو مقيد بالمعيّة التي تكون في الوقت الواحد.

*إرادة قوة النهي فقط، بالجزم على إفادة الإشراك بين الفعلين في النهي؛ أي "لا تأكل السمك وتشرب اللبن"، والنهي ضمن هذه الحالة غير مفيد؛ لأنّه يجوز في متبوع "الواو" القبليّة أو البعدية أو المصاحبة⁴.

ليبقى "التسييق Contextualisation" (بالطرح التداولي)؛ وليس معناه ربط الألفاظ بسياقها اللغوي فحسب، بل حتى سياقها المقامي، هو المعين الأساسي على ضبط القوى الإنجازية المقصودة في مثل هذه الأقوال.

-الشرط الثالث إذعان المتلقي للفعل القولي بجدية وتفعيل لفعل الفهم؛ ف«إذا لم يسمع مخاطبي ما أخبرته به، أو أنّه لم يحمل كلامي محمل الجد وعلى وجهه لم يصح أن نقول إنني قد حذرته. وإذن لا بد أن يحدث أثر وتأثير ما على المخاطب حتى تتحقق قوة فعل الكلام، وتكون قيمة العبارة به واصله إلى تأدية المقصود. ولكن كيف يبلغ هذا الأثر على أحسن وجه؟ وكيف يمكن أن نقيس وأن نحدد هذا الأثر؟ وبوجه عام يكافئ مقياس وتحديد الأثر حمل الآخر

¹ ينظر سيبويه، كتاب سيبويه، 43/3، والمبرد، المقتضب، ج2/25، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 357/2.

² ينظر ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 555.

³ ينظر سيبويه، كتاب سيبويه، 43/3.

⁴ ينظر عبد الحلیم بن عيسى، الخفة والسهولة في الحدث اللساني -دراسة تركيبية للبنية اللغوية، رسالة دكتوراه جامعة تلمسان،

2004، ص181.

(المخاطب) على تحصيل الدلالة وفهم قوة العبارة»¹. فالفعل الإنجازي "التحذير" في "إنه سيهجم عليك" يجب على المتلقي أن يأخذه على محمل الجد حتى ينجح الفعل الكلامي.

ولكن «ليس من الضروري أن يبالي المستمع بالتحذير فعلا؛ لأنه ربما يظل غير مقتنع بأن الثور على وشك أن يهجم بالفعل. ولكن يجب عليه أن يدرك أن المتكلم قصد بمنطوقه أن يحذره، ويجب عليه أن يدرك أن المنطوق قد نُطق به على أنه تحذير»². فليس ضروريا أن يبالي أو لا يبالي المتلقي مما تلقاه؛ بل الأهم أن يدرك أن القوة المتضمنة في القول هي "التحذير".

الشرط الرابع: ارتباطه بالعرف الشائع بين المتكلم والمتلقي، فالفعل الإنجازي فعل عرفي قائم على الاتفاق والمواضعة، يقول "أوستين Austin": «يجب أن نلاحظ أن قوة فعل الكلام هي فعل اتفاقي منبني على التواطؤ والمواضعة؛ إنه فعل مؤدى ومنجز طبقا للتواضع»³. فكما أنه للفعل القولي أعراف مضبوطة في صياغته وترتيب عناصره، كذلك الأمر بالنسبة للفعل الإنجازي؛ إذ له أعرافه الشائعة في الجماعة اللغوية المعينة، عن طرقها «ننجز أيضا قوى "أفعال كلامية Illocutionary acts" كإخبار أو إصدار الأمر أو التحذير أو مباشرة الأمور وغير ذلك، أعني ضروب العبارات التي لها صفة المواضعة وقوتها وقيمتها»⁴.

فهذه العرفية تنظم علاقات المتكلم بالمتلقي حتى تتحقق الإنجازية المقصودة، باعتبار أن كل إنجاز يقوم على عرف يفصح عنه؛ وهي شرط أساسي لكي «يستطيع المتكلم أن يفهم السامع بمنطوق محدد، ماذا يريد منه»⁵.

¹ أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة - كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص 147.

² د. صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص 197. وفي هذا السياق دعا البلاغيون المتلقي إلى حسن الاستماع حتى يقف على مقاصد القول، يقول العسكري: «حسبك من حظ البلاغة أن لا يؤتى السامع من سوء إفهام الناطق، ولا يؤتى الناطق من سوء فهم السامع». الصنائع، ص 22. ويقول ابن المقفع: «تعلم حسن الاستماع كما تتعلم حسن الكلام». الأدب الصغير والأدب الكبير ورسالة الصحافة، تح: يوسف أبو حلفة، بيروت منشورات مكتبة البيان، ط 1964/3، ص 180.

³ نظرية أفعال الكلام العامة - كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص 136.

⁴ أوستين، المصدر نفسه، ص 141.

⁵ كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنص مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، ترجمة د. سعيد حسن بحيرى، ص 111.

وقد أكد "سيرل Searle" على قيمة هذا العرف لشرح أكثر إنجازية الفعل الكلامي، فبيّن في غير مرّة من كتابه "أفعال الكلام Les actes de langage" أنّه من غير الممكن أن ينحصر ويقوم مفهوم الفعل الكلامي على مراد المتكلم فحسب؛ بل هو مرتبط أيضا بالعرف اللغوي والاجتماعي الذي يتقاسمه أفراد البيئة اللغوية المعينة. ولكي يوضّح ذلك ضرب مثلا لذلك يقول فيه؛ فلنتخيّل أنني جندي أمريكي في الحرب العالمية الثانية، وأنّ الجنود الإيطاليين قد اعتقلوني، ولنفترض أنّي أردت أن يعتقدوا أنّي جندي ألماني لكي يطلقوا سراحي، فمطلوب أن أفصح عن ذلك باللغة الألمانية أو الإيطالية، لكن وللأسف لا أجيد اللغتين، فحاولت أن أراوغهم ليعتقدوا أنني جندي ألماني فاستخدمت جملة ألمانية هي البيت الأول من قصيدة حفظتها عن ظهر قلب من درس تعلمته عن الألمانية؛ وهي "kennst du das land, wo die zitronen büben" التي تعني بالنسبة إليّ "أنا ضابط ألماني"، ثقة منّي بأنّه ليس فيهم من يتقن اللغة الألمانية.

فقصّد المتكلم من هذه الجملة أنّه يقول: "إنني ضابط ألماني" لكي يُطلقَ سراحي، ولكنّ الجملة المنطوق بها في الألمانية لا تدل على ذلك، بل تعني: "هل تعرف البلد الذي يزهر فيه الليمون Connais tu le pays ou fleurissent les citronniers؟" وهي جملة - كما نرى - لا تتوافق مع سياق الحال الذي نريد استعمالها فيه.

وهذا دليل واضح على أنّه لا يكفي قصد المتكلم في الفعل الكلامي؛ بل لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار العرف اللغوي والاجتماعي الذي تقتضيه اللغة المعينة في استعمالها. وفي هذا الإطار يستشهد بقول "فيتغنشتاين Wittgenstein" الذي يذكر أنّه قد نقول: "الجو بارد" ونحن نريد معنى "الجو حار" ونحقق المقصد¹، والذي يستحيل معرفته بمعزل عن سياق الحال المستعمل فيه¹، ومنه تتشكّل "الأعراف اللغوية والاجتماعية" التي تنظّم استعمالات اللغة ومقاصدها.

وتشكّل هذه الأعراف كما يرى "سيرل Searle" قواعد تأسيسية تبين طبيعة كل فعل إنجازي بالنسبة للفعل القولي المعين؛ فبالنسبة للفعل الكلامي للطلب يعد المنطوق محاولة من المتكلم لحمل المخاطبين على أداء فعل معين مثل "أطلب منك أن تأتي غدا". وبالنسبة للفعل الكلامي للنصح يُعد المنطوق تأكيدا من المتكلم حيال المخاطب بأن فعلا مستقبليا محددًا سيكون في صالح

¹ Voir Searle, Les actes de Langage, p:84-85.

المخاطب تماما، مثال "أنصحك بأن تذهب إلى الطبيب". وبالنسبة للفعل الكلامي للوعد يعد المنطوق بالنسبة للمتواصلين قبول المتكلم بالالتزام حيال المخاطب بتنفيذ مضمون ما وعد به، مثل "أعدك بأن آتي غدا". وبالنسبة للأفعال الكلامية للزعم والتقرير والتوكيد يعد المنطوق تأكيدا من المتكلم تجاه المخاطب بأن القول المعني يمثل حالا حقيقية، مثل "أزعم أن المنتج س جيد بصفة خاصة"...¹. فكل فعل إنجازي يقوم على فعل قولي ما يكشف عن طبيعته، هذا المنطوق هو الذي يحدد انطلاقا من التواضع والتواطؤ في الجماعة اللغوية المعينة عرفية القوة الإنجازية.

هذه الأعراف التي تفصح عنها الأفعال القولية هي التي تنظم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد؛ إذ هناك أنواع كثيرة جدا من المعاملة الإنسانية تتضمن كلاما محكوما ومكونا عن طريق ما يمكن إدراكه ببسر على أنه أعراف رسمية، بالإضافة إلى الأعراف التي تحكم منطوقاتنا. ومن ثم فإن حقيقة أن كلمة "مذنب" يلفظها رئيس الخلفين في المحكمة -في لحظة ملائمة- تكون منطوقة من حيث هو رفع الحكم إلى المحكمة؛ وكون هذا كذلك هو يقينا مسألة إجراءات عرفية في القانون. وبصورة مماثلة فإن مسألة العرف قيمة لو قال الحكم في مباراة رسمية للمتعمدي على منافسه "أخرج" فإنه يؤدي بذلك فعل الإخراج للاعب. وهكذا الأمر مع مختلف القوى الإنجازية التي تنظمها الأعراف القانونية (في ممارسة لعبة مثلا أو جلسات قانونية أو غير ذلك)، أو الاجتماعية المنبثقة من السنن والتقاليد التي قد تنظم شؤون أسرة أو قبيلة أو مجموعة بشرية ما.

ج-الفعل الناتج عن القول (الفعل التأثري) Acte perlocutoire: ويتعلق بالفعل الذي قد

نحققه بواسطة قولنا لشيء ما، وتحقيقنا للفعل الإنجازي، ويظهر مع وقع القول، أو في الآثار التي يحدثها القول على المخاطب، بتعديل أنظمتها المعرفية أو عاداته السلوكية.

ويرى "أوستين Austin" أنه مع القيام بفعل القول، وما يصحبه من فعل متضمن في القول (القوة) «لابد أيضا من أن ننجز نوعا آخر من الأفعال. فأن نقول شيئا ما قد يترتب عليه أحيانا أو في العادة حدوث بعض الآثار على إحساسات المخاطب وأفكاره أو تصرفاته... وإنجاز فعل من

¹ ينظر كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنص مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، ترجمة د. سعيد حسن بحيري، ص112.

هذا النوع يمكن أن نسمّيه بإنجاز ما ترتّب عن فعل الكلام وما لزم عنه، وهو بالضبط مصطلحنا "لازم فعل الكلام Perlocutionary" ¹.

فـ"أوستين Austin" ضمن هذا التوضيح يشير إلى الآثار الناتجة عن الفعل الكلامي، والتي تتنوّع بحسب أغراضه. ومن أمثلة تلك الآثار: الإقناع، التضليل، الإرشاد، التشييط، الترهيب، الإكراه... وغير ذلك. قد نوضّح ذلك أكثر من المثال الآتي:
- "أخرج من البيت".

فالمتكلم لما يحقّق هذه العبارة فإنّه يكون قد حقّق الفعل الكلامي بكل مستوياته الثلاثة، قد نبينه من الصياغة الإجرائية التالية:

أ- فعل (أ) أو فعل القول: إنّه قال لي بأن "أخرج من البيت" قاصداً بذلك استعمال فعل الخروج على حقيقته.

ب- فعل (ب) أو قوة فعل القول: لقد حضني أو نصح لي أو أمرني بالخروج من البيت.

ج- فعل (ج) أو لازم فعل القول: أنّه أقنعني أو حملني على أن أخرج من البيت.

فالمتكلم في المستوى الأول حقّق فعلاً كلامياً، وبه يكون محققاً للفعل الإنجازي المتمثل في الأمر بالخروج، ويدرّب عن ذلك أنّه أحدث في نفسي اقتناعاً، وهو بذلك قد حقّق الفعل التأثري كما هو ممثل في الصيغة الإجرائية (ج).

وقد نمثّل لذلك في حوار الخضر (عليه السلام) مع سيّدنا موسى (عليه السلام) في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾²، حيث نلاحظ أنّ المتكلم (الخضر عليه السلام) بتحقيقه هذه العبارة فإنّه يكون قد حقّق الفعل الكلامي بكل مستوياته الثلاثة، قد نوضّح ذلك من الصياغة الإجرائية التالية:

أ- فعل القول: قال لموسى "عليه السلام": "إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا".

ب- قوة فعل القول: لقد احتج على كون موسى "عليه السلام" لن يستطيع الصبر معه.

¹ نظرية أفعال الكلام العامة - كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص 131.

² الكهف (67).

ج-لازم فعل القول: لقد منعه ونبّهه إلى نتائج وعواقب فعله.

وقد دعا "أوستين Austin" إلى ضرورة التفريق بين ما ننجز من فعل ونحققه (الفعل الإنجازي) وبين آثاره ونتائجه (الفعل التأثيري)، من حيث «كون هذا الأخير مفهوما من الخارج ومن قرائن الأحوال، ونتيجة لآثارها، ثم إنّه في ذاته ليس نتيجة ولا مترتبا عن فعل الكلام. ومن ناحية أخرى يتعين الآن أن نشير إلى أن فعل الكلام من حيث هو متميز عن لازم فعل الكلام يرتبط على وجه ما بحدوث بعض الآثار؛ لأنّه لو لم تحصل بعض الآثار تامة الإنجاز لم تكن قوة فعل الكلام مناسبة للاعتبار ومقبولة، وبالتالي لو لم يكن ذلك كذلك لم يقع الفعل على وجهه... وإذن لا بد أن يحدث أثر وتأثير ما على المخاطب حتى تتحقق قوة فعل الكلام وتكون قيمة العبارة به واصله إلى تأدية المقصود»¹.

ومنه يتّضح الفرق بين "الفعل المتضمن في القول" و"الفعل الناتج عنه"، ولذا «ينبغي ألا بين "سريان الأثر ومفعوله"، وبين حدوث النتائج؛ إذ أنّ قوة فعل الكلام يسري أثرها ويحدث مفعولها على بعض الوجوه. وشتان بين سريان الأثر وحصول النتائج وحدوثها على ترتب وقوع أمور بشكل عادي كالحال مثلا في تغيير مجرى الأحداث الطبيعية»².

وفي هذا الإطار أشار "سيرل Searle" إلى أن الأفعال المتضمنة في القول قصدية، أما «الأفعال التأثيرية لا يجب أن تؤدي قصديا بالضرورة؛ قد تقنع شخصا بشيء ما، أو تدفعه إلى فعل شيء أو تزعجه أو تحيره دون أن تقصد ذلك. وكون الأفعال التمريرية هي قصدية في الجوهر، بينما الأفعال التأثيرية قد تكون وقد لا تكون قصدية»³. وهنا إشارة دقيقة إلى أنّه قد تتحقق بعض التأثيرات التي قد لا يقصدها المتكلم، ربما قد تنتج عن سوء تأويل الفعل الإنجازي.

وقد لمّح "أوستين Austin" في الوقت نفسه إلى العلاقة التي تربط بين القوة المتضمنة في القول، والآثار الناتجة عنه، يقول: «إذن توجد ثلاثة طرق تربط فيها قوى أفعال الكلام بآثاره ونتائجه فمنها سكون النفس وطمأنينتها إلى الفهم، ومنها سريان المفعول وأثره، ومنها تلمس

¹ أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص147.

² أوستين، المصدر نفسه، ص147.

³ العقل واللغة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، ص203.

الإجابة»¹. ففي هذا القول إشارة مهمة إلى مبادئ عرفية تواضعية مهمة خارجة عن فعل الكلام في حد ذاته لترتبط بالمتكلم والمتلقي أيضا في إنتاج الفعل الكلامي وتأدية مقصده.

ومن هذا التوضيح ككل نلاحظ أنّ الفعل الكلامي الكامل يتكوّن من فعل القول، والفعل المتضمّن في القول (الفعل الإنجازي)، والفعل الناتج عن القول (الفعل التأثري).

ولكن "سيرل Searle" أعاد النظر في التقسيم التي قدّمه أستاذه "أوستين Austin" للأفعال الكلامية مقترحا تصورا آخر، ومستفيدا «مما كان قد أصبح شائعا عند عدة فلاسفة أمثال "فريجه Frege" و"هير Hare" و"مينونج Meinong" في تحليل الفعل المتضمن في القول إلى "فعل النمط Type act" و"فعل المحتوى Content act". وكل ما يفعله سيرل هو استيعاب هذه التقسيم ضمن نظرية الأفعال الكلامية، وذلك بأن يميز بين الفعل المتضمّن في القول عن "فعل القضية Propositional act"»².

ونستطيع أن نبين إسهامه هذا في التمييز الذي قدّمه حول الفعل الكلامي؛ إذ وزّعه بين أربعة أفعال لغوية هي: فعل القول، والفعل القضوي، والفعل الإنجازي، والفعل التأثري.

1- فعل القول: ويتمثل في النطق الصوتي للألفاظ على نسق نحوي ومعجمي صحيح.

2- فعل القضية أو الفعل القضوي: وهو الحمولة الدلالية الإحالية المباشرة التي تحملها الجملة، وهو مأخوذ من المعجم في العادة، وهو معادل لمفهوم "فعل القول" (الدلالة الإحالية المباشرة)، ويرمز لها "سيرل Searle" بـ(P) التي تُرجمت بـ(ض)، وتعني "قضية".

3- فعل القوة المتضمنة في القول (القوة الإنجازية): ويتعلّق بالطاقة الإنجازية التي يتضمّنّها الفعل الكلامي؛ كالإخبار أو الاستخبار أو الوعد أو الوعيد، وغير ذلك. وفعل القوة هو الفعل الكلامي الحقيقي، ويرمز له بالرمز (F) الذي تُرجم في العربية بـ(ق).

¹ أوستين، المصدر نفسه، ص148.

² طالب سيد هاشم الطببائي، نظرية الأفعال الكلامية، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 98-99، 1992، بيروت/باريس مركز الإنماء القومي، ص67.

فالمحتوى القضوي لكل الملفوظات الإنجازية يرمز إليها بـ (P) F، والتي تُرجمت في العربية
بـ: ق (ض)¹.

ولكي يكشف عن ذلك قدّم "سيرل Searle" الأمثلة الأربعة التالية التي تحمل محتوى قضويا
واحدا لكنّها تختلف في قوتها الإنجازية وهي:

- "جون يدخن كثيرا".

- "هل يدخن جون كثيراً؟"

- "دخن كثيرا جون".

- "كم إنّ جون يدخن كثيرا!"

حيث تختلف القوى الإنجازية في هذه الأقوال بين: الإخبار والاستفهام والأمر والتعجب،
على الرغم من أنّ المحتوى القضوي واحد؛ إذ يعبر عن قضية واحدة موضوعها "جون" ومحملها
"التدخين"².

4- الفعل التأثري: ولا يختلف مفهومه عن التصور الذي قدمه أستاذة "أوستين Austin".

وبناءً على ما سبق يمكن أن نعيد صياغة تركيبية الفعل الكلامي كما تصوّرها "سيرل
Searle" كما يلي:

- أن تتكلّم؛ أي أنّك تحقّق الفعل التلفّظي.

- أن تسند الكلمات إلى بعضها وتحيل على مراجعتها، يعني أنّك تحقّق الفعل القضوي.

- أن تخبر أو تهدّد أو تعد أو تستنكر أو تستفهم؛ أي أن تحقّق فعل القوة (الفعل الكلامي

الحقيقي).

- الفعل التأثري، ولكن ليس له أهمية كبيرة عنده.

¹ الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، د. مسعود صحراوي، ص 84.

² Voir : Les actes de Langage, Searle, P :60.

لقد أدّى هذا التعديل الذي أتى به "سيرل Searle" إلى التفريق بين "فعل القضية" و"فعل القوة"؛ إذ يمكن للفعل القضوي الواحد أن يظهر مع تحقيق أفعال إنجازية مختلفة قد تمثل لذلك بـ:

- أ- "خرج زيد".
- ب- "هل خرج زيد".
- ج- "ليخرج زيد".

فهذه الملفوظات ذات فعل قضوي واحد (حمولة دلالية مباشرة واحدة) ناتج عن إسناد الخروج لـ"زيد"، إلا أنّها رغم قيامها على الفعل القضوي نفسه إلا أنّ قواها الإنجازية مختلفة؛ حيث القوة الإنجازية في (أ) هي الإخبار، وهي في (ب) الاستفهام، وفي (ج) الأمر. وهذا يعني أنّ تحقيق هذه الملفوظات معناه تحقيق ثلاثة أفعال إنجازية مختلفة حيث يتكرّر مع تحقيق كل واحد منها تحقيق الفعل القضوي نفسه.

وقد تتوافر التراكيب المؤشّرات التي تسهم في بيان القوة الإنجازية، يمكن أن نلاحظ ذلك في الجملة (ب) حيث تمثّل أداة الاستفهام "هل" مؤشّراً للقوة الإنجازية، والأمر نفسه مع "لام الأمر" في (ج). غير أنّ هذه المؤشّرات لا يطرد ظهورها مع كل استعمال لغوي؛ إذ يمكن أن تضمّر دون أن تظهر في بنية الملفوظ (فعل القول) مثل:

- "سوف أحضر غداً"؛ حيث تكون القوة الإنجازية هي الإخبار فقط.
- "سوف أحضر غداً"؛ حيث تكون القوة الإنجازية هي الوعد.
- "سوف أحضر غداً"؛ حيث تكون القوة الإنجازية هي التهديد.

فلهذه الجمل فعل قضوي واحد، وهو فعل "الإتيان"، لكنّها مختلفة من حيث القوة الإنجازية: من الإخبار إلى الوعد ثم التهديد، وغيرها من القوى الإنجازية التي يمكن تحقيقها في السياقات الكلامية المختلفة.

ومعنى هذا أنّ الفعل المتضمّن في القول يزيد بدرجة عن "فعل القضية"، ومنه نلاحظ أنّ تمييز الأول عن الثاني تمييز حقيقي، وهما في الوقت نفسه متلازمان؛ فلا وجود لفعل متضمّن في القول من دون وجود فعل القضية.

وفي هذا السياق استطاع "سيرل Searle" أن ينتبه إلى قضية مهمة جدا في هذه النظرية؛ إذ أتضح له أن هناك أفعالا كلامية قد تنجز أكثر من قوة إنجازية؛ قد تفصح عن واحدة منها بطريقة مباشرة، وقد تدل على أخرى بطريقة غير مباشرة، ينتقل من الأولى إلى الأخرى عبر سلسلة من الاستدلالات.

6- أصناف القوى الإنجازية:

لقد لاحظ "أوستين Austin" أنّ موضوع البحث الأساسي من الأقسام الثلاثة للفعل الكلامي هو الفعل الثاني؛ أي "الفعل الإنجازي" (الفعل المتضمّن في القول)؛ إذ يعتبره الفعل الكلامي الحقيقي، أو جوهره؛ فهو المجال الوحيد الذي يستحق البحث والدراسة. وقد قام بدراسته وبحثه، من أجل إيجاد منهج معيّن في تصنيف الأفعال الكلامية، فاعتمد على "القوة الإنجازية Force Illocutoire" التي تصاحب المعنى الصريح للفعل التلفّظي، ومنه استطاع أن يقدم تصنيفا للأفعال الإنجازية يقوم على ما يلي:

1- "الحكميات Verdictifs": وهي عبارة عن إطلاق أحكام أو قرارات قضائية على واقع ما، أو شخص معيّن، أو قيمة معيّنّة، وتتأسس في جوهرها على بدهة، أو أسباب وجيهة، مثل: "برأ ووعد ووصف وحلّ وقدرّ وقيّم وحكم وفسّر وقومّ وطبع وصنّف ورثّب وأثبت".

2- "الأمريات Exercitifs": (التمريسيّة): وتقوم في أساسها على استعمال الحق أو السلطة أو ما إليها بإصدار أوامر لصالح أو ضدّ سلسلة أفعال، مثل عيّن واستقال وأمر ونهى وحرّم وأعلن (عن بداية جلسة) وأغلق ونّبّه وطالب.

3- "الوعديات Promissifs": (أو التكليف Commissifs) وهي إما التزام بأداء فعل ما، أو إفصاح عن نية، مثل وعد ونذر وأقسم وراهن والتزم وضمّن.

4- "السلوكيات Comportatifs": وهي إظهار مشاعر نفسية إزاء ما يحدث للآخرين، وتندرج تحت باب السلوك والأعراف الاجتماعية؛ مثل: شكر وهنأ وعزّي ورحّب واعتذر وانتقد وبارك.

5- "التبينيّات Expositifs": (العرضية): وهي عبارة عن ألفاظ تستعمل لشرح الحالة التي يضع المتكلم نفسه فيها من أجل إيضاح شيء ما في محاوراته ومحاجاته، بعرض المفاهيم وبسط المواضيع، واستعمال كلمات، وذكر مراجع، مثل أكّد وأنكر وأجاب واعترض ووهب ومثّل وفسّر ونقل أقوالاً وبرهن ووصف وشرح¹.

والملاحظ على الأمثلة التي قدّمها "أوستين Austin" هي لألفاظ الأفعال (Verbes) وليست للأفعال ذاتها (Actes). وقد تسبّب ذلك في الخلط في التصنيف؛ إذ هناك تداخل بين الأفعال في الأمثلة التي أتى بها؛ وهذا ما نلاحظه في "وصف" مرّة في "الحكميات" وأخرى في "التبينيّات". ولعل ذلك يكون ناتجاً عن ارتباك مصدر المنهج الذي اتّبعه "أوستين Austin" وهو الاحتكام إلى المعاني المجرّدة للأفعال كما تقدّمها المعاجم اللغوية. وفي هذه المناسبة نشير إلى أنّ "أوستين Austin" نفسه صرّح بأنّه غير راضٍ بهذا التصنيف².

هذا هو تصوّر العام الذي قدّمه "أوستين Austin" للفعل الكلامي، وعلى الرغم من أنّه لم يكن كافياً لوضع نظرية دقيقة ومتكاملة لأفعال الكلام، إلّا أنّه استطاع أن يتحدّى ما اعتبره مغالطة وصفية في دراسة اللغة، فأضحت المفاهيم الأساسية التي قدّمها نقطة الانطلاق الرئيسية لدراسة من نوع خاص للدراسة اللغوية، أراد فيها التركيز على "الفعل الإنجازي" من فعل القول، وهذا ما تبلور أكثر مع أتباعه مثل "سيرل Searle" و"فوندرليش Wunderlich" وغيرهما.

فقد لاحظ "سيرل Searle" أنّ تصنيف "أوستين Austin" للأفعال الإنجازية، لم يقدّم على أسس مضبوطة بما تقتضيه هذه القوى، وقد بدا واعياً بهذا الأمر لذلك اقترح في كتابه "المعنى والعبارة Sens et expression" تصنيفاً آخر مبنيّاً على معايير أخرى خارجة عن إطار المعطيات

¹ ينظر أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة- كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص 186-187، وفرانسواز أرمينيكو، المقاربة التداولية، ص 62، ود. مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، ص 77.

² ينظر أوستين نظرية أفعال الكلام العامة- كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص 186.

اللغوية، تتعالق أكثر مع معطيات "سياق الحال"، وقد بناه من خلال الاختلافات التي قد تكون بين القوى الإنجازية، يقول «هناك وفي رأيي اثنا عشر بعدا (Dimensions) للاختلافات الدلالية يمكن أن تجعل الأفعال الإنجازية تختلف الواحدة عن الأخرى»¹، وهذه الأبعاد هي²:

1- الاختلاف في الهدف أو الغرض من الفعل الإنجازي، ففي الأمر مثلا يكون الهدف هو محاولة التأثير في المتلقي ليقوم بفعل ما. والهدف أو الغرض من الوصف هو تمثيل لشيء ما سواء أكان صادقا أم كاذبا دقيقا أم غير دقيق. أما الهدف من الوعد فهو إلزام المرسل نفسه بفعل شيء ما.

والهدف أو الغرض لأي نمط من فعل القول مرتبط بالهدف الإنجازي، وهو جزء من القوة الإنجازية ولكنه ليس مطابقا لها، فمثلا الهدف الإنجازي للرجاء هو نفسه الهدف الإنجازي للأمر؛ كلاهما يستدعيان من المرسل إليه القيام بشيء ما. ولكن من المؤكد أن القوة الإنجازية تختلف عن ذلك. ويمكن القول بوجه عام إن القوة الإنجازية تناج لعدد من العناصر؛ وليس الهدف الإنجازي إلا واحدا منها، ولذلك فإنني أعتقد أنه الأكثر أهمية³.

2- الاختلاف في اتجاه المطابقة بين الكلمات والعالم "Les mots et le monde"؛ ويتعلق الأمر هنا بالهدف الإنجازي لبعض الإنجازات بإرجاع الكلمات (وبتعبير دقيق محتواها القضوي) إلى العالم ومدى ملاءمتها له، في حين هناك إنجازات أخرى يتحقق هدفها الإنجازي بالنظر إلى ملاءمة العالم للكلمات.

3- الاختلاف في الحالة النفسية المعبر عنها، فالذي: "يثبت أو يشرح أو يخبر أو يطالب أن" يعبر عن إيمانه بالقوى الإنجازية التي تقتضيها هذه الأفعال، وكذلك الذي: "يأمر أو يطالب أو يرجو" يعبر عن رغبة من أن ينجز السامع الفعل، والذي "يعتذر" يعبر عن أسفه على ما بدر منه.

¹ Searle, Sens et expression étude de théorie des actes de langage, P:40.

² Voir Searle, Ibid, P:40-46. وقد استعنا في الترجمة بالترجمة الواردة لهذه الأبعاد في كتاب آفاق جديدة في البحث اللغوي. المعاصر، للدكتور محمود أحمد نخلة، ص77، وترجمة د. سعيد علوش في كتاب المقاربة التداولية، لفرانسواز أرمينيكو، ص63-66.

³ Voir, Searle, Ibid, P:40-41.

ويعبر المتكلم على العموم، في القيام بكل فعل إنجاز يمتلك مضمونا قضويا، عن موقف تجاه هذا الأخير سواء كان مخلصا أم لا.

4- الاختلاف في القوة أو الدرجة في تقديم الهدف الإنجازي مثل ما نلاحظه في الملفوظين

الآتين:

- "أقترح أن نذهب إلى السينما"،

- "أصر على ذهابنا إلى السينما،

إذ لهما الهدف الإنجازي نفسه، لكنهما يختلفان في درجة أو شدة تقديمهما.

5- الاختلاف في مترلة المتكلم والمؤهلات التي قد تميّزه عن المتلقي في الوقت الذي ينتج فيه

القوة الإنجازية للملفوظ؛ فلو طلب الضابط -في ثكنة عسكرية- من جندي أن ينظف سلاحه كان أمرا، ولكن إذا طلب الجندي من الضابط أن يفعل ذلك كان هذا مجرد اقتراح أو رجاء، وليس أمرا. إذا هناك فرق بين الأمر والالتماس كفعالين كلاميين مختلفين.

6- الاختلاف في الطريقة التي يرتبط بها القول باهتمامات المتكلم والسامع؛ مثل الاختلاف

الذي قد يكون بين المدح والثناء، أو التهئة والتعزية. هذا الحد يعد من أنماط الشرط التمهيدي في تحليل الأفعال الكلامية.

7- الاختلاف المتصل مع سائر عناصر الخطاب والسياق الذي يقع فيه؛ لنأخذ على سبيل

المثال: "أجيب، أو أستدل، أو أستنتج، أو أعترض على"؛ إذ تتصل هذه الملفوظات بكل العناصر التي تسهم في إنتاجها، ومع السياق الذي ترد فيه.

8- الاختلاف في "المحتوى القضوي *Contenu propositionnel*" المحدد بمؤشر القوة

الإنجازية؛ كالاختلاف بين الإخبار والتوقع؛ فالأول يكون عن أمر ماض أو حاضر، أما الثاني فيكون لأمر في المستقبل.

9- الاختلاف بين أفعال قد تكون دائما أفعالا كلامية، وأخرى يمكن أن تكون منجزة

كأفعال كلامية لكن ليس بالضرورة كذلك. مثلا يمكن أن تصنف الأشياء وأنت تقول "أنا أصنف

هذه الأشياء إلى (أ) و(ب)، لكنك قد لا تحتاج إلى قول أي شيء لتصنيف الأشياء؛ إذ يكفي أن تضع ما هو منها من النوع (أ) في الصندوق المخصص لـ(أ)، وما هو من النوع (ب) في الصندوق المخصص لـ(ب). كذلك يمكن أن تقول عن تقدير القيمة أو تشخيص الحالة "أنا أقدر" أو "أشخص" لكن من الممكن أن تقدر أو تشخص دون أن تقول شيئا على الإطلاق.

10- الاختلاف بين أفعال كلامية يتطلب أداؤها أن تنتمي إلى "مؤسسة فوق لسانية Une institution extra-linguistique" وأخرى لا يتطلب إتمامها ذلك؛ إذ هناك أفعال كلامية كثيرة تتطلب مؤسسة فوق لسانية (عرف غير لغوي) لها القدرة على تحقيق الإنجاز المقصود؛ وهي على العموم ما كان خاضعا في إنجازها من الفعل لحالة يطلب فيها المتكلم من السامع عمل شيء في إطار هذه المؤسسة (العرف)؛ مثل أفعال التحريم (حرم)، تجريم الجرم (أجرم)، إعلان الزواج (تزوج)...؛ فالتحريم له مؤسسته الشرعية التي توضحه، وكذلك الزواج لا يجوز إلا في إطار مؤسسة تقره وتشرعه، والحرب أيضا. أما أفعال أخرى من مثل الوعد أو الإخبار فمثلها لا يحتاج إلا إلى العرف اللغوي.

11- الاختلاف بين الأفعال التي يكون لـ"فعلها الإنجازي Le verbe illocutoire" استعمال أدائي "Un usage performatif"، وأخرى ليس لها ذلك؛ مثل أفعال "أكد، وعد، أمر، استنتج، ولكن لا يمكن أن ننجز فعل البيع "باع"، أو "أنذر" إلا بالقول فنقول: "بعتك" أو "أنذرتك"، فالأفعال الإنجازية ليست كلها "أدائية Des performatifs".

12- اختلاف الأسلوب أثناء "الأداء L'accomplissement" للفعل الإنجازي؛ فبعض الأفعال الإنجازية لها أسلوب خاص "style particulier" في أداء الفعل الإنجازي، كالاختلاف بين الإعلان والإسرار؛ إذ يختلفان في "الهدف الإنجازي Le but illocutoire" و"المحتوى القضوي Le contenu propositionnel"، ولكن دائما في أسلوب أداء فعليهما الإنجازي.

فكل هذه الأبعاد كما نلاحظ يريد صاحبها إثبات "الاختلاف" (البينية) لأن الأفعال الإنجازية ليست واحدة؛ بل "تختلف" فيما بينها وتتنوع بحسب طبيعتها المستمدة في جوهرها من معطيات "سياق الحال" ككل، والتي تؤطر كل فعل كلامي، باعتبار أن الاكتفاء بجانب واحد فقط

كالجانب اللغوي (كما قد نلاحظ على تصنيف "أوستين Austin") قد لا يسعفنا في تحديد القوة الإنجازية المبتغاة للفعل الكلامي المعين.

وانطلاقاً من الأبعاد، وبعد تأمله لتصنيف "أوستين Austin" للأفعال الإنجازية والأفعال الواردة تحت كل صنف لاحظ "سيرل Searle" أنّ هذا التصنيف له مجموعة من المآخذ؛ لعلّ من أهمها أنّ تقسيمه لم يكن بناء على ما تقتضيه "الأفعال الإنجازية Des actes illocutoires"؛ ولكن انطلاقاً من "الألفاظ الإنجازية Des verbes illocutoires"، فـ«المتضمنات في القول (Illocutions) هي أجزاء من اللغة لا من لغة معينة، بينما ألفاظ الأفعال التي بها تسمى هذه المتضمنات في اللغات المختلفة هي أجزاء خاصة بلغات معينة»¹. ثم إنّ المآخذ الأهم هو أنّه لم يقيم على أساس أو مجموعة من الأسس الواضحة والمتناسقة².

وقد وضّحها أكثر في خلاصة قال فيها: «إنّ تصنيف "أوستين" يطرح ستة مآخذ بارزة، وهي بحسب أهميتها؛ هناك اختلاف بين "الأفعال Verbes" و"الأفعال (الأداءات) Actes" فالأفعال ليست جميعها "أفعالاً Des verbes" إنجارية، ثمّ الأنواع المذكورة بينها هوة واسعة، ثمّ هناك الكثير من الأنواع غير المتجانسة، ثمّ الكثير من "الأفعال Des verbes" مدمجة في نوع لا توافق المعنى العام له، وفي الأخير الأمر المهم ليس هناك أساس متناسق في الترتيب»³.

وليقدّم تصنيفاً أكثر دقة اعتمد على ثلاثة أسس منهجية؛ وهي كلّها مستمدة من معطيات "سياق الحال" الذي يجري فيه الفعل الكلامي؛ وهي:

1- الغرض الإنجازي، وهذا الجزء من القوة المتضمنة في القول هو الجزء الجوهرية الذي به يتم نجاح الفعل الإنجازي. وهو القصد التواصلية الذي يتغيه المتكلم. بمنطوقه (ما يريد المتكلم أن ينجزه. بمنطوقه)⁴، مثل "الحصول على قيام" "س" بشيء ما"⁵.

¹ طالب هاشم طبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية، ص71.

² Voir, Searle, Ibid, P:48-49, نقصد بالأفعال هنا الفعل بمعناه المعجمي الذي هو قسيم الاسم والحرف.

³ Searle, Sens et expression, P51.

⁴ ينظر كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنص مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، ترجمة د. سعيد حسن بحيري، ص133.

⁵ ينظر فليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة د. صابر الجباشة، ص63.

2- اتجاه المطابقة، وهو أساس ثانٍ مضاف إلى الأساس الأول بالإمكان الاستناد إليه في التمييز بين أقسام الأفعال الإنجازية. وهو النحو الذي يرتبط به المحتوى مع العالم؛ أي الشيء المعبر عنه ومقتضياته الإنجازية؛ فـ«الغرض المتضمن في القول لأية قوة متضمنة في القول يقوم دائما بربط المحتوى القضوي بـ"العالم"... فهناك عدد محدود من الطرق التي يتم بها ربط المحتوى القضوي بـ"العالم"، نسمي كلا منها اتجاه المطابقة»¹. وهذه الاتجاهات هي:

أ- اتجاه المطابقة من القول إلى العالم؛ ويتحقق النجاح في حالة تطابق المحتوى القضوي مع حاصل مستقل في العالم، مثل التأكيد والإنكار والوصف، ويرمز لها "سيرل Searle" بسهم متجه إلى الأسفل ↓، وهو خاص بالتقريريات.

ب- اتجاه المطابقة من العالم إلى القول: ويتحقق نجاح المطابقة بتغير العالم لي مطابق المحتوى القضوي للمتضمن في القول، مثل القسم والوعد والطلب، ويرمز لها بسهم متجه إلى الأعلى ↑، وهو خاص بالتوجيهيات والالتزاميات.

ج- اتجاه المطابقة المزدوج: يتحقق النجاح في المطابقة بتغير العالم لي مطابق المحتوى القضوي بتمثيل العالم على أنه تغير على هذا النحو، مثل الاستقالة والإقالة، ويرمز لها "سيرل Searle" بسهمين متعاكسين عمودياً ↕، وهو خاص بالإيقاعات.

د- اتجاه المطابقة الفارغ؛ لا توجد مشكلة في نجاح تحقق المطابقة بين المحتوى القضوي والعالم؛ لأنه عموماً يقع القول مع افتراض حصول المطابقة، مثل الشكر والتهنئة، ويرمز له بالمجموعة الفارغة ∅².

3- شرط الإخلاص.

وكُلُّها - كما نرى - مرتبطة بمعطيات الحال التي تؤطر الفعل الكلامي. وقد جعل تصنيفه هو الآخر في خمسة أصناف هي:

¹ د. مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، ص 111.

عن د. طالب هاشم طبطباتي، نظرية الأفعال الكلامية، ص 72، وينظر، Voir Searle et Vanderveken, P:53²

د. مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، ص 89-90.

1-الإخباريات Assertifs¹: والهدف أو الغرض من هذا النوع يرتبط بمسؤولية المتكلم (وبدرجات متفاوتة) حول حقيقة الاقتراح المعبر عنه (الغرض التقريري)، وهي تصف كيف هي الأشياء. وأفعال هذا الصنف كلها تحمل "الصدق والكذب Le vrai et le faux"، واتجاه المطابقة فيها من الكلمات إلى العالم. «ولا يوجد شرط عام للمحتوى في التقريريات، والشرط المعد لجميع التقريريات هو حيازة المتكلم على شواهد أو أسس أو مبررات ترجح أو تؤكد صدق المحتوى القضوي، والحالة النفسية التي تعبر عنها التقريريات هي الاعتقاد². ويتضمن هذا الصنف معظم "أفعال الإيضاح Expositifs" عند "أوستين Austin" وكثيرا من أفعال الأحكام Verdictifs³.

2-التوجيهيات Directifs: و يرتكز الهدف الإنجازي لهذه الأفعال على العمل الذي يتكوّن من محاولات (بدرجات متفاوتة) من جانب المتكلم لفعل شيء ما من المستمع، وهي ما يسعى فيها إلى القيام بأشياء للآخرين؛ فالغرض الإنجازي هو محاولة المتكلم توجيه المخاطب إلى فعل شيء ما. واتجاه المطابقة فيها من "العالم إلى الكلمات Du monde aux mots"، وشرط الإخلاص فيها يتمثل في الإرادة أو الرغبة الصادقة، والفعل القضوي فيها هو دائما فعل السامع شيئا في المستقبل. والأفعال التي تدلّ على هذا الصنف هي: سأل، طلب، أمر، اعترض، استعطف، دافع، التمس، توسل، دعا، سمح، نصح، تحدى، وكثير من أفعال "القرارات Exercitifs" عند "أوستين Austin" تدخل في هذا الصنف⁴. فأساسها "حمل المخاطب على القيام بفعل ما".

¹ هناك من ترجمها بـ"التقريريات" مثل: د. طالب هاشم طبطباتي، في "نظرية الأفعال الكلامية"، ص72، ود. مسعود صحراوي في "الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي" ص93، وسماها د. عمر بلخير "أفعال الإثبات" في "تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، ص160، وترجمها د. سعيد علوش بـ"التأكيدات" في المقاربة التداولية، ص66، وسماها د. أحمد المتوكل "أفعال الحكمة" في اللسانيات الوظيفية، ص21، وبنعتها بـ"القوى الخيرية" في آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص73، وغير ذلك.

² د. طالب هاشم طبطباتي، نظرية الأفعال الكلامية، ص72.

³ Voir Searle, sens et expression, P:53.

⁴ Voir Ibid, P53.

3- "الالتزاميات Promissifs": ويصرح "سيرل Searle" أنه لا يضيف عن تعريف

"أوستين Austin" لأفعال التعهد، فهي أفعال إنجازية يكون فيها الهدف الإنجازي إجبار المتكلم (وبدرجات متفاوتة أيضا) على تبني تصرف ثابت مستقبلي، نتعهد فيها بالقيام بأشياء للآخرين¹.

واتجاه المطابقة في هذه الأفعال من العالم إلى الكلمات، وشرط الإخلاص هو القصد، والمحتوى القضوي فيها دائما فعل المتكلم شيئا في المستقبل، و«ظاهر أن اتجاه المطابقة في الالتزاميات والتوجيهيات واحد؛ فهل يسوغ ذلك ضمهما في قسم واحد؟ والجواب أن ذلك غير ممكن لسببين: أحدهما أن المرجع في الالتزاميات هو المتكلم، أما في التوجيهيات فهو المخاطب. والثاني أن المتكلم في الالتزاميات لا يحاول التأثير في السامع، وفي التوجيهيات يحاول التأثير فيه»²، ومن ههنا يظهر الفرق الواضح بين الالتزاميات والتوجيهيات، ففي الأفعال الأولى يكون التركيز على المتكلم أما في الثانية فالمستهدف فيها هو السامع.

4- "التعبيرات Expressifs"³: والغرض الإنجازي لهذا الصنف هو التعبير عن الحالة

النفسية المخصوصة ضمن شرط الإخلاص، وتتعلق بحالة أشياء محدّدة في المضمون القضوي. ومن نماذج الأفعال التعبيرية نذكر: "شكر، هنأ، اعتذر، قدّم التعازي، حزن، رحّب"، ففي التعبيرات نعبر عن أحاسيسنا وواقعنا. ولا وجود لأثر المطابقة بين العالم والكلمات لاقتضاء حقيقة القضية المعبر عنها فقط.

5- "الإيقاعيات Déclarations"⁴: والغرض منها إحداث تغيير في العالم بحيث يطابق

العالم المحتوى القضوي بمجرد الإنشاء الناجح للفعل الكلامي. ويتم ذلك بالاستناد إلى مؤسسة غير لغوية بحيث تعتبر هذه المؤسسة عن الأداء الناجح لذلك الفعل الكلامي إحداثاً للتغيير

¹ Voir Searle, sens et expression, P: 54.

² د. محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص78.

³ ترجمها د. طالب هاشم طبطباتي بـ "البوحيات". ينظر نظرية الأفعال الكلامية، ص73.

⁴ ترجمها د. سعيد علوش في المقاربة التداولية بـ "الإدلاءات"، وترجمها د. محمود أحمد نحلة في "آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر" بـ "الإقاعات" ص98، وترجمها د. طالب هاشم طبطباتي، في نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب ص31، ود. مسعود صحراوي في الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي ص94، بـ "الإيقاعيات"، وغير ذلك.

المطلوب، واتجاه المطابقة هو الاتجاه المزدوج؛ إذ تتميز الإيقاعيات عن غيرها من الأفعال الكلامية بأن أداءها بنجاح يكفي لتحقيق المطابقة بين القول والعالم.

وأما الحالة النفسية التي تعبر عنها الإيقاعيات فهي الاعتقاد بوقوع الفعل ناجحا والرغبة في وقوعه ناجحا، ويتوافق الاعتقاد والرغبة مع القصد في تحقيق الغرض المتضمن في القول¹.

وقد قدّم الدارسون لهذه التصنيفات أيضا انتقادات متنوعة، منها انتقادات "فندرليش Wunderlich"، و"ريكاناتي Récanati" و"هايرماس Hebermas" وغيرهم². ولكن ما في هذا السياق هو طبيعة التصنيفات التي قدموها للأفعال الإنجازية والمؤسسة في جوهرها على العلاقة بين المحتوى القضوي والقوة الإنجازية، ثم إنّها مستمدة في جوهرها من معطيات "سياق الحال" ككل في تصنيف القوى الإنجازية وبالخصوص إذا استحضرنا الشروط التي أقرها "سيرل Searle" في ضبط هذه القوى، فهو ينظر إلى القول وعلاقاته بمنتهى ومتلقيه والعالم الذي يجري فيه هذا القول الذي تتحكم فيه عناصر تداولية تسهم في إنتاجه وتحقيق مقصده (الفعل الكلامي وملابساته غير اللغوية). يمكن توضيح كل ذلك بالاستنتاجات الآتية:

- لا يقوم الغرض الإنجازي - وهو الأساس الذي يتأسس عليه الفعل الكلامي - على ما يقتضيه المحتوى القضوي فحسب؛ بل يقوم أيضا على علاقات القول بعناصر السياق ككل.

- مختلف الأغراض الإنجازية تقوم على العلاقات بين التمثلات الذهنية والنفسية للمتكلم (الاعتقاد، الإحلاص...) والواقع الذي ينتج فيه القول، وقد تبلورت هذه المقولة أكثر من خلال اتجاهات المطابقة المختلفة في هذه التصنيفات بين القول والعالم.

- من الأفعال الكلامية ما هو إلزامي، ومنها ما هو أقل إلزاما أو غير ملزم؛ فمن الأولى "الإيقاعيات Déclarations" التي تتدخل في تحقيقها مؤسسات؛ وهي أفعال ترتبط غالبا بالبيع أو

¹ ينظر د. طالب هاشم طبطباتي، نظرية الأفعال الكلامية، ص 72.

² قد لا تقتضي طبيعة دراستنا عرض هذه التصنيفات ككل بقدر ما يهم علاقة سياق الحال بهذه التصنيفات حيث يكفينا نموذج "أوستين" و"سيرل". وللإطلاع على هذه التصنيفات ينظر: د. عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، ص 161-162، والجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 27.

الشراء أو الزواج أو الطلاق وغير ذلك، ومن الثانية فيشمل بقية الأصناف، وهو كثير في الاستعمال اليومي للمتخاطبين؛ كالوعد والنداء وغيرهما.

بقي أن نشير إلى أن أنماط الفعل الكلامي المختلفة كـ"الوعد والنصح والأمر والطلب، وغيرها من الأنماط تقوم على مجموعة من المؤشرات اللغوية وغير اللغوية التي تؤمن سيرورتها، وتتضح أكثر من التخاطب الذي يتم فيه أي نمط.

7- الفعل الكلامي عند الدارسين العرب المعاصرين:

لقد استقطبت نظرية الأفعال الكلامية اهتمام الدارسين العرب المعاصرين فقدّموا مجهودات متنوعة من أجل شرحها وبيان مقاصدها، وتقديم البدائل المصطلحية لها، مقترحين في بعض الأحيان بعض الطروحات الجديدة.

وسنركز في هذه المناسبة على المحاولات التي قدّم فيها أصحابها قراءة تجديدية لما آلت إليه نظرية الأفعال الكلامية، وقد نشير إلى الدراسة المهمة التي أنجزها طالب سيد هاشم الطبطبائي في صنيعة "نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب" إذ يعد من المبادرات العربية الأولى في هذا المجال؛ إذ يعود إليه الفضل في توضيح المفاهيم الأساسية التي تمخضت عن هذه النظرية في رحاب التفكير العربي الموروث انطلاقاً من جهد الفلاسفة والبلاغيين والنحاة وعلماء الأصول محالة منه للوصول إلى آراء مبتكرة في ذلك.

وجهده الأساسي تمثّل في بيان كيف أنّ هناك إشكالات كثيرة طُرحت في نظرية الأفعال الكلامية المعاصرة كان قد أثارها العلماء العرب قديماً، وبالخصوص علماء الأصول حيث أنّ تطبيقاتهم وتعاملهم مع الاستعمال اللغوي جعلهم يبيّنون بصيغة أكثر دقة طبيعة الفعل الكلامي التي لا تتوقف عند حدود الصيغة اللغوية، وقد كشفوا الفروق بين الأفعال الإنجازية والاختلافات الدقيقة التي قد تلاحظ فيما بينها.

ويمكن أن نوضّح هذه القضايا انطلاقاً من إبراز أهم الإضافات التي أضفها على هذه النظرية؛ ومن ذلك:

-ملاحظته الدقيقة حول طبيعة الفعل الكلامي المعين التي قد تتضح أكثر عند مقابلتها بالفعل الكلامي المطلق، وهو أمر لم يتعرض له "أوستين Austin" "سيرل Searle" و"فاندرفكن Vanderveken"، يقول: «قد يشته الفعل المعين كالأمر بالفعل الكلامي المطلق وهو القدر المشترك بين كل الأفعال الكلامية، فلنميزهما بأخذ العلاقة بينهما؛ علاقة الجنس (للفعل الكلامي المطلق) بالنوع (للفعل الكلامي المعين)... فيقال عندئذ إن التحديد الذي يقدمه "سيرل Searle" و"فاندرفكن Vanderveken" ليس تحديداً لجنس الفعل المتضمن في القول بل هو تحديد لنوعه... ولعل عدم الالتفات إلى تحديد الفعل الذي هو كالجنس انصراف عن أهم ما في هذه النظرية؛ بل إن أقرب مباحث هذه النظرية إلى عمل الفيلسوف هو بنظرنا هذا المبحث»¹. وهو تفريق دقيق يقتضي الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الفعل الكلامي، والفعل الإنجازي الذي قد تفيده.

-اقتراحاته في بيان طبيعة النسبة الخارجية التي يقتضيها "الإنشاء"، فانطلاقاً من التعاريف التي قدمها علماءنا العرب للخبر والإنشاء توصل إلى نتيجة مفادها أن «الخبر ما قصد بنسبته الكلامية أن تطابق نسبته الخارجية لا أن توجد لها. الإنشاء ما قصد بنسبته الكلامية أن توجد نسبته الخارجية، لا أن تطابقها»²، وقد ركّز على مفهوم "النسبة الخارجية" التي ذكرها الدسوقي³، فقال: «هي نفسها ما اعتبره "سيرل Searle" "شرط الصراحة"، نقترح أن تسمى تلك النسبة "النسبة الخارجية النفسية" أو "النسبة النفسية". ولما كانت النسبة الأخرى لا توجد وجوداً طبيعياً Physical" أو "نفسياً Psychological" بل كان وجودها اعتباراً من اعتبارات المجتمع نقترح أن يطلق عليها "النسبة الخارجية الاجتماعية" أو "النسبة الخارجية الاعتبارية" أو "النسبة الاعتبارية»⁴. وهو تفريق دقيق بين طبيعة الإخبار في الخبر، وطبيعة الإنجاز الذي يقتضيه الإنشاء؛ إذ هناك النسبة الخارجية الموجودة مسبقاً، والنسبة الخارجية الموجدة لاحقاً. وهنا نضيف إليه في "النسبة الخارجية الموجدة" مل يقتضيه سياق الحال حيث تتدخل معطياته في ضبط طبيعة هذه النسبة.

¹ الطبطائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، ص 25، و 69.

² الطبطائي، المرجع نفسه، ص 61. وقد استنتج هذه النتيجة انطلاقاً من التعريف الذي قدمه الدسوقي في حاشية الدسوقي على شرح

السعد، ضمن شروح التلخيص، طبع بمطبعة عيسى الباي الحلي وشركاه بمصر، 166/1.

³ الدسوقي، حاشية الدسوقي على شرح السعد، 166/1.

⁴ الطبطائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، ص 63.

-بعد تأمله لمختلف العروض التي قُدمت حول "الأفعال المتضمنة في القول" تبيّن له أنّ العرض الرائع والناجح هو بلا شك صنيع "سيرل Searle"، وقد بسط ذلك في كتابه المشترك مع "فاندرفكن Vanderveken"¹. ولكن رغم ذلك يرى أنّه يوجد في هذا العرض مواضع للنظر والمراجعة، وركز على الجانب المركزي من نظرية "سيرل Searle" وهو المختص بتحليل "الغرض المتضمن في القول"²، وانطلق من الأساس الذي أخذ به صاحب هذه النظرية في تحقيق الغرض للفعل المتضمن في القول وهي فكرة "اتجاه المطابقة"³، لكن أوقعه في مشكلات متنوعة منها:
*فكرة "المطابقة" لا تتصف بالتناظرية، وهذا يستوجب من "سيرل" تقديم توضيح لها.
*اتجاه المطابقة من العالم إلى القول لم يميز الأمرات عن الوعديات بعضها عن بعض؛ إذ أصبحت هناك أغراض مشتركة في اتجاه المطابقة مما يضعف من قيمتها في تحديد عدد الأغراض المتضمنة في القول.

*-من الصعب أن نعتبر عدم المطابقة نوعاً من المطابقة؛ فعدم الفعل لا يعتبر نوعاً من الفعل.

*-يحتاج اتجاه المطابقة المزدوج إلى توضيح أكثر.

وقد أفضى به هذه الملاحظات إلى دعوته الصريحة من أجل إعادة النظر في فكرة "سيرل Searle" و"فاندرفكن Vanderveken" القاضية بالاستعانة باتجاهات المطابقة في إضفاء الصرامة على التقسيم الخماسي للفعل الإنجازي⁴. وفي رحاب هذه المشكلات حاول الطببائي تقديم بعض الحلول، مقترحا تحديداً معدلاً في تحديد القوى المتضمنة في القول على أساس: كون الغرض

¹ عنوان الكتاب "Foundations of illocutionary logic"، وقد أوضح الطببائي أنّ مركز النظرية لدى "سيرل Searle" هو تحليل "مكونات القوة المتضمنة في القول"، إنّ هذا التحليل هو الأساس لكل من:

-تحصيل مفهوم واضح لأية قوة متضمنة في القول

-تقديم تقسيم تام للقوى المتضمنة في القول للغات الطبيعية.

-تحديد قيم الصحة والبطان والنجاح لأي فرد معين من أفراد هذه القوى بالاستناد إلى محصلة ما توفر وما لم يتوفر هذه الأجزاء. ينظر الطببائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، ص120.

² "الغرض المتضمن في القول" هو أساس الطرح الذي قدمه "سيرل" في تحليله للفعل الكلامي؛ باعتبار أن نجاح كل فعل إنجازي مرهون بغرضه؛ فالوعد غرضه إلزام المتلفظ نفسه بعمل شيء، والأمر غرضه حمل المخاطب على عمل شيء، وهكذا مع بقية أصناف الفعل الكلامي.

³ ينظر ص133-134 من الرسالة.

⁴ ينظر الطببائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، ص124-126.

هو بذاته تحقيق مطابقة؛ أو كونه تهيئة لفعل لاحق مرتبط بتحقق به المطابقة، واتجاه المطابقة، والعالم الذي ترتبط به القوة، وصورة المحتوى القضوي للقوة، وبناء على ذلك اقترح التصنيف الآتي:

1-التقريريات: والغرض منها أن تحقق بذاتها المطابقة من القول إلى العالم بدون شروط في العالم الذي ترتبط به، وفي المحتوى القضوي.

2-الوعديات: الغرض منها أن تهيئ لفعل لاحق به تتحقق المطابقة من العالم إلى القول، بتعيين المحتوى القضوي الذي تطابقه، ويكون المتكلم مسؤولاً عن تحقيق المطابقة، ولا شروط في العالم الذي ترتبط به.

3-الأمريات: الغرض منها أن تهيئ لفعل لاحق به، تتحقق المطابقة من العالم إلى القول وتعيين المخاطب مسؤولاً عن تحقيق المطابقة، ولا شروط في العالم الذي ترتبط به.

4-الإيقاعيات: الغرض منها أن تحقق بذاتها المطابقة من العالم إلى القول، ولا يكون هذا العالم إلا اعتبارياً.

5-البوحيات "Expressifs" (التعبيريات): وتنقسم إلى:

أ-البوحيات الاجتماعية: تمثل الأفعال الاجتماعية التي تلازمها انفعالات نفسية، ويكون الفعل المتضمن في القول هو الموجد لها، وتكون موجهة إلى مخاطب بالضرورة. الغرض منها أن تحقق بذاتها المطابقة من العالم إلى القول، توجد أفعالاً ذات آثار لياقية.

ب-البوحيات النفسية: لا يمثل الفعل المتضمن في القول إلا الكشف عنها، ولا تكون موجهة إلى مخاطب بالضرورة¹.

¹ الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، ص164-165.

وهنا نسجّل عليه مأخذاً باعتبار أنّ مفهوم المطابقة المزدوج (من القول إلى العالم، ومن العالم إلى القول) الذي اقترحه ليحتوي أصناف الأفعال المتضمنة في القول لا يستوعب "البوحيات النفسية"، والتي نعتقد أنّه بالإمكان أن تنضوي ضمن المطابقة من العالم إلى القول أيضاً.

بالإضافة إلى استنتاجات دقيقة قدّمها بعدما أن ناقش التصنيفات التي قدمها "أوستين Austin"، وبعده "سيرل Searle" للأفعال الإنجازية، والذي استند على فكرة المطابقة القائمة على أربعة اتجاهات في ذلك، ليتضح له أنه بعد مناقشة آراء علمائنا في هذه القضية اتضحت له «إمكانية بناء نظرية موازية لنظرية "سيرل Searle" في الأفعال الكلامية على أساس ما قدمه العلماء الإسلاميون في المجالات ذات الصلة، وإن نظرية كهذه ستتفق في خطوطها العريضة مع الخطوط العريضة لنظرية "سيرل Searle" لكنّها ستخالفها في تفصيلات أساسية»¹. وفي ذلك إشارة إلى غنى التراث العربي بالأفكار النيرة التي لا تزال إلى مقاربتها بما يعطيها قيمتها العلمية.

ونشير في هذه المناسبة أيضاً إلى الدراسة الرائدة التي اجتهد فيها مسعود صحراوي، والتي اعتمد فيها هو الآخر على التراثيين؛ ومنهم على الخصوص علماء الأصول الذين «استثمروا بقوة ظاهرة "الخبر" في استنباط ظواهر جديدة أو "أفعال كلامية منبثقة"، وقاموا بنفس الصنيع مع ظاهرة "الإنشاء"، فاستنبطوا منها وفرّعوا عنها ظواهر وأفعالا كلامية جديدة منبثقة عن الأصلية، قلما نجدها عند غيرهم»². وفي كل ذلك إشارة مميزة إلى ثراء العمل الأصولي وغناه في دراساتهم اللغوية، والتي انبثقت عنها أفكارا قيمة في كل المستويات تصل في أهميتها إلى قيمة النتائج التي توصلت إليها الدراسات المعاصرة.

وفي رحاب هذه الغاية استنطق الأفكار الدقيقة التي قدّمها علماء الأصول في دراساتهم لباب "الخبر والإنشاء"، فأتضح له أنّهم استنبطوا «أفعالا كلامية جديدة بانتهاج النهج التداولي، وتحديدًا من جراء البحث في المقاصد والأغراض التي يؤوّل على أساسها كل من الأمر والنهي وغيرهما من الأساليب الإنشائية»³. وعلى دقة الاستنتاج الهام الذي توصل إليه مسعود صحراوي في منهج

¹ الطبطائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، ص 167.

² د. مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 147.

³ د. مسعود صحراوي، المرجع نفسه، ص 148.

الأصوليين في دراسة الفعل الكلامي إلا أننا قد لا نوافق على وصف منهجهم بأنه "تداولي"¹؛ إذ نعتقد أن هذا الحكم يضيق المجال عليهم أكثر؛ والأضحى أن نبقي منهجهم كما أرادوه هم بأنفسهم إنه منهج فقهي أصولي.

ولكي يبرز ذلك ارتكز على المفاهيم القيّمة التي قدّمها علماء الأصول لمختلف الأقسام التي بينها للإنشاء؛ منها تعريفهم للأمر والنهي؛ فـ«حقيقة الأمر: الدعاء إلى الفعل. والنهي: هو الدعاء إلى الكف»². ولاحظ أن جمهور الأصوليين متفقون على أن "الأمر" هو «استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه»³، أما "النهي" فهو «استدعاء الترك بالقول ممن هو دونه على سبيل الوجوب»⁴.

وفي رحاب هذا المفهوم الدقيق الذي يقترب من التصنيف الذي قدّمه رواد الأفعال الكلامية المعاصرين كـ"أوستين Austin" و"سيرل Searle"؛ يصل إلى نتيجة يؤكد من خلالها أن هناك فرقا بين التصنيفين العربي التراثي والغربي؛ يقول: «على الرغم من الشبه الشديد بين اصطلاح العلماء العرب وبين اصطلاح المعاصرين "الفعل المتضمن في القول" فإننا نرى أن الخلاف ليس بسيطا أو سطحيا؛ لأنه قد يمكن من تفرّيع صنف آخر من الأفعال الكلامية هو "الأفعال المستدعاة بالقول" يضاف إلى "الأفعال المتضمنة في القول»⁵. وانطلاقا من هذا الاقتراح قدم الخطاطة التالية⁶:

¹ ربما قد تتساءل أكثر في هذا السياق ونقول ما فائدة أن نقوم بإسقاط المناهج الغربية في استنطاق تراثنا في مختلف مجالاته ونقول في النهاية إن منهجهم أسلوبى أو بنوي أو تفكيكي أو سيميائي أو غير ذلك؟! أعتقد أن الأحرى أن نقارب هذا التراث من أجل مواصلة المسيرة الإبداعية التي أوجدوها وبالتالي المساهمة الفعالة في ترقية هذا الفكر من جهة، وربما تقدم الجديد لمختلف الإشكالات التي تُطرح في الدراسات المعاصرة من جهة أخرى.

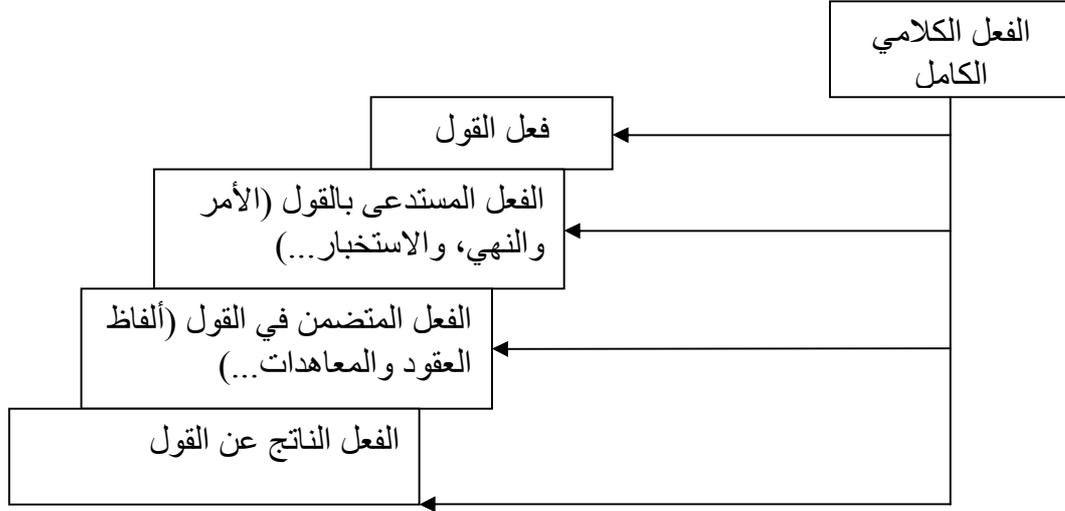
² إمام الحرمين أبو المعالي الجويني، الكافية في الجدل، ص26. والتعريف نفسه ذكره الزركشي حيث صحح التعريف السابقة حول الأمر فقال: «والصحيح فيه: أنه اللفظ الدال على طلب فعل غير كف بالوضع، فخرج النهي، فإنه طلب فعل أيضا ولكن هو كف». البحر المحيط في أصول الفقه، 2/245.

³ إبراهيم الشيرازي، شرح اللمع في أصول الفقه، تحقيق د. عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، 1988، 1/191.

⁴ إبراهيم الشيرازي، المصدر نفسه، 2/293.

⁵ مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص149، ويشير د. مسعود صحراوي أن هذا التقسيم هو صنيع د. خالد ميلاد، في كتابه الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية.

⁶ ينظر د. مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص150.



وفي الحقيقة رغم هذه المحاولة الجادة من جهتين:

الأول: قراءته القيمة والدقيقة لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث.

الثانية: استنباطاته وتطبيقاته الدقيقة التي استوحاها من التراث الأصولي والنحوي والبلاغي.

فإن ما استنبطه مع الأصوليين لا يختلف عما قدمه "أوستين" و"سيرل" وعلماء نظرية الأفعال الكلامية في حديثهم عن "الفعل المتضمن في القول"، ولكن يجب أن نرجع الأمور إلى أصحابها، فعلماء الأصول كان لهم فضل السبق في بناء هذه الظاهرة.

ففعّل الأمر والنهي والاستخبار الذين وضعهم ضمن "الفعل المستدعي بالقول" يشير إلى الفعل الإنجازي الذي يقتضيه المحتوى القضوي، والأمر نفسه مع ألفاظ العقود والمعاهدات التي وضعها ضمن صنف "الفعل المتضمن في القول"، فالاختلاف بينهما اختلاف في طبيعة الفعل الإنجازي في القسمين فقط. ونعتقد أنه حتى ولو أراد الفرق الذي ابتغاه فإنه يجب أن يعمله ليشمل كل الأفعال الإنجازية، كل على حدة باعتبار أن طبيعة الفعل الكلامي تختلف من فعل إلى آخر.

وقد بين وائل حمدوش طبيعة هذا الفرق فقال: «الفعل المستدعي بالقول هو الأمر أو النهي أو الاستخبار...، والفعل المتضمن في القول هو ألفاظ العقود والمعاهدات، والأحكام القضائية...، والفارق بينهما أن الفعل المستدعي يبين طبيعة الفعل ودرجة طلبه من كونه أمراً أو نهياً... في حين أن الفعل المتضمن في القول هو نفس الفعل من غير بيان درجة طلبه»¹.

¹ التداولية: دراسة في المنهج.. ومحاولة في التصنيف، وائل حمدوش، www.lingua.friendemocracy.net

وانطلاقاً من مبدأ المقاصد والمعاني حاول أن يقترح تصنيفاً للأفعال الكلامية؛ استجمعهما ضمن صنفين: "الإذن" و"المنع"؛ يقول «لأسلوب الإنشاء ميزة عند الأصوليين باعتباره أُلصق بالأوامر والنواهي الشرعية، لذلك أدت تطبيقات أسلوب الأمر والنهي خصوصاً إلى تشقيق فروع كلامية منبثقة تدرج ضمن "الأفعال الكلامية" فنشأت مفاهيم وأفعال كلامية أخرى مثل: الوجوب، الإباحة، الحرمة، الكراهة والتزويه. ولكن ما يجمع هذه الأصناف، في رأينا، صنفان هما: "الإذن" في حالة الأمر، و"المنع" في حالة النهي»¹، وأورد بعد ذلك تصور العلماء العرب لهما فذكر أفعال: الإباحة والإذن، والأمر، والمنع، والتعجب، والاستفهام وألفاظ العقود والمعاهدات، وصيغ الطلاق، وألفاظ البيع، بالعرض والتوضيح والتطبيق والاستنتاج.

وهو تقسيم مهم وجادّ ينم عن وعي الباحث الراقى بالأفكار الأساسية التي قامت عليها نظرية الأفعال الكلامية من جهة، وإلمامه الواسع بالرؤى التي احتواها التراث العربي من جهة أخرى. لكن نعتقد أنه يحتاج إلى تدقيق أكثر؛ إذ لم ينطلق الباحث من التصنيف الذي توصل إليه حتى يبيّن لنا طبيعة التصنيف الذي قدّمه؛ هل هو تصنيف لـ"الأفعال المستدعاة بالقول"؟ أم لـ"الأفعال المتضمنة في القول"؟ باعتبار أن الفرق بينهما كما ذكر ليس بسيطاً.

بالإضافة إلى مجهودات أخرى حاول فيها أصحابها توضيح المفاهيم الأساسية التي تأسست عليها نظرية الأفعال الكلامية وشرحها انطلاقاً من الطروحات القيّمة التي قدّمها علماؤنا؛ النحاة منهم والفلاسفة وعلماء البلاغة وعلماء الأصول، ومن ذلك صنيع أحمد المتوكل²، وعمل صلاح إسماعيل عبد الحق³، وغيرهما.

ومعظمها تؤسس دراساتها على ما هو مبسوط في كتب علماء الأصول والنحو والفلسفة والبلاغة.

¹ ينظر د. مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، ص 232، والتداولية عند العلماء العرب، ص 151.

² يمكن أن نشير في هذه المناسبة إلى كتابه: "اللسانيات الوظيفية مدخل نظري"، وكتابه "نحو اللغة العربية الوظيفية" وغيرهما.

³ قد نذكر كتابه "التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد"، و"نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس".

الفصل الثالث: سياق الحال وقوانين التفاعل في الفعل الكلامي

1- طبيعة "التفاعل" في الفعل الكلامي

2- خصائص التفاعل التواصلي في رحاب نظرية الأفعال الكلامية

أ- استعمالية اللغة

ب- تعدد السياقات

ج- الانسجام

د- الدينامية

هـ- التضمن والاقترضاء

3- قوانين التفاعل في الفعل الكلامي

أ- شروط تحقيق الفعل الإنجازي عند "أوستين Austin"

ب- شروط تحقيق الفعل الإنجازي عند "سيرل Searle"

ج- شروط التخاطب عند "غرايس Grice":

د- قواعد أدب المجالسة:

4- قوانين التفاعل والإضمار في الفعل الكلامي

5- التفاعل والحجاج في الفعل الكلامي

الفصل الثالث: سياق الحال وقوانين التفاعل في الفعل الكلامي

يقوم "الفعل الكلامي" على التفاعل حيث لا يمكن أن تتحقق أبعاده الإنجازية من غير دخول المتكلم والمتلقي في علاقة تخاطبية معينة تعمل على تحديد الأدوار بينهما من جهة، وبالتالي ضبط المقاصد من جهة أخرى. فالعبرة ليس ما تقدمه اللغة من معلومات بين شركاء الخطاب؛ بل ما يمكن أن تؤدّيه بمستوياتها المختلفة الصوتية والصرفية والتركيبية والأسلوبية في تشكيل القوة المتضمنة في القول انطلاقاً من موقف تواصلية معين.

غير أنّ عملية التخاطب لا تقوم على الإنتاج اللغوي فحسب؛ بل ترتبط بكل المعطيات التي قد يقتضيها التفاعل الكلامي، على أساس أنّ أيّ تواصل لغوي بصفة عامة يرتكز على قوانين غير لغوية تحكم زمن وقوع الفعل الكلامي ومكانه وطبيعة مؤطّريه، وتسهم بفعالية في ضبط المقصد. ومن هذا المنطلق دعت "أوركيني Orecchioni" إلى ضرورة إعادة إدماج الخارج لساني في الدراسة اللغوية، حيث يستحيل في بعض الأحيان الوصف المناسب للأداء الكلامي دون الاهتمام بالمحيط غير الكلامي¹.

وقد لاحظ أصحاب نظرية الأفعال الكلامية أنّه لا يمكن تشكيل الفعل الكلامي وتحقيق قوته الإنجازية من غير الأخذ بعين الاعتبار علاقات التخاطب ككل. لذلك شكّل "التفاعل" بكل تداعياته الأساس الذي تتجلى من خلاله "فعلية الفعل الكلامي". ومن هذا المبدأ انتقد "سيرل Searle" وريكناتي Recanati تحليل الإنجازيات الذي يتوسّل البنى النحوية العميقة، فهذا الأخير يرتكب حسب "سيرل Searle" خطأ المصادرة على أنّ النحو يتمتع بالاستقلال عن عمل القول "L'acte d'énonciation"، كما أنّه لم يهتم بـ"التفاعل L'interaction" القائم بين الوقائع

¹ فعل القول من الذاتية في اللغة، ص 11. وقد نشير هنا أيضاً إلى أن إدراج السياق بوجه عام يعد من أهم المعطيات التي قام عليها تحليل الأدي في إطار الدعوات التي قام بها بعض العلماء في تحليل النص الأدبي منهم باختين ومانقونو وغيرهما. ينظر د. عبد القادر بوزيده، ملاحظات ومقارنة بين بعض الاتجاهات التداولية باختين ومانقونو نموذجاً، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، العدد 17 جانفي 2006، ص 38.

والقواعد في المقام الذي يتواصل فيه المتكلمون¹. وهي دعوة صريحة إلى الأخذ بعناية مجال التفاعل ككل في تحليل الفعل الكلامي وبيان إنجازيته المطلوبة.

ونشير في هذا السياق إلى أن مجال التخاطب يتطلّب من المتكلم أن يختار من العناصر اللغوية والبنيات التركيبية ما يحقق له القول المطلوب، بالإضافة إلى مستدعيات الحال التي تقتضي منه تكييف قوله بما يحقق الإنجازية المقصودة. ومعنى هذا أن هناك قوانين تؤمّن إجراءات الفعل الكلامي. وقد لاحظ رواد نظرية الأفعال الكلامية ذلك، فناقشوا هذه الضوابط وبيّنوا أثرها وأهميتها في إنتاجية الفعل الكلامي وتحقيق مقاصده.

ولكن قبل إثراء ذلك نلّمح إلى الصبغة المعقدة التي تطبع التخاطب الكلامي، بحكم أنه لا يجري دائما وفق القوانين المرسومة له؛ بل قد يتغيّر ويتنوّع بحسب تداعيات "سياق الحال" وعناصر التفاعل ككل، لذا «فقد تختلف الخطط من مجال لآخر، وقد تتغيّر وتتبدّل تحت ضغط ظروف معينة. كما أن تكوّن الخطاب وتعدّد الذوات بالإضافة إلى تنوع طرق التدليل والتبليغ يسمح بتعددية الخطاب وآليات مقارنته. فهناك خطاب يعمد فيه صاحبه إلى التعاون مع الآخر للوصول إلى الحقيقة في الأمر المنظور فيه، وآخر نرمي من خلاله إلزام الخصم وإفحامه، وثالث يتغني تغليظه، إلخ. وهو تعدّد يتطلّب تضافر العديد من العلوم بغية الكشف عن مقوّمات مختلف أنماط التفاهر والتناظر»².

ومن هنا تظهر طبيعة التخاطب اللغوي ككل، والتي تجعله يتنوّع ويتكوّن في مظهراته بحسب ما يمليه "الحال" الذي يجري فيه، وتتجلّى أيضا طبيعة الضوابط التي قد تتحكم في تجسيد الفعل الكلامي، والتي قد لا تبقى في حدود نظامية اللغة في حد ذاتها؛ بل قد ترهن بضوابط أخرى غير لغوية.

¹ ينظر، فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص58، و. SEARLE, SENS ET EXPRESSION, P:217، كما انتقدت أيضا "روبن لايفوكوف" ROBIN LAKOFF الباحثين الذين يكتفون بالشكل اللغوي التركيبي، فدعت إلى الأخذ بعين الاعتبار المعطيات التداولية. ينظر د.عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، 97.

² د.حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، الدار البيضاء أفريقيا الشرق، 2004، ص11.

وتعدُّ "نظرية أفعال الكلام" من بين النظريات التي درست العلاقة بين الفعل والتخاطب من أجل الكشف عن تأثير "سياق الحال" في تحقيق الإنجازية المطلوبة. ويشير "مانقونو Maingueneau" إلى ذلك بقوله: «إنَّ إشكالية أفعال الكلام كغيرها من مجموع التيارات التداولية تولى دوراً أساسياً لـ "التفاعل الخطابي L'interaction discursive" إلى حدِّ أن هذا الملح يكفي، بالنسبة للبعض، لتسجيل بحث ضمن المدار التداولي. ولم تعدَّ أنَّ اللغة مدركة على أنَّها وسيلة لتعبير المتخاطبين عن أفكارهم وحتى لنقل المعلومات، ولكن كمنشأ يغيّر حالة بتعريف الآخر بنية تداولية. ومنذ الحين الذي اعتبرت فيه التداولية كـ "طقس Rituel" قائم على مبادئ تعاون بين المشاركين في العملية التلفظية، ولن تصبح الهيئة الدالة في مجال الخطاب هي المتلفظ؛ بل الزوج الذي يتكوّن من "المتكلّم Locuteur" والمخاطب Allocataire" و"المتلفظ Enonciateur" والمتلفظ المشارك Co-énonciateur"¹. فالفعل الكلامي فعل تفاعلي ينقل اللغة من وظيفة التعبير إلى وظيفة الإنجاز انطلاقاً من مبادئ تفاعلية معينة.

1- طبيعة "التفاعل" في الفعل الكلامي:

"التفاعل" هو الأساس الذي يقوم عليه الفعل الكلامي، ولا يتحقّق إلا من خلال وجود متكلّم يوجّه قولاً نحو متلقٍ ما لتحقيق مقصد معيّن وفق تداعيات متنوّعة تضمن سيرورات الاتصال وأشكال التفاهم. وقد لاحظ "فان دايك Van Dijk" أن الفلسفة التحليلية بحثت «باستفاضة إلى حدِّ ما مفهوم "الحدث"، ومع ذلك لم يعالج "التفاعل" بشكل منظم إلا بالكاد... فسمّة التفاعل الآن هي أنّ أشخاصاً عدّة مجتمعين أو منفصلين في الوقت ذاته أو بشكل متوالٍ ينجزون حدثاً أو عدة أحداث»². وفي كل ذلك إشارة إلى الأساس الثاني³ الذي تقوم عليه نظرية الأفعال الكلامية، والذي لم ينل الاهتمام الكبير كما هو الحال في مفهوم "الحدث"؛ وهو

¹ مانقونو، مفاهيم تداولية، ترجمة منى بدري، مجلة معالم، المجلس الأعلى للغة العربية الجزائر، العدد الثاني شتاء 2010، ص159. وينظر Maingueneau, Pragmatique pour le discours littéraire, Paris Armand colin, 2005, P:16.

² فان دايك، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ص347.

³ الأساس الأول هو "الحدث" ويشمل مفهوم تغير الشيء من حال إلى حال أخرى في زمن معين، ويتجلى هذا "الحدث" من خلال "التفاعل" بين المتخاطبين.

"التفاعل"، ولذلك حاول بعض الدارسين المحدثين بيان ماهيته وأثر مجرياته في تشكيل الفعل الكلامي وحتى في تأويله.

ويعود في الحقيقة البحث في "التفاعل" إلى اللسانيين الاجتماعيين كـ "فيرث Firth" و"مالينوفسكي Malinowski" و"هايمز Hymes" حيث انتقد بعضهم اللسانيات التوليدية التحويلية؛ لأنها عكفت على دراسة اللغة المنوال بعيدا عن اللغة الاجتماعية، وحددوا الهدف من هذا الاتجاه في دراسة اللغة في محيطها الاجتماعي، وتحليل ما ينتجه المتكلمون في مكان وزمان محددين، وبطريقة معينة ولأغراض معروفة، وبذلك شكّل الكلام وحدة التحليل لديهم، وليس الجملة. وقد تطوّرت هذه البحوث أكثر مع أعمال "أوستين Austin" و"سيرل Searle" وغيرهما¹.

ونعتقد أنّ طبيعة الفعل الكلامي الاجتماعية والقائمة على المعاملات المتنوّعة التي تنتظم وتتجلّى أكثر ضمن نظامية اللغة بين الناس هي التي جعلت "التفاعل" مهما في نظرية الأفعال الكلامية، كون طبيعة القوى الإنجازية كالتهديد أو الرجاء أو السؤال أو الوعد أو الشكوى أو الأمر أو الالتماس أو العقد أو غيرها تقتضي أحداثا اجتماعية بين المشاركين في ذلك، وضمن أدوات وأخلاقيات معينة مستمدة من العلاقات القائمة بين أفراد البيئة اللغوية المعينة.

فالفعل الكلامي ليس مجرد نقل للمعلومات والأخبار إلى المخاطبين فحسب؛ بل هو "عالم يتفاعل فيه الناس"، وتبرز من خلاله أهمية العلاقات البشرية بكل زخمها الثقافي وحمولتها الاجتماعية والنفسية؛ لأنّ «الأصل في اللغة -حسب هذا الوعي- أنّها ليست مجرد سنن، أو مجرد أداة للتواصل كما كان قد عرفها سوسير؛ بل هي لعب، تمتزج بصورة كبيرة مع حياة الناس اليومية، وهذا البعد التداولي في اللغة يجب استحضاره -خلال عملية تحليل التلفظ- لفهم الكثير من القضايا المرتبطة بالنشاط التلفظي (اللغوي)»².

¹ ينظر د. خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 112.

² د. عبد الواسع الحميري، ما الخطاب وكيف نخله، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 2009/1، ص 41.

كما أننا ما إن ندخل في استخدام اللغة حتى نجد أنفسنا سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في عملية "التفاعل"؛ وهنا يتدخل منطق هذا "التفاعل" بكل معطياته اللغوية والاجتماعية والأخلاقية والنفسية، فيفرض قيوده العلائقية في عملية التخاطب.

ويذكر في هذا الإطار "فان دايك Van Dijk" «أنّ العلاقات بين أحداث التابع المتفاعل يمكن أن تكون شديدة الاختلاف كما رأينا، فإذا روعي الزمن فيمكن أن تتداخل إلى حد ما أو لا تتداخل أو تتابع. وإذا ما روعي الارتباط الشرطي فيمكن أن تكون أحداث ما شروط أو نتائج أحداث أخرى بقدر كبير بدرجة أو أخرى»¹.

فـ"التفاعل" ضمن هذا الطرح يشمل الفعل التكلّمي والعلاقات التي تنظّم مجرياته؛ علاقات الأشخاص والزمن والمكان والموضوع وغير ذلك، بالإضافة إلى الأحداث التي تنجرُّ عنه. وإذا استحضرنّا مفهوم الفعل الكلامي فإننا نلاحظ أنّه يعتبر الأساس الذي يقوم عليه، لأنّ إنجازيته لا تتحقّق إلا بوجود متحاورين يجسّدان هذه الفعلية، وبالتالي تفرض معطياته سلطتها في إنتاجية هذا الفعل وإنجازيته.

ويرى "مانقونو Maingueneau" أنّه «لكي يحصل التفاعل حقا، وليس مجرد حضور لأناس يتكلّمون؛ لابدّ من توافر عدد من الشروط، يجب على المتكلّمين قبول حدّ أدنى من المعايير المشتركة والانخراط في التبادل والاضطلاع بالمشاركة بإنتاج دلائل تسمح باستمراره، وهذا مع العلم بأنّ المتكلّمين عليهم أن ينسّقوا تداولهم على الكلام والحركات إلخ»². وفي كل ذلك إشارة إلى الطبيعة المركبة للتفاعل الذي لا يبقى في حدود التعالق اللغوي؛ بل يرتكز أيضا بعلاقات أخرى تقتضي الأخذ بها في التبادل الكلامي.

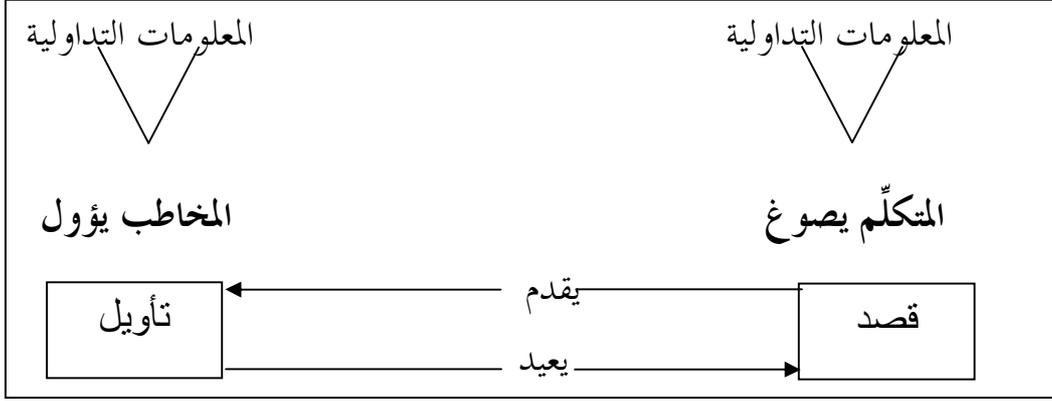
ويفيد "التفاعل" القولي حسب "فان دايك Van dijk" أنّ المتكلم والمخاطب يتوافران على عدد من المعلومات التداولية التي تؤمّن لهما إجراءاته؛ فعند قول المتكلم شيئا ما للمخاطب يهدف إلى إحداث تغيير في معلوماته، ولكي يبلغ فعلا ما وجب أن يكون المتكلم قاصدا؛ لابد أن يتوافر

¹ فان دايك، علم متداخل الاختصاصات، ص350.

² المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة د.محمد يحياتن، ص68.

على إطار ذهني يتعلّق بالتغيير الخاص الذي يرومه، والذي من شأنه أن يجعل المتلقي يغيّر معلوماته التداولية.

وقد تمثّل نموذج التفاعل القولي كما يلي¹:



ومن هذا الشكل نلاحظ أنّ قوانين تكوين العبارات لا تقف عند حدود القواعد الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية؛ بل إنّ طبيعة التفاعل الكلامي الدينامية تستدعي الأخذ في الحسبان قدرات ومعطيات أخرى في ذلك، تتصل مباشرة بعناصر الاتصال من جهة، وتداعيات سياق الحال من جهة أخرى. وقد حدّدها "دايك Dijk" ضمن أصناف متعدّدة عدّها أساسية لأهميتها في التواصل اللغوي، والتي يمكن إدماجها ضمن نموذج خاص للاستعمال اللغوي. وهذه القدرات هي:

-**القدرة اللغوية:** وهي القدرة التي تمكّن مستعمل اللغة من إنتاج وتأويل العبارة اللغوية المعقدة والمتنوعة تنوع المقامات التواصلية.

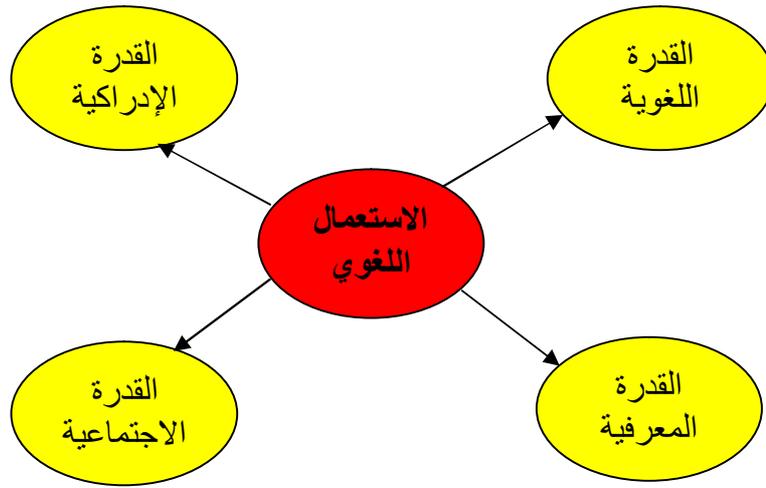
-**القدرة المعرفية:** وتفيد أنّ المتكلم يستطيع اشتقاق جملة من المعارف بواسطة قواعد التعليل المحكومة بمبادئ النطق الاحتمالي والاستنباطي.

-**القدرة الإدراكية:** وتفيد أنّ المتكلم قادر على إدراك المحيط واستنباط المعرفة من إدراكاته واستثمارها في إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها.

¹ ينظر عبد الإله بوغابة، الإطار المتكلمي في اللغويات المعاصرة -إسهام في استكشاف أصوله المعرفية-، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، إشراف د. أحمد العلوي، الدار البيضاء، جامعة الحسن الثاني، 1991، ص155.

-القدرة الاجتماعية: وتعني أن المتكلم لا يعرف ماذا يقول فحسب؛ بل يعرف أيضا كيف يقول شيئا لمخاوره، كما يعرف بدقّة المقامات التي تمكّنه من بلوغ مقاصده التواصلية¹.

ويمكن أن نوضّح تفاعلات هذه القدرات في تكوين الفعل الكلامي في المخطط الآتي:



وتتفاعل هذه القدرات فيما بينها في إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها، ومن هنا نرى أهمية ضوابط "سياق الحال" في تأطير التفاعل الكلامي ككل، ولكن على مستوى الفعل الكلامي تكون ذات أهمية أكثر، لذلك أولاهما رواد نظرية أفعال الكلام أهمية خاصة.

وفي هذا الإطار أشاروا إلى أن جوهر تحقيق المقاصد المطلوبة في الفعل الكلامي مرهون بالسياق الذي تتحقّق فيه؛ إذ يوضح «ما يفعله المتكلم على نحو أفضل؛ أي إن كان يريد بمنطوقه التهديد أو التحذير أو نحوهما. ومن الضروري أن يكون السياق -كما يقول هولدكروفت Holdcroft- على النحو الذي يراه فيه المتكلم؛ فمثلا ينبغي للمتكلم أن يكون في موقع السلطة حتى يصبح منطوقه طلبا حقيقيا. وينبغي له أن يمتلك موقع الملاحظة حتى يصبح منطوقه تبليغا

¹ ينظر عبد الإله بوغابة، الإطار المتكلمي في اللغويات المعاصرة -إسهام في استكشاف أصوله المعرفية-، ص156.

حقيقيا وهكذا»¹. وفي ذلك إشارة جلية إلى العلاقات الاجتماعية -وهي من معطيات الحال- ودورها في تحقيق القوة الإنجازية المطلوبة.

ومن هنا نستطيع أن نكشف عن طبيعة التعالقات التي يقتضيهـا "التفاعل الكلامي" من منظور نظرية الأفعال الكلامية، والتي ترتبط بمكوّنين تداوليين أساسيين:

-**المكوّن الأول معرفي**؛ وله صلة بكيفيات تشكيل الفعل الكلامي لتحقيق مقصده المراد من جهة، وبما يمكن من إشراك المتلقي فيه إيجابيا من جهة أخرى. ويقوم على الكفاية اللسانية والتداولية التي تسهم في إنتاج الكلام وتكييفه بحسب ما يقتضيه الحال ككل؛ ف«كل قول Enoncé" يُفترض فيه أنه مُنتج في محيط تداولي محدد الذي يمكن أن نسميه بالتأطير " Le cadrage" (مجموع المصاف الانتقائية)»². وهذا "المحيط التداولي" يفرض منطقته في تشكيل الفعل الكلامي وتأويله، ثم إن هذا التأطير هو الذي يمنح الفعل الكلامي في كل تبادل لساني فعاليته بما يمكنه من تحقيق المقاصد المطلوبة.

-**المكوّن الثاني تواصلِي**؛ ويرتبط بكيفيات التواصل بين منتج الفعل الكلامي ومتلقيه، وعلاقة كل ذلك بالحال الذي يُنتج فيه، وهنا تتداعى مجموعة من الضوابط غير اللغوية؛ منها علاقة المتكلم بالفعل الكلامي، وبالمتلقي الذي يتلقّى هذا الفعل، وباقي المعطيات الاجتماعية والثقافية والمؤسسية وحتى الأخلاقية بما يسهم من خلق الانضباط والفعالية في التواصل الحوارِي.

ويشير محمد نضيف في هذه المناسبة إلى أنّ التواصل الحوارِي يفرض شروطا، وتنقسم بحسب دورها الكرونولوجي إلى ثلاث مراحل:

أ-**الشرط المعرفي**: وهو سابق على الإرسالية الكلامية؛ ويمثّل مجموع المعارف المحفوظة التي تكون حاضرة في كل لحظة في انتظار التفعيل، ويمكن اعتبارها الخزّان المعرفي الذي يستقي منه منتج الخطاب مضامينهم الكلامية.

¹ د. محمد العبد، النص والخطاب والاتصال، القاهرة الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ط1/ 2005، ص288.

² د. محمد نضيف، الحوار وخصائص التفاعل التواصلِي دراسة تطبيقية في اللسانيات التداولية، الدار البيضاء أفريقيا الشرق، 2010، ص57.

ب-الشرط المقامي: والمتزامن مع الإرسالية الحوارية؛ ويستدعي تدخّل المستويات السياقية بكل مكوناتها خاصة مقام التواصل؛ أي الظروف الزمانية والمكانية، إضافةً إلى المناسبات العامة للتبادل الكلامي.

ج-الشرط القصدي: وهو شرط موجود بالقوة لدى المتكلم بشكل سابق عن الإرسال الحواري، ويتمظهر في الكلام بمكوناته الظاهرة والمضمرة، إلا أنّ تمظهر هذا الشرط لدى المتلقي يكون بعداً أي بعد الإرسال الحواري، وذلك بوساطة التأثيرات الاستجابية سواء بالإذعان أو الرفض أو غيرهما¹.

وهذه التعالقات هي التي جعلت رواد هذه النظرية يبحثون في مستلزماتها مع "أوستين Austin" و"سيرل Searle" وغرايس Grice" و"سبربر وولسن Sperber et Wilson" وغيرهم.

2-خصائص التفاعل التواصلي في رحاب نظرية الأفعال الكلامية:

تبيّن لنا قبل حين أنّ الفعل الكلامي هو في جوهره فعل تواصلي يتأسس على العلاقة التفاعلية التي تتم بين ركني العملية التخاطبية، ومن هنا تتجلى الخصائص التي قد يقتضيها هذا التفاعل في تحقيق الفعل الإنجازي للغة، وقد نردّها إلى ما يلي:

أ-استعمالية اللغة؛ والتي تقوم على إخراج اللغة من المفهوم إلى الفعل المنظّم والمتتابع وفق تنامٍ كلامي معيّن. ويذكر هنا "شارل موريس Moris" أنّ استعمال اللغة عموماً يطرح شيئين مهمين:

1-الاتصال المضمّر مع الآخر في مقام تواصلي محدّد.

2-مرجعية الاستعمال ذاته.

وهاتان السمتان تقتضيان تفعيل مختلف الآليات اللغوية التي قد تستوجب التصريح أو التلميح، كما تقيّد مرجع العلامات بما يستدعيه الاستعمال بوجه عام.

¹ ينظر د. محمد نظيف، الحوار وخصائص التفاعل التواصلي دراسة تطبيقية في اللسانيات التداولية، ص 56-57.

وتكمن قيمة الفعل القولي في تحقيق قوته الإنجازية المطلوبة، والتي تقتضي توظيف القول بكيفية معينة، وقد نستأنس هنا بمقولة الجاحظ التي يقول فيها: «لا خيرَ في كلامٍ لا يدل على معنك، ولا يشير إلى مغزأك، وإلى العمود الذي إليه قصدت، والغرض الذي إليه نزعت»¹.

وهذه الخاصية تقوم أيضا على توظيف مختلف الآليات التي تسهم في تحقيق الإنجازية المرادة؛ الآليات المنطقية: مثل القياس والاستقراء والاستنباط، والآليات البلاغية: مثل التشبيه والمجاز والاستعارة بغايات حجاجية استدلالية لأهداف إقناعية أو تفسيرية بهدف تحقيق التفاعل الإيجابي بين طرفي العملية التفاعلية².

وبهذا تظهر قيمة التفاعل التداولي باعتباره تحورا فعّالا يقوم على تأمين أشكال الفعل وردّ الفعل بين طرفي التخاطب.

ب- تعدّد السياقات: فاستعمالية الفعل الكلامي تبقى منوطة في مقاصدها بسياق الحال الذي ترد فيه، فقد تتنوّع أبعاده الإنجازية بحسب حالات الاستعمال.

ولابد هنا من التأكيد على الدوافع الاجتماعية والثقافية بصفة عامة التي تسهم في تأطير التفاعل الكلامي، والتي قد تتغير في مسارات القوة الإنجازية بحسب المتغيرات المطلوبة، ليقى لـ "سياق حال" الأهمية الكبرى في تقديم التفسير المطلوب للمضامين المتعدّدة التي قد تكتنف الفعل الكلامي المعين، وبالتالي ضمان الاستجابات الناجحة المطلوبة.

وقد نبرز أهمية ذلك من خلال تنوّع المقامات الاجتماعية؛ إذ لها دور كبير في التفاعل الكلامي. و«هذه الأوضاع، في المقام الأول، هي أوضاع نموذجية، وإنّها لتخضع إلى حدّ ما لمعايير تعود باستمرار. وهكذا فإنّه توجد أوضاع ذات طبيعة عامة أو خاصة، مؤسساتية أو غير مؤسساتية، وفيها تأخذ بعض العبارات قيمة فعل اللسان: مثال هذه الأوضاع هي العائلة، والفظور، وفي الشارع، وفي الحافلة، وفي المقهى، وفي صالة المحكمة، وعند الطبيب، وفي السجن، إلى آخره. ويصنف المشاركون في هذه الأوضاع عموما في فئات، وذلك من خلال دورهم

¹ الجاحظ، البيان والتبيين، ج1/ص115.

² ينظر محمد نظيف، الحوار وخصائص التفاعل التواصلي، ص40.

ووظيفتهم أو مكانتهم (أب، أم، طفل، صديق، راكب، زبون، سجين، متهم، محكوم، أستاذ، إلى آخره)¹.

فتداعيات كل هذه الأصناف تؤثر وتسهم في اختيار نوعية الفعل الكلامي وطبيعته القولية باعتبار أن لـ «كل فئة من المشاركين مجموعة محدّدة نسبياً من الأفعال الممكنة، وذلك إزاء وضع نموذجي»²، فبنية الوضع الاجتماعي تحدّد المميزات التي تطبع الأفعال الكلامية، ففي بعض الأحيان تكون اللباقة، وفي أخرى تكون الشدّة والتعنيف، وغير ذلك.

وقد نبرز ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر بفعل "الأمر" الذي قد يتحقق بطريقة غير مباشرة لو وجّهناه إلى من لا نعرفه، أو لمن له فضل أو قيمة كالأستاذ أو المدير أو الأب فقد يتم بالالتماس مثل "هل يمكن أن تعطيني طبشور؟" و هل يمكن أن تعطيني الكرسي؟ وقد يتحقّق بطريقة مباشرة إلى الأخ أو الزميل أو الطالب فنقول: "أعطيني الطبشور"، و"أعطيني الكرسي".

وهنا نشير إلى أن ضمان النجاح للفعل الإنجازي مرتبط بمراعاة هذه الضوابط اللغوية من جهة أولى، والمعطيات الاجتماعية من جهة ثانية. وقد لاحظ بلاغيونا أهمية ذلك فقدّموا الكثير من التوضيحات التي تضبط ذلك. و«قد كتب بعضهم إلى أحبة له: عَصَمْنَا اللَّهَ وَإِيَّاكَ مِمَّا يَكْرَهُ، فكتب إليه: يا غليظ الطَّبْع؛ لو أُسْتُجِبَ لَكَ دَعْوَتُكَ لَمْ نَلْتَقِ أَبَدًا»³. وفي هذا المثال إشارة جلية إلى ضرورة مراعاة الفعل القولي بما تقتضيه القوة الإنجازية المرادة.

ج- الانسجام: والذي يستدعي الارتباط بين أحداث الفعل الكلامي المعين، ويذكر "فان دايك Van dijk" «أنّ التتابعات التفاعلية يجب أن تفي بقيود تماسك معينة، فلا تشكل كل سلسلة عشوائية من أحداث الأشخاص مختلفين تفاعلاً»⁴. وهذا التماسك هو الذي يضمن تنامي

¹ فان دايك، النص بني ووظائف مدخل أولي إلى علم النص، مترجم في كتاب: العلاماتية وعلم النص، ترجمة د. منذر عياشي، ص183-184.

² فان دايك، المصدر نفسه، ص184.

³ العسكري، الصناعتين، ص165.

⁴ فان دايك، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ص352.

التفاعل الحواري من جهة، وتطور مضامينه المقاصدية من جهة أخرى، مما يخلق الانسجام والتوافق بين أطراف التخاطب.

د-الدينامية: فالتفاعل التواصلي دينامي يقوم على خلق الفعالية في الفعل الكلامي انطلاقاً من تبادل الأدوار بين طرفيه، مما يستدعي تفعيل مجموعة من المعطيات اللغوية وغير اللغوية التي تضمن النجاح في سيرورات التخاطب.

و تغذي هذه الدينامية مختلف المعطيات التي تكتنف الفعل الكلامي ككل، يقول "فان دايك Van dijk": «لا تُحدّد محادثة ما بأنها أدوار وأفعال كلامية فحسب؛ بل تتضمن أيضاً "عملاً" آخر، وأحداثاً أخرى تؤثر في التوجه والتفسير الصحيحين للأفعال الكلامية وفي التفاعل الاتصالي. وقد ذُكر عددٌ منها مع الخواص العامة للأحداث والتفاعلات: الاتصال المرئي (بحسب، تشبث، تجنب)، وحركات وتعبيرات الوجه (ضحك، ابتسام بشماته، وغضب وانسراح الصدر، وتساؤل، وبجملته)، والإبقاء على مسافة أو الاقتراب بشدة، والإمسك والعناق والربت وما أشبه ذلك»¹. ولهذا الأحداث والإشارات المتعلقة بمسرح القول -بصفة عامة- أهمية كبرى في تشكيل الفعل الكلامي وتأويله، فهي تؤكّد التماسك الأفقي للتواصل الكلامي.

ولأهمية هذه الميزات وقيمتها في تشكيل القوة الإنجازية للفعل الكلامي أوالها رواد نظرية الأفعال الكلامية أهمية خاصة تبلورت أكثر ضمن قوانين خاصة.

هـ-التضمن والاقضاء: وهما من الآليات الإيحائية التي قد يمنح إليهما المتكلم من أجل تحقيق القوة الإنجازية غير المباشرة. ويشير محمد نظيف إلى الفرق «بين "التضمن Implicature" و"الاقضاء Préposition كون العلاقة التضمينية بين ملفوظين تعني أنه من المتناقض تأكيد الأول وإنكار الثاني، بينما العلاقة الاقتضائية بين ملفوظين تعني أن صدق الأخير شرط لصدق الأول»². وتقتضي هذه الآليات تنشيط قوى الاستدلال والتوقع من أجل تفعيل العملية التأويلية للفعل الكلامي وضمان نجاحها.

¹ فان دايك، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ص390.

² محمد نظيف، الحوار والتفاعل التواصلي دراسة تطبيقية في اللسانيات التداولية، ص45.

ويذكر "فيليب بلانشيه Philippe Blanchet" أن «إحدى نتائج حكم المحادثة طقوس التفاعل الرئيسية هو وضع مفهوم الضمني موضع البدهة، وهو مفهوم يشمل في الوقت ذاته مفهومي "غير الصريح" و"الاستلزام" ... إن أي تواصل يكون تصريحياً بشكل جزئي ويكون ضمينا بشكل جزئي أيضاً، وكل دلالة تنشأ في قسم منها عن معطيات ضمنية. وغالبا ما يبدو في الواقع نصيب الضمني أوفر من نصيب التصريحي»¹. وفي ذلك إشارة دقيقة إلى الاعتماد الطبيعي في تحقيق القول على "التضمين" فتصبح معطياته من مُشكّلات القوة الإنجازية المقصودة.

وقد تتعدّد الغايات بحكم أن المتكلم قد ينجح إلى التضمين أو الاقتضاء بحسب ما يقتضيه "المقام" وطبيعة المتلقي؛ فقد يقول: "إنّه منتصف النهار"؛ حيث لا يتعدّى المعنى اللساني حدود ما تشير إليه الساعة، أما دلالتها الإنجازية فتتنوّع بحسب "سياق الحال" الذي ينتج فيه هذا القول؛ فقد تدل على أنّه حان وقت المغادرة؛ ولكن لا نصرح بها إن كانت الغاية عدم تجريح المتلقي، أو انتهى وقت الاستقبال، أو حان وقت الغداء، أو غير ذلك. وقد أكّد في هذا السياق ابن تيمية أن «الدلالة في كل موضع بحسب سياقه، وما يحف به من القرائن اللفظية والحالية»². لتبقى معطيات الموقف ككل المحدّدة للدلالة الميتغة في كل استعمال.

3-قوانين التفاعل في الفعل الكلامي:

الأفعال الإنجازية أفعال سياقية؛ لأنّها لا تتحقّق إلا من خلال التفاعل الكلامي الذي يتم بين طرفي العملية التخاطبية، ولهذا "التفاعل" أهمية كبرى في تشكيل الفعل الكلامي وتحقيق قوته الإنجازية، ولذا فإنّ عدم مراعاة مبادئه سواء ما تعلّق منها بالمؤشّرات اللغوية أو المقام الاستعمالي قد يؤدّي إلى توليد فعل إنجازي لاحن؛ أو غير ناجح باصطلاح هذه النظرية.

وقد لاحظ رواد نظرية أفعال الكلام قيمة "التفاعل التخاطبي" بكل معطياته في تشكيل الفعل الكلامي وتحقيق إنجازيته، ولذلك أولوه أهمية خاصة فبسطوا وبيّنوا الشروط والقوانين التي يحقّق بها مقصده. وقد اتّضح ذلك من خلال جهود "أوستين Austin" وتلميذه "سيرل Searle"،

¹ فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، ص144.

² مجموعة الفتاوى، 238/14.

و"غرايس Grice" و"سبربر وولسن Sperber et Wilson" و"أوريكيوني Orecchione" وغيرهم، وحتى اجتهادات علمائنا كطه عبد الرحمن. يقول "أوستين Austin": «ليس لك الحق في أن توجه إلي أمرك" مما هو مكافئ لقول القائل بأنك لست في وضع أو مركز يسمح لك بأن تفعل ذلك»¹.

وفي هذا السياق لاحظ في غير مرة من كتابه "كيف ننجز الأشياء بالكلام؟" ارتهان إنجازية الفعل الكلامي. مجموعة من القوانين؛ قد تمثل لذلك أيضا بقوله: «وفي الحالة المخصوصة بالوعد والتعهد فما هو شائع في سائر الإنشاءات والعبارات الإنجازية يحسن أن يكون للشخص الملتزم أسلوب في النطق بالتعهد بأن ينوي قصدا ما، وفي حالتنا مثلا بأن يفني بوعده...»². ولقيمة ذلك خصص ثلاث محاضرات غير ما كتب في المحاضرات الأخرى.

وعلى هذا الأساس رأى "أوستين Austin" أن مقولة "الصدق والكذب" لا تنطبق مع هذا الصنف من الاستعمال فاقترح مقولة "النجاح والإخفاق" بحسب تحقيق قصدية الفعل الكلامي أو عدم تحقيقه.

ولا تقف هذه القوانين عند حدود مقتضيات الضوابط اللغوية؛ بل تتعداها لتشمل تلك المعطيات غير اللغوية التي يبني عليها الإنسان اتصاله اللغوي، والتي تجعله يحتكم إليها في أفعاله الكلامية المختلفة. ولكن رغم ذلك فهي غير منعزلة عن القواعد اللغوية؛ بل تستمد تنظيمها منها، يقول عمر بلخير: «هي مجموعة من القوانين المكتملة للقواعد التركيبية الدلالية، تستمد وجودها من المجتمع، ومما جُبل الإنسان عليه من قدرات ذهنية استنتاجية، وتتحكم هذه القواعد في لعبة التبادل الكلامي بين الأشخاص عن طريق تحديدها للأدوار، وفي إبراز البعد التبادلي الحوارى للخطاب، وكذا منزلة الشخص حين تناوله للكلام. والهدف الرئيسي لهذه القواعد هو تمكين المتكلم من صياغة أقواله التي قد تمنعه بعض الأحوال عن التصريح بها، أو أن يرغب في صياغتها

¹ أوستين، نظرية أفعال الكلام، ص172.

² أوستين، المصدر نفسه، ص23.

على نمط يكون أكثر إبلاغاً وأحسن تأدية وأكثر إقناعاً، ليتمكن المستمع في الأخير من إدراك ما لم يرغب المتكلم في الإفصاح عنه»¹.

ومنه نستشف أن هذه القوانين تتعلّق بالضوابط اللغوية التي يبيحها الاستعمال اللغوي المعين من جهة، كما ترتبط بالمجتمع وأخلاقياته من جهة أخرى، تشكل في أساسها معطيات توجهه وتحدّد طبيعة الكلام الذي يحقّقه المتكلم. وقد دعا كلُّ ذلك العلماء إلى البحث في هذه القوانين والضوابط التي من شأنها أن تضمن النجاح للفعل الكلامي.

قد نتمثّل للتوضيح أهميتها بقصة أوردها ابن عبد ربّه عن الحجاج الذي قرأ سورة هود «﴿قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾»²؛ فلم يدر كيف يقرأ "عَمَلٌ" بالضم والتنوين، أو "عَمِلَ" بالفتح، فبعث حرسياً فقال: إيتني بقارئ، فأتى به وقد ارتفع الحجاج عن مجلسه، فحبسه ونسيه حتى عرض الحجاج حبسه بعد ستة أشهر، فلما انتهى إليه قال له: فيم حُبِسْتَ؟ قال: "في ابن نوح أصلح الله الأمير!" فأمر بإطلاقه³. فلم يقل القارئ "في خطأ الأمير"، وإثما بالتضمن الذي يوحي على المقصد المراد، والغاية هي احترام ذي السلطان، فاستعمل المتكلم "التبيينات Expositifs" بتصنيف "أوستين Austin"، والتي تقتضي الأخذ بعين الاعتبار طبيعة من توجه إليه الفعل الكلامي⁴.

وهذا عكس ما رواه في موقف آخر يقول فيه أنّه «كان الحسن اللؤلؤي ليلة عند المأمون بالرقة وهو يسامرّه، إذ نعس المأمون والحسن يحدثه، فقال له: "نعست يا أمير المؤمنين فأنّبه!" فقال: سوقي وربّ الكعبة!" يا غلام خذ بيده»⁵. بالفعل الكلامي المباشر في "فأنّبه!"، وهو من صنف "الأمريات Exercitifs" بتصنيف "أوستين Austin"، ومن دون مراعاة لطبيعة المتلقّي؛ وهو

¹ عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، ص 99-100.

² هود (46).

³ ابن عبد ربه، العقد الفريد، 295/5.

⁴ وقد أشار البلاغيون إلى ضرورة التأدب في مخاطبة سيد الأمة وذوي السلطان بصفة عامة يقول العسكري «ولا يكلم سيد الأمة بكلام الأمة، ولا الملوك بكلام السوق؛ لأن ذلك جهل بالمقامات، وما يصلح في كل واحد منهما من الكلام، وأحسن الذي قال: لكل مقام مقال». الصناعتين، ص 33.

⁵ ابن عبد ربه، العقد الفريد، 323/2.

السلطان، فانجرت عنه عواقب وخيمة. والأحرى استعمال "السلوكيات Comportatifs" في مثل هذه المواقف.

أ- شروط تحقيق الفعل الإنجازي عند "أوستين Austin":

لاحظ "أوستين Austin" أن إنجازية العبارة اللغوية مرهونة بمجموعة من الشروط؛ ولكي يوضّحها ويبرز قيمتها في كل ذلك خصّصَ ثلاثة فصول؛ الأول سَمّاه: "شروط مطابقة مقتضى الحال في الإنشاء"، أما الثاني والثالث فناقش فيهما ما ينتج لو خولفت الشروط المقدّمة؛ فعنون الثاني "الخروج عن مطابقة مقتضى الحال عدم توخّي قصد النظم"، ووَسَمَ الثالث "الخروج عن مطابقة مقتضى الحال الشطط في صلاحية الاستعمال"¹. وقد ذكر أنّه «علاوة على التلفّظ بالكلام الذي يحدث بالتأليف... هناك بوجه عام كثيرٌ من الشروط ينبغي أن يجري فيها اعتبار حسن الكلام وقبوله اعتباراً صحيحاً إن أردنا أن يحصل لنا النجاح والتوفيق في تأدية الفعل أحسن أداء»².

ولذلك حاول الكشف عن طبيعة هذه الشروط كونها الموجّهة للإنجازية المطلوبة، وأولى المقرّرات التي تقرّرت لديه أنّه لا «يجوز أن نقول: إنّ التلفظ بالعبارة لم يكن في الحقيقة فصيحاً فقط؛ بل غير مطابق لمقتضى الحال، أو على خلاف مقتضى الحال "Un-happy". ولهذا السبب فنحن نطلق على المذهب القائل بإمكان اختلال نظم الكلام وعدم الاحتراز عن الخطأ عند اعتبار مناسبة التلفّظ بالعبارة مذهب عدم "مطابقة مقتضى الحال"³.

وقد اتّضح لـ "أوستين Austin" بعد تمحيص دقيق ومفصّل في الفعل الكلامي استغرق ثلاثة فصول من كتابه "كيف ننجز الأشياء بالكلام؟" صعوبة الحسم في المعايير التي بوساطتها نستطيع تمييز الإنشاء عن الخبر، فتبيّن له أنّ معيار "مطابقة الحال" يصدق على الخبر كما يصدق على الإنشاء، وأنّه لا المعايير النحوية ولا المعجمية تحسم فيما إذا كان التعبير إخباراً أو إنشاءً؛ إذ ليس من السهل في معظم الحالات أن نتأكد من أنّ التعبير المتلفّظ به خالصاً للإنشاء، ليبقى السياق

¹ ينظر أوستين، نظرية أفعال الكلام كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص 23-71.

² أوستين، المصدر نفسه، ص 25.

³ أوستين، المصدر نفسه، ص 25.

المقامي للتلفظ كفيلا بهذه المهمة، ذلك أنه حتى التعبيرات الإنشائية الصريحة في ظاهرها وفي صورتها يشتهب الأمر معها فيما إذا كانت للإنشاء هي أم للإخبار، فقرر أنّ ما نستعمله من ألفاظ «ينبغي أن نرجع في بيان معانيها ولغايتها تأويلها إلى سياق الكلام ومقتضى الحال الذي وقع فيه تبادل التخاطب اللساني أو وروده فيه على وجه مخصوص»¹.

ولذلك لاحظناه يؤكد على أهمية "سياق الحال"، وما يقتضيه من شروط في تشكيل الفعل الكلامي وتأويله التأويل المناسب، واستحضر هنا مقولة "الفعل الإنجازي" في مقابل مقولة "الفعل الإخباري"؛ فهذا الأخير قد يوصف بالصدق أو الكذب، أما الأول فلا يقتضي ذلك؛ بل يوصف بالنجاح إن وافق ما يقتضيه سياق الحال، ويُعت بالقدح أو الطعن أو الانتقاد إن لم يوافق، ويبيّن ذلك ضمن شروط ستّة بلورها ضمن "مقولة الخروج عن مقتضى الحال"².

وقد صنّف هذه الشروط ضمن ثلاثة أنماط كل نمط يضم شرطين، نوضّحها من خلال ما يلي³:

أ-1- وجود إجراء عرفي مقبول في البيئة الكلامية المحدّدة، وله أثر عرفي معين، ثم أن يقوم هذا العرف على التلفظ بكلمات محدّدة من قبل أشخاص محدّدين في ظروف محدّدة، باعتبار أنّه إذا لم يوجد إجراء عرفي مقبول ذو أثر معلوم، أو إذا لم تنطق الكلمات على النحو الصحيح المفهوم الذي ينعقد به الإجراء، أو إذا كان الشخص الذي يتولى الإجراء غير مؤهل للقيام به، أو كانت الظروف غير ملائمة فإنّ الفعل لا يؤدّي.

أ-2- ينبغي أن يكون الأشخاص مناسبين لهذا الإجراء المحدّد، وأن تكون الظروف مناسبة أيضا.

ب-1- ينبغي على جميع المشاركين في الإجراء المعين أن ينفذوه تنفيذا صحيحا.

ب-2- ينبغي أن يؤدّي هذا الإجراء كاملا وتاما من لدن المشاركين.

¹ أوستين، نظرية أفعال الكلام - كيف ننجز الأشياء بالكلام-، ص130.

² ينظر أوستين، المصدر نفسه، ص39.

³ ينظر أوستين، المصدر نفسه، ص26، ود. صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص142-143، ود. محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص64-65.

ج-1- لما كان الإجراء يؤديه أشخاص ذوو أفكار معينة ومشاعر فإنّ على المشارك فيه أن يكون لديه تلك الأفكار والمشاعر التي يتطلّبها الإجراء المعين، يقول "أوستين Austin": «وجب أن يكون الشخص المشارك في هذا النهج، وبالطريق الأولي المحتكم إليه عند إثارته، هو من له في الواقع تلك الإحساسات وذلك التفكير وتلك النوايا، وأن يكون للمشاركين القصد والنية في أن يتعيبوا هم أنفسهم ذلك السلوك»¹. فإن قلت لشخص ما "أعدك بأن آتي" وأنت لا تنوي الإتيان، أو إذا قلت له "أهنتك بهذا النجاح"، وأنت لا تشعر بهذا النجاح فقد أسأت أداء الفعل. وهذا يعني أنّه لا بد من صدق المشاعر والأفكار بين منتج الفعل الكلامي ومتلقيه.

ج-2- أن يلزم المشارك كون أنفسهم واقعيًا بما يترتب عن السلوك من عواقب ونتائج، فإن قلت لشخص ما: "بعثك سيارتي" ثم سلكت معه بعد ذلك سلوك غير البائع فقد أسأت أداء الفعل.

والمتملّ لهذه الشروط يلاحظ أنّ منها ما هو عام تفرضه القيود الاجتماعية بين المشاركين في الفعل الكلامي، ومنها ما هو خاص ويتعلّق بالمتكلّم والمتلقي أيضا ومدى توافرها على التراهة والصدق بما يمكنهما من إنجاح التفاعل². وهنا ندرك مدى الصعوبة التي واجهتها نظرية الأفعال الكلامية في وصف هذه القضية وضبطها.

ولذلك لاحظنا "أوستين Austin" يؤكّد على قيمة هذه الشروط ويبيّن فعاليتها في تحقيق النجاح للفعل الكلامي، ولكن إذا أخللنا بواحدة من القواعد المحصورة في النمطين "أ و ب"؛ كأن ننطق مثلا بالصياغة على وجه غير صحيح، أو إذا لم نكن في وضع يبيح لنا أن ننجز الفعل؛ لأننا مثلا سبق لنا أن تزوجنا وهذا على العرف المسيحي، أو لأنّ الموظف المتعهد هو الذي يدير مراسم الحفل بدلا من رئيسه المسؤول، إذا أخللنا في جميع هذه الحالات لم يعتبر الفعل المتحدّث عنه، كالزواج مثلا، منجزا على الإطلاق، وكأنه لم يقع شيء منه. بينما في الحالتين من النمط "ج" فإنّ الفعل قد حدث إنجازا ولكنه منجز عن على نحو غير مخلص؛ ف«عندما أعد بشيء ما وأنا أنوي

¹ أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، ص56.

² لذلك يلاحظ أن نظرية الأفعال الكلامية تقر بوجود حالات سلوكية تتصل بالسلوك اللغوي للأفراد، وحالات ذهنية باعتبار أن المقاصد التي يعبر عنها هي حالات ذهنية. ينظر لمزيد من الإيضاح آن روبرول وحاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة د. سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، ص42.

عدم الوفاء بوعدتي، فإني أكون قد تعهدت ولكن...»¹. فالعهد مرهون بإخلاص النية والوفاء بتنفيذه.

وقد ناقش "أوستين Austin" الاختلالات التي قد تمس الشروط المبسطة في الأنماط الثلاثة "أ و ب و ج" ضمن مصطلحات خاصة، يقول: «ونحن هنا نحتاج إلى ألفاظ لندل بها على هذا التمييز الأولي في عموميته؛ وبوجه عام فإننا نسمي ضروب عدم مطابقة مقتضى الحال مما حصل مخالفا للقواعد الأربعة من "أ-1" إلى "ب-2" -حيث إنَّ الفعل لم يتم إنجازه، وإن كانت الصياغة اللفظية متعينة لتأدية على خير وجه- ب- "عدم توخي قصد النظم Misfires"، ومن ناحية ثانية وجب أن نطلق مصطلح "القدح في صلاحية الاستعمال Abuses" على سائر ضروب عدم المطابقة حيث يكون إنجاز الفعل تاما»². فالاختلالات الأولى تحدث حينما لا نتوخى قصد النظم، أما الثانية فتحصل حينما لا تتوافق الأقوال مع الإجراء المطلوب، وكل ذلك يسبب الخروج عن مقتضى الحال (عدم مطابقة مقتضى الحال).

ووضَّح أكثر هذا التمييز من خلال كل نمط، فذكر أنه «يمكن أن نطلق على شق من مصطلح عدم مطابقة مقتضى الحال كجزء أول من الحرف "أ" مفهوم "القدح في مسلك الاحتكام". ونستطيع أن نسمي الجزء الثاني من الحرف "أ" على وجه معقول "عدم مناسبة التطبيق Misapplications" حينما يكون النهج الإجرائي موجودا، ولكن لا يمكن تطبيقه بالنظر إلى أثر نيتنا وقصدنا، على أنني لم أوفق في إيجاد مصطلح جيد للشق الأول»³. وقد نقترح معه "عدم مناسبة العرف"؛ و"العرف" هنا مرتبط بما يمليه الواقع من الشروط التي ينبني عليها الفعل الكلامي.

وهذا يؤكِّد أنَّ الأفعال الكلامية «ليست قصدية فحسب؛ بل "عرفية" أيضا؛ ويعني هذا أنَّ الأفعال اللغوية تُنجز داخل الجماعة اللغوية وفق قواعد قد تعلَّمها كل شريك لغوي في عملية تكيفه الاجتماعي تعلَّما تاما بدرجة أكثر أو أقل. يمتلك شركاء الاتصال إذن معرفة مشتركة عن

¹ أوستين، نظرية أفعال الكلام -كيف ننجز الأشياء بالكلام-، ص27.

² أوستين، المصدر نفسه، ص27، واختلفت الترجمات في اللغة العربية للمصطلحات المذكورة، فالدكتور صلاح إسماعيل عبد الحق يقترح مصطلح "حلال" مقابلا لـ "Misfires" ومصطلح "مساوى الاستعمال" مقابلا لـ "Abuses". ينظر التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص143.

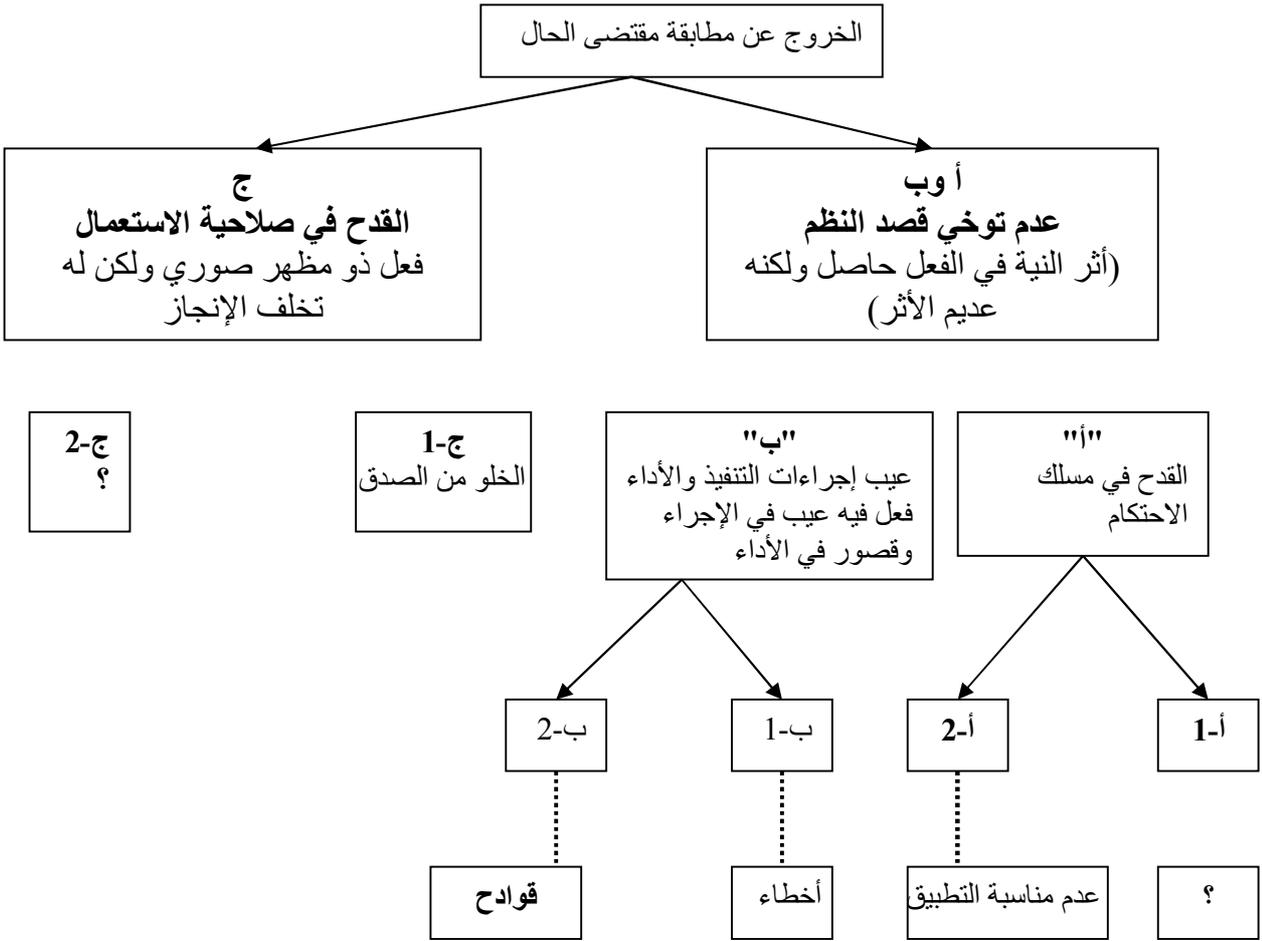
³ أوستين، نظرية أفعال الكلام -كيف ننجز الأشياء بالكلام-، ص29.

أي الشروط ووفق أي قواعد يمكن أن تُجرى أفعال لغوية معينة في مواقف التواصل. ويمكن للمتلقي أن يهتدي بناءً على تلك القواعد والشروط السارية عرفياً عن منطوق أو نص ما إلى طريقة الفهم التي يطمح إليها الباحث؛ أي يعرف ماذا ينبغي أن يعدّ المنطوق أيعد خبراً أم سؤالاً أم أمراً... إلخ»¹.

ثم يواصل "أوستين Austin" في النمط الثاني الذي يشمل شرطي الحرف "ب" فيذكر أنه على خلاف الحالات في "أ" فإنّ حالات عدم المطابقة في "ب" هي أنه على الرغم من أنّ الإجراء قد يكون ملائماً فإثنا ربما قد لا نُؤدّي شعائر الإنجاز بالصحة والتمام التي تقتضيها، ويسمي "أوستين Austin" هذه المخالفة باسم "الإنجازات السيئة Misexcutions"، ويكون الفعل الإنجازي ههنا غير ناجح عن طريق الأخطاء أو الوقفات المفاجئة في إدارة المراسم التي يحدث من خلالها الفعل. ويصطلح على المخالفات في "ب-1" اسم "الأخطاء Flaws"، وفي "ب-2" اسم "القوادح Hitches". وقد نستوضح ذلك من خلال المخطط التالي²:

¹ كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنص مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، ص110.

² ينظر أوستين المصدر نفسه، ص29، ود.إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أوكسفورد، ص144.



وقد فصل "أوستين Austin" في مفاهيم المقولات التي تفيد عدم مطابقة مقتضى الحال، فخصّص المحاضرة الثالثة من مصنّفه للمفاهيم التي تقتضيها مقولة "عدم توخي قصد النظم"؛ دقّق فيها الكلام في الشروط الأربعة المتعلّقة بالنمط "أ" و"ب"، وركّز في البداية على مفهوم "متعارف Tobe accepted" فبيّن أنّه قد لا يراعى حينما لا نأخذ بعين الاعتبار العرف العام الذي يجري فيه الفعل الإنجازي، وقد مثلّ بجملة "إنّي أطلقك" التي قد ينطق بها الفرد المسيحي وليس المسلم، لكنّه لا يحقّق النجاح المطلوب؛ لأنّه لا اعتراف بهذا الإجراء لأنّ الزواج لا ينفصم. أما ما يتعلق بالشرط الثاني في "أ-2" القائم على الملاءمة بين الأشخاص المعنيين والظروف في حالة معينة من أجل تنفيذ الإجراء المحدد فيذكر أنّ عدم مطابقة مقتضى الحال قد تكون حين لا تتحقق هذه القاعدة؛ كأن تكون في موقف يدعوك إلى اختيار رفيق من أجل لعبة من اللعب فتختار "أحمد" فنقول "إنّي اخترتك يا أحمد" فيرد عليك صارخاً "إنّي لست لاعباً"، فعدم مطابقة مقتضى الحال تمت هنا باعتبار أنّ المتكلم لم يوفق في اختيار من يرافقه في لعبته، فالموقف هنا بلا شك غير ملائم تماماً؛

لأنه لا يوجد أي اتفاق بموجبه يصح أن نختار الأشخاص الذين لا يلعبون، وإما لأن "أحمد" في هذه الملابس والأوضاع لم يكن محلا مناسباً يجري عليه الاختيار¹.

فالنطق كان صحيحاً وسليماً بيد أن الأشخاص الذين قاموا بتنفيذه كانوا غير ملائمين، ولذا يكون الاختيار ناجحاً حينما يكون المأمور لهذا الفعل لاعباً، وكذلك بالنسبة للآمر لا يكون على وضعه إلا إذا تمتع بسلطة أو له صفة الأمر.

وناقش أيضاً ضروب عدم مطابقة مقتضى الحال ضمن شروط النمط الثاني "ب"، والتي قد تنتج نقص الإجراءات التنفيذية وقصور الأداء، ويرجع معظمها إلى الصيغ الفاسدة؛ «فقد يكون النهج المتبع مناسباً للأشخاص والأوضاع ولكن أداءه وتنجزه لم يكن صحيحاً على الوجه المطلوب... كأن أقول مثلاً "عندي في منزلي" وأنا أملك منزلين، أو عندما أقول "أتحدك أن يكون اليوم سباق رهان الخيل جارياً" بينما قد انتظم منه في الواقع أكثر من واحد»². فالمخالفة هنا ناتجة عن عدم المطابقة بين القول ومقتضياته الواقعية، لذلك كان الفعل غير ناجح.

ودقق "أوستين Austin" في الشرط الثاني (ب-2)؛ والذي يوجب على جميع المشاركين في الإجراء أن يقوموا بتنفيذه تنفيذاً كاملاً، فيذكر أن الإخفاقات قد تحدث إثر الوقفات المفاجئة، كأن تكون "إجابتي بالقبول" عندما أُصرِّح بالزواج، تكون عديمة الأثر إذا صرحت المرأة "لا أريده". وكما قد يفشل مسعاي في تدشين مكتبة على وجه رسمي إذا قلت "إني أفتح المكتبة" ولكن المفتاح حينذاك انكسر في القفل³.

وقد خصَّص المحاضرة الرابعة من مصنفه لمظاهر عدم مطابقة مقتضى الحال الناتجة عن عدم مراعاة شرطي النمط الثالث "ج" ضمن "الشطط في صلاحية الاستعمال"، و«يدخل فيه ضروب "عدم الصدق Insincerities" و"الخروقات Infraction" أو التمهيد للإخلال بالأمر وتعيينه والإخلال به "Breaches"، وقد نعت هذا التنجيز بكونه ليس باطلاً ولا لاغياً وإن كان لا تزال

¹ ينظر أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، ص43، ود. إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أو كسفورد، ص149.

² ينظر أوستين، المصدر نفسه، ص51.

³ ينظر أوستين، المصدر السابق، ص52.

مناسبة الاعتبار غير مقبولة»¹. فهذا النمط يستدعي الشعور بالإحساسات نفسها بين طرفي الإنجاز الكلامي، فإن قلتُ لشخص نجح في الامتحان "إني أهنتك" من غير أن أشعر بأي نوع من الفرح والسرور فهذا خروج عن "مطابقة مقتضى الحال". وكذلك الأمر إن قلتُ في حال آخر لإنسان فقد عزيزا عليه "إني أعزيتك"؛ من غير أن أشعر بأي نوع من التعاطف، أو بأي نوع من المشاركة الوجدانية. ففي الحالتين تمَّ تحقيق الفعل الكلامي على وجهه، ولكنَّ التنجيز في هاتين الحالتين مشوب بسوء الإحساس وعدم الصدق.

و في بيان "ضروب عدم مطابقة الحال" ضمن النمط الثالث أشار "أوستين Austin" إلى الاختلالات التي قد تكون على مستوى التفكير، وتحدث حالاتها حينما لا يكون فيها لدى الأشخاص المشاركين في الإجراء أفكار واحدة وصادقة فتتولد عنها أحكام ناقصة، كقولي لك "إني أنصح لك بهذا" وأنا لا أعتقد أن هذا هو الطريق الأمثل لك والموصل إلى قصدك. كما قد أصرح "أن هذا الرجل ليس متهما، فأنا أبرئ ساحته وأخلي سبيله مع أبي أعلم علم اليقين أنه مرتكب للجريمة.

ففي كل هذه الأفعال قد تمَّ إنجاز الكلام في النصح والحكم، ولكنها غير ناجحة لانعدام الصدق فيها.

والأمر نفسه يحصل في الأفعال التي قد تحدث عن سوء النوايا، وأمثلتها كثيرة في مجتمعنا كأن يقول القائل "إني أعدك"، و"إني أراهنك" من غير صدق للنوايا فتحصل الأقوال وتنعدم الأفعال.

وكذلك الحال في حالة الإخلال بالشرط الثاني من هذا النمط كأن أقول "إني أرحب بك"، ولكنني بعد ذلك لا أؤدِّي من المعاملات ما يثبت هذا الترحيب، فيكون هذا القول قد أُستعمل بطريقة سيئة لعدم الإخلاص في النية.

وهي كلّها حالات تعد من مساوئ الاستعمال الناتجة عن عدم الإخلاص للمقاصد التي تقتضيها الأقوال.

¹ أوستين، نظرية أفعال الكلام - كيف ننجز الأشياء بالكلام-، ص55.

وأدى تأمل في مختلف أنماط الاختلالات التي ذكرها "أوستين Austin" نلاحظ أن إنجازية الفعل الكلامي لا تقف عند حدود السلامة أو الصحة اللغوية؛ بل هي مرهونة أكثر بمعطيات "سياق الحال" المتعددة والمتنوعة؛ إن في النيات أو المقاصد أو الأفكار أو المعاملات أو الصدق. وقد ركز على المعطى الأخير "الصدق" نظراً لأهميته في تأدية الفعل الإنجازي وتحقيقه، يقول: «من الواضح أن الحديث قد جرتنا إلى القول بأنه لكي تكون العبارة الإنجازية مطابقة لمقتضى الحال ينبغي أن يكون إثبات الحكم في القضية موصوفاً بـ"الصدق To be true"، وقد تظهر هذه النتيجة التي عثر عليها البحث تافهة في بادئ الرأي...»¹. ولذلك أولاه أهمية خاصة فحاول توضيحها أكثر فطرح سؤالين مهمين وهما:

1- أي شيء هو إثبات الحكم في القضية وكيف ينبغي أن يكون صادقاً؟

2- وهل نستطيع أن نقول شيئاً ذا بَالٍ بصدد العلاقة الموجودة بين العبارة الإنشائية وصدق

إثبات الحكم؟²

وقد حاول أن يجيب عن ذلك فناقش طبيعة "الصدق" الذي يقتضيه الفعل الإنجازي، وقد انطلق من مثال قولنا: "أعتذر"، وطرح فكرة جوهرية تتعلق بالعلاقة بين التلفظ بالعبارة (أعتذر)، وبين كوني في حال الاعتذار؛ أي كيفية مطابقة مقتضى الحال لهذه العبارة الإنشائية، فقرر «أن بلوغ قصدي منه ونجاح مسعاي في حصول الاعتذار مرهون بمناسبة قبول التلفظ بالعبارة (أعتذر)، وتلك إحدى الطرق التي تتيح لنا أن نعلل للفارق بين الإنشاء والخبر، وهو ذاته تمييز وفصل للإنجاز عن الكلام، والقول عن الفعل، والتلفظ بالكلام وصدور الفعل»³. وفي كل ذلك إشارة مهمة إلى طبيعة الصدق المرتبطة في جوهرها بالفعل الذي ينتج عن القول المعين، وليس بالقول وحده.

ولذلك يكون الاعتذار ناجحاً إذا تحقق من لدن المتكلم للمتلقى، وإلا فلا ينعت صاحبه بالكذب إن لم يحققه؛ بل هو مُخلف. وكذلك في "الوعد" - كما يرى الزركشي - إذ يسمى من لم يف بالوعد مخلفاً لا كاذباً⁴.

¹ أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة - كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص 62.

² أوستين، المصدر نفسه، ص 63.

³ أوستين، المصدر نفسه، ص 65.

⁴ ينظر الزركشي، البحر في أصول الفقه، ج 4/ص 219.

ولَعَمْرِي إِنَّهُ التوضيح والتمثيل نفسه الذي أشار إليه "أوستين Austin" حينما بيّن أن عدم صدق Insincerity ثبوت الحكم أشبه ما يكون؛ بل هو عيّن عدم صدق تحقق الوعد، ما دام إعطاء الوعد وإصدار الحكم هما معاً طريقان يراد بهما غرض واحد، وهو أن كل من استعملها لابد وأن يكون له قصد ما، وأن يكون بطريق الأولي فكر في قصده¹. وكل ذلك يدل على مدى الرقي الفكري الذي قامت عليه حضارتنا العربية.

ب- شروط تحقيق الفعل الإنجازي عند "سيرل Searle":

بيّن "سيرل Searle" أيضا أن تحقيق الفعل الإنجازي مرهون بشروط يقتضيها التفاعل الكلامي، وقد انطلق في ذلك مما قدّمه أستاذه "أوستين Austin" محاولا بيان قصورها من جهة، ومقترحا شروطا أخرى تشرح تداعيات التخاطب التي قد تسهم في تشكيل القوة الإنجازية المقصودة من جهة أخرى؛ سماها "شروط الملاءمة أو الاستخدام"، إذا تحققت في الفعل الكلامي كان ناجحا، طبّقها على التحية والاستفهام والتحذير والتهنئة، وقد نوضح ذلك أكثر معه من خلال فعل "الوعد".

واقترح تسعة شروط تحكم الاتصال الكلامي بوجه عام، وتحقق القوة الإنجازية المقصودة، ويذكر أنه حين يعبر متكلّم (م) بجملته ما (ج) في حضور مستمع ما (ع) فإنه ينبئ المستمع (ع) قصده بواسطة المنطوق الحرفي الصحيح، الصادقة والتامة، فقط إذا توافرت الشروط التالية²:

1- شروط المدخل والمخرج العادية: فمصطلح "المدخل" مرتبط بكيفية إنشاء الكلام، أما "المخرج" فيتعلّق بالمتلقي، وهذا يقتضي أن يكونا متمكّنين من اللغة المتواصل بها فيما بينهما، ومن غير وجود لعوائق الاتصال، وأن يكونا جديّين في كلامهما من غير الدخول في التمثيل (التزاهة). وتتصل هذه الشروط بمقام التواصل ككل.

¹ ينظر أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة - كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص 68.

² Voir, John Searle, Les Actes de langage, P:98-103. وينظر: زتسيسلاف واورزنيك، مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص، ص 24. وأن روبرول وحاك موشلار، التداولية اليوم، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، ص 34، ود. محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 84-85.

2- في منطوق الجملة (ج) يعبر المتكلم عن القضية (ق)، فللأفعال الإنجازية مضمون موضوعي (قضية)، فالوعد ليس فعلا مكثفيا بذاته؛ إذ يعد المرء "بشيء" دائما.

3- في التعبير عن قضية متكلم يخبر المتلقي بفعل مستقبلي، باعتبار أنه لا تتعلق الأفعال الإنجازية بقضايا جزافية، وإنما تحدّد أوجه الإنجاز سمات معينة للقضايا التي تتبعها. ففي حال "الوعد" مثلا يجب أن يدل المحتوى القضوي على المستقبل؛ إذ لا يعدّ المتكلم بأفعال تقع في الماضي، ولا يمكن له أيضا أن يعدّ بأنّ شخصا آخر سيفعل شيئا؛ فالإنسان يعد باسمه (بذاته).

ويطلق "سيرل Searle" على مقتضيات الشرطين الثاني والثالث "شروط المحتوى القضوي
".Contenu propositionnel

4- أن يفترض المتكلم أنّ المتلقي يريد أن يقوم بالفعل، وأن يصدق افتراض المتكلم بحيث يكون المتلقي راغبا فعلا في ذلك، وهذا ما يشير إلى التفاهم الإيجابي بين طرفي التفاعل؛ المتكلم والمتلقي باعتبار أنّ المرء لا يعد بشيء يتمناه السامع.

5- ليس من الواضح بالنسبة للمتكلم (م) والمتلقي أيضا أنّ (م) سينفذ الفعل في السير العادي للوقائع؛ ويسري ذلك على عامة الأفعال الإنجازية؛ فلو طلبنا من شخص ما لفعل أمر ما واضح لديهن أو يكون في حال فعله فإنّ طلبه ليس له أي غرض. أما "الوعد" فإنّ المتكلم لا يعد بأشياء حاصلة أو بديهية؛ فالموعد شيء غير حاصل ومفاجئ للمتلقي.

ويطلق "سيرل Searle" على مقتضيات النمطين الرابع والخامس "شروط التمهيدي
".Conditions préliminaires

6- للمتكلم (م) القدرة على أن يحدث الفعل؛ أي عندما يحقق الفعل الكلامي يشعر أن له القدرة على إنجاز قوته الإنجازية، فالوعد مثلا لا يكون مخلصا إلا حين يكون لدى المتكلم القصد حقيقة لعمل الموعد به. ويسمي ذلك "سيرل Searle" "شرط الإخلاص La condition de sincérité".

7- يوجد في قصد المتكلم (م) الالتزام بالملفوظ لتنفيذ الفعل؛ وهذا الشرط يتضمن الالتزام بما وُعد به، ففي حالة عدم وجود التزام بتنفيذ الموعود به لا يكون المنطوق وعدا على الإطلاق. ويسمى "الشرط الجوهرى La condition essentielle"؛ لأنه يلزم المتكلم تلفظه القيام بالفعل مناط التلفظ؛ فكل فعل كلامي يفضي إلى تأسيس علاقات التزام خاصة.

8- يقصد المتكلم (م) أن يدرك المتلقي أن المتكلم ملزم بالقيام بالفعل من خلال تلفظه، وأن يكون هذا الإدراك من قبل مستمع قائم على معرفته بمعنى تلفظ المتكلم.

9- شرط القواعد الدلالية للغة المتلفظ بها بين المتكلم والمتلقي، والتي تبين أن التلفظ صحيح وصادق انطلاقا من الشروط المبسطة من 1 إلى 8، والتي تقتضي مراعاتها في كل ذلك.

فأتضح لـ "سيرل Searle" أن تحقيق الفعل الإنجازي لا يتم إلا بمراعاة قواعد التفاعل من الشرط الأول إلى الشرط التاسع، وأي خرق لها قد يؤدي إلى اللبس مما يحول دون تحقيق المقصد المتبغى.

تمثل هذه القواعد شروط نجاح التفاعل الكلامي لمختلف أنماط الأفعال الكلامية. و«يمكن بناءً على تحليل شروط التوفيق بالنسبة لـ "الوعد" أن تفترض بشكل مكمل قاعدتان ذواتا نمط تأسيسي لجميع الأفعال الكلامية. وينبغي أن تذكر في الموضع الأول "القاعدة القضائية" التي تعني أن كل فعل كلامي يجب أن يرتبط بمضامين قضوية. أما القاعدة الثانية فيمكن أن تعد القاعدة الفارقة التي تعني الاختلاف فعلا للفعل الكلامي المعنى في مقابل كل أفعال الكلام الأخرى. وفي حال الوعد تتشكل القاعدة الفارقة من الشروط 3 و 4 و 5 و 6 و 7 التي سبق ذكرها. وهكذا فالسمات الإجبارية للوعد التي تكوّن الفارق الجوهرى له تتضح في الوصف الموجز التالي: مستقبلية الموضوع (الحال) الموعود به (شرط3)، وإيجابية موضوع الوعد حسب التقدير الضمني المتفق عليه شريكا للتواصل (شرط4)، وعدم بديهية المحتوى الموعود به (شرط5)، وإخلاص مقصد المتكلم (شرط6)، والالتزام من طرف المتكلم (شرط7)»¹.

¹ زتسيسلاف واورزنيك، مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص، ترجمة د. سعيد حسن بحيرى، ص28.

وكل ذلك يعطي الأهمية الكبرى لتحقيق الفعل الإنجازي لطبيعة الفعل القضوي من جهة، ولتداعيات التفاعل الكلامي بطرفيه وموضوعه وأغراضه من جهة أخرى. وعلى هذا الأساس نلاحظ كيف أن استخلاص الفعل الإنجازي للفعل الكلامي لا يقف عند حدود المنطوقات الفعلية؛ بل يتعالتق أيضا بمعطيات التفاعل الكلامي ككل.

ج- شروط التخاطب عند "غرايس Grice":

لاحظ "غرايس Grice" أن هناك مبادئ تحكم التفاعل الكلامي تضمن النجاح للفعل الكلامي، كون هذا الأخير ليس مجرد نطق لألفاظ معينة مرتبة على مدلولات محددة؛ وإنما هو إرادة من لدن المتكلم للتوجه إلى المتلقي من أجل حمله على إنجاز معين. ويتضح منه أن حقيقة الفعل الكلامي تتحقق من العلاقة التخاطبية التي تنتظم من خلالها الألفاظ وفق ما تقتضيه إجراءات التخاطب بين المتكلم والمتلقي من جهة، والمقصد الذي ينبي عليه الكلام من جهة أخرى.

وقد أوضح طه عبد الرحمن أن هذه العلاقة تتأسس على "التبليغ" المبني على نقل الفائدة المخصصة، والتي قد يزدوج فيها "الإظهار والإضمار" بالاعتماد على قوانين تنظم ذلك؛ إذ يقول: «ولما كان التخاطب يقتضي اشتراك جانبيين عاقلين في إلقاء الأقوال وإتيان الأفعال، لزم أن تنضبط هذه الأقوال بقواعد تحدّد وجوه فائدتها الإخبارية أو قل "فائدتها التواصلية"، نسميها بـ"قواعد التبليغ"، علما بأن مصطلح "التبليغ" موضوع للدلالة على التواصل الخاص بالإنسان، كما لزم أن تنضبط هذه الأفعال بقواعد تحدّد وجوه استقامتها الأخلاقية، أو قل "التعاملية" نسميها بـ"قواعد التهذيب"»¹. وقد حاول العلماء الكشف عن هذه القوانين والقواعد التي تجعل المتكلم يحقق من خلاله فعله التلفظي ما يودّ تحقيقه من القوى الإنجازية، وقد صاغها "غرايس Grice" ضمن ما يسمّى بـ"أحكام المحادثة".

وتمثّل الفكرة الأساسية لهذه الطقوس في أن المتخاطبين في أي تفاعل كلامي إنما يتقاسمان هدفا مشتركا وهو خلق الفعالية للتواصل. وقد صاغها "غرايس Grice" ضمن مبدأ عام سمّاه

¹ اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 237.

"مبدأ التعاون"¹، وصيغته "ليكن انتهاضك للتخاطب على الوجه الذي يقتضيه الغرض منه"². وهو مبدأ «حدّد الفرضية الأساسية فيما مفاده أنّ التفاعلات الحوارية تبلغ مقاصدها بمقتضى التعاون القائم بين أطراف الحوار، وهذا ما يتطلب أن يكشف المتحاورين عن مقاصدهم أو على الأقل التوجه العام لهذه المقاصد»³، فبهذا نستشف أنّ هذا المبدأ يستوجب من المشاركين في النشاط الكلامي أن يحترموه؛ إذ يُتوقَّع أن يُسهم كل واحد منهم في المحادثة بكيفية عقلانية ومتعاونة في إنتاج الكلام وتأويله، انطلاقاً من أربع قواعد:

1- قاعدة الكم: تستلزم أن:

- تكون إفادة المخاطب على قدر حاجته.

- أن لا تتعدّى الإفادة القدر المطلوب.

وهذه القاعدة هي الفكرة الأساسية التي انبنت عليها البلاغة العربية التي دعت إلى ضرورة «أن يكون الكلام بقدر الحاجة، لا زائداً عنها لئلا يكون عبثاً، ولا ناقصاً عنها لئلا يخلّ بالغرض وهو الإفصاح والبيان»⁴؛ أي لا بد من تكييف الكلام بحسب المطلوب.

2- قاعدة النوع: وتقتضي من المتكلم:

- أن يكون صادقاً فيما يقوله.

- أن لا يقول ما ليس عليه دليل.

فتستوجب هذه القاعدة على المتكلم أن لا يقول ما يعتقد أنّه غير صحيح أو ليس عنده بيّنة، وبالتالي ينتقي الألفاظ الصائبة، ويعلّل دائماً للسامع، وهذا ما يعرف بـ "حسن التصرف"⁵.

¹ ذكره لأول مرة في دروسه "محاضرات في التخاطب"، وشرحه أكثر في مقالته الشهيرة "المنطق والتخاطب".

² طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص 238.

³ العياشي أدراوي، الاستلزام الحوارية في التداول اللساني، الجزائر منشورات الاختلاف، ط 2011/1، ص 98.

⁴ السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص 42.

⁵ ينظر محمد الكساس، علل اللسان وأمراض اللغة رؤية لغوية إكلينيكية وانعكاساتها الاجتماعية، بيروت المكتبة العصرية،

ط 1998/1، ص 122.

3- قاعدة العلاقة (المناسبة): وتستدعي من المتكلم أن يجعل كلامه مناسباً وذا علاقة

بالموضوع والمقام معاً.

وفكرة "المناسبة" جوهرية عند دارسنا ككل، والذين أكدوا على قيمتها في تأليف الكلام وتبليغ مقاصده¹. وهي نوعان:

- مناسبة في المعاني،

- ومناسبة في الألفاظ؛

فـ«المعنوية أن يبتدئ المتكلم بمعنى ثم يتم كلامه يناسبه معنى دون لفظ، كقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾²، فإنَّ الله سبحانه وتعالى لما قدّم نفي إدراك الأبصار له عطف على ذلك قوله "وهو اللطيف" خطاباً للسامع بما يفهم؛ إذ معترف العادة أن كل لطيف لا تدركه الأبصار»³. فالمناسبة هنا مبنية على اتساق الدلالات التي تتشكل منها مقاصد القول.

أما "المناسبة اللفظية" فهي «توحيّ الإتيان بكلمات متزنات وهي على ضربين؛ تامة وغير تامة، فالتامة أن تكون الكلمات مع الاتزان مقفاة، وأخرى ليست بمقفاة، فالتقفية غير لازمة للمناسبة. ومن الشواهد المناسبة التي ليست تامة في الكتاب العزيز: ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ. بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكَاْفِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ﴾، ومن الشواهد التامة قوله "صلى الله عليه وسلم" أعيد كما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة ومن كل عين لامة"، فقال النبي "صلى الله عليه وسلم" "لامة" ولم يقل "ملمة"، وهي القياس لمكان المناسبة اللفظية التامة»⁴. فالمناسبة اللفظية ترتبط بالشكل اللفظي الذي يتشكل من خلاله الفعل القولي، والذي قد يستميل المتلقي أكثر نحو القصد المراد.

¹ ينظر ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدمه وعلق عليه د. أحمد الحوفي ود. بدوي طبانة، مصر دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط2، ج4/ص297.

² الأنعام (103).

³ د. أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، الدار العربية للموسوعات، ط1/2006، ص307. وينظر د. بدوي طبانة، معجم البلاغة العربية، منشورات جامعة طرابلس كلية الآداب، ط1/1977، المجلد الثاني، ص873-874.

⁴ د. أحمد مطلوب، المرجع نفسه، ص308-309.

4- قاعدة الكيف (الطريقة): وتتطلب من المتكلم:

-الإيجاز والإفصاح

-والاحتراز من الغموض والالتباس

-وترتيب الكلام وتنسيقه¹.

وهذه القواعد -كما نلاحظ- متداخلة في أصلها، تنطلق من الفعل القولي وتربطه بمعطياته الحالية التي تسهم في بناء مقصده. وهي تمثل ضوابط تضمن لأي تفاعل كلامي تحقيق الفعل الإنجازي. قد نمثل لذلك بفعل "العقد" الذي يستوجب التعبير بفعل القول الذي يقتضي ذلك، بصدق ووضوح وبيّنة وإيجاز وتنسيق بما يستدعيه الحال ككل. وهي قواعد تصوّر ما يجب أن يكون عليه التخاطب إذا ما أردنا النجاح الفعلي في تحقيق القوى الإنجازية التي نبتغيها من أفعالنا الكلامية بصفة خاصة، وباقي أصنافها بصفة عامة (الإخباريات أيضا).

ويستمد مبدأ التعاون فعاليته من القوة المعرفية والاستدلالية التي تشتغل من خلالها قوى العقل، يقول "مايكل كورباليس M.corballis": «ويتضمّن التعاون أيضا ما يعرف بـ "نظرية العقل"؛ وهي تشير إلى القدرة على فهم عقول الآخرين أو رؤية العالم من منظور شخصي آخر، وهذا يهيئ أساسا للتعاون. فإثنا إذا شاركنا الآخرين مشاعرهم ومعرفتهم يزداد احتمال أن نساعدهم»².

وتحضر هذه مقولات هذا المبدأ لدى علمائنا في بيان كيفيات تأليف الكلام بصفة عامة، وقد ناقش البلاغيون ذلك أكثر ضمن مباحث متنوعة منها مبحث الإيجاز في الكلام أو المساواة أو الإطناب، وعابوا التطويل؛ فـ«الإطناب بلاغة والتطويل عي؛ لأنّ التطويل بمترلة سلوك ما يبعد

¹ ينظر طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، 238، ود.عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص96. وأن روبرول وحاك موشلار، التداولية اليوم، ترجمة: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، ص57، د.صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول غرابيس، ص87.

² مايكل كورباليس، في نشأة اللغة من إشارة اليد إلى نطق الفم، ترجمة محمود ماجد عمر، الكويت عالم المعرفة، 2006، ص107.

جَهلاً بما يَقْرُب، والإطناب بمتزلة سلوك طريق بعيد نَزِهٍ يحتوي على زيادة فائدة»¹. ولكن ظلُّوا مصريين على ضرورة موافقة الكلام بما يقتضيه الموضوع والحال.

ودعوا إلى الوضوح والابتعاد عن اللبس والغموض بما يمكن المتلقي من الوقوف على المقصود، قد نثّل لذلك بيت جرير²:

لَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّ آخِرَ عَهْدِكُمْ يَوْمَ الرَّحِيلِ فَعَلْتُ مَا لَمْ أَفْعَلِ

فاليبيت مبهم وغير واضح حيث لا يدري السامع إلى أي شيء أشار من أفعاله في قوله "فَعَلْتُ مَا لَمْ أَفْعَلِ"؛ أراد أن ييكي إذا رحلوا، أو يهيم على وجهه من الغم الذي لحقه، أو يتبعهم إذا ساروا، أو يمنعهم من المضي على عزمة الرحيل، أو يأخذ منهم شيئاً يتذكّروهم به، أو يدفع إليهم شيئاً يتذكرونه به، أو غير ذلك مما يجوز أن يفعله العاشق عند فراق أحبته³. ولكن الشاعر لم يفصح عن مقصده، مما يشكّل ذلك على المتلقي، ففي ذلك خرق لقاعدة الكيف.

ودعوا إلى الصدق يقول العسكري: «وإذا الضرورة إلى سَوْقِ خبر واقتصاص كلام، فتححتاج إلى أن تتوخى فيه الصدق، ويتحرّى الحق؛ فإنّ الكلام حينئذ يملكك ويجوجك إلى أتباعه والانقياد له»⁴. ومن هنا تبرز أهمية قاعدة الصدق في التفاعل الكلامي، باعتبارها تستميل المتلقي وتدعوه أكثر للفهم والاعتناع. وهنا نشير إلى أنّ من همّة العربي اتّصافه بهذا الخلق، وصدّق الشاعر إذ قال⁵:

لَا يَكْذِبُ الْمَرْءُ إِلَّا مِنْ مَهَانَتِهِ أَوْ عَادَةَ السُّوءِ أَوْ مِنْ قِلَّةِ الْأَدَبِ
لَجِيفَةُ الْكَلْبِ عِنْدِي خَيْرٌ رَائِحَةً مِنْ كَذِبَةِ الْمَرْءِ فِي جِدِّ وَفِي لَعِبِ

ومن هنا تظهر أهمية هذه القواعد التي تكشف عن كيفيات الاستعمال الكلامي، وبالتالي خلق الفعالية المقصودة. ولكن أي انتهاك لقاعدة منها قد يؤدّي بالمخاطب إلى توظيف آليات أخرى من أجل الوقوف على المقصد من القول، قد نثّل لذلك بجواب "عمرو" حينما يسأله

¹ العسكري، الصناعتين، ص197.

² ينظر العسكري، المصدر نفسه، ص39.

³ ينظر العسكري، المصدر نفسه، ص39.

⁴ العسكري، المصدر نفسه، ص153.

⁵ ينظر أبو الطيب بن يحيى الوشاء، الظرف والظرفاء، تحقيق د. فهمي سعد، بيروت عالم الكتب، ط1/1986، ص99.

"زيد": "هل تعرف أين يسكن بكر؟" فيجيب عمرو: "في ناحية قريبة من هنا"؛ حيث نلاحظ أنّ الإجابة قد انتهكت قاعدة الكم التي تتطلب التحديد أكثر. ولكن بإمكان "زيد" هنا أن يوظف آليات استنتاجية أخرى يدرك من خلالها أنّ "عمرو" لا يعرف بدقة مسكن "بكر". وهذه الآليات هي في أساسها - كما لاحظ "غرايس Grice" - متفرقة عن منطق المحادثة، فعن طريقها يحاول الفرد الوقوف على المعاني الضمنية التي يقتضيتها القول.

فهذه القاعدة تستدعي التعبير بما يحتوي المقصد ولا يزيد عنه فيغمض، وقد «قيل لبعضهم لم لا تطيل الشعر؟ فقال: حسبك من القلادة ما أحاط بالعنق»¹. وهو فعل إنجازي تم بطريقة غير مباشرة تتضمن الدعوة إلى ضرورة تكييف الإنتاج الكلامي بما يوافق الموضوع.

وقد نستأنس أكثر مع قصة المغيرة بن شعبة² الذي قال: «لم يخذعني غير غلام من بني الحرث بن كعب، فإني ذكرت امرأة منهم لأتزوجها فقال: أيتها الأمير لا خير لك فيها، فقلت ولم؟ قال: رأيت رجلاً يقبلها، فأعرض عنها فتزوجها الفتى، فلمتته، وقلت: "ألم تخبرني أنك رأيت رجلاً يقبلها؟! قال: نعم رأيت أباهما يقبلها»³، فطبيعة المقصد الذي ابتغاه الفتى جعلته يحترم قانون الصدق، ويكّيف معه من التلفّظات ما يعدد في المقاصد بينه وبين المغيرة الذي فاته المعنى المراد.

ولذلك نقول على رغم دقة هذه القواعد وقيمتها إلا أنّها قواعد نموذجية عامة؛ لأنّها تصف كيفيات التبليغ من غير أن توضّح وتأخذ في الحسبان جميع معطيات التفاعل الكلامي وتداعيات "سياق الحال"، فالمتلقّي مثلاً أصناف؛ مما قد يدعوننا في حالات ما إلى اختراق قاعدة الكم التي قد توافق غيره، وبالخصوص - كما تقول "أوركويوني Orecchione" - ذوي سوء النية، فيلجئون إلى

¹ العسكري، الصناعتين، ص189، و ص46. وابن قتيبة، عيون الأخبار، 2/184، ينظر ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج4/ص56.

² وهو كما يقال داهية من دهاة العرب الأربعة وهم: المغيرة بن شعبة، ومعاوية، وعمرو بن العاص، والسائب بن الأقرع، وكلهم ولدوا بالطائف. ينظر إبراهيم شمس الدين، قصص العرب، 2/463.

³ ابن قتيبة الدنوري، عيون الأخبار، القاهرة دار الكتب المصرية، ط2/1996، 200/2، وإبراهيم شمس الدين، قصص العرب، ج2/ص267 و ص272.

مناورات هدفها العرقلة والإلهاء. ثم إنَّ هناك تبادلات تقلُّ فيها درجة التعاون على غرار التفاعل في المناظرة والجدل، والذي يتجاوز التبادلات الهادئة وحتى الاندماجية¹.

و يدخلنا هذا الأمر إلى اعتراض من صنف آخر، ويتعلّق كما يرى طه عبد الرحمن بالجانب التهذيبي من المخاطبة²، والذي يقتضي ضوابط معينة في عملية التخاطب.

وقد تأمّل الكثير من العلماء قواعد "Grice"، والتي كانت المنطلق الرئيسي في التقعيد لكيفيات التخاطب، فانطلقوا منها ونقدوها وقدموا بديلاً عنها بما يضبط بحسبهم العلاقات أكثر بين المتفاعلين³، وركّزوا أكثر على أهمية الجوانب الاجتماعية والنفسية في العملية التفاعلية ككل؛ ومن ذلك:

-مبدأ بديهية الملازمة:

انطلق فيه "ولسون Wilson وسبربر Sperber" من قواعد "Grice"، ولاحظاً أنّ قاعدة "الملازمة Pertinence"⁴ تكفي لتتوب عن مجموع القواعد؛ عن قاعدة الكم التي تتطلب أن تحتوي مساهمة القائل كماً مناسباً من المضمون، وقاعدة النوع التي تفرض على القائل أن يعتقد فيما يقوله، وأن تكون له أسباب معقولة ليعتقد في ذلك، وعن قاعدة الكيف التي تفرض أن نتحدّث بوضوح وبطريقة لا لبس فيها⁵.

وعلى هذا الأساس يقتضي هذا المبدأ خلق "الملازمة" بين القول والقوة الإنجازية المقصودة ضمن شروط معينة تضمن النجاح لذلك.

¹ ينظر، أوريكيوني، المضمّر، ترجمة ريتا خاطر، ص350.

² ينظر د. طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص239.

³ وهنا نشير إلى أنّ "Grice" نفسه يقر بأن مبدأ التعاون يشكل نوعاً من "المبدأ المثالي" الذي من شأنه أن يجعل عدداً معيناً من القواعد التحادثية المحددة أكثر شمولية، وبالتالي يقر أنه "يمكن إضافة المزيد منها" من منطلق أن ثمة مبادئ أخرى يمكن أن تؤمّن إجراءات التفاعل مثل القواعد الغريسية. ينظر أوريكيوني، المضمّر، ص346 و356.

⁴ اختلقت الترجمات، في كتاب التداولية اليوم تُرجمت بـ "الملازمة، والعلاقة" ص82 و274، وفي كتاب المضمّر لأوريكيوني ترجمت "الملازمة"، ص351، ويقترح الدكتور عبد السلام عشير مصطلح "الإصابية" في كتابه "عندما نتواصل نغير"، ص33، على الرغم من أنه يستعمل مصطلح "الملازمة" في كتابه الكفايات التواصلية، ص69.

⁵ ينظر آن روبرول وحاك موشلار، التداولية اليوم، ص82.

–مبدأ التأدّب:

أوردته "روبين لايفوف Robin Lakoff" في مقالها "منطق التأدّب"، وتدعو فيه إلى الأخذ بعين الاعتبار قواعد التهذيب أثناء التخاطب. ويقتضي هذا المبدأ أن يلتزم كل من المتكلم والمخاطب بتحقيق الغاية التي من أجلها دخلاً في الكلام من ضوابط التهذيب ما لا يقل عما يلتزمان به من ضوابط التبليغ¹. ولنكتشف قيمة ذلك قد نمثّل بقولنا: "أغلق الباب"، و"أغلق الباب من فضلك" و"لو سمحت أغلق الباب".

وقد فرعت "لايفوف Lakoff" عن هذا المبدأ ثلاث قواعد وهي:
*قاعدة التعفّف: ومقتضاها "لا تفرض نفسك على المخاطب".
*قاعدة التشكك: ومقتضاها "لتجعل مخاطبك يختار بنفسه".
*قاعدة التودّد: ومقتضاها "لتظهر الود للمخاطب"².

وأدنى تأمل لهذه القواعد يجعلنا نلاحظ أنّ جوهرها قائم على ضرورة مراعاة العلاقة التخاطبية بين المتكلم والمخاطب وفق ما تقتضيه العلاقات الاجتماعية والمعطيات النفسية، فهي تدعو إلى التعفّف والتهذيب في تشكيل الفعل الكلامي وتحقيق قوته الإنجازية، والتي تستدعي – أثناء الطلب مثلاً – استعمال العبارات غير المباشرة؛ وكلّ ذلك بحسب ما يقتضيه الحال.

ويمكن نمثّل لذلك بعدم مراعاة المسافات، والتي تقتضي بسط الاحترام بين طرفي التخاطب، وقد نستأنس هنا بما استثقله عبد الملك بن مروان في تلك المواجهة التي ابتدأه بها جرير حين أنشده:

أَتَصْحُوْ أَمْ فُوَادُكَ غَيْرُ صَاحٍ عَشِيَّةَ هُمْ صَحْبُكَ بِالرَّوَّاحِ؟

فقال له عبد الملك "بل فُوَادُكَ يا ابن الفاعلة"، وكان الشاعر يخاطب نفسه بيد أنّ استخدامه لضمير المخاطب أفضى إلى عدم تحسّب المسافة القائمة بينهما، وإن لم يرم إلى ذلك، فتورّط في عدم مراعاته مقام الخليفة، وما قد ينعكس على نفسه من ظلال معان سلبية³.

¹ ينظر د. طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص 240.

² ينظر د. طه عبد الرحمن، المرجع نفسه، ص 240-241.

³ ينظر ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، بيروت دار الجليل، ط 1981/5، 222/1، ود. نجوى محمود صابر، دراسات أسلوبية وبلاغية، ص 202-203.

فالأحرى مراعاة من نوجه إليه الكلام فلا نستعمل معه ضمير المخاطب مباشرة، وقد أكد على ذلك ابن قتيبة، ودعا إلى مراعاة قدر الكاتب والمكتوب إليه؛ «وَأَلَّا يُعْطَى خَسِيسَ النَّاسِ رَفِيعَ الْكَلَامِ، وَلَا رَفِيعَ النَّاسِ خَسِيسَ الْكَلَامِ، فَإِنِّي رَأَيْتُ الْكُتَّابَ قَدْ تَرَكَوا تَفْقُدَ هَذَا مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَخَلَطُوا فِيهِ، فَلَيْسَ يَفْرُقُونَ بَيْنَ مَنْ يَكْتُبُ إِلَيْهِ "فِرَائِكُ فِي كَذَا" وَبَيْنَ مَنْ يَكْتُبُ إِلَيْهِ "فَإِنْ رَأَيْتَ كَذَا" وَ"رَأَيْكَ" إِنَّمَا يَكْتُبُ بِهَا إِلَى الْأَكْفَاءِ وَالْمُتَسَاوِينَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكْتُبَ بِهَا إِلَى الرَّؤَسَاءِ وَالْأَسْتَادِينَ؛ لِأَنَّ فِيهَا مَعْنَى الْأَمْرِ... وَلَا يَفْرُقُونَ بَيْنَ مَنْ يُكْتُبُ إِلَيْهِ "وَأَنَا فَعَلْتُ ذَلِكَ" وَبَيْنَ مَنْ يُكْتُبُ إِلَيْهِ "وَنَحْنُ فَعَلْنَا ذَلِكَ" وَ"نَحْنُ" لَا يَكْتُبُ بِهَا عَنِ نَفْسِهِ إِلَّا أَمْرٌ أَوْ نَاهٍ؛ لِأَنَّهَا مِنْ كَلَامِ الْمَلُوكِ وَالْعُلَمَاءِ»¹. ولذلك فـ«أنا» من كلام الإخوان والأشباه و«نحن» من كلام الملوك»². ومنه نستشف أن مراعاة قواعد مبدأ التأدب تسهم في تحقيق القوة الإنجازية المقصودة، وبالتالي تقوية العلاقات والروابط بين أطراف الخطاب، وبخاصة في العلاقات الرسمية التي تستدعي التأدب أكثر.

فقواعد هذا المبدأ تقوم على مراعاة من نتوجه إليه بالفعل الكلامي، قصد استلطافه واستدراجه بما يمكنه من الانخراط الإيجابي في التفاعل الكلامي. وقد يتحقق ذلك باستخدام الملمّحات الفعلية؛ ومن أهم أدواتها «أعتقد، أتوقع، من فضلك، ولو سمحت، لو أذنت» وغيرها من الألفاظ التي تشعر المخاطب بالرضا والارتياح بما يضمن النجاح للفعل الكلامي.

وهذا ما لاحظته بلاغيونا إذ دعوا إلى مراعاة المخاطبين من حيث طبقاتهم، وطبيعة اللغة التي قد تستعمل في كل طبقة، فاختراقها قد يضيّع الغرض المقصود³.

¹ ابن قتيبة، أدب الكاتب، حققه وعلق على حواشيه محمد الدالي، دمشق مؤسسة الرسالة، (د.ت)، ص18.

² العسكري، الصناعتين، ص165.

³ وهذا ما أشر إليه الجاحظ على سبيل المثال، حيث دعا المتكلم إلى «أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلمات على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات». البيان التبيين، 138/1-139، وينظر العسكري، الصناعتين، ص35، وقد تناولها بعض المحدثين منهم د.محمد العمري في كتابه "في بلاغة الخطاب الإقناعي" ص25 وما بعدها، ود.جميل عبد المجيد، البلاغة والاتصال، ص22.

–مبدأ التواجه:

قدّمه "براون Brown وليفنسون Lenvinsen" في عملهما المشترك "الكليات في الاستعمالات اللغوية: ظاهرة التأدّب"، أرادا من خلاله ضبط علاقة التواجه بين طرفي التخاطب. ويرتكز هذا المبدأ على مفهومين أساسيين؛ أحدهما مفهوم الوجه¹، والثاني مفهوم التهديد². فالمفهوم الأول يستوجب من المتكلّم أن يصون وجه غيره، باعتبار أنّ في صيانة وجه غيره صيانة لوجهه. ويؤكّدان أنّه كلّما بذل المتكلم جهدا أكبر في العمل على صون الوجه، بدا وكأنّه يسعى إلى إرضاء متطلّبات وجه المستمع³. وهو مبدأ أخلاقي غايته ضمان سيرورات التفاعل بما يؤدّي إلى تحقيق القوة الإنجازية المطلوبة، خاصة ونحن نعلم أنّه بقدر ما تستميل المتلقي بقولك المهذب والراقي بقدر ما تحقّق أغراضك.

وقد نمثّل لذلك بتداعيات التواجه في المحاورّة التي أوردها ابن قتيبة؛ إذ قال: «وقال المنصور لرجلٍ أَحَمَدَ منه أمراً: سَلْ حاجتَكَ، فقال: يُيقِيكَ اللهُ يا أمير المؤمنين؛ قال: سَلْ فليس يمكنك ذلك في كلِّ وَقتٍ؛ فقال: وَلِمَ يا أمير المؤمنين؟! فوالله لا أستقصر عمرك ولا أرهبُ بُخْلَكَ ولا أعتنم مالك، وإنَّ سؤالك لَزَيْنٌ، وإنَّ عطاءكَ لَشَرَفٌ، وما على أحدٍ بذلٌ وجهك إلّك نقصٌ ولا شَيْنٌ، فأمر حتى ملئى فوه دُرّاً»⁴. حيث يتبدّى لنا كيف أنّ تقديم الأفعال الكلامية في الموقف المعين بما تعمل على صيانة الوجه قد يؤدّي إلى تحقيق المبتغيات بما لا يمكن تحقيقه لو لم نراع ذلك.

ويقسّم "براون Brown وليفنسون Lenvinsen" الوجه إلى قسمين:

1-الوجه الدافع: وهو رغبة الإنسان في أن لا يعترض الآخرون على أفعاله. قد نلاحظ

قوة هذا الوجه في المخاطبة التالية حول بيعة يزيد بن معاوية؛ إذ «لما أقام معاوية الخطباء لبيعة يزيد

¹ يشيع في استعمالاتنا اليومية كناية الوجه على الأفعال، فنقول "فلان ليس له وجه" أي لا يحترم غيره ويقوم بأفعال مختلفة بدون مراعاة الآخرين. وفي هذا السياق يعرف طه عبد الرحمن الوجه بأنه "عبارة عن الذات التي يدعيها المرء لنفسه والتي يريد أن تتحدد بها قيمته الاجتماعية". اللسان والميزان، ص243. ثم إن فعالية التخاطب لا يمكن أن تتحقّق إلا بمقابلة "الوجه" ولذلك قيل "لا تُقبل بحديثك على من لا يقبل عليك بوجهه". ينظر ابن قتيبة، عيون الأخبار، 307/1.

² ينظر طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص243.

³ ينظر أوريكيوني، المضمّر، ص506.

⁴ ابن قتيبة، عيون الأخبار، 128-127/3.

قام رجل من ذي الكلاع فقال: هذا أمير المؤمنين، وأشار بيده إلى معاوية، فإن مات فهذا، وأشار إلى يزيد، فمن أبي فهذا، وأشار إلى السيف، ثم قال:

مُعَاوِيَةُ الْخَلِيفَةُ لَا تُمَارِي فَإِنْ يَهْلِكُ فَسَائِسُنَا يَزِيدُ
فَمَنْ غَلَبَ الشَّقَاءَ عَلَيْهِ جَهْلًا تَحْكُمُ فِي مَفَارِقِهِ الْحَدْبُدُ¹.

وفي كل ذلك إشارة إلى عدم الاعتراض على قرارات وأفعال الأمير وابنه معا، وإلا يحلّ السيف محلّ ذلك.

2-الوجه الجالب: وهو رغبة كل واحد في أن تكون إرادته محترمة على الأقل من البعض الآخر²، وتتجلى أكثر في معظم استعمالاتنا للأفعال الكلامية، وبخاصة حينما نقول مثلا للآخر: "ضع نفسك في مكاني؛ هل كنت ترضى هذا الفعل؟!"

أما المفهوم الثاني فيرى من خلاله الباحثان أنّ من الأفعال الكلامية ما يهدّد الوجه ويؤثّر فيه، وخصوصا تلك الأفعال التي تتعارض طبيعتها مع إرادات طرفي الخطاب، ولذلك يمكن تصنيف الأفعال التي تهدّد الوجه السلبي، وتلك التي تهدّد الوجه الإيجابي بحسب المرسل والمرسل إليه وفق ما يلي:

أ-الأفعال التي تهدّد المرسل إليه: يهدّد الوجه الدافع كل تلك الأفعال التي لا يحترم فيها المرسل حرية المرسل إليه، ويحاول أن يعترضها؛ منها:

1-الأفعال الكلامية التي تطلب من المرسل إليه إنجاز بعض الأفعال في المستقبل؛ كالأوامر والنصائح والاقتراحات والتهديد والتحذير، لأنّها تمارس ضغطا عليه إما بالإقدام أو بالإحجام.

قد تمثّل لذلك بالأفعال الكلامية التي قدّمها البشير الإبراهيمي فيما نُشر في "البصائر" بعنوان "إلى الأعضاء المسلمين بالجلس الجزائري" قال: «أيها السادة: اسمحوا لنا حين سميناكم أعضاء ولم نسّمكم نوابا فإننا ممن لا يكذب على الحقيقة؛ وكل عاقل يعرف الوسيلة التي تدرّعتم بها إلى هذا

¹ ابن رشيق القيرواني، العمدة، 310-309/1.

² ينظر أوركويوني، المضمّر، ص408، ود.عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص103.

المنصب، يستحي أن يسميكم نواباً بمعنى النيابة التي يعرفها الناس؛ وإنما أنتم أعضاء تألف منها هيكل غير متجانس الأجزاء لا يجمع بينها إلا معنى بعيد، وعامل غريب، ومصلحة ليس لكم ولا للأمة منها شيء: وإنما أنتم موظفون، لكم من النيابة لفظها وحروفها، ولكم من الوظيفة معناها وحقيقتها، وما دامت الانتخابات بالعصي فابشروا بطول البقاء في هذه الكراسي»¹. حيث نلمس نبرة الاستهزاء والسخرية في كل الأفعال الكلامية (الأوامر) المبسوط في هذا المقطع، والتي تومئ بعدم احترام هؤلاء الموظفين الذين لا يمثلون إلا أنفسهم ومواليهم، وليس الشعب الجزائري المتطلع للحرية.

2- الأفعال التي تتطلب منه ردّة فعل إيجابية في المستقبل باعتبارها ديناً، مثل العرض والوعد، فهي تسبب له إحراجاً إما بقبول ذلك أو برفضه. نستأنس في ذلك بما طلبه دائماً البشير الإبراهيمي من هؤلاء النواب حيث قال: «... فاذكروا حقوق أمتكم عليكم في النهايات، إن لم تذكروها في البدايات، واذكروها في النتائج وإن أغفلتموها في المقدمات، واذكروها عند اقتسام المصالح لعلها تغفر لكم بعض السيئات»²، حيث قدّم أفعالاً كلامية تطلب من النواب - بنبرة ساخرة - القيام ببعض الأعمال وفاءً للشعب الذي وضع ثقته فيهم.

وقد نمثل لذلك أيضاً بالكلمة التي ألقاها أحد الوزراء الفرنسيين ينكر فيها على فرنسا أعمالها البربرية يقول فيها: "سنقول لفرنسا بصراحة وشدة: حدّارِ فإذا لم يقع الاستماع لصوت الحق، وإذا لم تُسد في هذه الأقطار سياسة العدل فإنّ الجزائر سوف تغدو قريباً مثل مراکش ومثل تونس..."³؛ وفيها فعل التحذير الذي يجرح فرنسا على أعمالها ويهدّد وجهها الجالب الذي تدّعي فيه أنّها حامية الجزائر وراعيتها. وهذا الوجه هو الذي جعل المرسل يتوقع الرد الذي يكون من قبيل "لا ريب أنّنا سنجد من يقول لنا عندما نصيح صيحة الخطر وننادي بوجود السرعة في عمليات الإنقاذ: أنكم لستم من الفرنسيين الصالحين"⁴.

¹ آثار محمد البشير الإبراهيمي، 185/3.

² محمد البشير الإبراهيمي، المصدر نفسه، 187/3.

³ ينظر آثار محمد البشير الإبراهيمي، 351/4. كلمة ألقيت في أوت 1954م.

⁴ ينظر المصدر نفسه، 351/4.

3- الأفعال التي تعبر عن أطماع المرسل إليه، أو في بعض ممتلكاته بما يدعو إلى الاعتقاد إما بوجوب حمايتها أو منحها إياه؛ منها المدح وتعبيرات الحسد والإعجاب، وتعبيرات العواطف السالبة، مثل تلك الدالة على البغض والغضب وغيرهما.

ومن ذلك الأفعال الإنجازية المتنوعة التي تعبر عن أطماع الحجّاج وغَضَب عبد الملك بن مروان من ذلك في قوله: «أما بعد فإنك عبدٌ طَمَت بك الأمور فطغيت، وعلوت فيها حتى جُزّت قدرك، وعدوت طورك، وآيم الله يا بن المستفرمة بعجم زبيب الطائف لأغمزتك كبعض غمزات الليوث للثعالب، ولأركظتك ركضة تدخل منها في وجعاء أمك، أذكر مكاسب آباءك بالطائف؛ إذ كانوا ينفلون الحجارة على أكتافهم... فعليك لعنة الله من عبد أخفس العينين، وأصلك الرجلين، ممسوح الجاعرتين»¹، حيث ذكر عبد الملك بن مروان مطامع الحجّاج وما فعله بأنس بن مالك، فلما وصله ذلك تراجع عن ذلك وكتب يستلطفه ويعتذر منه فكان له ما أراد².

أما الأفعال التي تهدّد الوجه الجالب فتشمل الأفعال التي تدل على عدم اكتراث المرسل بمشاعره أو رغباته ومنها:

1- التقييمات السلبية لبعض أفعاله؛ مثل تعبيرات الاستهجان، والنقد، والمعارضة، والسخرية؛ إذ يعبر المرسل بهذا عن عدم حبه أو عدم احترامه لبعض رغبات المرسل إليه أو أفعاله أو خصاله الشخصية. ومنها أيضا تعبيرات الاعتراض، أو عدم الموافقة، أو التحدي، إذ يشير بها المرسل إلى ضلاله أو خطئه.

ومن ذلك الأفعال الكلامية التي ساقها علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) إلى جنده لما علم بخذلانهم في مواجهة معاوية وأصحابه يقول: "أف لكم لقد سمت عتابكم، أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة عوضاً؟! وبالذل من العزّ خلفاً؟! إذا دعوتكم إلى جهاد عدوكم دارت أعينكم كأنكم من

¹ ابن عبد ربه، العقد الفريد، 298/5.

² ينظر ابن عبد ربه، المصدر نفسه، 298-299.

الموت في غمرة...¹، فالقوة الإنجازية المقصودة هنا هي الإنكار لوجه المخاطبين الذين رضوا بالحياة الدنيا وكل أشكال الذل.

ومنه أيضا ردُّ الحجاج على كتاب كتبه سليمان بن عبد الملك الذي كان يكتب إلى الحجاج في أيام أخيه الوليد بن عبد الملك كتباً فلا ينظر له فيها، فكاتبه الحجاج بتعبيرات استهجانية تكرر سخريته وعدم احترامه له فقال: «إِنَّكَ كَتَبْتَ إِلَيَّ تَذَكْرَ أَنِّي أَمْرٌ مَهْتُوكٌ عَنِّي حِجَابُ الْحَقِّ، مَوْلَعٌ بِمَا عَلَيَّ لَا لِي، مَنْصَرَفٌ عَنِ مَنَافِعِي، تَارِكٌ لِحَظِي، مُسْتَخْفٍ بِحَقِّ اللَّهِ... وَلَعَمْرِي إِنَّكَ لَصَبِيٌّ حَدِيثُ السِّنِّ، تُعْذِرُ بِقَلَّةِ عَقْلِكَ، وَحِدَاثَةِ سِنَّكَ، وَيَرْقُبُ فَيْكَ غَيْرَكَ... فَلِلَّهِ أَبُوكَ! أَفَلَا انْتَصَرْتَ بِقَضَاءِ اللَّهِ دُونَ قَضَائِكَ، وَرَجَاءِ اللَّهِ دُونَ رَجَائِكَ، وَأُمَّتٍ غَيْظَكَ وَأَمْنَتِ عَدُوكَ، وَسْتَرْتِ عَنْهُ تَدْبِيرَكَ، وَلَمْ تَنْبَهْ فَيَلْتَمَسْ مِنْ مَكَايِدَتِكَ مَا تَلْتَمَسْ مِنْ مَكَايِدَتِهِ؟!...»². وهي كلها أفعال كلامية تكشف عن مدى عدم مراعاة وجه الآخر وعدم الاكتراث له.

2-الأفعال التي تعبر عن عدم اكتراث المرسل بوجه المرسل إليه الجالب مثل إخافته أو عدم توقيره، أو التلّظ ببعض الموضوعات المستهجنة أمامه، أو إعلامه بأخبار غير سارة، أو تباهي المرسل بما يسره أمام المرسل إليه. ومن ذلك ما يرويه ابن عبد ربّه عن "الرشيد ومعترض عليه في خطبته"؛ إذ «قام رجل إلى هارون الرشيد وهو يخطب بمكة فقال: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾³، فأمر به بضربه مائة سوط، فكان يئنُّ الليل كله ويقول الموت الموت! فأخبر هارون أنّه رجل صالح، فأرسل إليه فاستحلّه فأحلّه»⁴. فلما لم يصن هذا الرجل وجه الملك، ولم يوقره في ذلك الموقف الذي يتطلّب ذلك أمر بعقابه.

ومنه كذلك ما ساقه الإبراهيمي لتلميذ من تلامذة المدرسة الاستعمارية بالمغرب الأقصى الذي عبّر في وجوه أساتذته بلهفة، وقال: «أنا روح الاستعمار وسرّه وحقيقته المشخّصة، وإنّه لو لم يكن في الدنيا استعمار لكنت وحدي استعماراً قائماً بذاته... فأجعلوني سيّداً أكنّ لكم عبداً،

¹ نهج البلاغة، ص 59-60.

² ابن عبد ربّه، العقد الفريد، 301/5.

³ الصف (3).

⁴ العقد الفريد، 51/1.

وأعينوني بقوة أجعل لكم بين البربر وبين العرب ردماً، ثم لا تينكم منهم بطواير، تملأ البواير»¹. وهي كلها أفعال كلامية لا يبالي فيها صاحبها بالمرسل إليه ولا يوقره، فيها مباحاة واستصغار للآخر. وقد استطاع الإبراهيمي أن يصور ذلك في لعب كلامي قائم على هذا التوازي اللفظي "طواير، بواير".

ب-الأفعال التي تهدد المرسل: وتضم الأفعال التي تهدد وجه المرسل؛ الوجه الدافع والوجه الجالب؛ فمن الأفعال التي تهدد الأول (الدافع): التعبير عن الشكر؛ قبول شكر المرسل إليه، أو اعتذاراته، وقبول عرض المرسل إليه، وعدم الرغبة بقطع الوعد، أو التقدّم بعرض. ومن الأفعال التي تهدد وجه المرسل الجالب؛ الاعتذارات، وقبول المدح، والندم، والإقرار بالذنب².

والمتمم لهذه الحالات يستنتج كيف أنّ حفظ "مبدأ التواجه" يقتضي استعمال بعض الاستراتيجيات التي تسهم في ضمان النجاح للفعل الكلامي والمستمدة في جوهرها من طبيعة العلاقة بين طرفي التخاطب، وتستوجب استعمال الأفعال الكلامية التي نتجنب من خلالها ما يهدد الوجه كأن يُغضبه أو يسبّب له الإحراج أو يزرع فيه الشك أو التردد وغير ذلك. وفي هذا الإطار اقترح "براون Brown وليفنسون Lenvinsen" خمس استراتيجيات ينتقي منها المتكلم ما يراه ملائماً لقوله ذي الصيغة التهديدية وهي:

1-استراتيجية التصريح.

2-استراتيجية التأدّب الإيجابي

3-استراتيجية التأدّب السلبي

4-استراتيجية التلميح

5-استراتيجية الصمت³.

وقد تمثل لذلك بالفعل الكلامي "طلب الخروج"؛ فقد تستدعي هذه الاستراتيجيات:

¹ الإبراهيمي، عيون البصائر، ص464، وهو مقال نشر في جريدة البصائر سنة 1951م بعنوان "إبليس ينهي عن المنكر!".

² ينظر د. عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص104-105.

³ ينظر د. عبد الهادي بن ظافر الشهري، المرجع نفسه، ص105.

1-التصريح بالفعل الكلامي المباشر دون الاستعانة بأي صيغة لغوية تُلطف الأثر التهديدي، كأن يقول المتكلم "أُخرج".

2-استراتيجية التآدب الإيجابي باستعمال صيغة لغوية تحفظ الوجه الدافع للمستمع، كأن يقول المتكلم "هل لك أن تخرج".

3-استراتيجية التآدب السليبي؛ ويتم بتوظيف الصيغ اللغوية التي تحفظ الوجه الجالب لهذا المستمع؛ كأن يقول المتكلم "المعذرة فأنا أود أن تخرج لدي ارتباط الآن".

4-استراتيجية التلميح، وتستدعي من المتكلم استعمال الفعل الكلامي غير المباشر اعتماداً على تداعيات سياق الحال كأن يقول "لدي موعد الآن"، "تأخر الوقت".

5-استراتيجية الصمت وفيها يمتنع المتكلم عن أن يطلب من المستمع الخروج لأن في هذا الطلب إحراج لوجه المتكلم أو وجه المتلقي فالموقف محرج.

ليبقى أساس الاختيار بين هذه الحالات مرهوناً بمعطيات "سياق الحال" ككل؛ والتي ترتبط بثلاثة متغيرات سياقية:

1-البعد الاجتماعي بين طرفي التخاطب (العلاقة التماثلية).

2-علاقة السلطة بينهما.

3-القيود التي تفرضها ثقافة معينة على المتكلم، ونوعية تلك القيود وطبيعتها¹. قد ترتبط بعادات أو تقاليد أو طقوس معينة قد تشيع في البيئة اللغوية المعنية.

ولكن هذا لا يعني الاختيار الاعتباطي بين هذه الاستراتيجيات؛ بل يتم تحديد طبيعة الصياغة اللغوية انطلاقاً من هذه المتغيرات، والتي تشترط في أساسها أن يتمتع المتكلم بالكفاءة التداولية التي تمكنه من الانتقاء الناجح والفعال لما يحقق الفعل الإنجازي المقصود.

وقد نستأنس وهنا مع الجاحظ الذي حدّد ما يجب أن يتحلّى به المتكلم حتى يحفظ وجهه، إذ يقول: «حدثنا غيلان بن جرير قال: "لَا تُطْعِمَ طَعَامَكَ مَنْ لَا يَشْتَهِيهِ"، يقول: لَا تُقْبِلْ بِحَدِيثِكَ

¹ ينظر د. عبد الهادي بن ظافر الشهري، ص 106.

على مَنْ لا يُقْبَلُ عليه بوجهه. وقال عبد الله بن مسعود "حَدَّثَ النَّاسَ ما حَدَّجوك بِأَبْصارِهِمْ، وَأَذِنُوا لَكَ بِأَسْماعِهِمْ، وَلِحْظوك بِأَبْصارِهِمْ، وَإِذا رَأَيْتَ مِنْهُم فَترةً فَأَمْسِكْ"¹. وهي دعوة صريحة إلى مراعاة آداب التخاطب والاستماع والإنصات لخلق النجاح للتواصل بصفة عامة.

قد نُمِّثُ لذلك بمحاورة "الوليد بن عبد الملك ورجلٍ مُعْتَرِضٍ عليه في خطبته حيث لم يراع "مبدأ التواضع"، فاستعمل الأفعال الكلامية التي تهدد الوجه الدافع (وجه المتلقي)؛ إذ يذكر ابن عبد ربه أنه «جلس الوليد بن عبد الملك على المنبر يوم الجمعة حتى اصفرت الشمس، فقام إليه رجل فقال: يا أمير المؤمنين إنَّ الوقت لا ينتظرُك، وإنَّ الربَّ لا يعذرُك، قال: صدقت، ومن قال مثل مقالتك فلا ينبغي له أن يقوم مثل مقامك من ها هنا، مَنْ أقرب الحرس يقوم إليه فيضرب عنقه؟»².

بتوظيف استراتيجية التأدب السليبي؛ يدلُّ على ذلك استعمال الفعل الكلامي غير المباشر "إنَّ الوقت لا ينتظرُك، وإنَّ الربَّ لا يعذرُك"؛ والذي يقصد من خلاله طلب إنهاء الخطبة؛ فقد تأخَّر الوقت، ولكنَّ في ذلك تهديدا وانتقاصا من وجه الوليد بن عبد الملك؛ فهو الحاكم، ولا يجوز احتمال الإهانة في هذا الموقف لأنَّه لا مبرر له، فعلاقة الحاكم بالمحكوم الطاعة، وهذا ما جعل أمير المؤمنين يطلب قطع عنقه.

وإذا كان الوجه بيدي بعض الملامح التي قد تسهم في بيان كفاءات تشكيل الفعل الكلامي وتحقيق إنجازته فإنَّ هذا يبقى غير كافٍ في بيان صدق النيات والذات المتكلمة أو المتلقية، كون التأدب الظاهر في لغة التخاطب قد لا يؤشِّرُ بصدق عن النوايا الحقيقية للمتكلم اتجاه المخاطب، مما أدى إلى ظهور "مبدأ التأدب الأقصى".

¹ الجاحظ، البيان والتبيين، 103/1-104.

² ابن عبد ربه، العقد الفريد، 51/1. والأمر نفسه نلاحظه في قصة الرشيد ومعترض عليه في خطبته؛ إذ «قام رجل إلى هارون الرشيد وهو يخُطِّب بمكة، فقال: "كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا ما لا تَفْعَلُونَ" الصف (3)، فأمر به فضرب مائة سوط، فكان يئنُّ الليل كله ويقول: الموت! الموت! فأخبر هارون أنه رجل صالح، فأرسل إليه فاستحلَّه فأحلَّه». المصدر نفسه، 51/1.

–مبدأ التأدب الأقصى:

وصاحبه "ليتش Leech" الذي انطلق من مبدأ التعاون لـ "جرايس Grice"، فأقر بأهميته في التخاطب اللغوي من جهة، وأضاف عليه بعض المعطيات الاجتماعية والنفسية من جهة أخرى. وقد صاغ مبدأه انطلاقاً من صورتين؛ إحداهما سلبية؛ وهي "قلل من الكلام غير المؤدب" (التأدب النسبي)، وثانيهما إيجابية؛ وهي "أكثر من الكلام المؤدب" (التأدب الأقصى).

وقد ركز "ليتش Leech" على "التأدب الأقصى"، فقيده بست قواعد ذات صبغة ثنائية

وهي:

1- قاعدة اللباقة؛ وصورتها:

*قلل من خسارة الغير.

*أكثر من ربح الغير.

2- قاعدة السخاء؛ وصورتها هما:

*قلل من ربح الذات.

*أكثر من خسارة الذات.

3- قاعدة الاستحسان؛ وصورتها:

*قلل من ذم الغير.

*أكثر من مدح الغير.

4- قاعدة التواضع؛ وصورتها هما:

*قلل من مدح الذات.

*أكثر من ذم الذات.

5- قاعدة الاتفاق؛ وصورتها هما:

*قلل من اختلاف الذات والغير.

*أكثر من اتفاق الذات والغير.

6- قاعدة التعاطف: وصورتاها هما:

*قلّ من تنافر الذات والغير.

*أكثر من تعاطف الذات والغير¹.

وما نلاحظه من هذه القواعد هو طبيعتها المستمدّة من أدبيات الذات المتكلّمة، والتي يربطها "ليتش Leech" بضرورة إثارة الغير واستمالة على حساب الذات؛ لأنّها الضمان الأكثر فعالية في نجاح الفعل الكلامي، وقد نمثّل لدور هذه القواعد في "الأمر" فقد نقول:

أ- "أعطيني القلم".

ب- "أريد أن تعطيني القلم".

ج- "هل بإمكانك أن تعطيني القلم".

د- "ليتك تعطيني القلم".

فالجملة الأولى لا تأخذ باللباقة حيث تم الأمر بطريقة مباشرة مما قد يولد إحجام المخاطب على تحقيق الفعل المطلوب، في حين نجد في الجملة الثانية شيئاً من اللباقة؛ إذ تحقّق طلب القلم بالجملة الخبرية التي تترك للمخاطب الاختيار في إنجاز ما طُلب منه. أما الثالثة فهي أكثر لباقة من السابقتين؛ لأنّها جاءت في شكل استفهام يترك للمجيب حرية الاختيار بين "نعم" و"لا". في حين كانت الجملة الرابعة أكثر لباقة وتادّباً من الجمل السابقة؛ لأنّها تظهر عدم طمع المتكلم في وقوع المطلوب، مما لا يؤدّي إلى التنازع في تحقيق إنجاز الفعل (فعل العطاء)، ولكن هذا ما يدفع أكثر المتلقي إلى تحقيق المطلوب.

وقد انتقد طه عبد الرحمن هذه القواعد وأظهر أنّه يشوبها الميل إلى التظاهر والترعة إلى الغرضية. بمقتضى أمرين اثنين؛ أحدهما الخاصية اللاتناظرية لمفهوم التأدّب الأقصى، باعتبار أنّ كل ما حسن في حقّ أحد المتخاطبين قُبْح في حق الآخر. والثانية خاصية الربح والخسارة لمفهوم اللباقة والسخاء، والذي يجعل العمل التهذيبي للتخاطب عملاً أشبه بـ"المعاملة التجارية" منه بالتعامل الأخلاقي، فيكون الذي يطلب من غيره أمراً كمن حصل على "خدمة" منه، والذي يكون قد وقع

¹ ينظر طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص246-247، و د.عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب -مقاربة لغوية تداولية- ص111-112.

منه أذى لغيره يكون كمن كان عليه دَيْنُ الاعتذار، حتى إذا عفا عنه هذا الغير كان عفوهُ بمرتلة إلغاء هذا الدين¹.

ومن هنا تظهر محدودية هذا المبدأ الذي يشجّع على التظاهر ومراعاة المصالح على حساب الجانب الأخلاقي.

-مبدأ التصديق:

وصاحبه طه عبد الرحمن، وقد استلهمه من التراث الإسلامي، وسماه "مبدأ التصديق"، ويتخذ صوراً مختلفة منها: "مطابقة القول للفعل"، و"تصديق العمل للكلام". وقد صاغ هذا المبدأ في مقولة: "لا تقل لغيرك قولاً لا يصدّقه فعلك"، وبناه على عنصرين أساسيين²:
أحدهما: "نقل القول"؛ ويتعلّق بالجانب التبليغي من المخاطبة.
ثانيهما: "تطبيق القول"؛ بالجانب التهذيبي منها.
ويتفرّع عن مبدأ التصديق في جانبه التبليغي قواعد مضبوطة، وهي:
أ- ينبغي للكلام أن يكون لداعٍ يدعو إليه؛ إما في اجتلاب نفع أو دفع ضرر.
ب- ينبغي أن يأتي المتكلم به في موضعه ويتوخّى به إصابة فرصته.
ج- ينبغي أن يقتصر من الكلام على قدر حاجته.
د- يجب أن يتخيّر اللفظ الذي به يتكلم³.

وإذا ما تأملنا هذه القواعد فإننا نلاحظها مستوحاة من المبادئ التي ذكرناها آنفاً؛ إذ يأخذ طه عبد الرحمن بمبدأ التعاون الذي أقرّه "غرايس Grice"، والمبادئ الأخرى التي تفرّعت عنه، ولكنّه أعطاهما سمات خاصة تقتضيها الثقافة الإسلامية، والتي تضيفي على الفعل الكلامي صبغة مميزة، وهي قائمة في جوهرها على الصدق والإخلاص والتجرّد من الأغراض الشخصية.

¹ ينظر د. طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص 248-249.

² ينظر د. طه عبد الرحمن، المرجع نفسه، ص 249.

³ ينظر د. طه عبد الرحمن، المصدر نفسه، ص 249.

وقد أشار طه عبد الرحمن إلى أنّ "مبدأ التصديق" تتفرّع عنه في جانبه التهذيبي قواعد خاصة مستوحاة هي الأخرى من التراث الإسلامي، وهي متعلّقة في أساسها بقواعد التخاطب المعلومة، وهي ثلاث:

أ- قاعدة القصد: "لتنفّذ قصدك في كلّ قول تلقي به إلى الغير".

ب- قاعدة الصدق: "لتكن صادقاً فيما تنقله إلى غيرك".

ج- قاعدة الإخلاص: "لتكن في تودّدك للغير متجرّداً عن أغراضك"¹.

وكلّ هذه القواعد نابعة من مبادئ التخلّق الاجتماعية، والتي ترتقي بالإنسان إلى السلوك الحَيِّر والفعّال، ويتحقّق ذلك انطلاقاً من حسن الكلام والتأدّب فيه من جهة، وإتباعه بالعمل المناسب من جهة أخرى، وكل ذلك من أجل تحسين الأداء الكلامي والرقمي به نحو تأدية السلوك الحسن المبني على حسن القول والفعل معاً.

نكتشف ذلك انطلاقاً من "قاعدة القصد"؛ والتي تقتضي ربط المستوى التبليغي بالمستوى التهذيبي للمخاطبة من جهة، وإمكانية تعدي الدلالة الظاهرية لفعل القول من خلال المعطيات المقالية والحالية التي تسهم في ضبط القصد المراد من جهة أخرى.

أما "قاعدة الصدق"، وهي القاعدة المميزة لهذا المبدأ، فتقتضي ربط القول بالعمل والإخلاص فيه، و«متى تحقّق المتكلم بالصدق في الخبر والصدق في العمل والصدق في مطابقة قوله لفعله انفتح باب التواصل الصادق بينه وبين المخاطب وتزايدت أسباب التقارب بينهما، واندفع كل منهما في طلب التقرب من الآخر»². لتبقى الأهمية ههنا ليست مرتبطة بفعل القول؛ بل أساسها العمل الذي يقوم عليه القول.

أما قاعدة "الإخلاص" فتقوم على التنافس في الأخلاق، فتورث تقرّباً صادقاً وخالصاً بين طرفي التخاطب من أجل تحقيق الفعالية في ذلك.

¹ ينظر د. طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص 250.

² طه عبد الرحمن، المصدر نفسه، ص 252.

والمتمل لطبيعة هذه القواعد كلها يلاحظ أنّها تربط فعليّة الفعل الكلامي بالصيغة القولية التي يتحقّق بها، ومختلف المعطيات الاجتماعية والأخلاقية والمعرفية التي تسهم في تكوين القوة الإنجازية المعينة، وهي تمثّل في أساسها قرائن تسهم في تحديد وضبط القوة الإنجازية.

د-قواعد أدب المجالسة:

وهي من استخلاصنا، وقد استلهمناها من المبادئ الراقية والمهمة التي بسطها علماؤنا حول كفايات المجالسة وأدبيات المحاور، والتي تقوم على قواعد قولية وضوابط أخرى ثقافية واجتماعية وأخلاقية تنظّم إجراءات التفاعل اللساني. وقد جاءت مبسّطة في مجالين أساسيين:

الأول: يتعلّق بكتب مجالس الأدباء¹، وقد تناولت شروط عقد المجلس الاجتماعية والثقافية، وأدبياته وحقوقه وفضله.

الثاني: يشمل مصنّفات ومباحث آداب المناظرة والجدل²، والتي صوّرت كفايات المناظرة وآدابها ومقتضياتها التعبيرية والمعرفية والأخلاقية والاجتماعية، وتكلّمت عن أقسام السؤال والجواب وأصناف الأدلة ووجوه الاعتراض والاستدلال. ونشير ضمن هذا المجال إلى أنّه يشيع فيه توظيف الأفعال الكلامية "التبينية Expositifs" بتصنيف "أوستين Austin"، والتي تقوم على استعمال الألفاظ لشرح الحالة التي يضع المتكلم نفسه فيها من أجل إيضاح شيء ما في محاوراته

¹ وقد ألف علماؤنا في هذا السياق مؤلفات متنوعة حول آداب المجالسة، منها:

-أدب المجالسة وحمد اللسان، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله المعروف بابن عبد البر (ت463هـ).

-محنة المجالس وأنس المجالس، لأبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي.

-مجالس العلماء، لأبي القاسم عبد الرحمن بن أسحاق الزجاجي (ت340هـ).

- الأمير أسامة بن منقذ (ت584هـ)، لباب الآداب، تحقيق د. أحمد شاكر، القاهرة منشورات مكتبة السنة، ط1/1987، ص227.

² وقد بحث في ذلك علماء الأصول والفلاسفة وعلماء الأدب، ومن المصنّفات المؤلفة في ذلك:

-كتاب المنهاج في ترتيب الحجاج، لأبي الوليد الباجي (ت474هـ).

-الكافية في الجدل، للجويني (ت478هـ).

بالإضافة إلى المباحث الكثيرة المتعلقة بهذه القضية والمبثوثة في كتب أصول الفقه والفلاسفة.

ومحاجاته، بعرض المفاهيم وبسط المواضيع والتأكيد والبرهان عليها، من أجل جعل الآخر يدعن لآرائه¹.

وقد نُمِّل فيما يتعلق بالمجال الأول بما أكَّد عليه أبو حيان التوحيدي إذ قبل أن يشرع في تقديم مجالس لياليه مع السلطان الوزير ابن سعدان كشف عن الضوابط التي تنظّمها فقال: «ناقت نفسي إلى حضورك للمحادثة والتأنيس لأتعرّف منك أشياء كثيرة مختلفة تَرَدُّدٌ في نفسي على مرّ الزمان، لا أحصيها لك في هذا الوقت، لكني أنثرها في المجلس بعد المجلس على قدر ما يَسْنَحُ وَيَعْرِضُ، فأجبي عن ذلك باسترسال وسكون بال، لملء فيك وجَمَّ خاطرك وحاضر علمك، ودَعَّ عنك تَفَنُّنَ البغداديين، مع عفو لفظك، وزائد رأيك، وربح ذهنك، ولا تَجُبُّنَ جُبْنَ الضُّعفاء، ولا تتأطَّرَ تأطَّرَ الأغبياء، واجزِمُ إذا قلت، وبالغ إذا وصفت، واصدُقْ إذا أسندت، وافصل إذا حكمت، إلا إذا عرض لك ما يوجبُ توقُّفاً أو تهادياً، وما أحسنَ ما قال الأول:

لا تَقْدَحُ الظَّنَّةُ في حُكْمِهِ شيمتهُ عَدْلٌ وإِنصافُ
يَمْضِي إذا لَمْ تَلْقَهُ شِبْهَةً وفي اعتراضِ الشكِّ وقَّافُ

...وكن على بصيرة أني سأستدلّ مما أسمعك منك في جوابك عما سأسألك عنه على صدقك وخلافه، وعلى تحريفك وقرافه»²؛ وإذا تأملنا هذا القول فإننا سنلاحظ أن عباراته تحيل على مجموعة من القوانين التي تنظّم المجالسة منها:

- "فأجبي عن ذلك باسترسال وسكون بال"؛ عدم التكلف والتصنّع.
- "الملء فيك وجَمَّ خاطرك وحاضر علمك"؛ الطبع دون التطبّع.
- "ودَعَّ عنك تَفَنُّنَ البغداديين"؛ الالتزام بما يقتضيه الكلام، والابتعاد عن أشكال الاستطراد والخروج من فن إلى آخر. وفي هذه المناسبة نشير إلى أن ابن عبد البر عقد باباً حول هذه القضية "ذم العي وحشو الكلام"؛ أورد فيه أقوال الحكماء والشعراء التي تؤكد على ضرورة التأكد مما نريد قوله، والتدبّر فيه أكثر، ومنه قول الشاعر:

أَقْلِلْ كَلَامَكَ وَاسْتَعِذْ مِنْ شَرِّهِ إِنَّ الْبَلَاءَ بِبَعْضِهِ مَقْرُونُ

¹ ينظر أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة-كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص 186-187، وفرانسواز أرمينيكو، المقاربة التداولية، ص 62، ود.مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، ص 77.

² أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، صححه وضبطه وشرح غريبه أحمد أمين وأحمد الزين، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر والتوزيع (د.ت)، 19/1-20.

وَاحْفَظْ لِسَانَكَ وَاحْتَفِظْ مِنْ عَيْبِهِ حَتَّى يَكُونَ كَأَنَّهُ مَسْجُونٌ
وَكَلِّ فُؤَادَكَ بِاللِّسَانِ وَقُلْ لَهُ: إِنَّ الْكَلَامَ عَلَيْكُمَا مَوْزُونٌ
فَزِنَاهُ وَلَيْكَ مُحْكَمًا فِي قَلَّةٍ إِنَّ الْبَلَاغَةَ فِي الْقَلِيلِ تَكُونُ¹.

وهي كلها أفعال كلامية (الأمريات **Exercitifs** بتصنيف "أوستين Austin"²) تستدعي قوى إنجازية قائمة على حمل المتكلم على جعل العقل سلطان اللسان وقوامه.

- "مع عفو لفظك، وزائد رأيك، وربح ذهنك"؛ أي بتقديم العبارات الرقيقة، والرأي المستوفي، وعصارة تجربتك.

- "ولا تجبن جبن الضعفاء، ولا تتأطر تأطر الأغبياء، واجزم إذا قلت، وبالغ إذا وصفت"؛ أي كن قويا حليما ذكيا، متأكدا من قولك، ومبالغا إن أردت الوصف.

- "واصدق إذا أسندت"؛ أي كن صادقا فيما تزعم وتقول، وصدق قول أحد الحكماء "لا تقول ما لا تعلم، ولا تتعاطى ما لا تنال، ولا يخالف لسانك ما في قلبك، ولا قولك فعلك"³.

- "وافصل إذا حكمت، إلا إذا عرض لك ما يوجب توقفاً أو تهاديا"؛ كن فاصلا في رأيك، مواصلا غير متردد إلا في الأمور التي تستدعي التأكد.

وكلها أدييات تنظم أدييات المجالسة بين المتكلمين، كما توضح صور بناء الكلام وتناميته، وتؤمن إجراءاته الفعلية.

¹ ينظر ابن عبد البر، أدب المجالسة وحمد اللسان وفضل البيان وذم العي وتعليم الإعراب وغير ذلك، تحقيق د. سمير حليبي، مصر دار الصحابة للتراث للنشر والتوزيع، ط1/1989، ص90-92.

² ينظر أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة-كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص186-187.

³ الأمير أسامة بن منقذ (ت584هـ)، لباب الآداب، ص228.

وفي مجال المناظرة والجدل¹ قد نوَّكَّد على مبحث "آداب المناظرة والجدل" الذي عقده العلماء لبيان ما يجب أن يتحلَّى به المتناظران لضمان سيرورات التناظر والمجادلة. يقول الجويني «وأحسن شيء في الجدل المحافظة من كل واحد من المتجادلين على أدب الجدل؛ فإنَّ الأدب في كل شيء حليُّته، فالأدب في الجدل يزين صاحبه، وترك الأدب فيه يزري به ويشينه. ومعظم الأدب في كل صناعة: استعمال ما يختص بها، والاشتغال بما يعود نفعه إلى تقويمها والإعراض عما لا يعود بنفع إليها»². من عوامل نجاح المجادلة التمكُّن من آدابه، والعمل بقواعدها وفق سيرورات تخاطبية معينة.

وقد أكَّد على ذلك ابن خلدون في فصل من مقدمته بعنوان "الجدل" يقول فيه: «لما كان باب المناظرة في الردِّ والقبول متَّسعاً، وكل واحد من المتناظرين في الاستدلال والجواب يُرسل عنانه في الاحتجاج، ومنه ما يكون صواباً، ومنه ما يكون خطأً، فاحتاج الأئمة إلى أن يضعوا آداباً وأحكاماً يقف المتناظران عند حدودها في الرد والقبول، وكيف يكون حال المستدل والجيِّب، وحيث يسوِّغ له أن يكون مستدلاً، وكيف يكون مخصوصاً منقطعاً ومحلُّ اعتراضه أو معارضته، وأين يجب عليه السكوت ولخصمه الكلام الاستدلال. ولذلك قيل فيه: إنَّه معرفة بالقواعد من الحدود والآداب في الاستدلال التي يتوصل بها إلى حفظ رأي أو هدمه كان ذلك الرأي في الفقه أو غيره»³. وفي ذلك إشارة إلى طبيعة المناظرة القائمة على تقديم الحجة والرد عليها جعلتها تقوم على أدبيات مخصوصة.

وقد فصل في هذه الضوابط أبو الوليد الباجي في باب "ذكر ما يتأدَّب به المناظر" منها ما يتعلق بالهيئة والأخلاق، ومنها ما له صلة بكفاءة المناظر المعرفية واللغوية والمنطقية والموسوعية. بما يؤهِّله لإجراءات المناظرة، ليبقى الأساس هو الجانب المعرفي في هذا المجال، يقول تعالى: ﴿هَآءَآتَمَّ

¹ تقوم المناظرة والمجادلة أيضاً على التبادل الكلامي يمارسهما المتكلم مع الآخرين دفاعاً عن معتقداته وأفكاره من أجل تنفيذ رأي المتلقي أو معارضته وبالتالي إقناعه، وهناك من فرَّق بينهما فقال إن الحجاج أوسع من الجدل فكل جدل حجاج وليس كل حجاج جدلاً.

ينظر: د. عبد الله صولة، الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، بيروت دار الفارابي، ط2/2007، ص11-20.

² الكافية في الجدل، ص324.

³ ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، بيروت دار الجيل، (د.ت)، ص506.

هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ¹.

وقد نوضح هذه الآداب أكثر من خلال القواعد التالية:

القاعدة الأولى: وأساسها تقوى الله، وقصد الحق والعمل به من دون مباهاة أو مفاخرة، بجدّ واجتهاد، يقول أبو الوليد الباجي: «ينبغي للمناظر أن يقدم على جدله تقوى الله عز وجل ليزكو نظره، يحمده الله عز وجل، ويصلي على رسوله "صلى الله عليه وسلم"... ثم يسأله المعونة والتوفيق لنفسه على طلب الحق وتوفيقه لإدراكه، ويقصد بنظره طلب الحق والوكالة عليه ليدرك مقصوده ويجوز أجره، ولا يقصد به المباهاة والمفاخرة... ويدخل في النظر على جدّ واجتهاد ويفرغ له قلبه، ويبدل له وسعه؛ لأن ذلك كله يعينه على إدراك ما يقصده»². وهي قاعدة أخلاقية تجعل المناظر أكثر موضوعية وإذعاناً للحق.

القاعدة الثانية: وقوامها المعرفة بالموضوع ومقتضياته، وبالتالي الكلام فيما له علاقة مباشرة بالمقصود والأغراض المستهدفة؛ فلا يتكلم المناظر «على ما لم يقع له العلم به من جهته، ولا يتكلم إلا على المقصود من كلامه، ولا يتعرض لما لا يقصده مما جرى في خلاله، فإن الكلام على ما لم يقصده عدول عن الغرض المطلوب»³. فلا بد من الالتزام بالموضوع المعين ومعطياته، والابتعاد عن المقاصد غير المرادة لكي لا تُحال المناظرة عن غاياتها.

القاعدة الثالثة: أن يأتي المتكلم من الحجج بما له علاقة مباشرة بالموضوع، ف«لا يستدل إلا بدليل قد وقف عليه وخبره وامتحنه قبل ذلك، وعرف صحته وسلامته لأنه ربما يستدل بما لم يعين في تأمله ولا تصحيحه، فيظفر به خصمه ويبين انقطاعه؛ ويجتهد في الاختصار فإن الزلل مقرون فيه بالإكثار»⁴. ولا بد هنا من الاستدلال بأقوى الحجج مهما كانت طبيعة السائل؛ فالاستخفاف بطبيعة المناظر قد يؤدي إلى غلبة الخصم.

¹ آل عمران (66).

² أبو الوليد الباجي، المنهاج في ترتيب الحجج، تحقيق عبد الحميد تركي، دار الغرب الإسلامي، ط 2001/3، ص 7.

³ أبو الوليد الباجي، المصدر نفسه، ص 10.

⁴ أبو الوليد الباجي، المصدر نفسه، ص 10.

القاعدة الرابعة: التحرز عن إطالة الكلام في غير فائدة، وعن اختصاره اختصاراً قد يُخلُّ بفهم المقصود منه، فـ«لا تورد في كل موضع من الكلام إلا قدر ما يُحتاج إليه... لأنه ربما تورد ههنا كلاماً لا تحتاج إليه فيفسده الخصم عليك في غير موضعه فيصعب عليك العود إليه في موضع الحاجة»¹. وكل ذلك يستدعي من المناظر إيراد الكلام على قَدِّ القضية المطروحة من جهة؛ فالإطناب في بعض القضايا الهامشية للموضوع قد يفتح أقواساً مختلفة قد لا يجد لها المناظر سبيلاً للخروج منها.

القاعدة الخامسة: ألا يتعرَّض أحد المتناظرين لكلام الآخر حتى يفهم مراده من كلامه، وأن ينتظر كل واحد منهما صاحبه حتى يفرغ من كلامه، ولا يقطع عليه كلامه قبل أن يتمه. وهي دعوة صريحة إلى تكريس مبدأ التأدب.

القاعدة السادسة: أن يتجنَّب المتكلم المناظرة مع من هو من أهل المهابة العظيمة والاحترام العظيم؛ كيلاً تُذهشه وتُذهله جلالهُ خصمه عن القيام بحجته كما ينبغي. وفي الوقت نفسه أن يمتنع عن المنظرات التي ليس فيها إقبال واستماع من لدن المتلقي، يقول الجويني: «وإيّاك والكلام في مجالس الخوف والهيبة فإنك عند ذلك في حراسة الروح على شغل من حراسة المذهب ونصرة الدين. وتجنَّب مجلس صدر لا يسوّي بين الخصوم في الإقبال والاستماع وإنزال كلِّ منزلته ورتبته؛ فإنّ الكلام بين يدي مثله سخف ودناءة واحتمال الذل والصغار إذا رضيت به ومورث الغم والغضب إذا لم ترض. وتوقَّ في الكلام مجلس صدر هيئته تقطع خاطرَكَ وتكدر قريحَتَكَ؛ فلن تجتمع الهيبة وصحة القريحة في قلب بمحال؛ لأن الهيبة مقرونة بالخيبة، وله قيل من هاب خاب»².

القاعدة السابعة: عدم رفع الصوت فوق مقدار الحاجة؛ لأنّه يورث الحدة والضرر. والالتزام بالتواضع مما يؤدي إلى الانقياد للحق والاعتراف به، ويزرع الثقة بالنفس، وهنا يجذّر الجويني من الاعتماد «في كلامك على من تظنّ أنّه معك أو يستحسن كلامك في جملة الحاضرين

¹ الجويني، الكافية في الجدل، وضع حواشيه خليل المنصور، بيروت دار الكتب العلمية، ط1/1999، ص319.

² الجويني، المصدر نفسه، ص323.

فربّما تبين لك خلافة فيضعف ذهنك وخاطرك ويذهب عنك كثير مما لا تستغني عنه»¹. وكل هذا يُكسب المتحدث شخصيته المميزة ورأيه الخاص الذي يدافع عنه.

القاعدة الثامنة: احترام سيرورات المناظرة ونظامها بالحفاظ على أدوار منشطها ادعاءً أو اعتراضاً، بأن تكون مرتبة المدعي التأسيس والبناء، فلا يتعدى عن هذه المرتبة إلى غيرها، ومرتبة المعارض الدفع والإبطال. ومن «حقّ الجيب أن يبني مذهبه الذي سئل عنه على أساس قويم وأصول صحيحة من الأدلة وغيرها. وحق السائل ومرتبته في سؤاله إن رام تصحيحاً أن يكشف عن عجز المسؤول من بناء مذهبه على أصل صحيح. وأن بيان عجزه عن الخروج مما ألزمه مما له من القول الفاسد، ومتى تم للسائل هذا فقد استعلى، وبكفيه عن الاشتغال بأمر زائد يدل على انقطاعه. وإن تم للمجيب بما أقام من البرهان على ما ادعاه تعجيز السائل عن القدح فيما أقام بنقض أو معارضة أو اشتراك فيما أقام فقد استعلى الجيب وانقطع السائل...»². وفي كل تأكيد على مراعاة أدبيات المناظرة بما يبين أدوار المتناظرين وطبيعة خطاباتهم، وبالتالي المحافظة على الغرض العام الذي تقوم عليه المناظرة، و«لا سبيل إلى هذه المحافظة إلا بمعرفة ما هو الأصل، ومعرفة كيفية البناء على ذلك الأصل والفصل بين أصل يحتاج إليه لنفسه، وما يحتاج إليه لغيره ليلحق كل فرع بأصله. ولا سبيل إلى ذلك إلا بعد معرفة حقائق الأصول»³. والمعرفة بكيفيات بناء المناظرة ومبادئها يسهم في خلق النظام الذي يحفظ لها سيورتها بما يضمن له التمام بما يخدم الأغراض المقصودة.

القاعدة التاسعة: أن يراعي المناظر الموقف الملائم للمناظرة انطلاقاً من حالته النفسية، ثم طبيعة من يوجه إليه الخطاب وشخصيته وأخلاقه، فلا يناظر في «حال الخوف والغضب، ولا في حال يتغير فيها طبعه، ولا يتكلم في مجلس تأخذه فيه هيبة، ولا بحضرة من يزري بكلامه؛ لأن ذلك كله يشغل خاطر ويقطع المادة، ولا يناظر من لا ينصف من نفسه، ولا من عادته التفضيع، فإنّه لا يستفيد بكلامه فائدة، فإن ظهر له من خصمه شيء من ذلك نهاه عنه بلطف ورفق، فإن اللطف في الأمور أنفع والرفق أنجع، فإن لم ينته أعرض عن كلامه، ولم يقابله في أفعاله، وإذا بان له

¹ الجويني، الكافية في الجدل، ص 319.

² الجويني، المصدر نفسه، ص 324.

³ الجويني، المصدر نفسه، ص 325.

الحق أذعن له وانقاد إليه، فإن الغرض بالنظر إصابة الحق»¹. وكل هذا يشير إلى ضرورة امتلاك المناظر للفتنة والحكمة بما يمكنه من التعاطي البناء مع المناظرة. بالإضافة إلى ذلك إذا ظهر الحق انقاد له المناظر، ولو كان على يد الخصم.

القاعدة العاشرة: اعتماد القول المهذب البعيد كل البعد عن أشكال التجريح أو الاستهزاء أو السخرية أو الاحتقار²؛ قال تعالى: ﴿وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾³. وقد دعا الجويني إلى ذلك: «وإياك واستصغار من تناظره والاستهزاء به كائنا ما كان؛ لأن خصمك إن كان ممن المفترض عليك في الدين مناظرته: فهو نظيرك، ولا يجمل بك إلا مناظرة النظر للنظر»⁴. فاستصغار المناظر قد يؤدي إلى عدم الجد والاجتهاد في القيام بحجته، فيكون ذلك سببا لغلبة الخصم الضعيف له، وغلبة القرن الحقير أشنع من غلبة القرن العظيم، كما قال الشاعر:

وَلَوْ أَنِّي بُلَيْتُ بِهَاشِمِيٍّ خَوْلْتُهُ بَنُو عَبْدِ الْمَدَانِ
لَهَانَ عَلَيَّ مَا أَلْقَى وَلَكِنْ تَعَالَوْا فَانظُرُوا بِمَنْ ابْتَلَانِي

وعن حاتم الطائي لما لطمته عجوز قبيحة قال "لو ذات سوار لطمتني"⁵.

القاعدة الحادية عشرة: وفي الوقت نفسه على المناظر تجنب من ليس أهلا للمناظرة، والمتعنت أيضا؛ لأن «كلام المتعنت ومن لا يقصد مرضاة الله في تعرف الحق والحقيقة بما تقوله يورث المباهاة والضجر وحزن القلب... وإن لم تعلمه كذلك حتى فاتحته بالكلام ثم علمته عليه وجب عليك الإمساك عن مناظرته، فإن رأيت نصرة دين الله سبحانه في الإمساك عنه زدت في الحد وبالغت في التحرز عنه»⁶. فالتعنت صورة من صور التعصب والتزمت وإلغاء الآخر، وفي كل ذلك انحراف عن طبيعة المناظرة الأساسية القائمة على المحاور البناءة والموضوعية. يقول أحد الفضلاء⁷:

¹ أبو الوليد الباجي، المنهاج في ترتيب الحجج، ص10.

² ينظر عبد الرحمن حسن حنيفة الميداني، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دمشق دار القلم، ط8/2007، ص364.

³ النحل (16).

⁴ الجويني، الكافية في الجدل، ص319.

⁵ محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، آداب البحث والمناظرة، تحقيق سعد بن عبد العزيز العريفي، إشراف بكر بن عبد الله بوزيد، دار علم الفوائد للنشر والتوزيع (د.ت) 274/2-275.

⁶ الجويني، الكافية في الجدل، ص320.

⁷ ينظر أبو الطيب مولود السريري السوسي، مناظرات ومحاورات فقهية وأصولية، بيروت دار الكتب العلمية، ط1/2005، ص231.

وَلَكَّ أَنْ تَسْأَلَ لِلسُّبُوتِ عَنِ مَأْخَذِ الدَّلِيلِ لَا التَّعَنُّتِ

القاعدة الثانية عشرة: على المناظر تجنب الحيل مما يلبس المناظرة ويخرجها عن آدابها وأغراضها. وقد عقد الجويني فصلاً "في بيان حيل المتناظرين"، وذكر فيه «أن الحيل في المناظرة لقطع الخصم محذور، يجب الاجتناب عنه، وهو من دأب أهل الفسوق في المناظرة»¹. وهي قاعدة أخلاقية كذلك تدعو المتكلم إلى عدم التضليل وبالتالي إخراج الكلام عن مغزاه العام. وقد ركّز على الحيل الآتية:

أ- التعمّق في العبارات بما يؤدّي إلى الالتباس والإبهام، وهي من حيل المتناظرين التي تجعل المتلقّي لا يدرك مقاصد الكلام؛ فإذا أراد أن يتكلم على كلام المناظر أو يحكي شيئاً منه للكلام عليه يقول: لم أقل هكذا ولم أرد ما تحكيه، أو يقول لم نفهم ما قلت². فهذه المراوغة قد تريغ المناظرة عن مقاصدها، وتبدّد جهود المتناظرين.

ب- عدم التزام الخصم بمقاصد المناظرة ومقتضياتها، ف«يتكلّم فيها بما لا يتعلق بالمقصود وبما هو موضع النكتة في الإلزام؛ ويكثر العبارات المستحسنة ويورد الفصاحات البليغة فيما لا يتعلق بفائدة المسألة والإلزام، ويغيّر عبارات الإلزام ويقبحها ويوهم السامعين بتحسين العبارة والفصاحة: أن الخصم لم يتكلم بما فيه تحصيل، ويريهما بما يكثر من العبارات وأنواع الفصاحات أنّه مجرد فيما يقول مستظهر على خصمه قصداً منه بجميعها التزوير والهروب من موضع الإلزام: فقد ذكرنا أنّ الوجه قطع مكالمته ما أمكنه»³. فإيهام الخصم والهروب عن موضع الإلزام للمناظرة خروج عن آدابها وبالتالي ضياع لمقاصدها.

¹ الجويني، الكافية في الجدل، ص326.

² الجويني، المصدر نفسه، ص326.

³ الجويني، المصدر نفسه، ص327.

جـ- تغيير الكلام عن موضعه؛ فقد يحتال السائل «على المسؤول فيخرجه عن جوابه إلى غيره، فإذا لم ينتبه كل واحد منهما لذلك عن صاحبه لم تظهر صحة الجواب ولا الفساد، فيحصل الكلام بلا فائدة»¹. وفي هذا صرف للتخاطب عن مقاصده الحقيقية.

وغيرها من الحيل التي قد يتعمدها الخصم مع خصمه من أجل غاية ما؛ قد تكون نتيجة ضعفه؛ أو من أجل استفزازه وبالتالي غلبته، أو لفت نظر المجلس أو غير ذلك من الحيل المخل لآداب المناظرة.

ولكن وفي الوقت نفسه نبه العلماء إلى حيل مباحة بين المتناظرين طالما أنّها لا تتزاح عن الحق الذي قد تقوم عليه المناظرة، يقول الجويني: «ومن الحيل ما يباح للمُنَاطِرِ، وهو أن يتوجه بعض وجوه الأسئلة على كلامه فلا يحضره الجواب، فيحتال في التغافل عن ذلك السؤال. ويرى أنه تناسى ذلك ويجيب عن غيره من الأسئلة حتى إذا ظهر له جوابه قال: أما الفصل الفلاني فقد تركنا جوابه ونذكره. فيكون هذا مباحا إذا كانت النوبة ذات أسئلة، فإن لم يكن وجه إلا ذلك السؤال الواحد فلا يحضره جوابه. فالوجه أن يحتال ويقول: لم أفهم هذا السؤال فيستعيده، لا يزال ويقول لا يقع لي هذا الفصل، ويتدبر هو في خلال ذلك فيخطر له مع التوفيق إن لم يكن ما ألزم حقا جوابه؟ وإن كان فلا تنفعه الحيلة في الموضع الذي يلزمه فيه الانقياد. ولا يجوز قبل حضور الجواب أن يُسرع في الكلام عليه، فإنه يخرج كلامه إذ ذاك شبه الوسواس ويظهر انقطاعه على أقبح الوجوه»². فهذه الحيل قد تؤثر في مجرى المناظرة، ولكن طالما لا تزيحها عن مقاصدها ولا تتجاوز أديباتها فهي مباحة. ولكن تبقى كفاءة المناظر في كل ذلك مطلوبة حتى يتمكن من التعاطي مع مختلف المستجدات التي تقتضيها مجريات المناظرة.

وفي رحاب هذه القواعد نشير إلى أن مبدأ التعاون الذي أشار إليه "Grice" يكاد يكون صوريا؛ كون المتناظرين يعمدان إلى خرق قواعد هذا المبدأ، ولكن دائما وفق ضوابط حوارية واستدلالية تضمن سيرورات التبادل الكلامي بغية الكشف عن الحقيقة، وانطلاقا من تبصير الآخر وإقناعه بها.

¹ الجويني، الكافية في الجدل، ص327.

² الجويني، المصدر نفسه، ص330-331.

ولكن مازلنا نؤكد على قيمة هذه المبادئ الهامة التي بُسّطت لتنظّم أدبيات المجادلة باعتبار أنّ تحقيق الكثير من الأفعال الكلامية يقتضي إقناع المتلقي وفق نمطية تخاطبية معينة تحقق القوة الإنجازية المطلوبة، وهذا ما قد نلاحظه في معظم محادثتنا اليومية.

4-قوانين التفاعل والإضمار في الفعل الكلامي:

إنّ طبيعة "التفاعل" الدينامية التي يقوم عليها الفعل الكلامي تجعله لا يجري على طريقة معيّنة؛ بل قد تجعل صورّه تتنوّع بحسب تداعيات "سياق الحال" الذي ينساق فيه الكلام؛ فقد يحقّق المتكلم القوة الإنجازية بما يقوم عليه الفعل القولي مباشرة، وقد يعتمد إلى التضمين؛ أي إلى تكييفه وفق استراتيجيات تلميحية معينة¹.

ويذكر "فيليب بلانشيه Philippe Blanchet" أنّه كان من إحدى نتائج حكم المحادثة وطقوس التفاعل الرئيسية وضع مفهوم "الضمني" موضع البداهة. ثم إنّ المتلفّظ قد ينشئ الدلالات بتصرّفه في الاستدلالات السياقية والمنطقية والاجتماعية واللسانية والثقافية، ولكن في ظل احترام حكم المخاطبة التي تعد ضرورية لمثل هذه العملية². فالؤمن لسيرورات التضمين في الفعل الكلامي استغلال قوانين التفاعل بما يسهم في تحقيق القوة الإنجازية المطلوبة.

وقد شدّد "المضمّر"³ انتباه رواد الأفعال الكلامية مما دعاهم إلى الكشف عن طبيعته وكيفيات تحقيقه وقيّمته؛ حيث أشار إليه "أوستين Austin" في أكثر من مرة، وأوضح أنّ الصيغة اللغوية الواحدة قد تدلّ على أكثر من إنجاز؛ فصيغة الأمر -مثلا- قد تدلّ على كثير من المعاني والوجوه؛ كالوجوب والإباحة والندب والطلب والتهديد والإرشاد والدعاء والإنذار، وقد تنقل هذه الصيغة فتدلّ على الشرط أو التعارض أو التعريف، فـ«لو أنّك سلّمت شيئا إلى أحد من الناس قائلا له "خذّه" كان كلامك هذا محتملا للهبة، والعارية، والإجارة، والوديعة. وقولك

¹ ويشير في هذا السياق الدكتور محمد العبد إلى أن مبحث التعديل أو التكييف في الفعل الكلامي يعد من أثرى الحقول البحث وأكثرها فائدة في تداولية أفعال الكلام في النظرية اللسانية المعاصرة بعامّة. ينظر النص والخطاب والاتصال، ص 298.

² التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص 144.

³ اختلف المقابل الفرنسي للمصطلح المضمّر، إذ يجعله د. صابر الحباشة مقابلا لـ "Sous-entendu"، في كتاب التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص 147، في حين يقابل "L'implicite" في ترجمة د. ريتا خاطر في كتاب "المضمّر" لأوريكيوني، ص 14.

"سأكون هناك" قد يُحمل على الوعد أو التنبؤ بالمستقبل... وهكذا عندما أقول "سأكون..." فإنه يمكن أن نوضح قولنا بأننا إنما نقصد التنبؤ، ومن أجل ذلك نضيف بعضاً من الظروف المركبة، أو ما يقوم مقامها من نحو "من دون شك" أو "على وجه الاحتمال". كما يمكن أن نوضح كلامنا أيضاً إذا أردنا بالإفصاح عن قصدنا ونيتنا على خير وجه، فنضيف "يقينا" أو "جازماً" وكذلك الحال حينما نعد غيرنا فنحن نضطر إلى أن نزيد تأكيداً لوعدنا "وعد صدق" وأحياناً قد نكتفي بالتعبير المتداول "سأعمل كل ما في وسعي"¹.

فقد يحمل القول ما يُفصح عن إنجازه الصريحة انطلاقاً من ملحقات لغوية تحدّد ذلك، ومنه الفرق بين قولنا "سأحضر غداً"، و"سأحضر غداً من دون شك" بإضافة المؤشّر "من دون شك" لإبعاد كل أشكال الشك الذي قد يراود المتلقّي حول الفعل الإنجازي المقصود.

وقد وضح هذه النظرة أكثر "سيرل Searle" إذ يرى أن الضمني يشكل الشرط السياقي لنجاح الفعل الكلامي، لكنّه لا يسميه "ضمنياً" بل "مفهوماً"².

وقد اشتغل أكثر "غرايس Grice" على "المضمر" انطلاقاً مما صاغه ضمن "مبدأ التعاون" الشهير، وقد بلور مظاهره أكثر ضمن الاحتراقات التي قد تتجاوز القوانين التي تتعلق بهذا المبدأ.

ويُتضح أكثر عند "ديكرو Ducrot" من خلال كتابيه "أن تقول وألا تقول"، و"القول والمقول"، وناقشه عندما أراد أن يبيّن مفهوم "الضمني"، حيث حاول أن يجعله من مفهوم "القوة المتضمنة في القول" متجاوزاً بذلك الحد الذي شاع عند "أوستين Austin" و"سيرل Searle". وهو يشمل لديه "المقتضى" و"المضمر"؛ فالأول يظهر في الملفوظ، أما الثاني فيقتضيه الملفوظ. فقولنا مثلاً "سكيني السوسري الظريف لا يفني بالعرض" مقتضاه أن للمتكلّم "سكين"، ومضمّره أنّه يريد مساعدة؛ وقد تم ذلك عبر تأويل التلفّظ على أساس بعض القواعد التفاعلية³.

¹ أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، ص 102-103.

² Voir, Philippe Blanchet, La pragmatique d'austin à Goffman, P:91.

³ Voir Ibid, 104, وينظر فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، ص 164.

وإذا ما أردنا الكشف عن تداعيات توظيف "المضمر" في الفعل الكلامي فإننا نرى أنّ طبيعته التفاعلية تجعله يتنوّع بحسب معطيات سياق الحال، فإذا قلنا مثلاً "إنّه منتصف النهار"؛ فقد يعني هذا القول أنّه حان وقت الانصراف، أو انتهى الوقت، أو حان وقت الغذاء، أو حان وقت القيلولة، وغير ذلك من الأفعال الإنجازية التي تختلف باختلاف السياقات التي قد ترد فيها¹.

وتكمن قيمة التضمين الحواري في علاقته المرجعية بوقائع الحال من جهة، ووصوله إلى المتلقي من جهة أخرى، وهذا يتطلّب شيئين:

أولاً: الامتثال للمبادئ الأساسية للحوار من طرف المتكلم؛ وذلك لكي يرتبط التضمين بمرجعية صادقة، ويكون واقع الحال الذي يخلقه ليس مغلوطة.

وثانياً: امتثال المحاور للمضمون الذي آل التضمين الحواري إما بالتصديق أو الإذعان، وهو ما يعني إشباع التضمين الحواري بسلوك موازي من طرف المحاور².

قد نتمثل لذلك بالفعل المضمر فيما وقع بين الحجاج وأحد الأعراب؛ إذ يروى أنّ الحجاج حجّ «فتزل ببعض المياه بين مكة والمدينة ودعا بالغذاء، وقال لرسوله اذهب وتحرّ من يأكل معي، فذهب الرسول وأرسل بنظره نحو الجبل فإذا براع بين شملتين نائم برجله، وقال له: انت الأمير، فلما تمثّل بين يديه قال له الحجاج: اغسل يدك وتعذّ معي يا أعرابي، فقال الأعرابي: دعاني من هو خير منك فأجبتّه، قال الحجاج: من هو الذي دعاك وهو خير مني؟ فقال الأعرابي: الله تعالى دعاني إلى الصيام فصمت، قال الحجاج: في هذا الحر الشديد؟ فقال الأعرابي: نعم صمت ليوم أشد حراً منه، قال الحجاج أفطر وصمّ غداً، فقال الأعرابي: إن ضمنت لي البقاء إلى غد، قال الحجاج: ليس ذلك إليّ، فقال الأعرابي: كيف تسألني عاجلاً بأجل لا تقدر عليه، قال الحجاج: ذلك لأنه طعام طيّب، فقال الأعرابي: والله لا تطيبه ولكن طيبته العافية»³. بإضمار فعل الرّفص والتعليل له من

¹ ويذكر "فليب بلانشيه Philippe blanchet" أنّه «تصبح من العبية كل محاولة تصنيف للضمينيات تصنيفاً استقصائياً دقيقاً، وذلك نظراً إلى تعدد المعطيات الضمنية الممكنة وتنوعها. وهذا الموقف نعثر عليه بكثرة عند تداولي اللغة العادية». وهي إشارة إلى تعدد أصناف الضمينيات التي قد تستعمل في اللغة والتي قد لا تخصّ ضمن ظواهر مخصوصة. ينظر: فليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة د. صابر الحباشة، ص 150.

² ينظر د. محمد نظيف، الحوار وخصائص التفاعل التواصلي دراسة تطبيقية في اللسانيات التداولية، ص 45.

³ إبراهيم شمس الدين، قصص العرب، 391/4-392.

بداية التخاطب إلى نهايته انطلاقاً من الإيمان القوي الذي امتاز به هذا الأعرابي بما جعله يقنع الحجاج.

ومنه تظهر قيمة "المضمر" في تحقيق القوة الإنجازية إذ يعطيها القوة المنوطة بها، فيجعلها ذات فعالية أكثر، قد نلمح ذلك بشكل جلي في الوصايا المهمة التي قدّمها البشير الإبراهيمي للشباب قال: «لا تعتمدوا على حفظ المتون وحدها؛ بل احفظوا كل ما يقوّي مادّكم اللغوية، وينمي ثروتكم الفكرية، ويغذي ملكتكم البيانية، والقرآن القرآن!»¹. فالتكرار في الفعل الكلامي الأخير أكثر قوة في التأكيد على القوة الإنجازية المقصودة، والتي قد تكون "احفظوا القرآن، واعملوا به، وتفقهوا فيه".

لكن يبقى السؤال المهم الذي طرحه رواد نظرية الأفعال الكلامية هو لِمَ اللجوء إلى استعمال القول المضمر؟ ولو استحضرنّا المبادئ التي أقرّها العلماء للتخاطب فإننا سنلاحظ أنّ معظم قوانينها تؤكد على ضرورة التعاون من أجل خلق الفعالية للقوة الإنجازية المرادة، وللمحافظة على ذلك قد ينجح المتكلم إلى استعمال المضمر انطلاقاً من استراتيجيات مختلفة تجعله لا يوظف الفعل الكلامي المباشر، والتي تتحكم فيها معطيات الحال التي يُنشأ فيها الفعل الكلامي، وتندرج كما يرى "براون Brown" وليفنسون Lenvinsen" ضمن ثلاثة متغيّرات:

1- درجة العلاقة الاجتماعية بين المتكلم والمتلقي؛ أي درجة الألفة بينهما في واقع الحياة.

2- العلاقة السلطوية بينهما.

3- القيود التي تفرضها ثقافة معينة على الخطاب، ونوعية تلك القيود².

فهذه المعطيات تدفع المتكلم إلى عدم التصريح بالقول الذي يرمي إلى القوة الإنجازية المقصودة؛ فيصبح الإضمار بديلاً له، ويكون لدواعٍ متنوعة.

ويغدو "التأدّب في القول" من المسوّغات الأساسية التي تدعو المرسل إلى ذلك، وهذا ما أكّد عليه رواد نظرية الأفعال الكلامية منهم "سيرل Searle" الذي بيّن كيف أنّ "التأدّب La

¹ الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، عيون البصائر، ص218، في نص بعنوان "إلى أبنائي الطلبة".

² ينظر د. عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص376-377.

"politesse" يعدّ الأساس الأولي - إن لم يكن الوحيد- في استعمال القول غير المباشر¹، وقد انطلق في ذلك من أمثلة متنوّعة منها:

- "هل يمكن أنت تقدم لي الملح؟"

- "هل يمكن أن تعيرني القلم؟"

وهذا ما يشيع في محادثاتنا بكثرة حيث نستعمل الكثير من الطلبات التي لا نوّدي فيها الطلب المباشر حتى نضمن تحقيق القوة الإنجازية المرادة، حتى إنّ المتلقي قد يكون له المجال للرفض، ولكن انطلاقاً من هذه الاستراتيجية قد يغيّر رأيه فيستجيب للأمر المطلوب منه. وهنا يؤكّد "سيرل Searle" مرة أخرى أنّ "التأدّب La politesse" هو الدافع الأكثر قوة لاستعمال الطلبات غير المباشرة².

ويكون ذلك لدواعٍ مختلفة؛ منها الحياء، أو مراعاة العلاقات الاجتماعية، أو تكريسا لاحترام الذات، أو لترك الفاحش من القول، أو غير ذلك. تقول "أوريكيوني Orecchione": «يعجز المتكلّم لأسباب تتعلّق باللياقة عن استعمال العبارة المباشرة، فيلجأ إذاً إلى الصيغة المضمرة لتذليل عقبة وجود بعض المحرمات في مجتمع معيّن، وذلك بغية إحباط بعض الرقابات ذات الطابع الأخلاقي أو السياسي أو القانوني، والاحتياط على قانون الصمت الذي يحضّر التحدّث عن بعض الأغراض الخطابية»³. وفي كل ذلك إشارة إلى الدوافع التي تجعل المتكلم يعمد إلى التلميح انطلاقاً من هذه الاستراتيجية، والتي تدعوه إلى استعمال الأقوال غير المباشرة. والتي تقتضي منه تشكيل العبارات التي قد تحقق الإنجازية المطلوبة، انطلاقاً من العلاقة التي يوجدها بين القول الملفوظ والمقصد المتبغى.

وفي هذا السياق نرى أنّ البناء اللغوي الذي يشكّله المخاطب قد يندرج ضمن صنفين:

¹ Voir John Searle, Sens et expression, P:90.

² Voir Ibid, P:92.

³ أوريكيوني، المضمّر، ص498.

أ- أن يبدع في دلالته على القصد بتوليدها لغوياً¹، فيعمد إلى آليات لغوية معينة منها الكناية ومختلف أشكال المجاز، وتختلف أشكالها بحسب الكفاءة اللغوية والتداولية للمتكلم مما يمكنه من استمالة المتلقي، وبالتالي تحقيق المقصد المراد. قد تمثل ذلك بالفعل الكلامي الاستفهامي الذي اعتمده إبراهيمي في وصف حال الاستعمار الذي يظهر ما لا يبطن فساق ذلك في تركيب مبدع فقال في وصفه: «... ثم يعمد إلى الحقائق والمعاني بوسائل المنوم والساحر فيمسحها ويغيرها، هل رأيت الجوزة المؤوفة؟»² بنبرة ساحرة في القوة الإنجازية المبسوطة في الفعل الكلامي الاستفهامي "هل رأيت الجوزة المؤوفة؟" وهي صورة بيانية عن حال الاستعمار ورجال الدين الذين وظّفهم؛ فهو مثل "الجوزة المؤوفة"؛ أي التي أصابتها آفة، «إن رأيتها رأيت ظاهراً جميلاً، وقشرة صلبة، ثم تكسرها فتجد نخالة مما أسأر الدود، أو سواداً مما فعل الماء المتسرّب، وهي مع ذلك جوزة تُشترى، ويُدفع فيها الثمن، وتُقدّم تكزّمة للضيف، وذلك شأن الاستعمار في رجال الدين منّا»³.

ب- توظيف العبارات اللغوية المحفوظة بما يتفق مع المقصد المراد، ويكون لتداول المعنى بين طرفي التكلم المؤمن لذلك، ومنه استعمال الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأمثال وأقوال الكتاب والعلماء وأبيات الشعراء وكلام المشاهير وحتى كلام الآباء والأجداد⁴. قد تمثل بالقوة الإنجازية التي أراد أن يصورها البشير إبراهيمي عن ضعفاء الدين الذين لا يخشون الله حيث قال: «وصدق الله وصدق رسوله الذي وصف القرآن بأنه "لا تنقضي عجائبه"، فوالله لكأن هذه الجملة ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾ من هذه الآية، بهذا الأسلوب، المفيد للحصر بأبلغ صيغة، نزلت اليوم، وهاجةً بأنوار الرسالة، مطلولة بأنداء الوحي، لتكون حجتنا القاطعة على هذا النمط من عمار المساجد الذين يخشون المخلوق، ولا يخشون الله»⁵، وهو يقرّ أنّ هذه الآية أبلغ في وصف حال هؤلاء الأئمة الحكوميين من أفعالهم وتصرفاتهم، ولذلك تعجّب من هذه الوضعية وقال: «أنصفونا

¹ ينظر د. عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 380.

² الشيخ محمد البشير إبراهيمي، عيون البصائر، ص 205.

³ الشيخ محمد البشير إبراهيمي، المصدر نفسه، ص 205.

⁴ نحفظ عن آبائنا وأجدادنا الكثير من العبارات المحفوظة التي نستعملها في تواصلنا اليومي والتي قد نوظفها في بعض الأحيان لأنها أبلغ في تحقيق القوة الإنجازية المقصودة؛ فقد نقول مثلاً لأبنائنا حينما نريد منهم البقاء بعيداً عن الشبهات "البُعْدُ يَجِيبُ السَّلَامَ"، وغيرها من العبارات المحفوظة والتي قد يكون لها من القوة الإقناعية أكثر من القول المباشر.

⁵ محمد البشير إبراهيمي، عيون البصائر، ص 204. وهذا المقطع هو من نص وجهه إبراهيمي إلى هؤلاء الأئمة الحكوميين الذين عينهم الاستعمار على المساجد، بعنوان "كلمتنا عن الأئمة".

ولو مرة واحدة: أيكون شفيعا للمسلمين عند ربهم من يصلي "للبايليك" ويقرأ الحزب "للبايليك"،
ويتردد على أبواب الحكام لغير حاجة؟!¹.

ومن هنا تبرز قيمة المثل في التشكيل القولي من جهة، وفي فعاليته في تحقيق القوة الإنجازية المقصودة من جهة أخرى. وترى هنا "أوريكيوني Orecchione" أن التحدث بالأمثال أكثر تهديبا في الاتصال اللغوي².

وقد ذكر "سيرل Searle" أن هناك صيغاً معينة تكاد تكون بطبيعتها طرقا عرفية للتأدب في إنجاز الطلب غير المباشر، تختلف من لغة إلى أخرى، وانطلاقا من البيئة اللغوية التي ينتمي إليها أطراف التخاطب، ففي الفرنسية يشيع استعمال صيغ " Pouvez-vous, pourriez-vous, je voudrais que..." وغيرها³. أما في لغتنا العربية فقد نستعمل عبارات "من فضلك، إن كان بإمكانك، لو سمحت، إن استطعت، بصدق، وغيرها من المؤشرات اللغوية⁴ التي تفصح عن التأدب.

وهذا ما يشيع في طلباتنا اليومية وبخاصة حينما نرجو تحقيق الفعل المراد، ففي محاوراتنا مثلا كثيرا ما نقول:

- "لو سمحت دعني أكمل حديثي"؛ حينما يقاطعنا المخاطب.
- "من فضلك احترم الموعد" حينما نتوّد أكثر من أجل جعل المخاطب يأتي في الموعد المحدد.

- "إن استطعت اجلب لي عند عودتك هدية"؛ حينما نريد الحصول على هدية ما.

¹ محمد البشير الإبراهيمي، عيون البصائر، ص205.

² ينظر "أوريكيوني، المضمّر، ص504.

³ Voir John Searle, Sens et expression, P:92.

⁴ يسميها د.أحمد المتوكل "ظروف القوى الإنجازية" وقد ناقشها بحسب أصناف الأفعال الكلامية التي اقترحها "سيرل". ينظر آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص74-75.

فالمؤشّرات القولية "لو سمحت، من فضلك، إن استطعت"، والتي قد تصحب في سياقات ما بنغمة هادئة، يمثّل مدى التأدّب الذي يريده المتكلم، وهو إشعار عن قصده؛ لأنّه لا يريد إحراجه ويحافظ على ماء وجهه، ثمّ إنّها تزيد في درجة إذعان المتلقي للقوة الإنجازية.

وإن كان "التأدّب" هو الداعي الأساسي إلى استعمال الإضمار في الفعل الكلامي، فإنّ هناك دواعي أخرى قد تجعل المتلفظ لا يعتمد إلى التصريح منها؛ "التملّص والتهرّب من مسؤولية الخطاب"¹، رغبةً منه في تعدّدية التأويل بما يمكنه ترك الفرصة لنفسه من إنكار القصد المعين إن لاحظ أنّه يورطه، ويشيع هذا فيما يلي:

- في المواقف المتوترة التي قد تكون بين أطراف الخطاب، وهذا ما نلاحظه في تداولاتنا اليومية، فنرد ونقول "لم أقصد هذا، وإنّما أردت هذا"، انطلاقاً من المساحة القصدية التي يفتحها عمدا المخاطب حتى يجد لنفسه الفرصة ليؤكد وينفي ما يراه مناسباً له.

- وفي الخطاب السياسي الذي يقوم فيه الفعل الكلامي على احتمالات مختلفة؛ لكنّها ليست ملزمة للمتكلّم²؛ لأنّه بإمكانه التملّص منها بما قد يراه مناسباً لذلك. مثل مقولة الاستعمار التي ظلّ يردّها وهي أن "الإسلام جزائري"؛ فقوتها الإنجازية التي قد يبتغيها هي "لا تتصل بغيرك من المسلمين"، وفعلاً هي غاية كان يعمل لها الاستعمار بجميع الوسائل ليفصل على مر الزمن بين مسلمي الجزائر وبقية المسلمين³.

- وفي المواقف التي قد تتنافى مع أخلاقيات المجتمع، كطلب الرشوة مثلاً؛ إذ كثيراً ما يلجأ المتكلم إلى الإضمار كأن يقول "قضيتك تحل لو يكون هناك مال"؛ فقوتها الإنجازية المقصودة "أعط الرشوة".

¹ ينظر د. عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 372.

² ينظر د. عبد الهادي بن ظافر الشهري، المرجع نفسه، ص 373، و 607.

³ ينظر الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، 63/3.

وبالإضافة إلى مسوغات أخرى قد تتنوع بحسب الموقف الذي يجري فيه التفاعل الكلامي، ولكن ما زلنا نؤكد على قيمة "المضمرات" في الفعل الكلامي كونها أكثر قوة في تحقيق القوة الإنجازية المقصودة.

5- التفاعل والحجاج في الفعل الكلامي:

كل فعل كلامي منوط بغرض ما كما بينا من قبل، وأكد أن تحقيقه لا يقف عند حدود ما قد يقتضيه المكون اللساني المنوط بالقصد المراد؛ بل يتعدى ذلك ليتعلق بتداعيات التفاعل الكلامي ككل. فمن الملاحظ أن تحقيق الفعل الإنجازي يبقى مرتبطاً في بعض الأحيان بمدى تأثيره في المتلقي بما يجعله ينخرط في القصد المراد (الفعل التأثيري)، وهذا ما قد يدعو المتكلم حينما يريد الوعد أو العرض أو الالتماس أو التهديد أو القدرح قد يوظف من الآليات الحجاجية ما يحقق له ذلك؛ ففعل "الوعد" مثلاً قد يؤدّيه مع المتلقي الشاك مقترناً بقسم فيقول: "سأتي غداً والله"، بالإضافة الملحق القسمي "والله" تأكيداً على الفعل الإنجازي الوعدي.

و"الحجاج Argumentation" في أساسه هو تقديم الحجج والأدلة التي تسهم في إنجاز تسلسلات استنتاجية داخل الخطاب¹، انطلاقاً من تقنيات مضبوطة، وبناء معين يتسم بالمنطقية، وتشكيل لغوي مخصوص².

وهنا نركز على الحجاج اللغوي، والذي انبثق في جوهره من داخل نظرية الأفعال الكلامية؛ حيث قام "ديكرو Dicrot" بتطوير أفكار "أوستين Austin" و"سيرل Searle" انطلاقاً من:

1- إضافة فعلين لغويين، وهما "فعل الاقتضاء" و"فعل الحجاج".

¹ ينظر أبو بكر العزاوي، اللغة والحجاج، الدار البيضاء العمدة في الطبع، ط 2006/1، ص 16.
² وفي هذا السياق يميز العلماء في النظرية الحجاجية بين: الحجاج البلاغي (بريلمان وتيكاه وغيرهما)، والحجاج المنطقي (تولمين وكريز وغيرهما)، والحجاج اللغوي لديكرو وأنسكومير وغيرهما. ينظر د. محمد طروس، النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية، الدار البيضاء دار الثقافة، ط 2005/1، ص 12-13.

2-إعادة تعريف "الإنجاز L'illocutoire" بأنه «فعل لغوي موجه إلى إحداث تحويلات ذات طبيعة قانونية؛ أي مجموعة من الحقوق والواجبات»¹. والطبيعة القانونية للإنجازية مستمدة هنا من الفعل التلقضي ومعطيات سياق الحال الذي يُنتج فيه.

والحجاج ضمن هذا الطرح (اللساني) مؤسس على بنية الأقوال اللغوية، وتسلسلها داخل الخطاب وتدرّجها انطلاقاً من سياق معين. وتكمن سمته القصديّة في تحديد العلاقات الحجاجية بين الأقوال ونتائجها، أما قيمته فترتكز في أساسه على القوة المضاعفة التي يمنحها المتلفّظ لفعله الكلامي.

وهنا نشير إلى أنّه حينما يعمد المخاطب إلى تقوية منطوقه الإنجازي، فإنّه يدلّل بذلك على وعيه بالمقصد وتقديره لمقتضيات الأحوال. قد نتمثّل لذلك بالفعل الكلامي "أين المفر؟" الذي ورد في مخاطبة طارق بن زياد؛ حيث دلّل عليه بقوله: "البحر من ورائكم، والعدو أمامكم"² وغيرها من الأفعال الكلامية الواردة في خطبته المشهورة والقائمة على مجموعة من الحجج.

وقد ميّز "جاكوبس Jakobs" في هذا السياق بين امتلاك الحجّة وبين صنعها بما يخدم الفعل الكلامي؛ فـ«إذا كان امتلاك الحجّة نشاطاً لغوياً، مكوناً من أفعال لغوية؛ فإنّ صنع الحجّة يعني إنجاز نوع خاص من الأفعال اللغوية وفق مجموعة من شروط الإنجاز؛ أي الفعل اللغوي لا ينجز بمشروعية وملاءمة إلا إذا كانت اقتضاءاته الحوارية صادقة»³.

¹ أبو بكر العزاوي، الحجاج والمعنى الحجاجي، ضمن كتاب "التحاجج طبيعته مجالاته ووظائفه وضوابطه، الدار البيضاء مطبعة النجاح الجديدة، ط 2006/1، ص 56.

² المقرّي التلمساني أحمد بن محمد، نفع الطيب من غصن الرطيب، تحقيق إحسان عباس، بيروت دار صادر، 1988، 240/1. وهذه العبارات هي من خطبة طارق بن زياد المشهورة، و"سياق الحال" الذي وردت فيه أنّه لما بلغ طارقاً دنوّ ذرّيق ملك الأندلس وجيشه الذي بلغ سبعين ألف فارسٍ قام في أصحابه وحثّهم ورغّبهم على الجهاد.

³ محمد طروس، النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية، ص 128.

وفاتح الأندلس استطاع أن يصوغ أفعاله الكلامية انطلاقاً من "سياق حال" متدارك لدى جنده؛ شكّلت معطياته مبادئ حجاجية بينهما¹، شكّلت ونمّت فعاليات الخطبة من اقتضاءات ومضمنات شكّلت المرجعية الاستدلالية للمتلقين. وهنا يرى "إيمرين Emeren"² أن المعنى التواصلية للفعل الكلامي لا يخضع فقط للخصائص الصورية للعبارة، ولكن يخضع أيضاً وبكيفية أولية للسياق والوضعية اللذين أنجزا فيهما، وفي هذا المستوى التفاعلي يرتبط الحجاج بالأفعال الكلامية داخل الحدث اللغوي المكون لسياق الفعل التواصلية³. نشرح ذلك أكثر بتوضيح تداعيات التفاعل الكلامي التي ألقيت فيها الخطبة:

-المتكلم بليغ فطن وحذق؛ فقد راعى حال مخاطبيه وأخذها بعين الاعتبار في تأليف أفعاله كلامية⁴؛ وفطنته جعلته يقدم هذه الخطبة في الوقت المناسب؛ إذ بعدما أن أحس بالخطر وقلق جنده سارع إلى تدييج خطبته بما يقوّي العزائم ويرفع الهمم.

وهذا ما نلمسه في طبيعة الأفعال الكلامية المكونة لخطابه، والحجج المبسوطة فيه، والتي نخدم "وجهته الحجاجية". وقد بيّن "ديكرو Ducrot" قيمة "التوجيه L'orientation"⁵ في تحقيق غاية الخطاب الحجاجي، والتي «تفرض على المخاطب نمطا من النتائج باعتبارها الوجهة الوحيدة

¹ "المبادئ الحجاجية Les topois" هي "مجموعة المسلمات والأفكار والمعتقدات المشتركة بين أفراد مجموعة لغوية معينة، والكل يسلم بصدقها وبصحتها". ينظر أبو بكر العزاوي، "الحجاج في اللغة" ضمن كتاب "الحجاج مفهومه ومجالاته دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة، إعداد وتقديم د. حافظ إسماعيلي علوي، الأردن عالم الكتب الحديث، 2010، 66/1.

² "إيمرين Emeren" من العلماء المعاصرين الذين نظروا إلى الحجاج من زاوية نظرية الأفعال الكلامية، وقد صاغ ذلك ضمن نموذج أطلق عليه اسم "نظرية الحجاج الجدلي". ينظر د. محمد طروس، النظرية الحجاجية، ص118.

³ ينظر د. محمد طروس، النظرية الحجاجية، ص120. والحدث اللغوي قد يكون خطبة أو رسالة أو مداخلة في مؤتمر، أو مناظرة، أو إنتاجاً لغوياً مرتبطاً بسياق الحياة الواقعية لمستعملي اللغة، أو غير ذلك.

⁴ وقد ذكر ابن رشيق أنّ المتكلم البليغ "من ينظر إلى أحوال المخاطبين". ينظر العمدة، 223/1.

⁵ "التوجيه الحجاجي نتيجة لفعل يوجه العبارة حجاجياً ويفرض على المتلقي إجراءً تأويلياً دقيقاً، والنتيجة أحد العناصر المحددة لفعل الحجاج الذي يوجه العبارة لخدمة نتيجة معينة". ينظر محمد طروس، النظرية الحجاجية، ص113. وهو كما يرى د. طه عبد الرحمن "إقامة الدليل على الدعوى بالبناء على فعل التوجيه الذي يختص به المستدل، علماً بأنّ التوجيه هو هنا فعل إيصال المستدل لحجته إلى غيره". اللسان والميزان، ص227.

التي يمكن للمخاطب أن يسير فيه»¹. وقد حرص المتلفظ على الوصول إلى هذه الغاية من خلال التراتبية الحجاجية التي تبناها، والتي تصل بالجند إلى الاقتناع بالجهاد.

-أما "سياق الحال" الذي قُدِّمت فيه هذه الأفعال الكلامية فترتبط بذلك الموقف الذي حاول فيه طارق بن زياد بعدما أن واجه العدو في مكان لا مفر منه سوى الجهاد استنفار القلوب والعقول والأجساد إلى ذلك، وقد وعى بشدّة هذا المقام الانفعالي، مما جعله يحرص كل الحرص على إقناع جنده وحملهم على المواجهة التي لا مفر منها.

وقد شكلت مكونات هذا الموقف الواقعية المقدّمات التي استمد منها المخاطب بنيته الحجاجية، فاستطاع ربط العقول بما يوجه العملية الاستدلالية للمتلقين نحو الهدف المنشود.

وفي هذا السياق وُلد الخطاب اللغوي انطلاقاً من لغة مشتركة وقد قام على افتراضات مسبقة، ومتضمنات للقول صريحة وضمنية شكلت مرجعية معرفية أساسية في بنائه وتشكيل بنيته الحجاجية.

ولاحظنا أنّه من هذا المقام استعمل طارق بن زياد عبارات وصيغاً وعوامل وروابط أضفت السمة الحجاجية على الحدث اللغوي بصفة عامة، وكل ذلك من أجل دفع المتلقي لأن يجيب أو يستخلص أو يتأكد أو غير ذلك. وفي هذا الإطار تشير "أرمينكو Armingaud" إلى أنّنا انطلاقاً من سياق ما نجد في الخطاب «تعايير إنجازية موجهة إلى ربط قول ما بباقي الخطاب، وبكل السياق المحيط. من هنا نعثر على "أجيب" و"استنبط" و"اعترض". وتأتي هذه التعابير لتربط القول بالأقوال السابقة وأحياناً بالأقوال اللاحقة؛ إذ إن هذه الأقوال تأكيدية عامة»². وفي هذا الإطار التفاعلي تتمظهر الفعالية الحجاجية، والتي تدعو المتلقي ليستجيب لما هو مطلوب منه.

¹ د. سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة بنيته وأساليبه، الأردن عالم الكتب الحديث، ط2008/1، ص23.

² فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص65.

-أما المخاطبون فهم "في هذه الجزيرة أضيّع من الأيتام" كما قال مخاطبهم¹، وقد فقدوا الأمل، وقد قلقت نفوسهم، وسيطر عليهم الشك واللجاج. وشكّلت هذه المعطيات المرجعية المعرفية التي بنى المتلفظ على أساسها منظومته الحجاجية.

-أما كلامه فموجز راق بليغ على درجة عالية من الدقة والبيان في اختيار لفظه وتنسيق عباراته، وقد ذكر الجاحظ أن أجود اللفظ «ما حُبِّبَ إلى النفوس، وأتَّصل بالأذهان، والتَّحَمَّ بالعقول، وهشَّتْ إليه الأسماع، وارتاحت له القلوب»²، وأكد أن العرب «يجنون البيان والطلاقة والتعبير والبلاغة والتخلص والرشاقة، فإنهم كانوا يكرهون السَّلاطة والهدر والتكلف والإسهاب والإكثار»³. وكل ذلك من أجل جلب النفوس واستمالتها، وزيادة تعلق العقول بالمقصد المراد، والأخذ بمجامع القلوب، وبالتالي تحقيق مرامي الإقناع.

وهنا نقول إنَّ حصول الإقناع في النهاية بالفعل الإنجازي المعين هو في أساسه استنتاج واختيار له من عدَّة إنجازات مطروحة، وهذا ما سعى إليها طارق بن زياد إذ لَمَّح من البداية إلى القوة الإنجازية المقصودة ضمن إنجازات احتمالية تكتنفها، لكنّه لكي يحقق غايته قدَّم مجموعة من الأفعال الكلامية التي تُخدم ذلك وفق تراتبية حجاجية أثرت في متلقّيه وجعلتهم يذعنون للدعوى المقصودة⁴، فقال: "ليس لكم والله إلا الصّدقُ والصَّبْرُ، واعلّموا أنّكم في هذه الجزيرة أضيّع من الأيتام، في مَأْدَبَةِ اللُّثَامِ، وَقَدْ اسْتَقْبَلَكُمْ عَدُوُّكُمْ بِجَيْشِهِ وَأَسْلِحَتِهِ، وَأَقْوَاتُهُ مَوْفُورَةٌ، وَأَنْتُمْ لَا وَزَرَ لَكُمْ إِلَّا سَيْوْفُكُمْ، وَلَا أَقْوَاتَ إِلَّا مَا تَسْتَخْلَصُونَهُ مِنْ أَيْدِي عَدُوِّكُمْ، وَإِنْ امْتَدَّتْ بِكُمْ الْأَيَّامُ عَلَى افْتِقَارِكُمْ وَلَمْ تُنْجِزُوا لَكُمْ أَمْرًا ذَهَبَتْ رِيحُكُمْ، وَتَعَوَّضَتْ الْقُلُوبُ مِنْ رُعْبِهَا مِنْكُمْ الْجِرَاءَةَ عَلَيْكُمْ، فَادْفَعُوا عَنْ أَنْفُسِكُمْ خِذْلَانَ هَذِهِ الْعَاقِبَةِ مِنْ أَمْرِكُمْ. مُنَاجِزَةُ هَذَا الطَّاعِيَةِ، فَقَدْ أَلْقَتْ بِهِ إِلَيْكُمْ مَدِينَتَهُ الْحَصِينَةَ، وَإِنْ انْتَهَزَ الْفُرْصَةَ فِيهِ لِمَكْنٍ إِنْ سَمَّحْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ بِالْمَوْتِ، وَإِنِّي لَمْ أَحْذَرُكُمْ أَمْرًا أَنَا عَنْهُ بِنَجْوَةٍ، وَلَا حَمَلْتُمْ عَلَى خِطَّةٍ أَرْحِصُ مَتَاعٍ فِيهَا النَّفْسُ إِلَّا وَأَنَا أَبْدَأُ بِنَفْسِي. واعلموا

¹ ينظر المقرئ، نفع الطيب، 240/1.

² الجاحظ، البيان والتبيين، 8/2.

³ الجاحظ، المصدر نفسه، 191/1.

⁴ يُبنى الخطاب الحجاجي على مكونات ستة: الدعوى (النتيجة)، والمقدمات أو تقرير المعطيات، والتبرير، والدعامة، ومؤشر الحال، والتحفظات أو الاحتياطات. ينظر د. محمد العبد، النص الحجاجي دراسة في وسائل الإقناع، ضمن كتاب "الحجاج مفهومه ومجالاته"، ص5.

أنكم إن صرتم على الأشقّ قليلاً استمتعتم بالأزفة الألدّ طويلاً...¹ إلى نهاية الخطبة. وقد وزّعها ورثبها ونمّأها ونسّقها وفق استراتيجية تفاعلية مقصودة، غايتها خدمة "الفعل الإنجازي الإجمالي" كما يسميه "فان دايك Van Dijk"²، وهو حمل الجند على الجهاد.

وتأساساً من هذا التفاعل نمت علاقات الحجاجية من بدايتها إلى نهايتها وفق قواعد ومبادئ مادية وسيكولوجية مقبولة لدى المتلقي تدفعه لاستنتاج مراد القول ككل والافتناع به في النهاية.

وحققت هذه العلاقات الدعوى المقصودة؛ والدليل على ذلك اقتناع الجند وإقبالهم على الجهاد وانتصارهم الباهر في ذلك، وقد قالوا بعدما أن استمعوا للخطبة: "قد قطعنا الآمال مما يخالف ما عزمنا عليه، فاحضر إليه فإننا معك وبين يديك"³.

ولهذه الأفعال الكلامية من القيمة الحجاجية ما لا يمكن أن تتحقق لو اكتفى طارق بن زياد بقوله "حاربوا عدوكم إنّه أمامكم بعدده وعدته"؛ أو غيرها من العبارات الإخبارية⁴. وهنا نشير إلى طبيعة الفعل الكلامي الحجاجي المركبة كونه «لا ينجز وظيفته الحجاجية إلا إذا ارتبط في مستوى الجملة أو العبارة بإنجازات أخرى بسيطة أو مركبة تعبر عن وجهة نظر معينة... أي أن الفعل اللغوي الحجاجي يتكون من أفعال إنجازية أقل تركيباً، تلتقي جميعها في خدمة وجهة نظر معينة لا يتحقق الحجاج بدونها»⁵. فقول المتلفّظ: "أين المفر؟" فعل كلامي غير مباشر يحيل على أكثر من قوة إنجازية حجاجية منها؛ عليكم البقاء، لا مكان للفرار، واجهوا عدوكم، احموا أنفسكم، وغيرها من الإنجازات التي قد تستخلص لخدمة الدعوى الأساسية للحدث اللغوي ككل وهو حمل الجند على الجهاد.

وهنا تتدخل كفاءة المتكلم التداولية والحجاجية بما يمكنه من خلق الفعل القولي المحقق لمقاصده، حيث تدعوه إلى استعمال العبارات التي تسهم في تكوين القوة الإنجازية ذات الفعالية؛

¹ المقرئ، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، 240/1-241.

² ينظر فان دايك، النص بنياته ووظائفه مدخل أولي إلى علم النص، ترجمة وإعداد د. محمد العمري، ص 66.

³ المقرئ، نفع الطيب، 242/1.

⁴ وهذا ما تركز عليه النظرية الحجاجية التي تحاول الكشف عن العلاقة القائمة بين المحتوى الإخباري للقول وقيمتها الحجاجية. ينظر

د. أبو بكر العزاوي، المرجع نفسه، 69/1.

⁵ د. محمد طروس، النظرية الحجاجية، ص 120.

والمؤسسة في جوهرها على ما يمليه "سياق الحال" الذي يجري فيه الكلام. قد نمثل لذلك بالأفعال الكلامية الحجاجية التي أجاب بها خادِم المأمون؛ ف«بينما هو يصب الماء على يديه إذ سقط الإناء من يده، فاغتاظ المأمون عليه، فقال: يا أمير المؤمنين إنَّ الله يقول ﴿وَالكَاطِمِينَ الْغَيْظَ﴾، قال: "قد كظمت غيظي عنك". قال: ﴿وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ﴾، قال قد عفوت عنك. قال: ﴿وَاللهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾، قال: "اذهب فأنت حر"¹.

فالأيات المذكورة تقوم على أفعال كلامية مخصوصة، لكن الخادم وظَّفها بطريقة حجاجية استغل فيها معطيات "سياق الحال" العام الذي جرت فيه المحاورَة، بما جعل المتلقي يدعن لها، ويقتنع بالقوى الإنجازية الإجمالية المبتغاة؛ وهي كلّها مستمدة مما لا ينطق عن الهوى؛ فالأولى تفيد "كظم الغيظ"، والثانية "طلب العفو"، والثالثة "طلب الإحسان". وكلّها تخدم القوة الإنجازية النهائية، وهي حصوله على العفو والعتق. والحال في كل ذلك يستدعي التذليل على ذلك.

ولكن في حال الاعتذار، ويندرج ضمن "الأفعال التعبيرية" بتصنيف "سيرل Searle"، حبّذا لو نتجّبت التذليل في بعض المواقف، يقول ابن رشيّق: «فإن إتيان المعتذر من باب الاحتجاج وإقامة الدليل خطأ، لاسيما مع الملوك وذوي السلطان، وحقّه أن يلطّف برهانه مدججا في التضرع والدخول تحت عفو الملك... فأما مع الإخوان فتلك طريقة أخرى»². وفي ذلك إشارة إلى تجنّب التذليل في الاعتذار مع ذوي السلطان، أما في الحالات العادية فإنّه قد يتحقق بطريقة ضمنية وحجاجية؛ إذ كثيرا ما نتأخر عن زملائنا فنقول: "أعتذر فالطرقات في هذه الصبيحة كانت أكثر ازدحاما"؛ بالتبرير في تحقيق الفعل الإنجازي الاعتذاري.

¹ ابن عبد ربه، العقد الفريد، 60/2.

² ابن رشيّق، العمدة، 176/2.

الفصل الرابع: سياق الحال وفعل التأويل في الفعل الكلامي

1- طبيعة "المعنى" للفعل الكلامي

2- طبيعة فعل التأويل في الفعل الكلامي

3- آليات تأويل الفعل الكلامي ومؤشراته

أ- الآليات اللغوية

ب- الآليات غير اللغوية

أولا- الاستلزام الحوارية

ثانيا- "الافتراض المسبق" *Présupposition*

4- القوة الإنجازية والكفاءة التأويلية

أ- الكفاءة اللسانية

ب- الكفاءة السياق-حالية

أولا- النية والقصد

ثانيا- الأخذ بعين الاعتبار من توجه إليه الفعل الكلامي

ثالثا- الموضوع

رابعا- المكان والزمان

ج- الكفاءة الموسوعية

د- الكفاءة الاستدلالية

5- القوة الإنجازية المباشرة والقوة الإنجازية غير المباشرة

الفصل الرابع: سياق الحال وفعل التأويل في الفعل الكلامي

يعد "فعل التأويل" الأساس الذي تقوم عليه عملية التخاطب بوجه عام، فدينامية اللغة مرهونة به، وقد أحسَّ العلماء بقيمة ذلك وطرحوا أسئلة متنوّعة حول طبيعة هذا الفعل، وهذا ما نلاحظه عند "بول ريكور Paul Ricœur" حينما تساءل عن الكيفية التي يمكن بها أن يكون الخطاب سواء أكان إنجازيا أو تقريريا، وسواء أكان فعلاً بيان شيئاً ما، أو أمراً أو طلباً أو رغبة أو وعداً أو تحذيراً أن يُنقلَ أو يُفهمَ؟ أو بعبارة دقيقة هل يمكن لنا أن ننقل الفعل الكلامي وكأنه فعل إنجازي؟¹

قبل الإفاضة في هذه الأسئلة نشير إلى أن تأويل "الفعل الكلامي" يغدو من أهم المقومات التي يقوم عليها، باعتبار أن الغاية هنا هي تمكّن المتلقي من إدراك القوة الإنجازية المرادة. يقول "أوستين Austin": «وعلى ذلك فإن إنجاز قوة فعل الكلام يتضمّن الوصول إضافة إلى سكون النفس واطمئنانها إلى حسن الفهم وتصوّر الغرض "Uptake"»².

ويقول "سيرل Searle": «عندما أتكلّم أحاول إيصال بعض الأشياء إلى مخاطبي بدعوته إلى التعرف على مقصدي من توصيل تلك الأشياء. وأتخصّل على الأثر المنتظر عندما أدعوه إلى معرفة غرضي من تقديم هذا الأثر له، وعندما يتعرّف مخاطبي على المقصد المراد تتحقق النتيجة على العموم... قد أوضّح ذلك بمثال بسيط وهو قولي "صباح الخير" لأحد ما، حيث إن مقصدي يتحقّق عندما يعلم مخاطبي أنني أحياه»³. وهو تأكيد على طبيعة المقصد للفعل الكلامي الذي لا يبقى في حدود المعنى الحرفي للفعل القولي، ليتعلق أكثر بالأثر التداولي للملفوظ.

وفي هذا السياق يذكر "أحمد المتوكّل" أن إدراك هذا التأويل لا يتوقّف عند حدود الصيغة الصورية فحسب؛ بل يتعدّى ذلك ليرتبط بحالات استعمالها، وهذا ما أكد عليه "فان دايك Van

¹ ينظر نظرية التأويل - الخطاب وفائض المعنى، ترجمة د. سعيد الغانمي، ص 45-46.

² أوستين، نظرية الأفعال العامة، ص 147.

³ Searle, Les actes de langage, P:83-84.

"dijk" حينما ذكر أنّ ضروب الأفعال لا يمكن أن تلاحظ أو تعرف أو توصف إلا عن طريق تأويل أحوال تنجيز الفعل¹.

وهذا ما وضّحه أحمد المتوكل؛ إذ يقول: «يلاحظ في كثير من الأحوال أنّ معنى جمل اللغات الطبيعية إذا روعي ارتباطها بمقامات إنجازها، لا ينحصر فيما تدل عليه صيغها الصورية من "استفهام" و"أمر" و"نهي" و"نداء" إلى غير ذلك من الصيغ المعتمدة في تصنيف الجمل. ويعني هذا بالنسبة للوصف اللغوي أنّ التأويل الدلالي الكافي لجمل اللغات الطبيعية يصبح متعذرا إذا أكتفي فيه بمعلومات الصيغة وحدها»². فالإكتفاء بالتأليف اللغوي لا يكشف عن التأويل الدقيق له؛ إذ لا بدّ من الإفادة من معطيات "سياق الحال" ككل، والتي تسهم بفعالية في الكشف عن التأويل المقصود.

وهنا نشير إلى طبيعة القصد في الفعل الكلامي، والذي يرتبط بالوقائع المشخّصة، يقول "بول ريكور Paul Ricœur": «فالأفعال التعبيرية والتمريية (الإنجازية) هي أفعال مشخّصة، وبالتالي وقائع بحيث إنّ القصد فيها ينطوي على قصد التعرّف على ما وُجدت من أجله؛ أي التحديد الفردي والإسناد الكلي والحكم والأمر والرغبة والوعد... إلخ»³. وكل ذلك يدعو إلى الوقوف على هذا القصد انطلاقا مما يمليه سياق الاستعمال الكلامي ككل.

لكن هذا لا يعني الوقوف المباشر واليسير على القصد المطلوب؛ إذ «ليس من شك في أنّ احتمال خلط فعل تمريري (إنجازي) بآخر من احتمال سوء فهم فعل خبري. السبب الرئيس أنّ الوقائع اللا-لغوية متداخلة بالعلامات اللغوية، وهذه العوامل التي تضم خلجات الوجه والإيماء ونبرة الصوت أصعب على التأويل؛ لأنّها لا تعتمد على وحدات منفصلة، وبالتالي فشفراتها أكثر مرونة ويسهل إخفاؤها وتلفيقها»⁴.

¹ ينظر النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ص 246.

² دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 93.

³ نظرية التأويل - الخطاب وفائض المعنى، ترجمة د. سعيد الغانمي، ص 47.

⁴ نظرية التأويل - الخطاب وفائض المعنى، ص 46.

ومن هنا تبدى إشكالية "التأويل المقصود" للفعل الكلامي المعين، فهو يقوم على كيفية مضبوطة تقتضي تداعي مجموعة من الضوابط؛ ومنه قد نتساءل - كما تساءل رواد نظرية الأفعال الكلامية - ونقول: كيف يتم إعطاء التأويل المقصود للفعل الكلامي المعين؟ ثم في حالة تضمين أو اقتضاء قوة إنجازية غير مباشرة ما انطلاقا من معطيات أخرى تقتضيها الصيغة اللغوية كيف يتم الوصول إلى ذلك؟ وما طبيعة العلاقة بين المعنى الصريح والمعنى المستلزم من القول؟

لقد انتبه رواد نظرية الأفعال الكلامية إلى هذه الإشكاليات، وأحسوا بقيمتها لتحقيق القوة الإنجازية المقصودة، ولعلّ أهمّ الأسس التي تأسست لديهم في هذا السياق هو أنّ الوصول إلى المقصد المعين لا يقف عند الفعل القولي؛ بل يرتكز بمعطيات أخرى تسهم في الكشف عن ذلك.

1- طبيعة "المعنى" للفعل الكلامي:

احتلت قضية "المعنى" أو "الدلالة" أهمية خاصة في نظرية الأفعال الكلامية، ولكن عُدّت في الوقت نفسه من أصعب القضايا التي واجهتها؛ فقد «استعصى على التداوليات الوقوف على التمييز بين الدلالة والمعنى»¹. و"سؤال المعنى" هو السؤال الجوهرى الأول الذي أثارته فلسفة اللغة، بالإضافة إلى تساؤلها عن "علاقة اللغة بالواقع" و"طبيعة الفعل الإنجازي".

وتشكّل هذه الأسئلة بحسب "سيرل Searle" سؤالاً واحداً بعينه؛ وهو "كيف نصل من الصوت إلى نمط الفعل الإنجازي؟ وهو إشكال متعلّق لديه بالكيفية التي يفرض فيها العقل القصدية على الأصوات والعلامات، وبالتالي يهبّها المعاني. وقد تقرّر لديه مبدئياً أنّ المعنى هو خاصية تحوّل المنطوقات المجرّدة إلى أفعال إنجازية، والأفعال الإنجازية ذات معنى بدلالة خاصة جدا للكلمة، وهذا النمط من المعنوية هو الذي يمكن اللغة من الارتباط بالواقع"².

وفي هذا السياق انتقد ذلك الطرح الذي ربط دلالة الكلمات بمعانيها الحرفية فحسب، وعقد فصلاً لذلك شرح فيه أولاً طبيعة "المعنى الحرفي Le sens littéral" للجملة.

¹ د. أحمد يوسف، سيميائيات التواصل وفعالية الحوار المفاهيم والآليات، جامعة وهران، منشورات مختبر السيميائيات وتحليل الخطابات، ط 2004/1، ص 104.

² ينظر سيرل، العقل واللغة والمجتمع، ترجمة د. سعيد الغانمي، ص 204-205.

وهو المعنى الذي ينتمي إليها في "Le contexte zéro" أو "السياق الفارغ Le contexte nul"، وتحدده معاني الكلمات أو المورفيمات المتتالية، والتي نظمتها القواعد التركيبية، والجملة بهذا التصور قد يكون لها أكثر من معنى حرفي، أو معناها الحرفي فارغ "Défectueux ou ininterprétable". وعليه ينبغي أن نتميز بدقة بين المعنى الحرفي لجملة ما، وما تعنيه عند المتكلم عندما ينطق بها لإنجاز فعل كلامي ما؛ لأن معنى التلفظ عند المتكلم قد يختلف بطرق متنوعة عن المعنى الحرفي للجملة، قد تمثل لذلك بالقول الاستعاري حيث قد نريد منه الدلالة العكسية التي يقتضيها المعنى الحرفي كما هو الحال في التهكم¹. وهذا ما نلاحظه بصفة عامة في الأفعال الكلامية غير المباشرة، حيث تفتقر دلالة التلفظ بطرق مختلفة عن المعنى الحرفي للجملة.

ويرى "سيرل Searle" أن كلمة "حرفي" في تعبيرنا "معنى حرفي للجملة" هو "حشو Un pléonasmه"؛ لأن أشكال الدلالة الأخرى من مثل الدلالة التهكمية، والدلالة الاستعارية، والدلالات في الأفعال الكلامية غير المباشرة ليست خصائص للحمل البتة؛ ولكنها خصائص للمتكلم المتلفظ بها².

ليتضح لديه كيف أن الأفعال الكلامية لا تكتمل بالكلمات فحسب؛ بل بالمتكلمين الذين يتلفظون بها³.

فدلالة الفعل الكلامي عند "سيرل Searle" مستمدة من سياق التلفظ بوجه عام بين طرفيه، وعليه ففهم القول من جهة المتلقي لما يقوله المتكلم يرتبط بالوقوف على مقاصده انطلاقاً من التواصل المتداول بينها؛ والتي تعمل وفق ما يلي:

1- فهم جملة هو الوقوف على دلالتها.

2- دلالة الجملة متعلقة بالقواعد التي تبين شروط استعمالها والغرض من توظيفها.

3- تلفظ جملة نريد منها التدليل انطلاقاً من:

أ- القصد الذي يحمل المتلقي على معرفة أن هناك مواقف محددة للاستعمال محددة بقواعد.

¹ وهو المعبر عنه في البلاغة العربية بتأكيد المدح بما يشبه الذم، وتأكيد الذم بما يشبه المدح. ينظر السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، القاهرة دار ابن الجوزي، ط1/2010، ص277-278.

² Voir John Searle, Sens et expression, P:167-168.

³ Voir John Searle, Les actes de langage, P:66.

ب- القصد يدعو المتلقي على معرفة ما يجب معرفته.

ج- القصد المحدد هو أيضا محدد بقواعد.

4- الجملة تؤمن واسطة معينة لتؤدّي قصد المتكلم الذي يراعي المعطيات المبسّطة في (أ)

و(ب) و(ج). ويعرف المتلقي قصد المتكلم أيضا بالقواعد التي تنتظم من خلالها عناصر الجملة¹.

وقد دعا هذا التوضيح "سيرل Searle" إلى تصحيح تحليل "غرايس Grice" مبينا: أن نقول

إنّ (م) (المتكلم) يتلفّظ بالجملة (ج) لتحقيق قصد للدلالة؛ (أي إنّه يريد حرفيا ما يقول)، يعني أنّ: المتكلم تلفظ بالجملة وأنّ:

أ- المتكلم (م) بتلفّظه للجملة (ج)، يقصد الغرض ليُعلم (يعرّف، يُخطر) المتلقي (م) أن

الوضعية المخصوصة بقواعد الجملة (ج) (أو بعض تلك القواعد) قد تحققت (نسمي هذا الأثر "الأثر اللاقولي (أ.لا)."

ب- (م) يقصد عبر تلفّظه إنشاء الأثر اللاقولي (أ.لا). بمعرفة قصد الدلالة.

ج- مقصد المتكلم (م) يتحقّق بموجب معرفة المتلقي بالقواعد (أو ببعض القواعد) التي تنتظم

من خلالها العناصر اللسانية².

ومنه أتضح لرواد نظرية الأفعال الكلامية أن طبيعة الدلالة التي تقوم عليها القوة الإنجازية

مستمدة من الاستعمال، ولذلك ميّزوا بين معنى الجملة ودلالة منطوق المتكلم، ف«معنى الجملة

هو بالكامل مسألة أعراف اللغة»³؛ أي معاني الكلمات وكيفيات تركيبها في التأليف اللغوي

المعين.

أما "دلالة المتكلم" فترتبط بمقصد ما ضمن حدود معينة؛ «لأنّك لا تستطيع أن تقول أي

شيء وتعني كل ما يخلو لك»⁴. ومعنى ذلك أنّ هناك ضوابط تضبط كيفيات طرح المقصد في

الفعل القولي المعين. ومن هنا تبرز صعوبات الانتقال من معنى التلفّظ الحرفي إلى دلالته المقصودة¹.

¹ Voir John Searle, Les actes de langage, P:89.

² Ibid, P:90-91.

³ سيرل، العقل واللغة والمجتمع، ترجمة د. سعيد الغانمي، ص206.

⁴ سيرل، المصدر نفسه، ص206.

ولكن يبقى المعنى في أساسه منظويا على قصدية المتكلم، و«هي لا تنطوي على مجرد معنى لغوي تقليدي فحسب؛ بل على معنى يقصده المتكلم أيضا... وحين يؤدي المتكلم فعلا كلاميا فإنه يفرض قصدية على هذه الرموز»². وهنا إشارة دقيقة إلى طبيعة المعنى للاستعمال اللفظي في نظرية الأفعال الكلامية، والتي تقتضي تقييد اللفظ بقصد المتكلم لا بمعناه المعجمي، وهو تفريق جوهري للمعنى في الطرح الدلالي وفي تناول التداولي.

وقد دقق في هذا التفريق علماء الأصول حينما ميزوا "بين دلالة اللفظ والدلالة باللفظ"، باعتبار أن "دلالة اللفظ" تقتضي المعنى المتصور الذي يفهمه السامع، أما "الدلالة باللفظ" فتقوم على قصد المتكلم. وقد ذكر القرابي (ت684هـ) أن «دلالة اللفظ فهم السامع من كلام المتكلم كمال المسمى أو جزأه أو لازمه... والدلالة باللفظ هي استعمال اللفظ إما في موضوعه وهو الحقيقة أو في غير موضوعه وهو المجاز. والفرق بينهما: أن هذه صفة للمتكلم وألفاظه قائمة باللسان وقصبة الرئة، وتلك صفة للسامع وعلم أو ظن قائم بالقلب»³. وهي إشارة إلى الكيفيات التي قد ينجح إليها المتكلم في تأليف كلامه، والتي قد يتجاوز بها الدلالة الظاهرة ليربطها بمتعلقاتها المستمدة من الاستعمال.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾⁴، وقوله جلّ جلاله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ﴾⁵، فالمقصود ليس الذوات؛ بل «إن التحريم والتحليل إنما تحسن إضافتهما لغة للأفعال دون الأعيان؛ فذات الميتة لا يمكن العرفي أن يقول: هي حرام بما هي ذات، بل فعل يتعلق بها، وهو المناسب لها، كالأكل للميتة، والدم ولحم الخنزير، والشرب للخمر، والاستمتاع للأمهات ومن ذكر معهن»⁶.

¹ ينظر راث كيميسون، نظرية علم الدلالة (السيمانطيقا)، ترجمة د. عبد القادر قنيني، الرباط دار الأمان، ط 2009/1، ص 95.

² سيرل، العقل واللغة والاجتماع، ص 208.

³ القرابي، شرح تنقيح الفصول في اختصار الحصول في الأصول، بيروت دار الفكر 2004، ص 26-28، وينظر نفائس الأصول في شرح الحصول، تحقيق الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض والدكتور عبد الفتاح أبو سنه، مكة المكرمة مكتبة نزار مصطفى الباز، د.ت، ج 2/ص 565.

⁴ النساء (23).

⁵ المائدة (3).

⁶ القرابي، الفروق، تحقيق عمر حسن القيام، بيروت مؤسسة الرسالة، 2003، ج 1/ص 377.

ليبقى أساس الفعل الكلامي ليس هو معرفة معاني الكلمات أو دلالات الجمل فحسب؛ بل يرتبط الأمر ههنا بالمقصد المراد. ويفهم تحت "مقصد الفعل الكلامي" إنجازه أو دوره الإنجازي المقصود والمتحقق، ومن هنا يُطرح السؤال التالي: وهو - كما يطرحه "زيتسيسلاف واورزنيك Z.Wawrzyniak" - كيف يفهم المتحدث إليهم مقاصد المتكلمين؟¹

لكي نثري هذه الإشكالية أكثر من الضروري أن نسترجع ما قلناه حول وظيفة اللغة ضمن هذه النظرية بحكم أنّ الفعل الكلامي هنا ينقل المعنى من الوظيفية التبليغية إلى الوظيفة الإنجازية انطلاقاً من الموقف الذي يوظف فيه. ومعنى هذا أنّ فعل التأويل لا يبقى في حدود الصيغة اللغوية؛ بل يتسع ليشمل سياق الحال الذي يكتنفه، ويربط العلاقات بين فعل القول ومقامه، وهذا ما نوضّحه انطلاقاً من بيان طبيعة التأويل في الفعل الكلامي.

2- طبيعة فعل التأويل في الفعل الكلامي:

يعد "فعل التأويل" الأساس الذي يُكشف من خلاله عن القوة الإنجازية، ويتأسس انطلاقاً من مبادئ محدّدة هي:

- قيام الفعل الكلامي على محتوى قضوي معيّن مقدّمًا للفهم والتأويل.
- ارتكانه بفعل قولي معيّن، وبمقام ما يسهم بمعطياته في إنتاجيته، وكل ذلك يعد مؤشرات لتأمين فعل التأويل.

- قد ينبىء هذا المحتوى على المقصد مباشرة، وقد يومئ إليه وفق ضوابط استدلالية معينة.

وفي ظلّ هذه المبادئ تتجلى طبيعة التأويل في الفعل الكلامي؛ إذ يتغي فيه المؤول الكشف عن المحتوى القضوي الذي يقوم عليه انطلاقاً من مقدّمات معينة يقتضيها القول والسياق معاً.

وضمن هذا الطرح يجب أن نشير إلى أنّه لا تقبل الصيغة المنطقية التي يتم الحصول عليها إثر عملية التأويل اللغوي؛ فهذه الصيغة ليست قضوية تماماً، ولكي تصبح كذلك ينبغي إخضاعها

¹ مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص، ترجمة سعيد حسن بحيرى، ص 24.

لعمليات تداولية يطلق عليها اسم "عمليات إثراء الصيغة المنطقية". وتدور هذه العمليات على مسألتين أساسيتين؛ لبس الأقوال وإسناد المراجع، ويمكن أن ينتج اللبس عن عدة أسباب¹:

- قد يكون معجميا باعتبار أنه قد يكون للكلمة الواحدة دلالات مختلفة مما قد يتعدّد التأويل، فعندما نقول "هذا أخي"؛ فقد تدل كلمة "أخي" التي «تطلق على جمعك وإياه صلب واحد أو بطن أو هما معا... والصديق»²، أو "هذا أدب منك"؛ فالأدب يدل على «رياضة النفس بالتعليم والتهذيب على ما ينبغي. وجملة ما ينبغي لدى الصناعة أو الفن أن يتمسك به، كأدب القاضي وأدب الكاتب. والجميل من النظم والنثر. وكل ما أنتجه العقل الإنساني من ضروب المعرفة»³. ومن هنا يظهر هذا التعدّد التأويلي الناتج عن الالتباس المعجمي مما قد لا يشكل في ضبط المقصود.

- قد يكون تركيبيا؛ إذ يمكن أن يوافق القول الواحد جملا مختلفة؛ فعندما نقول "هذا الشاعر تأبط شراً"؛ إذ «يمكن اعتبار "الشاعر تأبط شرا" خبرا لاسم الإشارة "هذا" (المبتدأ)، ويتكوّن الخبر من مبدل منه (الشاعر) وبدل "تأبط شرا" الذي ورد اسم علم. ويمكن ألا يراد بـ "تأبط شرا" اسم العلم؛ إذ ورد جملة صغرى تتركب من "تأبط"؛ وهو فعل ماض فاعله مقدر، و"شرا" مفعولا به بحيث يكون قولنا "تأبط شرا" خبرا لمبتدأ هو "هذا الشاعر". فلدينا جملتان مختلفتان لهما دالتان مختلفتان»⁴. فالتركيب اللغوي تردّد بين تأويلين مختلفين وجائزين في الوقت نفسه وبحسب مقتضى من ذلك.

- قد يكون اللبس تداولياً، وله صلة بالإحالة التي يقوم عليه القول المعين، ومن ذلك الإحالة الضميرية في قول معاوية بن مالك⁵:

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا

بالتعدّد التأويلي في الضمير في "رعيناه" على السماء أم النبات.

¹ ينظر التداولية اليوم، ص 96-98.

² المعجم الوسيط، مادة (أخو)، 39/1.

³ المصدر نفسه، مادة (أدب)، 39/1.

⁴ آن رويول وحاك موشلار، التداولية اليوم، ص 97.

⁵ ينظر د. السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، القاهرة دار ابن الجوزي للطبع والنشر والتوزيع، ط 2010/1، ص 265.

-قد يكون اللبس سياقياً؛ ويتحقق بحسب طبيعة المتلقي وثقافته ومترلته، وهذا ما قد نلاحظه في "حكاية الحجاج وصبيان الليل" التي تعددت تأويلاتها بحسب متلقيها؛ إذ «حكى عن الحجاج أمر صاحب حراسته أن يطوف بالليل فمن وجده بعد العشاء ضرب عنقه، فطاف ليلة فوجد ثلاثة صبيان يتمايلون وعليهم أثر الشراب، فأحاط بهم وقال لهم: من أنتم حتى خالفتم الأمير؟ فقال الأول:

أَنَا ابْنُ مَنْ دَانَتْ الرَّقَابُ لَهُ مَا بَيْنَ مَخْرُومِهَا وَهَاشِمِهَا
تَأْتِيهِ بِالرَّغْمِ وَهِيَ صَاغِرَةٌ فَيَأْخُذُ مِنْ مَالِهَا وَمِنْ دَمِهَا

فأمسك عن قتله وقال: لعله من أقارب أمير المؤمنين. وقال الثاني:

أَنَا ابْنُ الَّذِي لَا يَنْزِلُ الدَّهْرَ قَدْرُهُ وَإِنْ نَزَلَتْ يَوْمًا فَسَوْفَ تَعُودُ
تَرَى النَّاسَ أَفْوَاجًا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ فَمِنْهُمْ قِيَامٌ حَوْلَهَا وَقَعُودٌ

فأمسك عن قتله وقال: لعله من أشرف العرب. وقال الثالث:

أَنَا ابْنُ الَّذِي خَاضَ الصَّفُوفَ بَعَزْمِهِ وَقَوْمَهَا بِالسِّيفِ حَتَّى اسْتَقَامَتْ
رِكَابَهُ لَا تَنْفِكُ رِجْلَاهُ مِنْهُمَا إِذَا الْخَيْلُ فِي يَوْمِ الْكَرْيَةِ وَلَّتْ

فأمسك عن قتله وقال: لعله من شجعان العرب¹. وهي كلها تأويلات أولية ناتجة عن العرف العام الذي تنتظم من خلاله علاقات الأمير برعيته حيث لا يطال الأمر عند الحارس (العقاب المفروض) ههنا أقارب الأمير ولا أشرف العرب ولا شجعانهم.

وهذا مخالف لما يقتضيه التأويل المقصود باعتبار أنه حينما وصل الخبر إلى الحجاج نفسه؛ انكشف حالهم وأتضح أن هناك مقاصد أخرى؛ فإذا الأول ابن حجاج، والثاني ابن فوّال والثالث ابن حائك، وهذا ما قد يفصح عنه التأويل لو أخذنا في الحسبان السياق الثقافي لمعطيات هذه المهن.

¹ د. عبد الله إبراهيم، التلقي والسياق الثقافي، بيروت دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1/2000، ص21.

ولكنَّ الحجاج وهو رأس البلاغة والبدئية¹ لا تفوته أو تتجاوزها بلاغة بليغ فرد ردَّ الداهية فقال قولة فتحت تأويلات متنوّعة، وبالخصوص لدى أعضاء مجلسه؛ إذ لما تعجّب لفصاحة الصبيان قال لمجلسه بفعل كلامي أمري تقريري: "عَلِّمُوا أَوْلَادَكُمْ الْأَدَبَ فَوَاللَّهِ لَوْلَا فَصاحتهم لضربت أعناقهم"، ثم أطلقهم وأنشد:

كُنْ ابْنَ مَنْ شئتَ وَآكْتَسِبْ أَدبًا يُغْنِيكَ مَحْمُودُهُ عَنِ النَّسَبِ
إِنَّ الْفَتَى مَنْ يَقُولُ هَا أَنَا ذَا لَيْسَ الْفَتَى مَنْ يَقُولُ كَانَ أَبِي²

فالحجاج في هذا السياق يوجّه فعلا كلاميا إلى المجلس من جهة، فيؤوّلونه بتأويل سطحي أولي، ويتلقاه الصبيان من جهة أخرى فيؤوّلونه بتأويل آخر هم أدري به باعتبار أنه يتشارك معهم في وضاعة النسب والانتماء، فعهد إلى هذا الترميز القولي الذي يمكن ضبط مقاصده إلا معرفة السياق الثقافي الذي يكتنفه.

فالسباق الثقافي والاجتماعي للصبيان والحجاج من جهة يختلف عن السياق الثقافي للحارس والمجلس من جهة أخرى، وكل ذلك فتح ونوع كفيات التأويل مما يعني أن قوانين التأويل - كما لاحظنا مع قوانين التفاعل أيضا - تختلف من حال إلى آخر وفي المجتمع الواحد.

ومن خلال أشكال هذه التأويلات طبيعة التأويل التي تبين كيف أن القوة الإنجازية في جمل اللغة الطبيعية قد تعدّد وتنوّع بما قد يفتح أشكال اللبس والغموض في تقصي المقصود. ومنه نلاحظ أن فعل التأويل قد يتعدد باعتبار أن هناك معنى للمنطوق، ومعنى آخر للناطق، وهناك معنى في مناسبة، وهناك معنى خالد (أو لا يخضع للزمن)³.

ومنه قد نتساءل ونقول كيف يتم تأويل الأقوال الذي يحقق النجاح في الفعل الكلامي؟ وإن تعدّدت التأويلات أيها المقصود؟ وما الضوابط التي تحكم ذلك؟ وهنا نشير إلى أن تأويل الفعل

¹ وهذه الشهادة تداولتها المصادر القديمة، وقد أشار إليها الجاحظ قال: «وذكر صالح بن سليمان عن عتبة بن عمر بن عبد الرحمن بن الحارث قال ما رأيت عقول الناس إلا قريبا بعضها من بعض، إلا ما كان من الحجاج بن يوسف وإياس بن معاوية، فإن عقولهما كانت ترجح على عقول الناس كثيرا». البيان والتبيين، 1/100 و301.

² ينظر د. عبد الله إبراهيم، التلقي والسياق الثقافي، ص 22.

³ ينظر د. صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، القاهرة الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005،

الكلامي لا يتم إلا وفق آليات معينة، وانطلاقاً من مؤشرات تسهم في خلق الفعلية من أجل ضبط القوة الإنجازية المقصودة.

3-آليات تأويل الفعل الكلامي ومؤشراته:

تعدّ قضية الكشف عن الآليات التي تسهم في تحقيق القوة الإنجازية من أهمّ الإشكاليات التي أثارت -وما زالت- قريحة التداولين من أجل طرح الكيفيات التي تؤطرّ الفعل التأويلي. ومن بين الضوابط التي ضبطوها في هذا السياق هو عدم الاكتفاء بالشكل اللفظي وتوسيعه ليشمل ملابسات سياق الحال ككل، باعتبار أنّ الفعل الكلامي لا يمكن أن يجري على صيغة واحدة من جهة، ولا يمكن عزله عن سياقات استعماله من جهة أخرى.

وفي هذا السياق يشير "أوستين Austin" إلى أنّ الأفعال الكلامية تُنظم انطلاقاً من عبارات مشعرة به صريحة فيه أو غير صريحة، يقول: «فنحن نستطيع أن نصيغ الإنشاء دون استخدام ألفاظ مشعرة بالمقصود صريحة فيه؛ ومن ذلك:

1) أنّه بدلاً من "منعرج خطير" قد نستغني عنه لضيق المقام "منعرج"، وبدل "ثور خطير" نكتفي بكتابة "ثور".

2) كما أنه في مكان عبارة "قد أمرت بكذا" يمكن أن نجد عبارة "يراد منك" وفي مكان "أعد بأن... " يجوز الاعتماد بدون التصريح على جزء العبارة (سيكون من I shall...).

ب) وقد نصادف ألقاظاً صريحة مشعرة بالمقصود، مستوعبة للمراد، دون أن تكون العبارة المتلفظ بها إنشائية، ومن ذلك:

1) إنّ في لعبة من ألعاب الكرة كالكريكيت قد يصرح متفرج قائلاً "ينبغي تغيير". وكذلك وبالمثل قد يجوز أن نتلفظ بعبارة: "إنّه مخالف"، أو أنّه "خارج عن شرط اللعب" أو بصريح العبارة "إنّه مخالف خارج عن شرط اللعب"، ولكن كلامي هذا لا أثر له؛ لأنّه لا حق لي في أتلفظ بهذه الأحكام.

2) وفي مثل هذا الكلام "Locutions" "وعدت You promised" وكذلك "تأذن You authorize" وغيرها؛ فإنه يقع بهذا اللفظ الإنشاء؛ لأنه ليس مستعملاً¹.

وفي كل ذلك إشارة إلى أن الإنجازات قد لا تقع بصريح الفعل الذي يدل عليها؛ بل قد تتم بأشكال تعبيرية غير مباشرة. ويتضح هذا الطرح أكثر في رحاب مقاربة "ولسون Wilson وسبربر Sperber"؛ إذ يؤكدان أن التأويل اللساني المعتمد على المنظومة اللسانية، والذي يكشف عن الصيغة المنطقية للقول، لا يكفي لتحديد ما يقال، فطبيعة الفعل الكلامي التداولية تجعله يتجاوزه؛ إذ ينبغي إثراؤه بوساطة عمليات تداولية للتوصل إلى تحديد المراد. وهذا ما أفضى بهما إلى التمييز بين:

- "الصيغة المنطقية" للقول وهو ما تتمكن منه في نهاية عملية التأويل الحاصلة بوساطة المنظومة اللسانية.

- "الشكل القضوي"؛ وهو ما تتمكن منه في نهاية العملية التأويلية التداولية الخاصة بإثراء الصيغة المنطقية².

وهو تمييز في أساسه بين ما يتم تبليغه نصا (التنصيص)، وما يمكن تبليغه بصيغة ضمنية. قد تمثل لذلك بالحالة التالية: قد يطلب الأب من ابنه وهو يغادر البيت صباحا بارتداء معطفه، فيجيب الابن "لا أشعر بالبرد"؛ إذ هناك فرق بين التأويل اللساني الذي تمليه الصيغة المنطقية للقول، والتأويل التداولي الذي يقتضيه الحال وهو رفض ارتداء المعطف.

وفي هذا السياق أشار دارسونا إلى دور السياق ككل ومعطيات "سياق الحال" على وجه الخصوص في الوصول إلى المقاصد الكامنة وراء الصياغات اللغوية باعتبار أن الاعتماد على العبارة اللغوية وحدها في أية عملية إدراكية لا تمكن المؤول من إصابة التأويل المبتغى، يقول المتوكل: «يلاحظ في كثير من الأحوال أن معنى جمل اللغات الطبيعية إذا روعي ارتباطها لمقامات إنجازها لا ينحصر فيما تدل عليه صيغها الصورية من "استفهام" و"أمر" و"نهي" و"نداء" إلى غير ذلك من

¹ أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، ص 80-81.

² ينظر آن روبرول وحاك موشلار، التداولية اليوم، ص 99-100.

الصيغ المعتمدة في تصنيف الجمل. ويعني هذا، بالنسبة للوصف اللغوي، أن التأويل الدلالي الكافي لجمل اللغات الطبيعية يصبح متعذراً إذا اكتفي فيه بمعلومات الصيغة وحدها»¹.

فكل هذه الدلالات لا ترتبط بصيغتها فحسب؛ بل ترهن بمؤشرات أخرى تُعين على ضبط قواها الإنجازية، نوضّح ذلك من خلال ما يلي:

أ- الآليات اللغوية:

وتشمل الصيغ اللغوية الموضوعية للدلالة على إنجازيات معينة؛ لأنّ الإفصاح عنها هو الذي يفضي إلى تحقيق ما تقوم عليه. وقد أشار هنا "أوستين Austin" إلى أنّ تأدية القوة الإنجازية المعينة تستدعي من المتكلم أن يفصح عن "قول مفيد" لتأدية الفعل والمفهم له، وأي فعل مفعول يقصد². وهذا ما دعاه في محاضراته الأخيرة إلى محاولة ضبط قائمة الصيغ اللغوية التي تحدد الإنجازية المعينة³، وهي مؤسسه دائماً على مقولة "أن تقول كذا... هو أن تفعل كذا".

فلكل فعل إنجازي صيغة لغوية صريحة تقتضيه؛ فـ "الحكميات Verdictifs" لها صيغها الخاصة، وكذلك الحال مع "الأمرات Exercitifs"، و"الوعديات Promissifs" و"السلوكيات Comportatifs"، و"التبيينات Expositifs"؛ إذ لكل صنف ألفاظ تحقّق الفعل الإنجازي المراد.

والتأويل الكلامي ينطلق من ذلك؛ فمعرفة الأمر -مثلاً- يتأسس من الصيغ اللفظية الصريحة التي تدل عليه، وهي:

-صيغة فعل الأمر.

-المصدر الدال عليه، كقوله تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾⁴.

¹ د. أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 93.

² ينظر أوستين، نظرية الأفعال العامة، ص 95.

³ ولاحظ أنه عمل متواصل وشاق، ولاحظنا أنه مما أشكّل عليه هو طبيعة التصنيف هنا، هل يقدم تصنيفاً للأفعال الكلامية انطلاقاً من صيغها اللغوية أم من قواها الإنجازية. ينظر أوستين، نظرية الأفعال العامة، ص 185.

⁴ سورة البقرة (83).

-المصدر المجعول جزاء الشرط بحرف الفاء، كقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾¹، وقوله جلّ جلاله: ﴿فَضْرَبُ الرَّقَابِ﴾².

-الاسم الدال عليه مباشرة، مثل "أنت مأمور بالخروج".

-الفعل المضارع المسبوق بلام الأمر.

-اسم الفعل الدال عليه مثل "دونك".

-ألفاظ مخصوصة لها دلالة على الوجوب مثل ينبغي، يجب، لابد من.

-صيغُ الإخبار الصادرة عن مرسل ذي سلطة، من مثل ما قد يقدمه الأستاذ لطلبته فيقول:

"الطلاب الراسبون ينتظرون في القاعة والراسبون يخرجون".

-الصيغ الصرفية مثل الفعل المبني للمجهول، مثل: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾³.

-شبه الجملة؛ كأن يكون موعد صلاة معينة فيقول الأب لابنه "إلى المسجد".

ثم يتعزّز أكثر من الدلالات التي يفيدها الفعل القولي ككل، باقي المؤشّرات غير اللغوية.

وكذلك الحال مع مختلف القوى الإنجازية، والتي تقوم على صيغ لغوية خاصة.

وهذه الصيغ هي التي تشكل ما يسمى بالصيغ المباشرة للقول، أو ما يسميه علماء الأصول

بعبارة النص⁴.

وهنا نشير إلى أنّ الصيغة الواحدة في حدّ ذاتها قد تتعدّد معانيها بحسب مستلزمات

الاستعمال؛ يقول "أوستين Austin": «صيغة الأمر قد تدل على كثير من المعاني والوجود؛

كالوجوب والإباحة والندب والطلب والتهديد والإرشاد والدعاء والنداء والإنذار (أذهب

وستعلم)، وقد تنقل هذه الصيغة فتدل على الشرط أو التعارض أو التعريف "وليكن كذا..."

¹ سورة النساء (92).

² سورة محمد (4).

³ سورة البقرة (183).

⁴ قسم علماء الأصول طرق دلالة الألفاظ على الأحكام إلى أربعة أقسام هي: دلالة العبارة، ودلالة الإشارة، ودلالة النص ودلالة

الاقتضاء، وهذا التقسيم يشيع عند الأحناف. أما المتكلمون فتنقسم لديهم دلالة اللفظ على المعنى إلى قسمين أساسيين: دلالة المنطوق

ودلالة المفهوم. ينظر حسين علي جفتجي، طرق دلالة الألفاظ على الأحكام المتفق عليها عند الأصوليين، إشراف د. محمد إبراهيم

الخضراوي، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، 1981، ص30-31.

وغيرها. ولو أنك سلمت شيئاً إلى أحد من الناس قائلاً له "خذه" كان كلامك هذا محتملاً للهبة والعارية والإجارة والوديعة...»¹.

وقد أشار علماء الأصول إلى هذا التنوع في القوة الإنجازية؛ فصيغة "افعل" ترد لستة عشر معنى²:

- الأول للإيجاب: مثل قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾³.
- الثاني للندب كقوله جل جلاله: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾⁴.
- الثالث للإرشاد كقوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾⁵.
- الرابع للإباحة مثل قوله جل جلاله: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾⁶.
- الخامس التهديد كقوله تبارك وتعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾⁷. وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾⁸.
- السادس الامتنان كقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا﴾⁹.
- السابع الإكرام، قال جل جلاله: ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ﴾¹⁰.
- الثامن التسخير كقوله جل وعلا: ﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾¹¹.

¹ أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، ص102-103.

² الأسنوي، نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول للقاضي البيضاوي، بيروت عالم الكتب (د.ت)، 245/2. ويذكر الزركشي أن صيغة "افعل" ترد لثلاثين معنى، قدمها ودعمها بأمثلة من القرآن الكريم، إلى أن قال "وأقسام الأوامر كثيرة لا تكاد تنضب كثرة، وكلها تُعرف بمخارج الكلام وسياقه، وبالدلالات التي يقوم عليها". ينظر البحر المحيط في أصول الفقه، 357/2.

³ النور (56).

⁴ النور (33).

⁵ البقرة (282).

⁶ البقرة (57).

⁷ فصلت (40).

⁸ إبراهيم (30).

⁹ المائدة (88).

¹⁰ الحجر (46).

¹¹ البقرة (65).

-التاسع التعجيز مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ﴾¹.

-العاشر الإهانة كقوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾².

-الحادي عشر التسوية كقوله جل جلاله: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْنَا إِمَّا تُجِزُونَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾³.

-الثاني عشر الدعاء مثل قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِأَخِي وَأَدْخِلْنَا فِي رَحْمَتِكَ﴾⁴.

-الثالث عشر التمني كقول الشاعر: -ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي-

-الرابع عن عشر الاحتقار كقوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيَّهُمْ يُخِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَتَىٰهَا تَسْعَى﴾⁵.

-الخامس عشر التكوين كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾⁶.

-السادس عشر الخبر مثل "اصنع ما شئت".

وكل هذه الدلالات مستمدة من الاستعمال ومكوناته، مما يستدعي من مؤول الفعل الكلامي الإمام بها.

وبالإضافة إلى الصيغ اللغوية الصريحة هناك مؤشّرات لغوية تسهم في تحديد التأويل الإنجازي المقصود؛ في مثل قوله تعالى: ﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ﴾⁷، القوة الإنجازية المقصودة من هذا الأمر هي "الإكرام"، والمؤشّر "بسلا م آمنين" يدل على ذلك.

¹ البقرة (23).

² الدخان (4916).

³ الطور (16).

⁴ الأعراف (151).

⁵ طه (66).

⁶ البقرة (117) وآل عمران (47).

⁷ سورة الحجر (46).

وتضبط هذه المؤشّرات استعمالات اللغة، والمرتبطة في أساسها بما يشيع فيها، نوضّح ذلك من خلال ما يلي:

- شيوع بعض المفردات الصيغية واستعمالها في التلفّظ القولي من باب ضبطه وتحديد وجهته؛ فقد يشيع في عربيتنا مثلا استعمال: "ينبغي عليك..."، "لا بد من..."، و"بالتأكيد..."، و"من الممكن...". و"حتما...". وغيرها من العبارات التي تعيّن القوة الإنجازية وتحددها. و«تسمى هذه الوسائل اللغوية المؤشّرة إلى الفعل وغيرها "مؤشّرات نمط الفعل الكلامي" أو "مؤشّرات الإنجاز". وتقوم بين المؤشّرات اللغوية في الغالب علاقات غلّبة مُحكمة. ولذا تكون على سبيل المثال أدوات معينة أكثر حسما من النمط المتحقق للجملة بالنسبة للوظيفة التواصلية لمنطوق ما (المسماة الدور الإنجازي)¹. ونبين فعالية هذه الصيغ في التأويل من الاختلاف في تأويل الفعل الإنجازي الوعدي في الأمثلة التالية:

- "سأحضر غدا".

- "سأحضر غدا حتما".

- "من الممكن أن أحضر غدا".

- استعمال الأدوات الوظيفية: ويقصد بها تلك المؤشّرات الوظيفية التي قد تستعمل في التلفّظ لتقييد القوة الإنجازية، وهي متعدّدة في اللغة العربية، وهذا ما يمكن اكتشافه في قولنا:

- "أغلقْ النافذة" لتحقيق الأمر مباشرة.

- "ألا أغلقتِ النافذة"، الرجاء.

- "هل يمكن أن تغلقِ النافذة؟" الالتماس.

فالاختلاف التأويلي ضمن هذه الاستعمالات راجع إلى اختلاف وظائف الأدوات المستعملة فيها.

وقد لاحظ علماءنا قيمة هذه المؤشّرات في تحقيق مقاصد الكلام²، وأشاروا إلى أهميتها في ضبط القوة الإنجازية للقول ومن ذلك ما يذكره ابن جني في "باب في نقض الأوضاع إذا ضامّها

¹ كلاوس برينكر، التحليل اللغوي للنص، ص116.

² ينظر في ذلك المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت دار الكتب العلمية، ط1992/1، ص19.

طارئ عليها"؛ «ومن ذلك لفظ الواجب إذا لحقته همزة التقرير عاد نفيًا، وإذا لحقت لفظ النفي عاد إيجابًا، وذلك كقول الله سبحانه ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾؛ أي ما قلت لهم، وقوله ﴿آلله آذنَ لَكُمْ﴾؛ أي لم يأذن لكم. وأما دخولها على النفي فكقوله عز وجل ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾؛ أي أنا كذلك، وقول جرير:

-ألستم خير من ركب المطايا-

أي أنتم كذلك، وإنما كان الإنكار كذلك لأن منكر الشيء إنما غرضه أن يحيله إلى عكسه وضده، فلذلك استحال به الإيجاب نفيًا، والنفي إيجاب»¹.

ومنه نلاحظ أهمية حروف المعاني في تحقيق الأفعال الإنجازية المرادة، والتي تقتضي من المؤول مراعاتها بحسب تداعيات السياق الذي تستعمل فيه.

ب-الآليات غير اللغوية:

وتشمل مختلف العمليات الاستدلالية التي قد يوظفها المؤول لتحقيق الفعل الإنجازي المقصود، وهي تقوم على ربط القول بمسدديات الموقف العام الذي يقوم عليه. ولا تغني المعرفة باللغة وأنظمتها المعروفة المتلقي في معرفة قصد المتكلم بمعزل عن السياق؛ لأن مدار الأمر ينصب على ماذا يعني المتكلم بقوله لا ماذا تعنيه اللغة، حتى لو كان كلاما واضحا في لغته؛ لأن معرفة قصد المتكلم هو الفارق في بيان معناه².

وقد خصص "غرايس Grice" حيزا واسعا للظواهر الاستدلالية بعدما أن أهملها منظرو الأفعال الكلامية، وفضلا عن ذلك ارتكز بدرجة كبيرة على إمكانيتين لم ينصفهما هؤلاء المنظرون: القدرة على اكتساب حالات ذهنية، والقدرة على نسبتها إلى الآخرين. ويبيّن أن القدرة

¹ الخصائص، 269/3.

² Voir Sperber et Wilson, La pertinence communication et cognition, paris éditions de minuit 1989, P:56.

على تأويل الأقوال بكيفية تامة ومرضية رهن بهاتين القدرتين، وخصوصا بالقدرة الثانية¹. ولذلك فالمنوال الذي طرحه لفعل الفهم هو منوال استدلالي مضبوط بقواعد المحادثة.

وتختلف طبيعة الاستدلال التداولي الذي طرحه "Grice" عن نسق الاستدلال المنطقي الذي تولّى المنطق الأرسطي استخراجَه وبيانه ضمن صيغته الرياضية البرهانية الخالصة؛ إنّه استدلال قائم على توظيف فرضيات مستمدّة من القول من جهة، ومن علاقاته بكل معطيات الحال من جهة أخرى. وهو كما يرى "فيليب بلانشيه Philippe blanchet" عملية منطقية لربط المعطيات الملفوظة والسياقية والحادثية والتداولية من أجل إنشاء الدلالة. "أن نستدل" هو أن نحسب وأن نستنتج انطلاقا من عناصر دالة متعددة... ويقع مفهوم الاستدلال أساسا من جهة المتقبّل غير أنه (أي الاستدلال) ليس مجرد تفكيك ولا هو منبثّ عن الباث بما أن الدلالة هي حصيلة تلفّظ مشترك في السياق². ويمكن لنا أن نوضّح طبيعة الاستدلال التداولي من خلال صنفين أساسيين اعتنى بتوضيحهما رواد نظرية الأفعال الكلامية؛ وهما "الاستلزام الحواري Implicatures conversationnelles" و"الافتراض السابق Présupposition".

أولا- الاستلزام الحواري:

وقد صاغ مبادئه الاستدلالية "Grice" محاولا التفريق بين ما يُقال وما يُقصد؛ والرابط بينهما تؤمّنه إجراءات الاستلزام الحواري انطلاقا من العمل التأويلي الذي يقوم به المؤول³. ولاحظ أنّ ثمة نوعان من الاستلزام؛ "استلزام عرفي Implicatures conventionnelles" و"استلزام حواري Implicatures conversationnelles"؛ فالأول يتعلق بالدلالات التي تستمد من معاني الكلمات وشكل تواليها في الجمل، ولا تتغير بتغير الحالات والأقوال والأحوال؛ ومن ذلك اللفظ "لكن" في العربية التي تستلزم دوما أن يكون ما بعدها مخالفا لما يتوقّعه السامع، ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ أَلَّا يَأْتِيَ تَنْقُذًا مِّنْ فِي النَّارِ. لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ

¹ التداولية اليوم، ص52.

² التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص153.

³ ويشير الدكتور أحمد المتوكل إلى أنّ "الاستلزام الخطابي" يعد من أهم الإشكالات التي تستدعي من نظرية اللغوية معالجتها. ينظر دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص93.

عُرِفَ مِنْ فَوْقِهَا¹؛ فما قبل "لكن" وصف لحال الكفار في النار، أما ما بعدها فهو ذكر لمقام المؤمنين، وناسب الاستدراك هنا إذ هو واقع بين الكافرين والمؤمنين². أما الاستلزام الحواري فهو مفهوم تداولي يتغير بتغير أحوال إنتاج العبارة اللغوية³؛ فلا يُكتفى فيه بالدلالة الوضعية التي تقوم عليها العبارة؛ بل يتعلق بالمواقف التي تسهم في تحديد ما يُقصد⁴.

وحاول "غرايس Grice" التفريق بين مستدعيات هذين الصنفين بالكشف عن خصائصهما حول طبيعة الدلالة المستنبطة، فوضّحها انطلاقاً مما يلي⁵:

الاستلزام العرفي "Implicatures conventionnelles"	الاستلزام الحواري "Implicatures conversationnelles"
"Non calculables غير حسابي"	"Calculables حسابي"
"Non annullables لا يمكن إلغاؤها"	"Annulables يمكن إلغاؤها"
"Détachables ارتباطي"	"Non détachables غير ارتباطي"
"Conventionnelle عرفي"	"Non conventionnelles غير عرفي"
Indépendantes de إقصاء التلفظ	Dépendantes de ارتباطه بالتلفظ
"l'énonciation"	"l'énonciation"
"Déterminées منته"	"Indéterminées غير منته"

فالحاصية الأولى تشير إلى أنّ الاستلزام يقوم على خطوات محسوبة من أجل الوصول إلى التأويل الملائم للفعل القولي؛ وقد تمثل ذلك بقول ابن الزبيري وهو يعتذر للنبي "صلى الله عليه وسلم" ويستعطفه⁶:

¹ سورة الزمر (19-20).

² ينظر أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تفسير البحر المحيط، 405/7.

³ Voir Jacques Moechler et Anne Reboul, dictionnaire encyclopédique de pragmatique, P: 252.

⁴ ينظر أمبرتو إيكو، السيميائية وفلسفة اللغة، ترجمة د. أحمد الصمعي، بيروت المنظمة العربية للترجمة، ط1/2005، ص129.

⁵ Voir Jacques Moechler et Anne Reboul, dictionnaire encyclopédique de pragmatique, P:255.

⁶ ينظر العسكري، الصناعتين، ص464.

فَخَذِ الْفَضِيلَةَ عَنْ ذُنُوبٍ قَدْ خَلَتْ وَأَقْبَلِ تَضَرُّعَ مُسْتَضِيفٍ تَائِبٍ

حيث ندرك في عملية تأويلية متصاعدة أن الشاعر يخاطب الرسول "صلى الله عليه وسلم" من باب الاعتذار والاستعطاف؛ ومعنى هذا أن الفعل الكلامي ليس أمراً؛ لأنه موجه إلى ما هو أعلى، ثم إن تحقيق ذلك يستدعي توظيف الألفاظ والعبارات التي تؤكد القوة الإنجازية المطلوبة لذلك جعل الشاعر نفسه "مستضيفاً"؛ و«من حق المستضيف أن يضاف، وإذا أضيف فمن حقه أن يصاب... وجعل العفو عنه مع هذه الأحوال فضيلة، فجمع في هذا البيت جميع ما يحتاج إليه في طلب العفو»¹.

أما الخاصية الثانية فتقتضي إمكانية إلغاء الاستلزام في ظلّ حضور قول آخر يحول دون تحقيقه وبالتالي حصول استلزام آخر؛ وقد نمثل لذلك بما رواه الأصمعي إذ قال: «كنت عند الرشيد إذ دخل عليه إسحاق بن إبراهيم الموصلي فأنشده:

وَأَمْرَةٌ بِالْبُخْلِ قُلْتُ لَهَا أَقْصِرِي فَلَيْسَ إِلَيَّ مَا تُؤْمِرِينَ سَبِيلُ
فَعَالِي فَعَالٍ الْمَكْثَرِينَ تَجَمُّلاً وَمَالِي كَمَا قَدْ تَعْلَمِينَ قَلِيلُ
فَكَيْفَ أَخَافُ الْفَقْرَ أَوْ أَحْرَمَ الْغِنَى وَرَأْيُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ جَمِيلُ

فقال الرشيد: لله درُّ أبيات تأتنا بها! ما أحسن أصولها وأبين فصولها، وأقل فضولها! يا غلام أعطه عشرين ألفاً. قال: والله لا أخذت منها درهما واحداً! قال: ولم؟ قال: لأن كلامك والله يا أمير المؤمنين خيرٌ من شعري! قال: أعطوه أربعين ألفاً. قال الأصمعي: فعلمت والله أنه أصيدُ لدراهم الملوك مني»².

فالمتأمل للاستلزام الذي تحيل عليه الأفعال الكلامية في هذه الأبيات تفيد كيف أن الاستلزام المبسوط في قوله: "وَأَمْرَةٌ بِالْبُخْلِ قُلْتُ لَهَا أَقْصِرِي" يحول دون تحقيقه الاستلزام المستنتج من البيت الأخير الذي يدل أنه لن يكون بخيلاً ومقصراً في ظلّ عطاء الأمير".

¹ العسكري، الصناعتين، ص464.

² ابن عبد ربه، العقد الفريد، تحقيق د. مفيد قميحة، بيروت دار الكتب العلمية، (د.ت)، 217/1.

وكذلك في الحوار الذي تم بين الشاعر والخليفة الرشيد؛ فالمستلزم من الكلام الأول "والله ما أخذت منها درهما واحدا! ليس معناه أنه يرفض أخذ المال؛ وهذا ما استلزمه القول الموالي "لأن كلامك والله يا أمير المؤمنين خيرٌ من شعري! قال: أعطوه أربعين"، وقد قبل الشاعر الأربعين، وهذا ما استلزمه قول الأصمعي "فعلمت والله أنه أصيدُ لدراهم الملوك مني".

وهذا على عكس الاستلزام الوضعي حيث لا يمكن إلغاؤه وإلا صار الملفوظ متناقضا وغير مقبول¹.

في حين تقتضي الخاصية الثالثة عدم انفصال الاستلزام عن المحتوى الدلالي لما يقال فلا ينقطع حتى ولو أُستبدل بالكلمة أو العبارة ترادفه؛ وهي خاصية تميّز الاستلزام الحوارية عن غيره من أنواع الاستدلال التداولي كـ "الافتراض السابق Pr supposition"، نوضّح ذلك من خلال الحوار التالي بين أخوين:

- لا أريدك أن تتسلل إلى غرفتي على هذا النحو.

- أنا لا أتسلل ولكن أمشي على أطراف أصابعي خشية أن أحدث ضوضاء.

فعلى الرغم من تعيّر الصياغة بين القولين فإنّ الاستلزام الحوارية القاضي بعدم الرضا عن هذا السلوك ما يزال قائما².

أما الخاصية الرابعة فتفيد أنّ الاستلزام العرفي خاضع للتواضع والاتفاق، أما الاستلزام الحوارية فيخرج عن ذلك؛ إذ يرتبط بالسياقات التي قد تحتضنه، ولذا لا يكتفي بالدلالة التواضعية فحسب؛ بل يأخذ بما يمليه الاستعمال ككل في ضبط القوة الإنجازية، والتي تربط كما توضحه الخاصية الخامسة بالتلفظ.

في حين تشير الخاصية السادسة إلى أنّ الاستلزام يتغيّر بتغيّر السياقات التي قد يتردّد فيها التعبير الواحد؛ فقد نسأل تلميذا لاحظنا عليه علامات الجدّ، وقد نجح في الامتحان، ونقول له:

¹ ينظر الهواري بليقندوز، تحليل الخطاب في ضوء الدرس الأصولي، رسالة ماجستير إشراف الدكتور لزعر مختار، جامعة مستغانم، 2009، ص 96.

² ينظر د. محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 39.

كم عمرك؟ فالعلم بالعمر هنا يستلزم عنه التشجيع والرضا عليه، لكن الأمر يختلف لو سألنا تلميذا آخر كثير الشغب، وتبدو عليه الملامح أنه كبيراً في السن، فيستلزم العلم بالسن في هذا الحال مؤاخذته ولومه كونه كبير في السن ويقوم بهذه السلوكيات غير المرضية، والأمر يختلف كذلك لو سألنا شيخاً السؤال نفسه تبدو عليه ملامح التعب فيستلزم العلم بالسن في هذا الحال هو التشجيع وحتى الإعجاب. وفي كل ذلك إشارة جلية إلى تنوع أشكال الاستلزام بحسب الحال الذي يستعمل فيه القول الواحد. فالمفهوم الذي قد يعبر عليه هذا القول عام يبقى في حاجة ماسة إلى ضرورة ربطه بسياق معين حتى تتعين قوته الإنجازية.

ومصدر الاستلزام الحوارية كما يرى "غرايس Grice" مستمد من قواعد "مبدأ التعاون" التي قدمناها من قبل، لأنَّ خرقها يدعو المؤولَّ اليقظ إلى البحث عن القوة الإنجازية المقصودة؛ وقد نُمِّل لذلك بقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾¹، حيث يستلزم الجواب في "قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ" أنه ليس لهم من شركاء من يهدي إلى الحق. ويمكن تمثيلها فيما يلي:

من يهدي للحق أحق أن يتبع	من لا يهدي للحق ليس له الحق أن يتبع
الله يهدي إلى الحق	المشركون لا يهدون للحق
إذن فالله أحق أن يتبع	إذن ليس لهم الحق لأن يتبعوا

وفي مقاربة علمية دقيقة قدّمها أحمد المتوكل لمشروع السكاكي حول هذه الظاهرة توصل إلى أن صاحب المفتاح حلَّ ظاهرة "الاستلزام الحوارية" على أساس أنها تتولد عن خرق لأحد شروط إجراء معاني الطلب الخمسة إثر إجراء هذه المعاني في مقامات غير مطابقة².

ولتوضيح ذلك ننطلق من معاني الطلب الأصلية التي أشار إليها السكاكي وهي: التمني، والاستفهام والأمر والنهي والنداء¹، وبعد ذلك خصص لكل فعل إنجازي باباً خاصاً فسنّ الشروط

¹ يونس (35).

² ينظر أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية، ص 100.

التي تؤطر هذه الأبواب؛ أي التي تجريها على أصلها؛ أي أفعالها الإنجازية الخاصة. ثم قرّر في طرح علمي يقترب كثير مما توصلت إليه نظرية الأفعال الكلامية أنّ هذه الأفعال الإنجازية قد تخرج عن أصليتها لتفيد قوى إنجازية أخرى بعد خرق لشروطها، يقول: «فنقول متى امتنع إجراء هذه الأبواب على الأصل تولّد منها ما ناسب المقام، كما إذا قلت لمن همك همه: "ليتك تحدثني" امتنع إجراء التمني والحال ما ذكر على أصله فتطلب الحديث من صاحبك غير مطموح في حصوله، وولد بمعونة قرينة الحال معنى السؤال. أو كما إذا قلت: هل لي من شفيع في مقام لا يسع إمكان التصديق بوجود الشفيع امتنع إجراء الاستفهام على أصله وولد بمعونة قرائن الأحوال معنى التمني، وكذا لو قلت: لو يأتيني زيد فيحدثني" بالنصب طالبا لحصول الوقوع فيما يفيد "لو" من تقدير غير الواقع واقعا ولد التمني وسبب توليد لعل معنى التمني في قولهم: "لعلي سأحج فأزورك" بالنصب هو بُعد المرجو عن الحصول... أو كما قلت لمن يسيء الأدب "ألم أؤدب فلانا؟ امتنع أن تطلب العلم بتأديك فلانا، وهو حاصل، وتولد منه الوعيد والزجر، أو كما إذا قلت لمن بعثت إلى مهم وأنت تراه عندك "أما ذهبت بعد؟" امتنع الذهاب عن توجه الاستفهام إليه لكونه معلوم الحال واستدعى شيئا مجهول الحال مما يلابس الذهاب مثل "أما يتيسر لك الذهاب؟" وتولد منه الاستبطاء والتخصيص. أو كما إذا قلت لمن يتصلف وأنت تعرفه "ألا أعرفك؟" امتنعت معرفتك به عن الاستفهام وتوجه إلى مثل "أتظني لا أعرفك؟" وتولد الإنكار والتعجب والتعجب...»².

ومعنى هذا أنّ هناك قوى إنجازية حرفية وتمثّل الأصول، وقوى إنجازية مستلزمة عن هذه الأصول وتمثّل الفروع، ولاحظنا أنّه أعطى الأهمية الكبرى لتأويل القوة الإنجازية الفرعية للمقام بكل مستدعياته؛ إذ تتحقق حينما يمتنع إجراء معاني الطلب الأصلية على أصلها، فترتبط وفق مؤشّرات مقامية معينة بإنجازات مخصوصة كالإنكار والتوبيخ والتعجب والوعيد والزجر.

ولا يتم الانتقال من القوة الإنجازية الأصلية إلى القوة الإنجازية الفرعية إلا وفق علاقات قائمة على خرق الشروط الأصلية التي تقوم عليها القوى الأصلية من جهة، ومستمدة من معطيات المقام

¹ وقد جعل الطلب نوعين؛ نوع لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول، وقولنا لا يستدعي أن يمكن أعم من قولنا يستدعي أن لا يمكن. ونوع يستدعي فيه إمكان الحصول. ينظر مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، ص302.

² السكاكي، مفتاح العلوم، تح نعيم زرزور، ص304-305.

من جهة أخرى، يتم ذلك انطلاقاً من البحث في طبيعة العلاقة بين الفعل القولي ومكونات سياق الحال الذي ينتج فيه.

ونلمح مع السكاكي إعطاءه الأهمية الكبرى لما سمّاه "قرائن الأحوال" في تأويل القوة الإنجازية، مع الإشارة ههنا أيضاً إلى أنّ العناصر المقامية الصرفة المدركة حسياً تقوم «بدور هام في تأويل العبارات اللغوية بحيث يستند المخاطب في إعطائه العبارة التأويل الملائم إلى ما يدركه حسياً (ما يراه وما يسمعه مثلاً) أثناء التواصل إضافة إلى ما تحمله العبارة من مؤشّرات لغوية؛ بل إن إسهام المؤشّرات المقامية يفوق في بعض الأحيان (في مواقف تواصلية خاصة) إسهام المؤشّرات اللغوية ذاتها فيما يخص تأويل القوى الإنجازية»¹. فللوسائل الحالية أهمية خاصة في مثل هذه الحالات في تأويل القوة الإنجازية المقصودة.

ويبين المتوكل بعد مقارنة بين تحليل السكاكي وتحليل "غرايس Grice" لمبدأ الخرق أنّ اقتراحات صاحب المفتاح تمتاز:
أولاً: بدقتها،
وثانياً: بقدرتها التنبؤية.

ويعلّل ذلك فيقول: «تمتاز بالدقة لأن الشروط المؤدّي خرقها إلى الانتقال من معنى إلى آخر شروط تهم فصيلة معينة من الجمل، وهي الجمل الطلبية؛ بل تهم كل معنى بعينه من معاني الطلب الخمسة، وهذه الدرجة من الدقة لا نجدّها، فيما نظن، في اقتراحات جرايس التي ركز فيها وغم ما نطمح إليه من عموم على قواعد الخطاب المتعلقة بالجمل الخبرية، والتي لا تصلح بالتالي إلا لوصف الاستلزام الناتج عن خرق قاعدة من قواعد الخطاب الإخباري. وتمتاز بقدره معينة على التنبؤ من حيث إنّها تمكن انطلاقاً من ربط الخرق بامتناع إجراء المعنى الأصلي من الجزم بحصول الاستلزام أي بحصول الانتقال القطعي من المعنى الأصلي إلى معنى آخر مناسب للمقام، وتمكن بالتالي من

¹ أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، الرباط منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1993، ص 45-46.

تلافي إمكانية "إلغاء" الاستلزام التي تشكل بالنسبة لجرايس إحدى خصائص الاستلزام والتي يجب اعتبارها من قواعد التقعيد لهذه الظاهرة»¹.

و نشير هنا، بكل موضوعية، إلى أن المتأمل للتحليل الذي قدمه السكاكي لوصف ظاهرة الانتقال من المعنى الأصلي إلى المعنى الحرفي يلاحظ أنه قد قام على ضبط آليات الانتقال من القوة الإنجازية الأصلية غير المرادة في مقامات معينة إلى القوة الإنجازية الفرعية المرادة؛ إذ ما في النص السابق يعطينا الملابس التي ينتج فيها القول، ثم يبين كيف تُخرق وتُتجاوز الدلالة الأصلية لأخرى مرادة تترجم ذلك عبارة "امتنع... وتولد منه".

وقد نستأنس هنا أكثر مع قوله: «أو كما إذا قلت لمن جاءك: أجتني؟» امتنع المجيء عن الاستفهام وولد بمعونة القرينة التقرير. أو كما إذا قلت لمن يدعي أمرا ليس في وسعه: افعله، امتنع أن يكون المطلوب بالأمر، حصول ذلك الأمر في الخارج بحكمك عليه بامتناعه، وتوجه إلى مطلوب ممكن الحصول مثل بيان عجزه، وتولد التعجيز والتحدي. أو كما قلت لعبد شتم مولاه، وأنتك أدبته حق التأديب، أو أوعدته على ذلك أبلغ إبعاد: اشتم مولاك، امتنع أن يكون المراد الأمر بالشتم، والحال ما ذكر، وتوجه بمعونة قرينة الحال إلى نحو "اعرف لازم الشتم، وتولد منه التهديد...»². وفي كل ذلك توضيح دقيق لمنهج السكاكي ضمن هذه الظاهرة والقائم على استنباط كفيات خرق القواعد الأصلية لمختلف أبواب الطلب بما يولد وفق قرائن حالية مضبوطة القوة الإنجازية الفرعية المرادة.

ومنه نستشف أن مبدأ الانتقال التأويلي تم وفق مرحلتين:

-المرحلة الأولى: عدم تطابق القوة الإنجازية الحرفية (الأصلية) مع المقام المنتج فيه الفعل القولي.

-المرحلة الثانية: وجود مؤشرات حالية تولد قوة إنجازية مقصودة وتلائم المقام، وتكون ناتجة عن خرق شرط من الشروط التي تقرها الفعل الإنجازي المعين.

¹ أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 101.

² السكاكي، مفتاح العلوم، ص 305-306.

وهذا ما قد نستنبطه من أحد الأمثلة التي ذكرها من مثل قوله «أو كما قلت لمن بعثت إلى مهمة وأنت تراه عندك: "أما ذهبت بعد؟" امتنع الذهاب عن توجه الاستفهام إليه لكونه معلوم الحال، واستدعى شيئاً مجهول الحال مما يلابس الذهاب، مثل: أما يتيسر لك الذهاب؟ وتولد منه الاستبطاء والتخصيص»¹. فأدنى تأمل لطبيعة الاستلزام الذي طرحه السكاكي يرشدنا إلى التأكيد على ما يلي:

-تحديد مناسبة الفعل القولي، ويمثله قوله "كما قلت لمن بعثت إلى مهمة وأنت تراه عندك". وهذا الطرح يحضر عند "غرايس Grice" إذ أشار إلى أنه من الأفضل أن نفسر معنى المنطوق الكامل في مناسبة محدّدة قبل أن نحاول تفسير المنطوق الكامل على نحو خالد. وبعبارة أخرى إن تحليل معنى المنطوق في مناسبة يسبق المعنى المعياري للمنطوق؛ فالمعنى المعياري أو الخالد يكتسب عناية خاصة عندما يكون اهتمامنا هو اللغة، ولكن ليس كل المعنى يحدث في اللغة، فنخرج اللغة يكون المعنى خاصة للمنطوق في مناسبة². فالمقصد قد يتجاوز معنى المنطوق ليرتبط بالحال الذي يُنتج فيه.

-حرق قاعدة الاستفهام هنا باعتبار أن القوة الإنجازية الحرفية غير مرادة لأنها متداولة بين طريفي الاستفهام، وبالتالي تأتي حتمية التأويل والبحث فيما يتعلق بالذهاب، ويمثله قوله "واستدعى شيئاً مجهول الحال مما يلابس الذهاب"؛ ويبقى الأمر هنا في حدود ما تبيحه علاقات الذهاب مع معطيات الحال ككل. ونلاحظ كيف أنّ السكاكي يركز على ما سماه "قرائن الأحوال"، وهو في ذلك يلتقي مع ما سنّه "أوستين Austin" أيضاً حينما قال: «قد تحقّقنا وبطرق بعضها أفضل من بعض بأن ما نستعمله من ألفاظ ينبغي أن نرجع "في بيان معانيها ولغاية تأويلها" إلى سياق الكلام ومقتضى الحال الذي وقع فيه تبادل التخاطب اللساني أو وروده فيه على وجه مخصوص»³. وحينما يقول "مقتضى الحال"؛ فالمقصود ما يقتضيه الفعل في الحال المعينة، باعتبار أنّ هناك علاقة بين العبارة الإنجازية والإنجاز في حد ذاته؛ مما يستدعي في الفعل التأويلي المعين

¹ السكاكي، مفتاح العلوم، ص305.

² ينظر د. صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، ص43.

³ أوستين، نظرية الأفعال العامة، ص130.

الانطلاق من الصيغة اللغوية التي تفيد ذلك من جهة، وأخذ الأمر بما تتطلبه علاقات القوة الإنجازية المقصودة من جهة أخرى.

-الكشف عن علاقات الذهاب مع معطيات الحال يولد القوة الإنجازية المطلوبة "الاستبطاء والتخصيص".

ولكن، وكما قال أحمد المتوكل نفسه، يبقى الاقتراح الهام الذي اقترحه السكاكي خاصا بالأقوال الطلبية فقط؛ أي أنه لا يستوعب كل ما تقتضيه الحروقات التي قد لا تبقى في حدود هذا الصنف من الجمل، وبخاصة ونحن نعلم أن هناك إنشائيات أخرى لم يذكرها صاحب المفتاح، وهناك جمل إخبارية في صيغتها وإنجازية في دلالتها مما يعني أن الاستلزام قد يمسّها، وكل ذلك يدعوننا لأن نوسّع هذا المشروع ليشمل كل الإنجازيات.

ثانياً - "الافتراض المسبق" Prsupposition :

وله دور كبير في العملية التأويلية للفعل الكلامي؛ فقد يتلفّظ المتكلّم بأقوال يعتمد فيها على افتراضات متداولة لدى المتلقي، وهي تشكّل خلفية التبليغ لنجاح العملية التواصلية¹، فقولك لصديقك على طاولة الطعام: "هلا ناولتني الملح" فعل كلامي يفترض سلفاً أن نسلم بصحة وجود الملح على الطاولة، وأنّ ثمة سبب لطلب الملح، وكل ذلك موصول بسياق الحال الذي ينتج فيه هذا القول وعلاقات طرفيه.

وللافتراض المسبق دور هام جدّاً في تأطير الاستعمال اللغوي من جهة أولى، وفي الكشف عن مختلف التأويلات وسيروراته التي قد تتعلق به من جهة ثانية؛ فقد يسأل أستاذ يريد التأكيد من حصول غشّ في الامتحان فيبادر الطالب ويقول له: كيف استطعت الغش؟ فقد يجيب ويقول: في ظلّ تهاون الحارس، فهو بذلك يؤكّد الافتراض المسبق أنّه قد قام بعملية الغش. وانطلاقاً من هذا

¹ Oswald Ducrot, le dire et le dit, Paris édition de minuit, 1989, P:33.

المعطى نشير إلى أنّ في المحاكم الأوروبية والأمريكية يمنع أن يسأل سؤال من نحو "هل توقفت عن ضرب زوجتك؟" لأنّه يتضمن افتراضا سابقا بأن المحكمة تُبيح ضرب الزوجة¹.

ويعود الاهتمام بمفهوم الافتراض المسبق إلى أوائل العقد السابع من القرن العشرين بعدما أن أصبح الطرح التداولي بديلا عن الطرح الدلالي والمؤسس على الصدق والكذب في تناول المعنى. وفي هذا السياق حاول بعض الباحثين التفريق بين الافتراض المسبق الدلالي أو المنطقي، والافتراض المسبق التداولي؛ فالأول مشروط بالصدق بين قضيتين؛ فإذا كانت (أ) صادقة كان من اللازم أن تكون (ب) صادقة، فإذا قلنا مثلا "إن المرأة التي تزوجها زيد كانت أرملة" وكان هذا القول صادقا؛ أي مطابقا للواقع لزم أن يكون القول "زيد تزوج أرملة" صادقا أيضا؛ إذ إنّ مفترض سلفاً. أما الافتراض التداولي السابق فلا دخل له بالصدق والكذب؛ فالقضية الأساسية يمكن أن تنفى دون أن يؤثر ذلك في الافتراض السابق؛ فإذا قلت مثلا: "سيارتي جديدة" ثم قلت "سيارتي ليست جديدة"؛ فعلى الرغم من التناقض في القولين فإنّ الافتراض السابق، وهو أن لك سيارة، لا يزال قائما في الحالين².

وهو طرح دقيق حول طبيعة الافتراض التداولي الذي لا تحتضنه مقولة الصدق والكذب التي يعوّل عليها الطرح الدلالي؛ بل يتعدّى الأمر ذلك في رحاب الدراسة التداولية ليتعلق بمقولات أخرى يغذيها منطوق اللغة الطبيعي الذي يستمد نجاحه من التعبيرات اللغوية من جهة، ومن الاستدلالات التداولية من جهة أخرى.

فأدوات الشرط أو النفي أو الشك أو غيرها تسهم بفعالية كبرى في ضبط القوة الإنجازية المقصودة؛ فلو قلنا مثلا: "لن أضربك ولو حضر سكان المريخ"؛ فنفي الاقتضاء الذي يقتضيه النفي في الجملة الأولى، يؤكده الشرط في الجملة الثانية. وهنا تبرز قيمة هذه الاختبارات اللغوية في ضبط الافتراضات المسبقة ونتائجها والتي تقتضيها بعض المؤشّرات اللغوية.

¹ ينظر د. محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 28.

² ينظر محمود أحمد نخلة، المرجع نفسه، ص 27-28.

وقد نوضح قيمة ذلك أكثر من خلال قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنْ اتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾¹، فالافتراض الذي يقوم عليه النفي الذي يفيد المؤشّر "لا" في "فَلَا تَسْأَلْنِي" مرتبط بالشرط الذي تفيد "إِنْ" في "فَإِنْ اتَّبَعْتَنِي"، وبانتهاء الغاية التي يدل عليها المؤشّر "حتى" في "حَتَّىٰ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا".

وقد ذهب بعض الدارسين إلى أنّ هذا الأمر لم يَنْلُ ما يستحق من الدراسة؛ إذ لم يظفر بدراسة شاملة ومستوفية لقضاياها، فحاولوا بيان أهميته انطلاقاً من أمثلة متنوعة تبرز أثره وأهميته في ضبط مقاصد العبارات اللغوية²، قد نوضح ذلك من خلال الأمثلة الآتية:

(أ) اغتيل زيد.

(ب) قُتِلَ زيد.

فاستعمال المؤشّر الفعلي "اغْتِيلَ" في الجملة (أ) يتضمّن افتراضاً مسبقاً بأنّ "زيداً" كان شخصية بارزة، لكن هذا الافتراض لا يحقّقه المؤشّر الفعلي في الجملة (ب).

(أ) هل توقّفت عن التدخين؟

(ب) هل حاولت أن تتوقّف عن التدخين؟

فاستخدام المؤشّر "توقّفت عن" في الجملة (أ) يتضمّن افتراضاً مسبقاً بأنّ المخاطب كانت له محاولات من أجل التوقف عن التدخين، وهو في الحالات المتقدّمة التي تمكنه من ذلك. وهذا الافتراض غير متحقق في الجملة (ب) التي تتضمّن افتراضاً مسبقاً بأنّ هناك احتمال بأنّ المتلقي قد قام أو لم يقم بمحاولة الإقلاع عن التدخين.

(أ) لم يتمكن أحد من حل المسألة حتى زيد.

(ب) لم يتمكن أحد من حل المسألة لا زيد ولا عمرو.

فاستخدام المؤشّر "حتى" في الجملة (أ) يتضمّن افتراضاً مسبقاً بأنّ "زيداً" طالب ممتاز ومتفوّق مقارنة مع أقرانه، وهذا غير متحقق في توظيف حرف العطف "الواو" في الجملة (ب).

¹ الكهف (70).

² ينظر في هذا السياق جورج لايكوف في كتابه اللسانيات ومنطق اللغة الطبيعي، ترجمة عبد القادر قنيني، حيث أشار إلى أهمية المقولات اللغوية في ضبط مقاصد الجمل. ص 57 وما بعدها.

وأدنى تأمل في الأمثلة السابقة يهدي إلى التأكيد أن فعل التأويل ضمن هذه الظاهرة يقوم على الإجراء المعرفي اللغوي الذي تؤمّنه معطيات التخاطب؛ فالمخاطب كثيرا ما ينطلق في عباراته من معطيات متداولة لدى المتلقي بما يمكنه من توظيفها في استنباط المقصد المراد، يتم ذلك اعتمادا على ملمّحات ما تؤدّيها المؤشّرات اللغوية التي تقوم عليها اللغة المعينة.

ولكن يجب أن نشير إلى أن الأمر لا يقف عند هذا الحد (الاقترضاء اللغوي)؛ بل يرتبط بالإجراء المعرفي التداولي الذي يؤمّنه الاستعمال اللغوي؛ فكثيرا ما يعتمد المتكلم في أفعاله الكلامية إلى تجاوز ما قد يقتضيه الحدث المعين فينتقل إلى متعلقاته انطلاقا من تداعيات سياق الحال. قد نمثّل لذلك بما اقتضاه الحوار في قصة موسى "عليه السلام" مع الخضر "عليه السلام"، قال تعالى: ﴿قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا. قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا. قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا. فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ قَالَ أَقْتَلْتَنَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا. قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾¹، فجواب الخضر "عليه السلام" في هذه الآيات يقتضي بأنه لا يريد الجواب عن تساؤلات موسى "عليه السلام"، ومعنى هذا أن الاقترضاء يتجاوز معنى القول ليتعلّق أكثر بما يبتغيه المتكلم.

وهذا التصور هو الذي دعا "غرايس Grice" إلى التمييز بين ما يقتضيه المتكلم، وما يستدعيه التعبير²، قد نوضّح ذلك من خلال حوار بين طالب وزميله يقولان فيه:

(أ) - هل تستطيع الذهاب معي هذا المساء إلى السينما؟

(ب) - أريد مراجعة دروسي.

فجواب (ب) يقتضي بأنه لا يمكنه الذهاب إلى السينما، وهذا المعنى إضافي يتجاوز المعنى الحرفي المبسوط في جملة الجواب. ومنه نلاحظ أن الافتراض شيء يعنيه المتكلم، ولا يُكتفى فيه بالمعنى الحرفي للقول.

ومن هذا التحليل يمكن أن نتميّز في مكونات الافتراض المسبق بين ثلاثة عناصر أساسية:

- المعنى المبسوط في القول ومؤشّراته اللغوية.

¹ الكهف (71-75).

² ينظر د. صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، ص 80.

-الدلالة التي يقتضيها القول.

-المقصد الذي يريده المتكلم والمرتبط بالقول من جهة، وتداعيات التواصل من جهة أخرى.

4-القوة الإنجازية والكفاءة التأويلية:

الفعل التأويلي في نظرية الأفعال الكلامية فعل استدلالي يقوم على توظيف الآليات اللغوية وغير اللغوية من أجل الوقوف على القوة الإنجازية المقصودة. ويشير في هذا السياق "غمبرز Gumperz" إلى أن «التأويل L'interprétation» في وضعية كل ملفوظ يتعلّق دائما بالاستدلال، ويقوم على مقتضيات. فهو إذن "تخميني Conjecturel" وليس "إخباريا Assertif"؛ أي أنّه يقتضي محاولات تقويم كما يقتضي قصد التواصل، وقصد لا يصدق إلا بالعلاقة مع افتراضات أساسية أخرى لا بقيمة الحقيقة المطلقة¹. ويقتضي هذا "الفعل الاستدلالي" تحليل الفعل القولي انطلاقا من "سياق الحال" الذي يرد فيه أو يقتضيه، بالكشف عن:

-النمط القولي المستعمل والاختيارات اللفظية التي وظّفها المتكلم.

-الطريقة التي استعمل بها المتكلم قوله.

-استراتيجيات التفاعل مع المتلقي؛ ومبادئ التخاطب معه.

-المؤشّرات اللغوية وغير اللغوية التي تسهم في تنامي الفعل الكلامي.

-كيف تختلف توجّهات القوة الإنجازية، والتي قد تتردّد إلى تداخل المقاصد، أو اختلاف

المستوى بين طرفي التواصل، أو غير ذلك.

و يذكر في هذا السياق "راث كيمبسون" أنّه يتّضح من عرض "أوستين Austin" لأفعال الكلام وتوضيح "غرايس Grice" لعملية التواصل أنّه «يتوقف تعيين قوة فعل الكلام وجميع أصناف اللزوم من خطاب ما يقصد تبليغه وتأديته على اقتسام الافتراضات والاشترك فيها من لدن المتكلم والمستمع، وبالضبط يتوقف هذا التعيين على مجموعة الافتراضات التي يعتقدونها المتكلم ويشترك فيها معه المستمع. وهكذا يبدو أنّ قوة فعل الكلام من كل عبارة متلفظ بها يمكن أن ينظر إليها كما لو كانت جزءا من اقتضاء خطاب كلي...»². وهي إشارة جلية إلى أهمية العمليات

¹ Philippe Blanchet, La pragmatique d'austin à goffman, P:61.

² راث كيمبسون، نظرية علم الدلالة (السيمانطيقا)، ترجمة د.عبد القادر قنيني، ص107.

الاستدلالية التي يقوم بها المتلقي لإدراك المقصد المراد، والتي تقتضي تفعيل مجموعة من الآليات التي تمكّنه من ذلك.

ومنه أتضح لرواد النظرية التداولية أنّ قضية تأويل الفعل الكلامي واستنباط قوته الإنجازية المقصودة تستدعي من المؤلّ كفاءة تأويلية تمكّنه من ذلك، فهذه الأخيرة تعتبر مكوّنًا فاعلاً؛ بل تكاد تشكّل النسق الذي تكوّنته مجموعة من الأنساق، وهي متألّفة؛ إذ «تتألّف القدرة التواصلية لدى مستعمل اللغة الطبيعية من خمس ملكات على الأقل، وهي الملكة اللغوية والملكة المنطقية، والملكة المعرفية والملكة الاجتماعية»¹.

وتعد الكفاءة التواصلية أساس الفعل الكلامي، وتكوّنها وتوسعها في حياة الإنسان يقمّ الوسائل الكبرى للتفاعل بين بني البشر²، ولذا لها الدور الأساسي في تأمين مختلف أشكال التواصل. وأول من تحدّث عنها هو "هايمس Hymes"³؛ إذ رأى «أنّ الكفاية التواصلية هي المعرفة بالقواعد النفسية والثقافية والاجتماعية التي تتحكم في استعمال الكلام في إطار مجتمع معين»⁴.

فالتمكّن من معرفة اللغة ليس كافياً لامتلاك هذه الكفاية؛ بل هو مرهون «بالمعرفة الشاملة بالمقام الذي تجري فيه اللغة لكي يتمكن المتكلم من تنويع أساليب كلامه وفق ما تقتضيه المواقف والوضعيات التواصلية في المجتمع»⁵.

ولعلّ هذا ما استجمعه بلاغيونا في مصطلح "البلاغة"، ونجد على رأسهم الجاحظ حينما قال على لسان ابن المقفع في تعريفه لها: «البلاغة اسم جامع لمعان كثيرة في وجوه كثيرة، فمنها ما يكون في السكوت، ومنها ما يكون في الاستماع، ومنها ما يكون في الإشارة، ومنها ما يكون في

¹ عبد الهادي ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 57.

² ينظر د. جمو الحاج ذهبية، قوانين الخطاب في التواصل الخطابي، مجلة الخطاب، منشورات مخبر تحليل الخطاب، جامعة تيزي وزو، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، العدد الثاني، ماي 2007، ص 222.

³ تطرق إليها في مقال نشر له سنة 1971.

⁴ هادي نمر، الكفايات التواصلية الاتصالية، دراسات في اللغة والإعلام، الأردن، دار الفكر، ط 2003/1، ص 88.

⁵ ينظر المرجع نفسه، ص 88.

الاحتجاج، ومنها ما يكون جواباً، ومنها ما يكون ابتداءً¹، فالجاحظ يؤكد على أهمية المعرفة بمواطن السكوت، وكذا إجادة الاستماع، وعمق التأثير لكي تتحقق البلاغة لدى المتكلم والمتلقي على السواء.

وهذا ما بيّنه "فان دايك Van dijk" حيث أقر بأن: «كل ملكة من هذه الملكات الخمسة، تختص بقلب ينتمي إليها مما ينتج عنه خمسة من القوالب وهي القلب اللغوي، القلب المعرفي، القلب الاجتماعي، القلب المنطقي، والقلب الإدراكي»².

فالمعرفة بتأويل الفعل الكلامي تقتضي معرفة تداعيات تداول الكلام في البيئة اللغوية المعينة؛ والتي تنطلق من المعرفة اللغوية البحتة، وتتسع من خلال معطيات أخرى تملئها خصوصيات التفاعل الاجتماعية والثقافية والنفسية.

وقبل الإفاضة في هذا التصور نستأنس بما قدمته "أوريكيوني Orecchionie" حول طبيعة التعقيد الذي يقوم عليه "فعل التأويل"، تقول: «أن يؤوّل المرء قولاً ما يعني ببساطة، أكانت المسألة تتعلق بتأويل محتواه البين أو المضمّر، أن يُطبّق "كفاءاته" المتنوعة على مختلف العناصر الدالة المدرجة في المتتالية، حتى يتمكن من استخراج مدلولات منها. إنّه أمر بسيط من حيث المبدأ. ولكن ما إن تجاوز الشق النظري في محاولة لتحديد طبيعة العمليات التأويلية المنجزة على الصعيد الحسي، حتى لا تتلاشى بالتأكيد هذه البساطة، فنخوض في أعمار آلية هي بمنتهى التعقيد حيث تتدخل فيها مجتمعة في آن واحد، كفاءات غير متجانسة تتصف مسألة تحديد مجالاتها وكيفية تدخلها بالدقة البالغة»³. وتوضح منه طبيعة العملية التأويلية للفعل الكلامي المركبة، والتي لا تبقى، وبالتأكيد، في حدود المعرفة اللغوية، ولذلك ميّزت بين أربع كفاءات: "الكفاءة الألسنية اللغوية"، و"الكفاءة الموسوعية"، و"الكفاءة المنطقية"، و"الكفاءة البلاغية التداولية التواصلية"⁴.

¹ الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص115، 116.

² عبد الهادي ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب ص57.

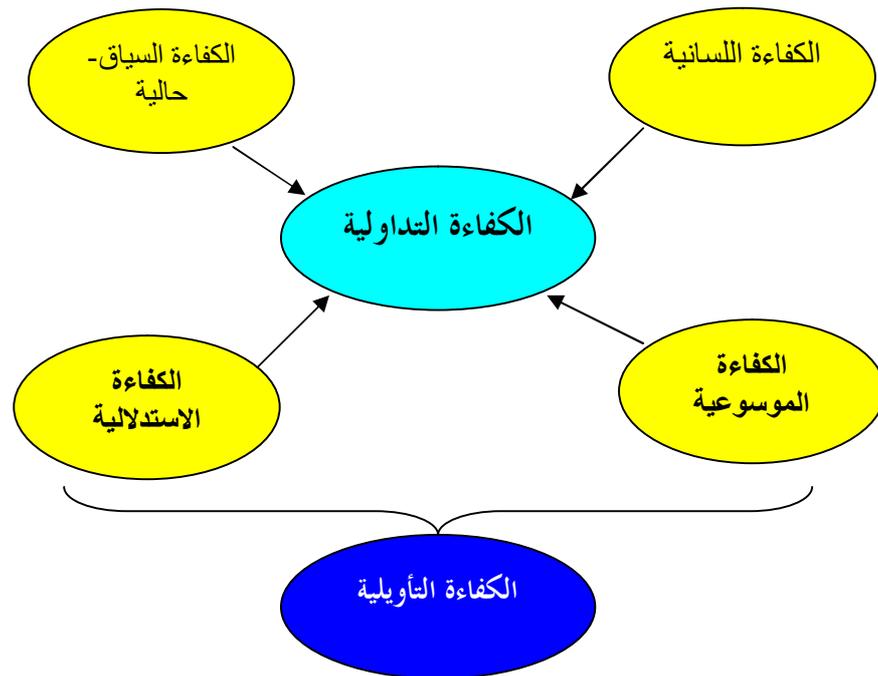
³ أوريكيوني، المضمّر، ص283.

⁴ ينظر أوريكيوني، المصدر نفسه، ص283. ونشر ههنا إلى أن "أوريكيوني" بعدما أن انتقدت مخطط جاكسون التواصلية قد أدخلت هذه الكفاءات ضمن خطاطتها سواء في إنتاج الكلام على مستوى المرسل، أو في تأويله على مستوى المستقبل. ينظر أوريكيوني: فعل القول من الذاتية في اللغة، ترجمة محمد نظيف، ص25-26.

ويمكن أن نصنّف الكفاءات المطلوبة في التأويل، وحتى في الإنتاج الكلامي، انسجاماً مع مؤشّرات التأويل وآلياته، إلى صنفين: لسانية (لغوية) وتداولية (غير لغوية)، وبغير هذا الاعتبار ينضاف إليهما صنف ثالث وهو الكفاءة الاستدلالية¹.

وقد أشار علماءنا إلى أنّ التمكن من اللغة استعمالاً وإدراكاً يقتضي تحصيل مجموعة من الملكات، وتتضح جلياً في قول ابن خلدون (ت808هـ): «أنّ اللغات كلّها ملكات شبيهة بالصناعة؛ إذ هي ملكات في اللسان للعبارة عن المعاني وجودتها وقصورها، وليس ذلك بالنظر إلى المفردات وإّما هو بالنظر إلى التراكيب، فإذا حصلت الملكة التامة في تركيب الأفراد المفردة للتعبير عن المعاني المقصودة، ومراعاة التأليف الذي يطبق الكلام على مقتضى الحال، بلغ المتكلم حينئذ الغاية من إفادة مقصودة للسامع وهذا هو معنى البلاغة»².

ويمكن أن نبيّن طبيعة هذه الكفاءات وفعاليتها في تفعيل الكفاءة التأويلية من المخطط الآتي:



¹ ينظر عبد السلام إسماعيل علوي، في تداوليات التأويل، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، العدد 148، 2009، 149، ص109.

² -المقدمة، لبنان، دار الكتب العلمية، 1993، ط1، ص476..

أ- الكفاءة اللسانية:

تعتبر هذه الكفاءة من منظورها العام «القدرة الظاهرة على استعمال اللغة للتعبير عن فكرة أو موقف أو شعور بأحسن صورة وأجود عبارة، وذلك بتوظيف كل ما يحمل على الإمتاع والإقناع؛ أي حسن استعمال الأدوات والكلمات والتراكيب والأساليب والتحويلات وفقا لما يتطلبه الموقف الكلامي على خلفيات تداولية (نفسية، اجتماعية، سياسية، ايدولوجية، ثقافية وغيرها)¹، وهي تمنح المتكلم القدرة على إنتاج القول بما يؤدي المقاصد المطلوبة انطلاقا من موقف معين.

وقد أشار ابن رشيق إلى ما يتعلّق بهذا التصور، فقال: «أول ما يحتاج إليه الشاعر -بعد الجِدِّ الذي هو الغاية وفيه وحده الكفاية- حسن التأني والسياسة، وعلم مقاصد القول؛ فإذا نَسَبَ ذلَّ وخضع، وإن مدح أطرى وأسمع، وإن هجا أخلَّ وأوجع، وإن فخر خبَّ ووضع، وإن عاتب خفض ورفع، وإن استعطف حن ورجع، ولتكن غايتك معرفة أغراض المخاطب كائنا من كان، ليدخل إليه من بابه، ويدخله في ثيابه...»². وهي دعوة صريحة إلى ضرورة معرفة جهات إنتاج الكلامي بما يوافق الموضوع، ويتلاءم مع المتلقي.

فهذه الكفاءة اللسانية تستدعي من المتكلم أن تكون له القدرة على اختيار الصيغ اللغوية، وتوظيف المؤشّرات التي تمكّنه من تحقيق القوة الإنجازية المقصودة؛ فاستعمال المصدر في الأمر مثلا يختلف عن استعمال الفعل، ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾³، على أساس أن الفعل الإنجازي بالمصدر أقوى دلالة على المقصود منه بالفعل.

أمّا من منظورها التداولي وعلاقتها بالعملية التأويلية الخاصة بالمؤول؛ فهي الكفاءة التي تخوّل للمؤول تأويل ما يستقبله من المرسل، والذي يُستوجب فيه شرطان أساسيان وهما:⁴

¹ عبد السلام عشير، الكفايات التواصلية، اللغة وتقنيات التعبير و التواصل، منشورات، توب ايدسيون، ط 1 2007، ص 78.

² العملة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، 199/1.

³ سورة البقرة (83).

⁴ ينظر د. عبد السلام اسماعيلي علوي، في تداوليات التأويل، ص 109.

أ-على المؤوّل أن يكون عالماً باللغة المستعملة (الجانب الصرفي، والصوتي، والتركيبي والمعجمي)، ممّا يسمح له باكتشاف مؤشّرات التأويل اللساني، وهذا ما عزّزه أبو هلال العسكري بقوله: «من تمام آلات البلاغة التوسّع في معرفة العربية، ووجوه الاستعمال لها... ومعرفة المقامات، وما يصلح في كلّ واحد منها من الكلام»¹.

ب-ثمّ يجب أن يعلم المؤوّل أنّ لكلّ خاصية تنغيمية أو تطريزية معنى خاصاً، ولكل صيغة صرفية معينة دلالة معينة، ولكل وحدة صرفية دلالية معجمية، وأنّ تركيب هذه الوحدات إنّما يكون بحسب الأساليب، ولكل أسلوب خصائصه.

بيد أنّ هذين الشرطين غير كافيين، فهما يمثّلان للمؤول معارف معيارية، كما يمثّلان للمرسل معارف تأسيسية. ويمكن القول إنّ هذه الكفاءة معرفية وضعية معيارية تساعد المؤول على ارتياد التأويل، إلّا أنّها غير كافية². ولهذا لا بد من كفاءات أخرى.

ب-الكفاءة السياقية (حالية):

وهي الدعامة الأساسية لإقامة أيّ تأويل للفعل الكلامي؛ فبمعرفة ملابسات الفعل القولي تتم عملية الفهم والتأويل. و«تمثّلها معارفنا الموازية المكتسبة لتوّ التخاطب، وتمثّلها انطباعاتنا حول محيطنا لتخاطبي، وتأثير محيطنا هذا فينا بأشياءه ومواقعها، وبشخصه وسلوكاتها، وبأزمة وقائه وأمكنتها»³. فالقول في التأويل التداولي ليس مجرد جمل معزولة عن سياقها؛ بل لا يكاد ينفصل عنه.

ولذلك فهذه الكفاءة امتدادٌ للكفاءة اللسانية؛ إذ لا يمكن ضمن نظرية الأفعال الكلامية عزل الفعل الكلامي عن سياقه الذي يحتضنه؛ بل لا يتحقّق الفعل الإنجازي من غير قيامه على مسرح تخاطبي ما؛ ينشئ فيه المتكلم كلامه، ويتلقاه المتلقي، فتتم القوة الإنجازية. ولذلك «كما تساعدنا الكفاءة اللسانية على تحديد مؤشّرات التأويل اللسانية، فكذلك نحتاج إلى كفاءة سياقية لاكتشاف

¹ الصناعتين، ص 27.

² ينظر د. عبد السلام إسماعيلي علوي، في تداوليات التأويل، ص 110.

³ د. ينظر د. عبد السلام إسماعيلي علوي، المرجع نفسه، ص 110.

مؤشرات أخرى تتعلق بالأنا والأنت وهيئات الحضور في الزمان والمكان، وهي مؤشرات تدعو إلى التأويل كلما بعثت على إلحاق متغيرات قصدية»¹.

وهنا يظهر أمر آخر يتعلق بالمتكلم والمتلقي على السواء، وتتعلق بقدرتهما على تمثيل العناصر السياقية وبلورتها في فعل القول فيحمل القصد المطلوب، وهنا قد تُطرح مجموعة من الآليات اللغوية والتي قد تقوم على التصريح أو التلميح أو غير ذلك.

ولذلك قد لا نغالي إن قلنا إن جوهر الفعل الإنجازي يقوم على مدى خلق الملاءمة بين الفعل الكلامي و"سياق الحال" الذي يُنتج فيه، وكل ذلك من أجل تأمين التأويل الناجح له. وفي هذا الإطار «يذهب بعض الألسنيين إلى اعتبار معاني الكلمات جزءاً لا يتجزأ من السياق الذي ترد فيه، والمقام أو الظروف المحيطة بزمان هذه الكلمات ومكانها»².

وهنا تنداعى مجموعة من الشروط لا بد من الانطلاق منها لخلق النجاح للفعل الكلامي من أبرزها:

أولاً- النية والقصد:

فأساس الفعل الكلامي هو القصد الذي ينتظم بسببه الفعل القولي، وتقوم القصدية على الاعتقاد المعين الذي تنتظم من خلاله الإجراءات الإنجازية، تتحول إلى كلمات وجمل وعلامات ورموز إذا ما أحسن النطق بها، ولا تنطوي على مجرد معنى لغوي تقليدي فحسب؛ بل على معنى يقصده المتكلم أيضاً، ولذلك فحين يقول المتكلم شيئاً ويعنى آخر فإنه يؤدي فعلاً قصدياً، ويكون إنتاجه الأصوات جزءاً من شروط إشباع هذا القصد في صنع المنطوق³.

¹ د. عبد السلام إسماعيلي علوي، في تداوليات التأويل، ص 110.

² مورييس أبو ناصر، إشارة اللغة ودلالة الكلام، بيروت منشورات مختارات، ط 1/1990، ص 57.

³ ينظر سيرل العقل واللغة والمجتمع، ص 207-208.

وفي هذا السياق اشترط "أوستين Austin" لنجاح الفعل الكلامي قيامه على النية والقصد يقول «فما هو شائع في سائر الإنشاءات والعبارات الإنجازية يحسن أن يكون للشخص الملتمزم أسلوب في النطق بالتعهد بأن ينوي قصدا ما»¹.

ولكي نعرف قصد الفعل الكلامي؛ لا بد أن نعرف مدى جدية المتكلم في استخدام بؤرة الفعل الكلامي انطلاقا من الكلمة أو التركيب الذي وظفه لكي يخدم غرضه، ومن القوانين التي يملئها سياق الحال ككل. فالبارة "أنت طالق" لا يمكن أن تتحقق إنجازيتها ما لم يوجهها زوج مسلم معين، وفي موقف محدد، ولزوجة مسلمة معينة، وانطلاقا من مسببات معينة.

ثانيا-مراعاة المتلقي:

نستطيع أن ننوع في طبيعة الفعل الكلامي، فقد يكون مصرحا به أو مجرد تلميح، أو يكون أكثر تأدبا أو يطغى عليه الجانب العنفي، أو يكون جديا أو استهزاء، أو غير ذلك. وهذا ما نلاحظه بصورة جلية في مقال البشير الابراهيمي المعنون بـ"فصل الدين عن الحكومة، أو فصل رمضان والأعياد عن قاضي الجزائر!" والتي اختلفت بحسب المخاطب، فحينما يقصد رجال الدين الذين عينهم الاستعمار على الشعب الجزائري يعمد إلى التعنيف والاستهزاء، ولما يريد أعلام الجمعية الأفاضل يستعمل الجد والتأكيد؛ ومن الأولى قوله: «هذه أهدافنا نسدد إليها سهام التجريح، وهي مبادئ ظهرت بمظهر رجال أو رجال صيرتهم قابلية الاستعمال مبادئ؛ ولكن ما بالهم كلما مسهم النقد بجرارته "صاحوا وناحوا، وثاروا وخاروا وتظلموا وتألماوا؟!... وإن شأنهم في التظلم منا شأن القائل: ادْعُو عَلَيْهِ وَقَلْبِي يَقُولُ: يَا رَبِّ لَا لَأَ»².

ومنه كذلك حكايته على لسان قاضي الأهلة الذي عينه الاستعمار: «وكان هذا القاضي على الأهلة والأعياد ظن أنه رقي أسباب السماء بسلم... وقال: مادمت أحكم على الأهلة فلأقل لها كوني فتكون، ولا تكوني فلا تكون، وما دام المرصد طوع إشارتي، والإذاعة تؤدّي بالأمانة- عبارتي، فلاخذ من هنا، وأضع ههنا، ولأخرج عن طاعة الخارج، فهنا الحُ وهناك المارج...»

¹ أوستين، نظرية أفعال الكلام، ص22.

² الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، 113/3، والمقال يبرز كيف أن الاستعمار قد تدخل حتى في الدين الإسلامي ونصّب قضاة من صنعه لا يقولون إلا ما يرضيه، ووصل بهم الأمر حتى في لجنة الأهلة الخاصة بالصيام والإفطار.

وجاءت الليلة الموعودة، فكان القاضي بين عاملين، أهونهما الوفاء بوعدده، وأجلهما ما قالت حدّام...¹، بأفعال قولية استهزائية مدعمة بأمثال تضرب بقواها التأكيدية في الذاكرة الجمعية التي تفيد كيف أنّ هذا القاضي لا قول ولا فعل له؛ بل إن الأمر حتى في الصيام أو الإفطار من الاستعمار.

ولكن أغراض الأفعال الإنجازية تختلف لما يخاطب علماء جمعية العلماء المسلمين؛ يقول: «وفي هذا العام جاءت ليلة الثلاثين من شعبان، فباتت جمعية العلماء مرابطة بمركزها الذي لا يغلق حتى تغلق مراكز التلفون، تتلقى الأخبار وتوزعها، وباتت الأمة متصلة بها، اتصال من يهيمه الأمر بمن يعنيه الأمر، وأصبحت الأمة صائمة في شبه إجماع على الثبوت، وعلى إلهام واحد من الحق، لا يد لهذه اللجنة فيه»²، باستعمال الصيغة الإخبارية لكنّها إنجازية في غرضها؛ إذ تفيد أنّ أعضاء الجمعية لم يقرروا الصيام إلا بعد تبين وتبصر، قاعدته إجماع الأمة لا بقرار فردي اغتراري.

ثالثا-الموضوع:

يتعلّق بمضمون التواصل، وقد يكون وعدا أو التماسا أو وعيدا أو أمرا أو عقدا أو إنكارا أو تهديدا انطلاقا مما تمليه طبيعة الموضوع. وقد يقال المضمون كليا (القوة الإنجازية الحرفية)، وقد يحقق بالتلميح (القوة الإنجازية غير المباشرة)، مما يدعو المتكلم إلى اكتساب آليات التصريح إن كان في الموقف الذي يستدعي ذلك، أو الإضمار بحسب الأغراض المقصودة. ومما يقتضي من المتلقي أيضا التمكن من آليات حل الترميز اللساني للقول "Décodage"، وحتى السياقي بما يتلائم مع هذين الصنفين.

رابعا-المكان والزمان:

ولهما صلة بالموقف التواصلية الذي ينجز فيه الفعل الكلامي، ويعكسان الأحداث والمشهد الحي الذي يجري فيه الكلام. ومعطياتهما تسهم في تكوين المحيط المعرفي الذي يتشكل من خلاله الفعل الكلامي من جهة، وتحقق القوة الإنجازية المقصودة من جهة أخرى. وهنا نشير إلى قضية

¹ الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، 115/3.

² الإبراهيمي، المصدر نفسه، 114/3.

مهمة جدا وهي أن انفتاح سياق الحال على هذا المحيط جعله معطى متعدّد الاحتمالات مما يطرح إشكالية اختيار وتقديم التأويل الملائم للفعل الكلامي.

ولكي نبرز قيمة ذلك نسترجع التأويل الأولي الذي قدّمه الحارس لقصة "صبيان الليل" السابقة¹ في مقابل تأويل الحجّاج، حيث لاحظنا أنّ الصبية، والحجاج أيضا، تواصلوا بأقوال تحمل تأويلات متنوعة؛ غدّتها اختلاف المرجعيات التي تتعلق بهذه الأقوال مقارنة مع الحارس من جهة ومع حاشية الحجّاج من جهة أخرى.

ولتفسير هذه القضية قد نبدأ بما تقتضيه على مستوى المتكلم؛ ف«المبدأ الذي يسمح باختيار التأويل المناسب هو "مبدأ الإصاوية"؛ وهو مبدأ يجعل المتكلم يختار من بين المعلومات المتعددة مجموعة من الفرضيات التي تقتضي أن يكون فعله التواصل مصحوبا بضمانة الإصاوية أو الملاءمة»².

وأما على مستوى المتلقي فإنّ هذا المبدأ يبقى منوطا بشروط تقتضيها فطنته وذكاؤه وبديته كما يسميها البلاغيون، حتى يتمكن من إصابة القوة الإنجازية المقصودة، وهذا ما توافر لدى الحجّاج حيث استطاع بفطنته وذكائه وضع اليد على المراد في قصة "صبيان الليل".

ج- الكفاءة الموسوعية:

وقد تسمّى "الثقافية" وتتصل بالمعرفة العامة التي تتوافر لدى المتكلم؛ والتي تمكّنه من إنتاج الفعل القولي بما يحمل مقصده من جهة، والمتلقي حيث تسعفه من إيجاد التأويل المناسب للفعل الكلامي من جهة أخرى. وهي تعكس ثقافة الفرد ومدى نضجه ودقة تفكيره وخبرته، تغذيها البيئة التي ينشأ فيها الفرد. ولها قيمتها في ذلك؛ ف«عندما لا يشترك الناس الذين يتحاورون نفس الثقافة ونفس المعرفة ونفس القيم ونفس المسلمات، فإنّ الفهم المتبادل يكون صعبا. إن هذا الفهم يكون ممكنا من خلال التفاوض بشأن المعنى، ولكي تتفاوض مع أحدهم بشأن المعنى عليك أن تعي الاختلافات في الخلفيات وتحترمها، وتعلم متى تكون تلك الاختلافات مهمة، وتحتاج إلى

¹ ينظر ص 254 من الرسالة.

² عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغير، ص 36.

ما يكفي من التنوع الثقافي والتجربة الشخصية كي تعي بوجود رؤى مختلفة للعالم، وتعرف ما هي طبيعتها المحتملة»¹.

وترى "أوريكيوني Orecchionie" أنها ترتبط بمجموعة المعارف الضمنية التي يمتلكها المتكلم والمستقبل عن العالم والأيدولوجية، إنها مجموعة أنظمة التأويل والتقييم حول العالم المرجعي الذي تتداخل مع الكفاءة اللسانية للعلاقات التي هي محدودة أكثر منها غامضة².

وتظهر فعاليتها حينما يتمكن المتكلم من تكييف فعله الكلامي تصرّيحاً أو تلميحاً بحسب تداعيات السياق، ولما يرتاد المتلقي أي عمل تأويلي انطلاقاً من تفعيل آلياتها ضمن معطيات مخصوصة.

وتذكر "أوريكيوني Orecchionie" أنه إذا كانت الكفاءة الألسنية تسمح باستخراج المعلومات الضمنية، فإن الكفاءة الموسوعية تمثل خزاناً رحباً يضم معلومات خارجية تعبيرية أدائية تتناول السياق، أو مجموعة معارف ومعتقدات ونظام تمثيلات العالم المرجعي وتأويلاته وتقويماته، ونطلق عليها تبعاً للظروف اسم "بديهيات الاعتقاد Axiomes de croyances"، و"المعارف الإدراكية Bagage cognitif"، و"المعلومات المسبقة Informations préalables"³. وهي تشكل معلومات خلفية يرتكز عليها المتلقي في تأويل القول المعين انطلاقاً من سياق معين.

وتختلف هذه المعلومات من شخص إلى آخر، ثم إن تفعيلها يتنوّع كذلك من موقف لآخر، وهذا ما لاحظناه مع حارس الحجّاج في حكاية "صبيان الليل"، وفي تأويل الحجّاج نفسه الذي اختلف عن تأويل سابقه. ولذلك يكون لهذه الكفاءة تأثيرها الكبير في تحديد التأويلات الممكنة للقول المعين أو اختلافها.

ومن أهم مميزات هذه الكفاءة ما يلي:

¹ جورج لايكوف ومارك جونسن، الاستعارات التي نحيها، ترجمة د. عبد المجيد ححفة، ص 216.

² فعل القول من الذاتية في اللغة، ص 24.

³ ينظر أوريكيوني، المضمّر، ص 284-285.

1- اختلافها من شخص لآخر؛ بحيث «يستحيل سردها بكاملها دفعة واحدة نظرا لتفاوت درجاتها ومكوناتها من فرد لآخر، وخاصة كلما ابتعدت المسافة بين الأفراد عمرا وثقافة وحضارة وجنسا...»¹. وكل ذلك قد يؤدي إلى اختلاف التأويل بين المتلقين للقول الواحد.

2- الكفاءة الموسوعية مستويات؛ تختلف بحسب طبقات الناس وما يتبع ذلك من فروق انطلاقا من البيئة الجغرافية والحياة الثقافية والأخلاقية، وطبيعة التعاملات اليومية، وبحسب طبيعة التفكير وبناء الشخصية. ومن هنا نلاحظ أن هذه الكفاءة لا تُكتسب من تلقاء نفسها، بل تنمي انطلاقا من تعاملات الفرد مع المحيط العام الذي ينتمي إليه.

3- أنها متنوّعة ومتغيّرة بتغيّر الواقع، و«بتغيّر الواقع تتغيّر الثقافات والعلوم والأيدولوجيات، وكل ذلك يؤثر على الفهم... فالكثير من المفاهيم التي كان يفهمها القدماء بصورة معينة قد تغيّر فهمها اليوم، ومن ذلك ما يتعلق بالأحكام الشرعية، مثل مفهوم القوة وحكم رباط الخيل، واعتبارات توزيع الغنائم والرق وما إليها، وكل ذلك نتج بفعل تغيّر الواقع»². فالفهم ليس واحدا وبالخصوص في الفعل الكلامي غير المباشر؛ بل قد يختلف باختلاف المتلقين وثقافتهم، والزمان والمكان، وغير ذلك.

وهناك علاقة بين الكفاءتين الحالية والموسوعية لأنّ معطياتنا المعرفية الموسوعية يمكن أن تمثل تراكما للمعطيات التي توافرت لكفاءتنا الحالية، ثم إنّ ما يعد مقوما من مقومات كفاءتنا السياقية الحالية الآن يصبح بعد ذلك تجربة ومقوما من مقومات كفاءتنا الموسوعية، والتي تقوم على ما أتت عليه التجارب الماضية؛ إلا أنّ كفاءتنا السياقية الحالية تقوم على ما توفره التجربة الآنية³.

¹ أوركويوني، المضمّر، ص 111.

² يحيى محمد، منطق فهم النص دراسة منطقية تعنى ببحث آليات فهم النص الديني وقبلياته، الدار البيضاء أفريقيا الشرق، 2010، ص 140.

³ عبد السلام إسماعيل علوي، في تداوليات التأويل، ص 110.

د- الكفاءة الاستدلالية:

لا يبقى عمل المؤول في حدود القول فحسب؛ لأنه «لا تستطيع اللغات الطبيعية ترميز جميع الأفكار التي تدور في خلد الإنسان، لذلك تلجأ إلى الاستدلال والاستنتاج واستحضار السياق انطلاقاً من الأقوال التي تعتبر في أغلبها خطاطات تتطلب في الآن نفسه حل العقد مع الاستدلال لضمان فهمها على الوجه المطلوب. فالذهن البشري يشغل في الواقع بآليتين الواحدة تكمل الأخرى؛ الأولى تعتمد على حل الترميز، والثانية تقوم على الاستدلال»¹، ولا تقف آليات الاستدلال عند المعطيات اللغوية؛ بل تنتعش أكثر ببقية المعطيات التي يقوم عليها سياق الحال ككل.

ولهذا يفترض ضمن نظرية الأفعال الكلامية أن ما يُطلب إيصاله بالقول ليس مضمونه؛ بل إرادته القائمة على حلّ عقده ترميزياً لسانياً واستدلالياً انطلاقاً من مؤشرات لغوية يطرحها القائل فيجعل فعل التأويل يتسع ويشمل كل الإمكانيات التي يوفرها القول والسياق انطلاقاً من دلالات الكلمات وطريقة تركيبها وإجاءاتها، وما تثيره من تطلعات وتوقعات، وما تقدّمه معطيات سياق الحال، وكل ذلك في تفاعل مع الإمكانيات المتاحة لدى المؤول.

وقد لاحظنا مع "صبيان الليل" العملية الاستدلالية التي جرت على مستوى الحارس حيث قامت على افتراضات واعتقادات مختلفة عن تلك التي اعتمدها الحجّاج، والغاية من كل تأويل هو تأكيد هذه الافتراضات أو تلك انطلاقاً من معطيات خاصة. من هنا تظهر صعوبة تقنين هذا الفعل، تقول "أوريكيوني Orecchionie": «إنّ درجة تقنين القواعد المؤلفة لهذه الكفاءة هي جدّ متغيرة؛ كما أنّ المنطق الطبيعي هو في جملته وفي خصوصيته "منطقاً مبهماً"²، وإبهاميته تتجلى من خلال تعدّده وتنوّعه؛ فالفعل قولي في قصة "صبيان الليل" كان واحداً لكنّه لم تفعل فيه قوى المنطق الطبيعي بطريقة موحدة؛ بل اختلفت بين تأويل الحارس وتأويل الحجّاج. ونعتقد أنّ السرّ في ذلك يرتبط بصفة مباشرة بالكفاءة الموسوعية (الثقافية)، والتي تختلف اختلافاً بيناً بينهما.

¹ عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغير، ص 43.

² المضمّر، ص 284.

لتتجلى فعالية هذه الكفاءة من القدرة على خلق الفرضية التي تُوصِل إلى التأويل المطلوب في السياق المعين. وهنا نشير إلى أنّ «سياق فهم قول ما يتكوّن عادة من مجموع الفرضيات المعبر عنها بأقوال سابقة هي جزء من نفس الحوار أو الخطاب، فالسياق ليس هو الأقوال السابقة أو اللحظية فقط، ولكنّه يشمل كل الذاكرة الموسوعية، غير أنّ النشاط الذهني في لحظة تأويل القول يفرض حدودا على أصناف السياقات الممكنة فيختار المؤول/السامع أو القارئ السياق الملائم... لذلك فالناس يملكون فرضيات يتصورونها عن الأشياء والأحداث والأشخاص والمواقف التي يواجهونها باطرّاط دون أن يتقاسموا نفس الفرضيات حول هذه الأشياء»¹، وتعمل هذه الكفاءة على إعطاء المتلقي القدرة على طرح الفرضية التي تلائم المقصد المعين، واعتمادا من السياق الذي يجري فيه التواصل.

وبقي أن نشير من خلال عرضنا للأصناف التي تقوم عليها "الكفاءة التداولية" إلى أنّه انطلاقا من هذه الكفاءة قد يتصرّف المتكلم في بعض المواقف في استعمال بعض أصناف الأفعال الكلامية؛ فينوّع فيها بما يشاء، وبحسب "سياق الحال"؛ فيصرح في مقام التصريح، ويعمد إلى القوة الإنجازية غير المباشرة إن استدعى منه الأمر ذلك.

ولو استحضرنا مبادئ التأدّب التي أشرنا إليها من قبل فإننا سنلاحظ أنّ التفاعل الكلامي الناجح والمؤدّب يستلزم كفاءة تداولية راقية، فقد تمكّن ممتلكها بقوة من توظيف الأفعال التوجيهية؛ لأنّ حاجتها إلى التأدّب يتخذ أولوية، فيجعل من غير المناسب أن ينجز المتكلم جمل الأمر بشكل مباشر مثل "غادر القاعة"، أو بالأدائيات الصريحة مثل "أنا أمرك بأن تغادر القاعة". ولهذا فإنّه يلزمنا البحث عن وسائل غير مباشرة لإنجاز الأفعال، ولذا يتّضح أنّ "التأدّب" في إنجاز الأفعال التوجيهية هو الدافع الرئيسي لاستعمال الأفعال غير المباشرة.²

ونشير هنا أيضا إلى أنّ الفرد يكتسب كفاءته التداولية؛ والتي قد ترادف أيضا سليقته، من خلال ممارسته للتحدّث، ومن معاشته لرواج الخطابات، وفي إطار التحدّثات المتنوّعة واللاهائية

¹ د. عبد السلام عشير، الكفايات التواصلية، ص 76.

² John Searle, Sens et expression, P:77.

داخل الحركة الكونية للخطاب اللفظي وغير اللفظي بكل مظاهرها وأشكال تنظيمها الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي التي يتاح له المساهمة فيها.

ومن هنا فالمتكلم لا يستبطن هذه الكفاءة في شكلها المجرد والصورى؛ وإنما يتم ذلك «من خلال أحاديث حية متنوعة ومتغيرة وهادفة؛ لأنه ليس حاسوباً له دَخلٌ وخَرْجٌ. وبما أنّ "الأدلوجة" تعمل بل وتنظّم كيفية ربط الدوال بالمدلولات، أو الأصوات بالمعاني، وهي جهاز مؤسس للاوعي الذات الفردية، فإنّها تتحكّم في تكوين السلائق بأذهان الفرد: تراقب وتتحكم في كيفية استبطان الفرد لتلك السليقة الخاصة... فارضة قيوداً على تكوّن سليقته المعجمية والنحوية. هكذا إذن تتكون في إطار التنشئة المجتمعية للفرد كسليقة عامة متحكمة في السلائق الخاصة»¹.

واختيار الفعل الكلامي الدقيق للمحتوى الإبلاغي المعين، وللموقف المحدد من جهة، وفعل الوقوف على المقصد الدقيق لهذا الفعل اللغوي من لدن المتلقي له من جهة أخرى، هو المسمى لدى محمد البكري بـ"الأدلوجة". ومن هنا تظهر قيمتها وأهميتها في تأطير الفعل الكلامي؛ إذ تتحكم في كل مقامات التحدث، لكي لا يقول المتكلم إلا ما هو مباح، وما يجب أن يقال، ولا يفهم إلا وفق قواعد الفهم التي يسنّها هذا الجهاز الأدلوجي أو ذاك؛ لأنّ لذلك مكان وزمان تضبطهما العلاقات المجتمعية وشروط الإنتاج.

ومنه فـ«القدرة الأدلوجية هي التي تمكّن الذات النموذجية أدلوجياً من الملاءمة بين ما يقتضيه المقام والظروف، وبين المقال إنتاجاً وفهماً، حتى لا يقول سوى ما يجب وينبغي أن يقال من مكان معين وفي مقام محدد. وبعبارة أخرى إنّ الأدلوجة تكبت القدرات الإنجازية للمتكلم، وتقنن دوره التحدّثي وفق مكانه في العائلة أو في المدرسة أو في السوق أو في العمل إلخ»². وفي كل ذلك إشارة إلى طبيعة هذه القدرة وفعاليتها التي تتضح من تمكّن المتكلم والمتلقي أيضاً على تشكيل الفعل الكلامي، وبسط الآليات الاستدلالية فيه بما تحققّ القوة الإنجازية المقصودة.

¹ د. محمد البكري، الخطاب والأدلوجة، مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت مركز الإنماء القومي، العدد 98-99، 1992، ص54.

ومصطلح "الأدلوجة" يتعلق بهذه الكفاية التي تمكن المتكلم من خلق الملاءمة بين القول والأفكار والأغراض المقصودة.

² د. محمد البكري، الخطاب والأدلوجة، ص54.

5- القوة الإنجازية المباشرة والقوة الإنجازية غير المباشرة:

تبين لرواد نظرية الأفعال الكلامية أنّ الفعل الإنجازي منوط بألفاظ معينة وذات مرجعيات خاصة تدل على ذلك؛ فالأمر -مثلا- يستدعي الاستخدام المباشر للأفعال التي تدل على ذلك، وكذلك الحال مع الوعد أو العقد أو الاعتذار أو التهديد أو غيرها من القوى الإنجازية.

ولكن قد لا يجري الفعل الكلامي على هذا الطرح في كل الحالات؛ بل قد نعدل إلى ما يكافئ ذلك من الأقوال؛ فقد نتجاوز في بعض الحالات دلالة اللفظ الحرفية لنحقق دلالات إنجازية أخرى. وقد لاحظ "سيرل Searle" هذه القضية¹ فاهتدى إلى تقسيم الأفعال الكلامية إلى:

-الأفعال الكلامية المباشرة.

-الأفعال الكلامية غير المباشرة².

وليقرّر أنّ الأفعال الكلامية لا يمكن أن تؤدّى دائما بنطق جمل يعبر معناها الحرفي عن المعنى الذي يقصده المتكلم؛ إذ يمكن للمرء أن يحقق إنجازياته انطلاقا من حالات أخرى يختلف فيها معنى القول نسقيا عن المعنى الذي يقصده، قد تضم حتى الاستعارة والكناية والسخرية والتهمك والتهويل والتهوين³.

وهذا ما نلفيه مع "غرايس Grice" أيضا حيث لاحظ أنّ جمل اللغات الطبيعية يمكن في بعض المقامات أن تدلّ على معنى غير المعنى الذي يُوحى به محتواها القضوي (أو معناها الحرفي)⁴.

قد نمثل لذلك بالفعل الكلامي الوارد في المحاوراة التي تمت بين "الحجاج وليلى الأخييلية"؛ إذ يروى أنّها بعد الاستئذان دخلت على مجلسه «فقال لها: "ما أتى بك؟ فقالت: "إخلاف النجوم،

¹ وقد ناقش "سيرل" ذلك في الفصل الثاني من كتابه "المعنى والعبارة"، يقول: «المشكلة التي تعترضنا في الأفعال الكلامية غير المباشرة هي كيف يمكن للمتلفظ أن يقول شيئا، ويريد شيئا آخر؟» فيبين أنه بالإمكان تجاوزها بالاعتماد على مبدأ التعاون الحوارية بين طرفي العملية التواصلية، وما عند المتلقي من علم بجوانب الموضوع، وبما أسماه أيضا باستراتيجية الاستنتاج عند السامع والتي تمكنه من الوصول

إلى المراد. ينظر John Searle, Sens et expression, P:72.

² ينظر سيرل، العقل واللغة والمجتمع، ص220.

³ ينظر سيرل، المصدر نفسه، ص220.

⁴ ينظر أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص22.

وقلّة الغيوم، وكلبُ البردِ، وشِدّةُ الجهدِ، وكُنْتُ لَنَا بَعْدَ اللَّهِ الرَّفْدَ... ثم قالت: إنّي قلت في الأمير قولاً؛ قال: "هاتي"، فأنشدت تقول:

أَحْجَاجُ لَا يُفَلِّلُ سِلَاحُكَ إِنِّهَا أَلَا — مَنَآيَا بَكَفِّ اللَّهِ حَيْثُ تَرَاهَا
 أَحْجَاجُ لَا تُعْطِي الْعُصَاةَ مُنَاهَا — وَلَا اللَّهُ يُعْطِي لِلْعُصَاةِ مُنَاهَا
 إِذَا هَبَطَ الْحَجَّاجُ أَرْضًا مَرِيضَةً — تَتَّبِعَ أَقْصَى دَائِنَهَا فَشَفَاهَا
 شَفَاهَا مِنَ الدَّاءِ الْعُضَالِ الَّذِي بِهَا — غُلَامٌ إِذَا هَزَّ الْقَنَاةَ سَقَاهَا
 سَقَاهَا فَرَوَّاهَا بِشَرْبِ سِجَالِهِ — دِمَاءَ رِجَالٍ حَيْثُ مَالَ حَشَاهَا
 إِذَا سَمِعَ الْحَجَّاجُ رِزًّا كَتِيبَةً — أَعَدَّ لَهَا قَبْلَ النُّزُولِ قِرَاهَا
 أَعَدَّ لَهَا مَسْمُومَةً فَارْسِيَّةً — بِأَيْدِي رِجَالٍ يَحْلُبُونَ صَرَاهَا
 فَمَا وَكَدَ الْأَبْكَارُ وَالْعُونُ مِثْلُهُ — بِبَحْرِ وَلَا أَرْضٍ يَجِفُّ ثَرَاهَا

... قال الحجّاج: قاتلها الله! والله ما أصاب صفتي شاعرٌ مذ دخلت العراقَ غيرها... ثم قال: يا غلام اذهب إلى فلان فقل له: "اقطع لسانها"، فذهب بها فقال له: يقول لك الأمير "اقطع لسانها"، قال: فأمر بإحضار الحجّام¹؛ أي بالفهم الظاهري والمباشر للفعل الكلامي "اقطع لسانها" من غير تدبّر للقوة الإنجازية غير المباشرة التي يقتضيتها الفعل القولي، والتي تمكّنت منها الشاعرة.

ولما تبين لها هذا الإخلال بالمبتغى من قول الحجّاج قالت للمأمور: «تكلّمتك أمك! أمّا سمعت ما قال؛ إنّما أمرك أن تقطع لساني بالصّلّة»²، وهي القوة الإنجازية المقصودة فعلاً، لذلك لما علم الحجّاج سوء الفهم هذا عن مأموره «استشراط غضباً، وهمّ بقطع لسانه، وقال: "أردّها" فلما دخلت عليه قالت: "كاد وأمانة الله يقطع مقولي"³. ومنه يظهر الفرق بين ما يقال وما يُقصد؛ إذ ليس كل ما يقصد قد يعبر عنه حرفياً.

¹ أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، الأمالي، 86/1-87، وينظر إبراهيم شمس الدين، قصص العرب، 182/3-184،

و"الرز" الصوت تسمعه من بعيد.

² أبو علي القالي، المصدر نفسه، 87/1.

³ أبو علي القالي، المصدر نفسه، 87/1.

وهذا ما فهمه الحجّاج منذ بداية المحاورّة في قولها "إخلافُ النُّجوم، وقلةُ الغيوم، وكلُّبُ البرد، وشدّةُ الجهد، وكنتَ لنا بعد الله الرُّفد"، فالتكلُّمة تبتغي كرم الحاكم من هذه المحتويات القسوية.

وقد ذكر "سيرل Searle" أنّ المرسل يتواصل بالأفعال الكلامية غير المباشرة مع المرسل إليه بأكثر مما يتكلّم به في الواقع، وذلك بالاعتماد على خلفيتهم المعرفية المشتركة اللغوية منها وغير اللغوية، بالإضافة إلى توظيف المرسل إليه لقدراته العامة العقلية والاستنتاجية¹. وهذا ما نلاحظه في استعمالنا العادية حيث نستحسن التعبير غير المباشر عن المقاصد، وحتى في الأدب حيث يتحقق فيه الإمتاع بالخروج عن المألوف.

ولكن بدت له إشكاليات من نوع خاص؛ من أبرزها: ما هي الميكانيزمات التي توطّر ما نريد أن نقوله وتضمن الفهم المقصود للفعل الكلامي؟²

فأكيد أنّ للمعطيات اللغوية دورا كبيرا في احتواء الضمني الذي قد تومئ إليه العبارة، ولكننا نعتقد أنّ جوهر هذه الميكانيزمات - كما لاحظنا في القول السابق - مستمدة من الخلفية المعرفية الثقافية التي تشيع في البيئة اللغوية المعينة، فحينما نقرأ لافتة أمام متجر مكتوب عليها "مفتوح يوم الجمعة"؛ فإننا نفهم بطريقة غير مباشرة أنّ المتجر مفتوح طوال الأسبوع حتى يوم الجمعة، في حين في بيئة أخرى غير عربية مثلا قد يفهم منه أنّه مفتوح يوم الجمعة فقط.

ولكن ما زلنا نؤكّد على القيمة التداولية للفعل الكلامي غير المباشر، والتي قد لا يحملها الفعل الكلامي المباشر، فهو أبلغ وأبرز وأقوى في تأدية القوة الإنجازية المرادة، قد نمثّل في أدبنا العربي بما رواه العلماء بأنّه أهجى بيت قالته العرب؛ وهو قول الأخطل في بني يربوع رهط جرير³:

قَوْمٌ إِذَا اسْتَبَحَ الْأَضْيَافَ كَلَبَهُمْ قَالُوا لِأُمَّهِمْ: بُولِي عَلَى النَّارِ

بالفعل الكلامي غير المباشر في "بُولِي عَلَى النَّارِ" (وهو من الأمريات)؛ لأنّه يحقّق الغرض المتبغى بدقّة؛ يقول ابن رشيق القيرواني (ت456هـ): «لأنّه قد جمع فيه ضروبا من الهجاء:

¹ John Searle, Sens et expression, P : 73.

² Voir Ibid, P:92.

³ ينظر ابن قتيبة، عيون الأخبار، 195/2، وابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، 175/2.

فنسبهم إلى البخل بوقود النار لثلا يهتدي بها الضيفان، ثم البخل بإيقادها إلى السائرين والسابلة، ورماهم بالبخل بالحطب، وأخبر عن قلتها وأن بولة تطفئها، وجعلها بولة عجوز، وهي أقل من بولة الشابة، ووصفهم بامتهان أمهم وابتذالها في مثل هذا الحال، يدل بذلك على العقوق والاستخفاف، وعلى أن لا خادم لهم، وأخبر في أضعاف ذلك ببخلهم بالماء، وقال محمد بن الحسين بن عبد الله الأنصاري: إنه رماه في هذا البيت بالجوسية؛ لأن الجوس لا ترى إطفاء النار بالماء، ولا أدري أنا كيف هذا البول ماء غير أنه نجس قدر¹. وقد نضيف حتى قلة نارهم وضعفها حتى تتمكن العجوز أن تقترب منها، وفي كل ذلك إشارة إلى اشتمزاز النفس. ومنه تتجلى فعالية الفعل الكلامي غير المباشر، والتي قد لا تتحقق لو استعملنا الفعل الكلامي المباشر.

ولكي يبين "سيرل Searle" طبيعة الفعل الكلامي غير المباشر وآليات تأويله ينطلق من مثال بسيط، ويذكر فيه أنه على الطاولة قد يقول "أ" لـ "ب" هل يمكن أن تقدّم لي الملح؟ ليطلب منه أن يقدم له الملح؛ ولكن السؤال الذي يطرح هو كيف يفهم "ب" أن "أ" يطلب منه تقديم الملح، ولا يريد منه أن يسأله إن كانت له القدرة على تقديم الملح. ولذلك يقترح شرحا يكشف فيه عن المراحل التي قد يعتمد إليها "ب" لكي يصل إلى النتيجة انطلاقا من التلفظ، والتي تتضح من خلال ما يلي²:

المرحلة الأولى: المتكلم طرَح عليّ سؤالاً حول إمكانية تقديم الملح.

المرحلة الثانية: أعتقد أن التلفظ له موضوع وهدف (مبادئ الاستلزام التحاوري).

المرحلة الثالثة: الإطار العام لتلفظنا لا يحقق لنا الهدف نظريا لإمكانية تقديم الملح (توظيف

القدرة الاستدلالية).

المرحلة الرابعة: من المحتمل أن تكون الإجابة عن السؤال بالقبول، وهي المرحلة التي تقودنا

إلى المرحلة الخامسة، ولكنها ليست المهمة.

المرحلة الخامسة: من المحتمل أن تلفظه ليس تساؤلا؛ فقد يكون هناك هدف إنجازي آخر

(وهو استنتاج ناتج من المراحل السابقة)؛ فـ "ما هو إذًا؟"

¹ العملة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، 175/2.

² Voir, Searle, Sens et expression , P:88.

المرحلة السادسة: واحدة من الشروط الأولية لكل الأفعال الإنجازية "التوجيهية Directif" تفيد أنّ (أ) له الإمكانية لإنجاز الفعل المقصود انطلاقاً من الشروط التي يقتضيها المحتوى القضوي (نظرية الأفعال الكلامية).

المرحلة السابعة: إذاً الإجابة المؤكدة على السؤال تقتضي أنّ الشرط الأولي للتماس المتكلم أن أعطيه الملح أصبحت مقنعة لي (استنتاج من المرحلة 1 و6).

المرحلة الثامنة: نحن في مقام تناول الطعام، وشيء عادي أن يتواجد الملح على الطاولة؛ إذاً بالإمكان تقديمه من فرد لآخر.

المرحلة التاسعة: يوجد إذاً ترميز مقبول انطلاقاً من شرط أولي معين يفيد احتمال محدد (هدف مضبوط) انطلاقاً من الطلب المقدم وهو تقديم الملح (استنتاج من 7 و8).

المرحلة العاشرة: وهذا يعني غياب بقية الأهداف الإنجازية الممكنة؛ إنّه يطلب منّي بأن أقدم له الملح (استنتاج من المرحلة 5 و9)¹.

وهو تحليل يشرح الآليات اللسانية وغير اللسانية التي يؤول من خلالها الفعل الكلامي غير المباشر، وهي مرتبطة كما نلاحظ بقدرة المتكلم والمتلقي أيضاً من توظيف المعارف وتفعيل الاستدلالات التي تمكن من فهم التأويل الإنجازي المقصود. ولكن لاحظ "سيرل Searle" أنّه قد تطرح ههنا مجموعة من الإشكاليات.

ولكن يبقى «جوهر هذه الإشكالية المسافة بين القول والمقصد وطبقات المعنى المتعدّدة بين معنى قضوي حربي والفعل الذي ينجزه المتكلم في السياق المعين، فالتكلم لا يقول ما يعنيه في كل مناسبات المنطوق على نحو مباشر. وإذا كانت الأفعال الإنجازية الإعلانية والاستفهامية والأمرية تستعمل عادة -على الترتيب- للتبليغ والسؤال والطلب، فإنّ هذا لا يعني وجود تناظر كلي بين الفعل ووظيفته. مثال ذلك أنّ الفعل الإنجازي الإعلان: "أنت آت غدا" يمكن -إذا لم يقيد السياق

¹ Voir John Searle, Sens et expression, P:88-89.

الخاص اللغوي وغير اللغوي- يمكن أن يفسر بأنه تبليغ: أنت آت غدا، أو استفهام: أنت آت غدا؟ أو طلب "أنت آت غدا"¹.

وهي إشارة جلية إلى تعددية تحقيق الأفعال الإنجازية انطلاقا من قول مخصوص؛ فيفيد أكثر من فعل إنجازي. لكن يبقى الفيصل هنا لـ "سياق الحال"، وقدرة المتكلم على تجسيدها في فعل القول من جهة، وقدرة المستمع على تمثّلها من جهة أخرى. ونشير هنا إلى أنه «في تداولية أفعال الكلام كان توليد قوة المنطوق الإنجازية مظهرا من مظاهر الاختلاف بين اثنين من مؤسسيها وهما: أوستين وسيرل؛ يرى "أوستين Austin" أن قوة المنطوق الإنجازية تحقيق لمقصد المتكلم تحقيقا ناجحا، ولكن "سيرل" يرى أن حاصل تفسير المستمع للمنطوق»².

وقد افترض "سيرل Searle" بكل بساطة أن المتكلم يتواصل في الأفعال الكلامية غير المباشرة مع المتلقي بناءً على خلفيات تواصلية مشتركة لغوية وغير لغوية، وانطلاقا من القدرات العامة الاستدلالية للمستمع³، فهذه القدرات المعرفية هي التي يأخذها بعين الاعتبار المتكلم في تشكيل القول المعين من جهة، وتمكّن المتلقي من تحقيق القوة الإنجازية المقصودة من جهة أخرى.

وهذه الفكرة هي التي فتحت المجال لظهور "التداولية المعرفية"؛ والتي ترى أنه «لا معنى لإعطاء تفسير تداولي لاستعمال اللغة إذا لم تتوافر داخل نفس الإطار النظري على نظرية معرفية تتناول كل ما يتعلق بالمعطيات الداخلية الذاكرة، الخلفية، الجوانب النفسية، السياقات والظروف، اختيار ما يأخذ باهتمام المخاطب وما يثير فيه من مشاعر ومعتقدات وما تجرّه من تعديلات على مستويات مختلفة... التداولية المعرفية تعالج المعلومات انطلاقا من مجموع التضمينات المستنتجة من الأقوال؛ أي المعارف التي هي خارج اللغة لكنها مستنتجة من اللغة»⁴. وتفاعل معطيات هذا الجانب المعرفي هو الذي يدعم القدرة الاستنتاجية للمتلقي بما يمكنه من الوقوف على التأويل المقصود للفعل الكلامي.

¹ محمد العبد، النص والخطاب والاتصال، ص289.

² محمد العبد، المرجع نفسه، ص288.

³ Voir, John Searle, P:73.

⁴ د.عبد السلام عشير، الكفايات التواصلية اللغة وتقنيات التعبير والتواصل، ص69-70.

وهنا ندعو إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار من نوجه إليه الكلام باعتبار أن القدرات اللغوية والاستدلالية والتداولية بصفة عامة درجات، حتى نضمن النجاح للفعل الكلامي¹.

وتجدر الإشارة إلى الفروق التي قد تلاحظ بين القوة الإنجازية المباشرة والقوة الإنجازية غير المباشرة، والتي تتضح مما يلي²:

أولاً: تبقى القوة الإنجازية المباشرة ملازمة للعبارة اللغوية في مختلف المقامات التي يمكن أن ترد فيها؛ أما القوة الإنجازية غير المباشرة (الضمنية) فتتغير بتغير أحوال استعمالها. قد نمثل لذلك بجملة "هل تصاحبني إلى الجامعة؟" فالقوة المباشرة المصاحبة لها في مختلف المقامات هي "السؤال"؛ أما القوة الإنجازية غير المباشرة فقد تتنوع بحسب مبتغيات المتلفظ، وبحسب علاقات سياق الحال ككل، فقد تشير إلى الالتماس، أو الإنكار انطلاقاً من شروط مقامية معينة أو غير ذلك.

ثانياً: تأخذ القوة الإنجازية غير المباشرة وضعا ثانويا بالنسبة للقوة الإنجازية المباشرة، ولذلك قد تلغى فيكتفى بالدلالة الأصلية؛ فلذلك قد يتسارع تأويل المتلقي للمثال السابق على أساس أنه مجرد استفسار عن إمكانية أو عدم إمكانية مصاحبتي إلى الجامعة، وفي هذا السياق ما زلنا نستحضر الفهم الحرفي لحارس الحجاج في حكاية "صبيان الليل" السابقة³.

ثالثاً: أن القوة الإنجازية غير المباشرة لا يتوصل إليها إلا عبر عمليات ذهنية استدلالية تتفاوت من حيث البساطة والتعقيد، في حين تستمد القوة الإنجازية المباشرة من القول مباشرة، وهي بسيطة إذ تبقى في حدود السياق الصفر للتلفظ.

فأساس الفعل الكلامي غير المباشر هو القوة الإنجازية المضمرة التي تتعدى الدلالة الظاهرة للقول لترتبط بمقصد آخر غير معلن مباشرة انطلاقاً من ترميز معين، وإثما يرتبط بالمعنى المصرح به عن طريق مبادئ ما لا بد من الاستعانة بها لمعرفة ذلك.

¹ يقول ابن جني: «فقد وجب أن يخاطب كل إنسان منهم بما يعتاده ويأنس به، ليكون لهم سهم منه، وحصه فيه». الخصائص 67/1.

² ينظر أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص 22-23، ود. محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 83.

³ ينظر ص 254 من الرسالة.

وقد طرح "سيرل Searle" إشكالية الترميز وفك الترميز المزدوجة هذه ضمن مقولة "الاستعارة La métaphore"، مخصّصاً لها فصلاً كاملاً من كتابه "المعنى والعبارة Sens et expression"، فكانت لديه من المشكلات الأساسية التي واجهته، ذلك أنّه كثيراً ما لا يتطابق معنى المتكلم مع معنى الفعل القولي.

ولإثراء ذلك انطلق من مجموعة من الأسئلة منها: ما هي الاستعارة؟ وكيف يمكن أن نعبر بالقول الاستعاري بدل استعمال القول الحرفي عما نريد التعبير عنه؟ كيف تعمل المتلفظات الاستعارية؟ بمعنى كيف يمكن للمتكلمين أن يتواصلوا مع المتلقين بالقول الاستعاري دون أن يعبروا مباشرة عما يريدون التعبير عنه؟ ما معنى أن تكون بعض الاستعارات وافية بالعرض وبعضها الآخر غير واف به؟ وغير ذلك¹.

وأوضح بدايةً أنّه من المهم التأكيد أنّ مشكلة الاستعارة تتعلق بالعلاقات التي تكون بين معنى الكلمة أو الجملة من جهة، ومعنى المتكلم أو معنى الملفوظ من جهة أخرى. ولاحظ أنّ معظم الذين كتبوا في ذلك يميّزون بين "المعنى الحرفي Le sens littéral" و"المعنى الاستعاري Le sens métaphorique" للجملة. ولكن عندما نتحدّث عن المعنى الاستعاري لكلمة أو تعبير أو جملة، فإنّنا نتحدّث عما يمكن أن يتلفّظ به المتكلم ليعني شيئاً يبدأ بما تعنيه حقا الكلمة أو التعبير أو الجملة؛ لذلك فإنّنا نتحدث عن المقاصد المحتملة للمتلفّظ، وحتى عندما نناقش جملة فارغة المعنى مثل جملة "تشومسكي Chomsky" "الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام بغضب Les idées vertes incolores dorment furieusement"، فإنّنا يمكن أن نعطيها تأويلاً استعارياً. وما نعيه من هذا المثال هو كيف للمتكلم أن ينطق جملة، ويعني بها شيئاً ما من الزاوية الاستعارية؛ بينما تكون لغواً من الزاوية الحرفية. ولهذا يقترح أن يكون هناك تفريق بين "معنى منطوق المتكلم Le sens du mot ou de la phrase" و"معنى الكلمة أو الجملة Le sens de l'énonciation du locuteur"؛ على أن يكون المعنى الاستعاري مرتبطاً بالأول، ثم إنّ العلاقة بينهما ليست عشوائية؛ بل هي علاقة "منظمة" Systématique².

¹ Voir John Searle, Sens et expression, P:121.

² Voir, Ibid, P:122-123.=

ولما كان المتكلم يتواصل باستعمال المنطوقات الاستعارية أو التهكمية أو الأفعال الكلامية غير المباشرة لا بد أن يتعرّف على المبادئ التي تمكّنه من قول شيء ما، والدلالة على أكثر من ذلك؛ على أن تكون متداولة لدى المتلقي حتى يتعرّف على ما يريد المخاطب؛ وهي مبادئ تمكّن الأول من تشكيل المتلفظات الاستعارية، وتؤمّن للثاني إجراءات فهمها.

والمهمة التي اشتغل بها "سيرل Searle" في هذه المناسبة هي محاولة تحديد المبادئ التي تربط المعنى الحرفي (Le sens littéral) للجملة. بمعنى المنطوق الاستعاري (sens métaphorique)؛ كون المعرفة على استخدام المنطوقات الاستعارية وفهمها، أعمق من المعرفة على فهم المعاني الحرفية للكلمات أو الجمل. وهنا تُطرح إشكالية التأويلين "التأويل الحرفي" و"التأويل الاستعاري"، ولما كان اهتمامه الرئيسي يتمحور حول التأويل الثاني حاول أن يقترب أكثر من هذه الإشكالية وصاغها ضمن مجموعة من الأسئلة من أبرزها:

- ما هي المبادئ التي تمكّن المتكلم من صياغة المعنى الاستعاري وتؤمّن للمتلقى فهمه؟
- كيف نحدّد هذه المبادئ في ضوء اختلاف المنطوق الاستعاري عن بقية المنطوقات التي لا يتطابق فيها معنى المتكلم مع المعنى الحرفي؟¹

ولإثراء ذلك بدأ "سيرل Searle" ببيان طبيعة المعنى الحرفي من أجل مقارنتها مع المعنى الاستعاري، منطلقاً في ذلك من الأمثلة التالية:

1- "سالي طويلة"

2- "القطعة فوق الحصيرة"

3- "بدأت الحرارة تشتد هنا"

=وقد ناقش الجرجاني هذه القضية؛ يقول: «الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلاً بالخروج على الحقيقة فقلت "خرج زيد"، وبالانطلاق عن عمرو فقلت "عمرو منطلق" وعلى هذا القياس. وضرباً آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل... وإذا قد عرفت هذه الجملة فهنا عبارة مختصرة وهي أن تقول "المعنى" و"معنى المعنى"؛ تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنىً ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر كالذي فسرت لك». دلائل الإعجاز، ص 250-251.

¹ Voir John Searle, Ibid P:123.

وقد لاحظ أنّ في كل حالة من هذه الحالات التي تحدّد المعنى الحرفي هناك مجموعة من الشروط الحقائقية، وانطلاقاً من سياق معين، ثم كل مثال يحمل علامة مرجعية كالزمن الحاضر، أو المؤشّر "هنا" و"فوق"، أنو حال الوصف في السياق محدّد مثل "القطّة" و"الحصيرة"¹. وتدرك هذه العناصر السياقية في البنية الدلالية للجملة؛ وتسهم كلّها في ضبط التأويل الحرفي الذي تقوم عليه الجملة في هذا الحد.

وحاول تحليل المعنى الحرفي أكثر فخلص في الأخير إلى توضيحه ضمن ثلاث نقاط أساسية وهي:

- في المنطوق الحرفي فإنّ المتكلم يعني ما يقول؛ وبذلك يتطابق معنى الجملة الحرفي ومعنى منطوق الكلمة.

- إنّ المعنى الحرفي للجملة -عموماً- يحدّد فقط مجموعة من الشروط الحقائقية المرتبطة بمجموعة من الافتراضات المسبقة التي تعدّ جزءاً من المحتوى الدلالي للجملة.

- فكرة المشابهة تقوم بدور أساسي في أي تأويل للمحمول الحرفي².

فالمعنى الحرفي يتطابق فيه معنى الجملة مع معنى المنطوق؛ لكن هناك حالات لا يتطابقان قد نلاحظ ذلك في المثال الثالث؛ إذ يمكن أن نخبر به شخصاً ما في سياق معين على شدّة الحرارة في مكان محدّد (معنى حرفي)؛ لكن في حالات أخرى قد يفيد قوة إنجازية مخصوصة؛ فحينما نكون في غرفة أغلقت أبوابها ونوافذها قد يدل على طلب فتح النافذة (منطوق غير حرفي). وقد يعني هذا التعبير في موقف استهزائي شدّة البرودة (معنى تهكمي). وقد يدل في سياق آخر تحاوري على شدّة النقاش والجدال (منطوق استعاري).

ليتّضح كيف أنّ المنطوق غير الحرفي يتعدّى حدود المعنى الدلالي ليتعلّق بالطرح التداولي، و«مما أنّ تأويل الاستعارة ووظيفتها يقومان على بنية موسوعية لا على بنية قاموسية فإنّ ذلك

¹ Voir, John Searle, Ibid P:124.

² Voir, John Searle, Ibid P:125-126, وينظر أيضاً د. أحمد حسن صيرة ود. سعد سليمان حمودة، التفكير الاستعاري، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 61.

يمكن مؤلّفي الأقوال الاستعارية من شحنها بدلالات معينة واستبعاد أخرى كانت حاضرة، وذلك تبعاً للسياق»¹. وفي ذلك إشارة إلى دور "السياق" في رسم وتخصيص الإطار العام للمنطوق الاستعاري، والذي تتفاعل فيه علاقات حقائق المصريح به ومعطيات الملمح إليه ذي الصلة بواقع الحال الذي يستعمل فيه. على أن ما يميز العلاقات في المنطوق الاستعاري عن غيره هي علاقات المشابهة التي تكون بين طرفي المصريح به والملمح إليه.

ولابد من الإشارة إلى أن خلق هذه العلاقات يقوم على "فعل التأويل"؛ انطلاقاً من فعل المتكلم الذي ينتقي القول الاستعاري المعين انطلاقاً من محتوى قضوي ما من جهة، واعتماداً على سياق محدّد من جهة أخرى، ووصولاً إلى تلقي المخاطب؛ والذي يقوم على اكتشاف العلاقة المقصودة بين المنطوق الحرفي والمنطوق الاستعاري المقصود. وفعالية الأقوال الاستعارية تتمظهر من خلال نجاح هذه العلاقات، وبالتالي دفع المخاطب إلى تحقيق الفعل الإنجازي المطلوب. وهذا ما يجعلنا نعيد طرح السؤال: ونقول: كيف يحقق القول الاستعاري هذه الفعالية؟

أکید أنه لا يمكن ضبط ذلك إلا إذا عرفنا كيفيات إنتاج الفعل الاستعاري من لدن المتكلم وتأويله من طرف المتلقي. ويذكر "سيرل Searle" أنه لو استطعنا الوصول إلى المبادئ التي تمكن السامع من فهم المنطوقات الاستعارية، فإننا نكون قد قطعنا شوطاً مهماً من أجل فهم الكيفية التي تمكن المتكلم من إنتاجها؛ ذلك أنّهما يجب أن يشتركا في مجموعة من المبادئ العامة التي تؤطر ذلك. ولنفترض أنّ المخاطب استمع إلى منطوق من مثل "سالي كتلة ثلج"؛ فإنّه لابد أن يتبع ثلاث خطوات لفهم المنطوق الاستعاري²:

الخطوة الأولى: يجب أن يمتلك الاستراتيجية التي تمكنه من تحديد ما إذا كان عليه البحث في التأويل الاستعاري للملفوظ.

الخطوة الثانية: عندما يقرّر البحث في التفسير الاستعاري لابد أن يمتلك مجموعة من الاستراتيجيات أو المبادئ لحساب القيم المحتملة لـ "ع" (المعنى الاستعاري).

¹ د. محمد ولد الأمين الطلبة، حجاجية التأويل في البلاغة المعاصرة، طرابلس المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط1/2004، ص50.

² Voir John Searle, Sens et expression, P:152-153.

الخطوة الثالثة: يجب عليه أن يتوافر على مجموعة من الاستراتيجيات أو المبادئ التي تُسَعِّفه من ضبط نطاق "ع" (المعنى الاستعاري)؛ لكي يتمكن من حصر مجال "ع" التي استخدمها المتكلم لتأكيد "س" (المنطوق الحرفي).

ونرى أنّ "سياق الحال" الذي يستعمل فيه "القول الاستعاري" هو الأساس الذي يحتضنه؛ فيكشف عن تداعيات تشكيله من لدن المتكلم، ويوفر معطيات تأويله من طرف المتلقي، فيكسب الألفاظ دلالات استعارية جديدة تكشف عن طبيعة المعنى المقصود. وههنا يشير طه عبد الرحمن إلى أنّ هناك ثلاثة مبادئ يمثّل كل منها مظهراً من المظاهر الدلالية للاستعارة¹، تضبط اشتغال العلاقات الاستعارية بين المعنى الحرفي والمعنى الاستعاري، وقد اعتمد في ذلك على تفسيرات الجرجاني، وهي:

- **مبدأ ترجيح المطابقة؛** ومقتضاه أنّ المستعير يبلغ بالتشابه بين المستعار منه والمستعار له درجة ينتفي معها الاختلاف والتفاوت بينهما حتى يصيرا شيئاً واحداً². يتم ذلك بـ"عمليات تعبيرية وتفكيرية مخصوصة"؛ فـ"العمليات التعبيرية" تقوم على إسقاط اسم المستعار له والاقتران على ذكر المستعار منه، وتقتضي "العمليات التفكيرية" تركيز الفكر على الجامع بين المستعار له والمستعار منه، وإطراح ما عداه من الأوصاف.

- **مبدأ ترجيح المعنى والمقتضى المعنوي؛** ويستدعي أنّ المنطوق الاستعاري ليس في اللفظ بقدر ما هو في المعنى، ودور المتلقي هو الوصول إليه طبقاً للخطوات استدلالية معينة، إما بلزوم قريب من المعنى الظاهر أو بلزوم بعيد يقتضي وسائط دلالية أخرى تزيد أو تنقص.

- **مبدأ ترجيح النظم والمقتضى النظمي؛** ويقوم **ترجيح النظم** على أنّ القول متعلّق بعبئه ببعض، ومرتبّ بوجه مخصوص؛ إذ «العبرة إنّما تدل على المعنى بوضع مخصوص وترتيب

¹ ينظر د. طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، 305-306.

² وقد ذكر الجرجاني أنّ من شرط المستعار أن يحصل للمستعير منفعه على الحد الذي يحصل للمالك. ينظر أسرار البلاغة ص 324، وينظر العسكري، الصناعتين، 277.

مخصوص، فإن بُدِّل ذلك الوضع والترتيب زالت تلك الدلالة¹. ولا يستقيم إحكام هذا التعلُّق وضبط هذا الترتيب إلا بتوحيٍّ أمرين:

أولهما: توحيٍّ مقتضيات العقل؛ إذ «ليس الغرض بنظم الكلم أن توالى ألفاظها في النطق؛ بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل»². وهذه المقتضيات هي التي تنظِّم عمليات الفعل التأويلي للمدلول الاستعاري. وفي هذا السياق يرى "سيرل Searle" أنَّ المبدأ الأساس الذي تعمل من خلاله الاستعارات هو أنَّ منطوق التعبير مع معناه الحرفي، والشروط الحقائقية الملائمة يستطيع أن يستدعي إلى العقل معنى آخر وشروطا حقائقية ملائمة أخرى، والجزء الأصعب في نظرية الاستعارة هو شرح المبادئ التي يستطيع منطوق التعبير طبقا لها أن يستدعي إلى العقل استعاريا مجموعة من الشروط الحقائقية المختلفة عن تلك التي تحدت في معناه الحرفي³.

ثانيهما: قوانين النحو وقوامها النظر في أسباب التفاضل التعبيري والتبليغي للقول الاستعاري، فضلا عن قيامه بشرائط السلامة التركيبية.

قد نكشف عن أهمية ذلك من قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَغْتَرْنَا عَلَيْهِمْ﴾⁴، فـ«معناه أطلعنا عليهم. والاستعارة أبلغ؛ لأنها تتضمن غفلة القوم عنهم حتى اطلعوا عليهم، وأصله أن من عثر بشيء وهو غافل نظر إليه حتى يعرفه، فاستعير الإعثار مكان التبيين والإظهار»⁵. فتداعيات التفاضل ههنا تستدعي توظيف "أعثرنا" بدل "أطلعنا أو أظهرنا أو غير ذلك".

وللإشارة فإنَّ فكرة "الاستبدال" تشكِّل الفكرة الأساسية التي يبنى على أساسها فعل إنتاج القول الاستعاري من جهة، وفعل تأويله من جهة أخرى، كون «بؤرة الاستعارة تستخدم لتوصيل معنى يمكن أن يتم التعبير عنه حرفيا؛ إذ المؤلف يستبدل (M) بـ(L) ووظيفة القارئ أن يقلب الاستبدال باستخدام المعنى الاستعاري (M) كمفتاح للمعنى الحرفي (L) وفهم الاستعارة يشبه فك

¹ حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص179.

² الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص65-66.

³ Voir John Searle, Sens et expression, P:125. وينظر د. أحمد حسن صبره، التفكير الاستعاري والدراسات.

البلاغية، ص64.

⁴ الكهف (21).

⁵ العسكري، الصناعتين، ص275.

الشفرة أو حل اللغز»¹. وفي كل ذلك تفسير لطبيعة العلاقة التي تتم بين المعنى الحرفي والمعنى الاستعاري والقائمة في أساسها على فكرة المشابهة.

أما **المقتضى النظمي** فيقتضي ربط المخبر عنه والمخبر به، بإضافة عنصر ثالث مهم وهو "ذات المُخبر". وفي هذه الإضافة نقل للقول الاستعاري من الدلالة المجردة إلى الدلالة التداولية التي تتوخى "مقتضيات مقام الكلام"².

وأدنى تأمل في هذه المبادئ فإنها تهدينا في ضبط طبيعة التأويل الذي يستدعيه القول الاستعاري؛ والقائم -بتصوير "سيرل Searle"- على العلاقات التي تتم بين القول والمعنى الحرفي والمعنى الاستعاري، والتي تدعونا إلى شرح الكيفية التي يمكن للمتكلم أن ينطق "س هي ص"، لكن المعنى المراد تحقيقه في ذلك هو "س هي ع".

قد نمثل لذلك من التعابير الاستعارية المبسطة في وصف إبراهيمي لسجاي الاستعمار، حيث يدعو الشعب الجزائري إلى الفطنة من ذلك فيقول: «الاستعمار كله رجسٌ من عمل الشيطان، يلتقي القائمون به على سجاي خبيثة، وغرائز شرهة، ونظرات عميقة إلى وسائل الافتراس، وإخضاع الفرائس، وأهم تلك الوسائل قتلُ المعنويات وتحذير الإحساسات الروحية؛ ولكن هناك تفاوتاً بين استعمار واستعمار؛ فاستعمار يباشر وسائله بالحقد ويشربها معاني الانتقام، وآخر يباشرها بنوع من التسامح واللين»³.

وهي كلها أقوال استعارية (س) القصد فيه لا يقف عند حدود المنطوق الحرفي المباشر (ص)؛ بل يتعدى ذلك ليرتبط بمقاصد أخرى (ع) قائمة في أساسها على قوتين إنجازيتين:

¹ د. أحمد حسن صيره ود. سعد سليمان حمودة، التفكير الاستعاري والدراسات البلاغية، ص 80.

² ينظر د. طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، 306.

³ إبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير إبراهيمي، 105/3.

أولاهما: تكذيب من يدعي أن فرنسا «تتماز بادعاء أنها ممدّنة العالم ومعلّمة وناشرة لواء الحرية فيه»¹، وهو المقصد الذي يمكن للمتلقي يستحضره انطلاقاً من معرفته الواقعية، انطلاقاً من الأفعال الشنيعة التي قام بها الاستعمار.

وثانيتها: تأكيداً للشعب الجزائري على أن ينتبه إلى أمور دينه ودينه بكفاءاته وأعلامه الذين لهم الغيرة على وطنهم، بعدما أن رمى الاستعمار - كما يقول الإبراهيمي - «مواهبهم بالتعطيل، وعقولهم بالحمود، وأذهانهم بالركود، وأفكارهم بالعقم»². ويصل المخاطب إلى هذا الاستنتاج بعدما أن يتعرّف على السمات البارزة التي تفتضيها المشبهات التي شَبّه بها الاستعمار فهو: "شيطان، مفترس، حقود"؛ فأكيد أن أفعاله لا تكون إلا شريرة؛ وذلك ما يستدعي من المتلقي بعدما أن يدرك ذلك أن تكون له ردّة فعل حتى ينجد نفسه وأهله؛ ونعتقد أن هذا هو الفعل الإنجازي الذي قصده الإبراهيمي من هذه الأقوال الاستعارية.

وعلى أساس هذه العلاقات تتشكّل - كما يرى "سيرل Searle" - مبادئ تأويل القول الاستعاري³، والتي تتضح بحسب طبيعة العلاقة بين المعنى الحرفي والمعنى الاستعاري:

المبدأ الأول: يضم الأشياء التي تكون فيها (ص هي ع) من حيث التحديد، وإذا أثرت الاستعارة فإن (ع) ستكون واحدة من الخصائص البارزة لـ(ص)، مثل: "الاستعمار رجس" فسوف تؤخذ على أن "الاستعمار مؤذٍ لا خير فيه"؛ لأنّ الرجس من الشيطان من حيث التحديد؛ إذ يتميز بذلك.

المبدأ الثاني: الأشياء التي تكون فيها (ص هي ع) من حيث الاحتمال، ولو أثرت الاستعارة فإن خاصية (ع) سوف تكون خاصية مميزة أو معروفة لـ(ص)، فلو قلنا "الاستعمار مفترس" فهو قول استعاري يثبت أن الاستعمار لا رحمة له، مبطش بالإنسان، وغير ذلك.

¹ الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، 103/3.

² الإبراهيمي، المصدر نفسه، 97/3.

³ Voir, John Searle, Sens et expression, P:156-159. وقد اعتمدنا في الترجمة على ترجمة د. أحمد حسن صيره. وسعد سليمان حمودة، التفكير الاستعاري والدراسات البلاغية، ص 68-72.

ويربط هذان الميدان المنطوق الاستعاري بالتشبيهات الحرفية "الاستعمار شيطان" و"الاستعمار حيوان مفترس" وغير ذلك. ولو ربطنا هذا المبدأ بالذي سيليه فإننا سنلاحظ فروقات في المشبه به (ع).

المبدأ الثالث: الأشياء التي تكون فيها (ص هي ع) من حيث القول أو الاعتقاد حتى لو عرف المتكلم والمتلقي أن (ع) حالة كاذبة لـ(ص) مثل: "سام غوريلا"¹؛ فهذه الأشياء يمكن أن تعني أنه حقير، مؤذٍ، ميل للعنف وغير ذلك، حتى وإن كان المتكلم والمستمع يعيان أن الغوريلا في الحقيقة كائنات حذرة وجبانة وحساسة، لكن أحيالا من التصورات الأسطورية حول الغوريلا صاغت هذه التدايعات التي مكّنت الاستعارة من العمل، حتى وإن كان المتحاوران يعرفان أن هذه الاعتقادات كاذبة.

المبدأ الرابع: الأشياء التي تكون فيها (ع ليست ص) ولا تشبه الأشياء التي تتعلق بـ(ص)، ولكن هناك حقيقة حول حساسيتها، سواء ما إذا كانت حساسية ثقافية أو طبيعية، إننا نستطيع تخيّل رابط يجعل نطق (ع) يستدعي إلى عقولنا سمات (ص)، مثل لو قلنا:

- "سالي كتلة ثلج"
- "أنا في حالة مزاجية سوداء"
- "ماري حلوة"
- "كانت الساعات تزحف، تتمطط، تنطلق، تسرع" ونحن في انتظار الطائرة.

إذ تثير هذه الجمل مجموعة من الحساسيات؛ فسالي غير عاطفية، والمتكلم (أنا) غاضب ومحبط، وماري رقيقة وحساسة، والساعات تبدو في حالات مختلفة من الدوران ونحن في انتظار الطائرة. فهذه الاستعارات غير قائمة على تشبيهات حرفية، ونلاحظ أن هذه التدايعات تميل إلى أن تكون مقاسة؛ علاقة درجات الحرارة مع مجالات العواطف، ودرجات السرعة مع دوران الوقت وهكذا.

¹ وهذا ما يقترحه د. أحمد حسن صيره ود. سعد سليمان حمودة كمتقابل للتمثيل الذي اقترحه "سيرل" وهو "Richard est un ours mal léché". ينظر التفكير الاستعاري والدراسات البلاغية، ص69.

المبدأ الخامس: موضوعات (ص) ليست مثل موضوعات (ع)، ولا يعتقد أنها تشبهها، غير أن شرط وجود (ص) يشبه شرط وجود (ع) فقد يمكنني أن أقول لشخص نالَ ترقية: "أصبحت أرسقراطيا"؛ إذ لا أعني شخصا أنه أصبح مثل الأرسقراطي؛ بل حالته الجديدة قد أصبحت شبيهة بحال الأرسقراطي.

المبدأ السادس: هناك حالات تكون فيها (ص) و(ع) متماثلتين، أو متشابهتين في المعنى، لكن تكون واحدة منهما، وهي عادة (ص)، محصورةً في تطبيقها، ولا تطبق حرفيا على (س)، مثلا نحن نستعمل حرفيا "بالي Décati" مع الأثواب، ولكن نستطيع أن نستخدمها استعاريا في:
- "هذه المرأة بالية"¹.
- "هذا المجلس النيابي بال".
- "عقله بال".

وهي أقوال استعارية كثيرا ما تشيع في استعمالنا من باب التأكيد أن هذا الأشياء أصبحت لا تجدي نفعاً؛ وبالتالي فقد تجاوزها الزمن.

المبدأ السابع: وهو مبدأ غير مستقل عن المبادئ الأخرى؛ بل هو مرتبط بها كلها وهو أسلوب من أساليب تطبيقها على حالات بسيطة لا تحتوي على الشكل (س هي ص)؛ ولكنها استعارات علائقية، أو استعارات ذات أشكال تركيبية مثل تلك التي تحتوي على فعل أو صفة إسناد. ولنتأمل الاستعارات العلائقية من مثل:

- "سام يلتهم كتابه"
- "السفينة تشق عباب البحر"
- "واشنطن هي أب هذه البلد"

ففي كل حالة من هذه الحالات لدينا منطوق حرفي لعبارات اسمية تتعالق بها منطوقات استعارية أخرى ليس بالضرورة أن تتوافق معها في ذلك؛ بل كان في المثال الأول والثاني جملة فعلية

¹ ونستعمل في عاميتنا جملة "امرأة ماضية" إذا استهلكت بقدر كبير فأصبحت لا تقدر على أمور بيتها، وليس لها القدرة على التأقلم مع المستجدات.

فعلها متعدّي، ولكن في الثالث كان منطوقاً اسمياً. ومهمة المستمع ليست الانتقال من (س هي ص) إلى (س هي ع)؛ بل الانتقال من (س ص فيتعالقه بـ س1) إلى (س ع في تعالقه ب س1)، والمهمة الأخيرة تختلف شكلياً عن المهمة الأولى؛ لأنّ مبادئنا التشبيهية على سبيل المثال في الحالة الأولى سوف تمكّننا من إيجاد السمة التي تمتلكها كل من (س) و(ص) وأعني (ع)، لكن في الحالة الأخيرة فإنّه لن نستطيع إيجاد العلاقة بينهما، وبدلاً من ذلك فإنّه سيجد العلاقة (ع) التي تختلف عن العلاقة (ص)، لكن تشبهها من بعض الجوانب¹.

المبدأ الثامن: ويذكر فيه "سيرل Searle" أنّه وفق تفسيره للاستعارة الذي اقترحه، فإنّها ستصبح قضية "علم المصطلح" عندما نفسّر الجحاز المرسل ومجاز الكلية على أنّه حالة من حالات الاستعارة، أو على أنّه نوع مستقل من المجازات؛ فعندما يقول المرء (س هي ص) ويعني أنّ (س هي ع) فإنّ (ص) و(ع) يمكن أن تتداعيا بواسطة علاقات مثل "علاقة الجزء بالكل" أو "علاقة الشكل بالمضمون" أو حتى "علاقة الملابس بمن يرتديها"، في كل حالة -كما في الاستعارة- فإنّ المحتوى الدلالي للمصطلح (ص) يوصل المحتوى الدلالي للمصطلح (ع) من خلال مبدأ ترابط بينهما.

ويذكر "سيرل Searle" أنّه بما أنّ مبادئ الاستعارة شديدة الاختلاف فإنّي أميل إلى معالجة الجحاز المرسل ومجاز الكلية كحالة من حالات الاستعارة، ولذلك أضيف مبادئها لقائمة المبادئ الاستعارية، فعلى سبيل المثال أستطيع أن نشير إلى العرش البريطاني على أنّه "التاج"، وإلى الفرع التنفيذي لحكومة الولايات المتحدة على أنّه (البيت الأبيض) بواسطة استخدام مبادئ منسقة من التداعي، ومع ذلك فإنّ ادّعاء أنّ هذه الأنواع في حالات خاصة من الاستعارة يبدو لي أنّه مسألة

¹ وقد طرق ذلك الجرحاني حينما تناول أشكال تشكيل الجحاز يقول: «وقد يتصور أن يدخل الجحاز الجملة من الطريقتين جميعاً وذلك أن يُشبهه معنى بمعنى وصفة بصفة، فيستعار لهذه اسم تلك، ثم ثبتّ فعلاً لما لا يصحّ الفعل منه، أو فعل تلك الصفة فيكون أيضاً في كل واحد من الإثبات والمثبتّ مجاز، كقول الرجل لصاحبه "أحييتي رؤيتك" يريد أنستني وسرّتني ونحوه، فقد جعل الأُنس والمسرة الحاصلة بالرؤية حياةً أولاً، ثم جعل الرؤية فاعلة لتلك الحياة... ونوع منه "أهلك الناسَ الدينارُ والدرهمُ" جعل الفتنة هلاكاً على الجحاز، ثم أثبتّ الهلاك فعلاً للدينار والدرهم وليس مم يفعلان، فاعرفه». أسرار البلاغة، ص372.

اصطلاح، ولو أيد أتباع مذهب الصفاء اللغوي مذهب الصفاء اللغوي، فصل مبادئ الاستعارة عن المبادئ التي تحكم المجاز المرسل والمجاز الكلية¹.

وهي كلّها مبادئ حاول منها "سيرل Searle" ضبط طبيعة معنى القول الاستعاري المميزة عن غيرها من المنطوقات غير الحرفية، والتي حاول شرحها في نهاية الفصل الذي خصصه للاستعارة، حيث أراد الفصل بين أصناف المعاني غير الحرفية، ويقدم بعض المبادئ والخطوات التي تتحكم في تأويله، والتي تنوعت بين:

- المنطوق الاستعاري؛ وفعله التأولي القائم على المبادئ الثمانية السابقة.

- منطوق المفارقة؛ والقائم على مبدأ "النقيض Opposite" في التأويل؛ وذلك كأن يكسر إنسان مزهرية ثمينة فقد يكون ردّ الفعل بصيغة تأنيبية قائمة على النقيض فنقول: "يا له من فعل رائع قمت به"، حيث يناقض في هذا السياق المعنى الحقيقي (الحرفي) المعنى المقصود (معنى المتكلم)، وهو يشبه ما يسمى في لغتنا العربية "المدح بما يشبه الذم" و"الذم بما يشبه المدح".

- الفعل الكلامي غير المباشر وهو أوسع من الصنفين السابقين، ويضم كل الحالات التي قد لا يبقى فيها المقصد في حدود المعنى الحرفي للقول؛ بل يحتوي مجمل الأغراض التي قد تستعمل على أساسها مختلف التعبيرات، وهذا ما شرحناه من قبل ضمن مثال "هل يمكن أن تناولني الملح"، ويضم في لغتنا العربية الكناية والتورية، ومختلف الأساليب الطلبية التي قد تخرج عن معانيها الأصلية لإفادة أغراض أخرى يدل عليها سياق الكلام.

ليبقى السؤال المهم عن المغزى من استعمال المنطوق غير الحرفي، وفي هذا السياق تساءلت "أوركيبوني Orecchione" عن الداعي الذي قد يجعل المتكلم يجنح إلى الإضمار بصفة عامة؛ وقالت: ما السرّ الذي يحول دون أن نتكلم بشكل مباشر، فيكون ذلك أسهل على الجميع؟ فإن كنا نرمي إلى قول الجميلة الأولى "ج"، لم ننتق بالجميلة الثانية "د"؟ وبموازاة ذلك في حال كان القول يتحدّث عن الجميلة الأولى "ج" لم نقرأ فيه معنى الجميلة الثانية "د"؟

¹ Voir, John Searle, Sens et expression, P: 159.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار "قوانين التفاعل" التي أثرناها من قبل فإننا سنلاحظ أن الفعل الكلامي غير المباشر هو في أساسه اختراق لها، وبخاصة "قانون الوضوح" و"قانون الصدق"، تقول "أوركبيوني Orecchione": «لا يخلو الأمر من بعض المفارقة هنا؛ لأن الصيغ غير المباشرة التي تتطلب فائضا من العمل الإنتاجي والتأويلي تتعارض مع مبدأ بذل أقل جهد ممكن، ولأنها تنتهك أيضا وبصورة دائمة قاعدة الصيغة»¹.

فضوابط الوضوح—وهو الأصل في الاستعمال—تستدعي أن نستعمل الصيغة المباشرة ذات الدلالة الحرفية على المقصود، لكننا قد نلجأ إلى الصيغة غير المباشرة؛ لأنها قد تكون في بعض المواقف الأكثر دلالة، والأقوى تأثيرا، والأدق في تحقيق الغرض. قد نمثل لذلك بما ذكره ابن عبد ربّه حول قسّ بن ساعدة وامرأة؛ إذ قال «ووقفت امرأة على قس بن سعد بن عبادة فقالت: أشكو إليك قلة الجرذان، قال: ما أحسن هذه الكناية! املاؤا لها بيتا خُبزا ولحما وسمنًا»². فالتكلمة في قولها: "أشكو إليك قلة الجرذان" لم تعتمد إلى القول المباشر "أشكو إليك فقري"؛ بل حققت مبتغاها باستعمال فعل قولي انتهكت فيه قاعدة الوضوح، متجاوزة الصيغة المباشرة، وكان ذلك أبلغ وأدق وأمتع من التصريح. ثم إن المؤول لم يبق في حدود المعنى الدلالي؛ بل تجاوز ذلك إلى المعنى التداولي الذي يقتضيه سياق الاستعمال، كما أن إجابته عكست مدى التأثير الذي أحس به فقال بداية "ما أحسن هذه الكناية!" استحسانا لما سمع.

ومن ذلك أيضا كتاب علي "كرمّ الله وجهه" إلى ابن عباس وهو عامله بالبصرة: «اعلم أن البصرة مهبط إبليس ومغرسُ الفتن، فحادث أهلها بالإحسان إليهم، واحلّل عقدة الخوف عن قلوبهم، وقد بلغني تنمرُك على بني تميم وغلظتُك عليهم، وإنّ بني تميم لم يغب منهم نجمٌ إلا طلع لهم آخر»³. وهي أقوال استعارية قائمة على قوى إنجازية غير مباشرة، فالفعل الكلامي: "فحادث أهلها بالإحسان" يدل بطريقة غير مباشرة على ضرورة تقديم القول الطيب الذي يستلطف به أهل البصرة وتنتج عنه أفعال الإحسان إليهم أيضا. وقوله "واحلّل عقدة الخوف عن قلوبهم" يرتبط بقوة إنجازية غير مباشرة تدل على الأنس لأهل البصرة وتقرير خواطرهم.

¹ أوركبيوني، المضمر، ترجمة ريتا خاطر، ص493.

² ابن عبد ربّه، العقد الفريد، 216/1.

³ يحيى بن حمزة العلوي، الطراز، القاهرة دار الكتب الخديوية، (د.ت)، ج1/ص219.

ومنه قول الإبراهيمي في رده على بعض الناس وقد سموا أنفسهم "علماء السنة": «أما نحن فوالله ما نباليكم مجتمعين ولا متفرقين وما رهبناكم وأمركم إلى إقبال، والدنيا لكم تبع وأهلها لكم شيع، فكيف نرهبكم وأمركم إلى إدبار وقد ضجّت الدنيا من خفاياكم وخباياكم وزواياكم وبلاياكم ورزاياكم؟ وكم اشتكت منكم الجيوب إلى علامّ الغيوب؟»¹. وهي تعبيرات استعارية ساخرة واستهزائية من هؤلاء الذين لم يكونوا أمناء لما تقتضيه السنة.

ومن هنا تظهر فعالية الفعل الكلامي غير المباشر؛ إذ يمتلك من المرونة ما يجعله يفتح على التأويل فيتصف بخصائص عديدة منها الدقة والتعظيم والتفخيم والتهويل والتحسين والاختصار وغيرها، مما تجعل المتكلم له رغبة الشديدة في استعماله لتحقيق أغراضه.

غير أنّ انتهاك قانون الوضوح في الصيغة اللغوية هنا لا يتم إلا وفق معطيات تضمن التأويل المقصود؛ وقد لاحظ بلاغيونا ذلك، ولذلك استحسنا المجاز عن الحقيقة بشرط أن تكون هناك بيّنة على المراد². يقول الجرجاني: «قد أجمع الجميع على أنّ الكناية أبلغ من الإفصاح، والتعريض أوقع من التصريح، وأنّ للاستعارة مزيةً وفضلاً، وأنّ المجاز أبداً أبلغ من الحقيقة إلا أنّ ذلك وإن كان معلوماً على الجملة فإنّه لا تطمئن نفس العاقل في كل ما يطلب العلم به حتى يبلغ فيه غايته، وحتى يغلغل الفكر إلى زواياه، وحتى لا يبقى عليه موضع شبهة ومكان مسألة، فنحن وإن كنا نعلم أنّك إذا قلت "هو طويل النجاد وهو جملُ الرماد" كان أجهى لمعناك، وأنبل من أن تدع الكناية وتصرح بالذي تريد. وكذا إذا قلت "رأيت أسداً" كان لكلامك مزية لا تكون إذا قلت "رأيت رجلاً" هو في معنى الشجاعة وفي قوة القلب وشدة البطش وأشبه ذلك»³. فأشكال المجاز أبلغ وأدق وأقوى في الدلالة من الحقيقة؛ لأنّها تلفت انتباه المتلقي بما يدفعه إلى تأمل ذلك، وبالتالي تحقيق الأغراض التي تقوم عليها.

¹ الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، 113/1، يقول فيهم «إن نسبة القوم إلى السنة كنسبة عمرو الذي قال فيه الشاعر:

أرفق بعمرو إذا حركت نسبته فإنه عربي من قوارير!

لا جرم أنهم سنيون من قوارير، لكننا لا نرفق بهم على النحو الذي دعا ذلك الشاعر الهازئ، فإن عمرو لم يضر أحداً بادعائه النسبة العربية، وهؤلاء أضروا بل أضلوا: فمن الرفق بالأمة وبهم أن نكسر القوارير فينكسر معها الضلال والإضلال!! إننا لنعلم حقاً أن هذه الطائفة التي سمت نفسها علماء السنة ترجع في أصولها إلى ثلاثة: شيخ مزور وعالم مأجور وعامي مغرور». 113/1.

² ينظر شرح المختصر، لسعد الدين التفتازاني، 133/2.

³ الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص82.

ولنوضح قيمة ذلك نستأنس بما ذكره العسكري في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾¹، يقول: «هذا أبلغ وأحسن وأدخل مما قصد له من قوله لو قال "يوم يكشف عن شدة الأمر"، وإن كان المعنيان واحدا؛ ألا ترى أنك تقول لمن تحتاج إلى الجدد "شمر عن ساقك فيه، وأشدُّ حيازيمك له" فيكون هذا القول منك أو أكد في نفسه من قولك "جدد في أمرك"²؛ فقد يؤثر القول الاستعاري في سياقات ما أكثر مما يحقُّه المنطوق الحرفي؛ ففعالية الفعل الإنجازي في "شمر عن ساقك فيه، وأشدُّ حيازيمك له" تظهر من خلال التعبير الاستعاري، والتي قد لا تتحقق لو استعملنا لها القول الحقيقي.

ومن كل الأمثلة السابقة نلاحظ كيف أنه على المتكلم ألا يجنح للفعل الكلامي غير المباشر إلا إذا كانت له القدرة على "الإلماح" إلى القوة الإنجازية المرادة (القدرة الإلماحية)، وتقتضى تركيب الألفاظ وبسط العلاقات التي من شأنها أن توحى على المقصود، وهي ذات طبيعة تداولية بلاغية اتصالية.

وقد أشار "كانتيليان Quintilian" إلى أن استعمال شروط "الإلماح Insinuation" أكثر إثارة للاهتمام؛ لأنها تُعنى بمجمل الصيغ المضمر، وهو يقول عنها: «إننا نستعملها لهدف ثلاثي: أولاً حين تساورنا الشكوك حول وجوب التعبير بصراحة أم لا، ثم ثانياً: حين تحول أصول اللياقة دون الكلام المباشر، وأخيراً: بقصد بلوغ هدف الأنافة فحسب، ولأنَّ للحدائث والتنوع سحراً يفوق سحر علاقة الوقائع المباشرة»³. وفي كل ذلك إشارة إلى الأسباب التي تجعل المتكلم يلجأ إلى الصيغة الكلامية غير المباشرة (استعمال المضمرة)؛ والمرتبطة في أساسها بمعطيات سياق الحال ككل.

قد نوضح فعاليتها من مثل أن يكون المدير -مثلاً- مع عمّاله في مكتبه إلى أن يحين وقت انصرافه فيقول: "لدي الآن ارتباطات"، فقواعد البلاغة هنا تستدعي منه ألا يقول "انصرفوا".

¹ القلم (42).

² العسكري، الصناعتين، ص 274. وهذه الأمثلة ما تزال شائعة في عاميتنا ونستعملها بقوة حينما نريد أن نؤكد على ضرورة أن يكون المخاطب على قدر ما سينجزه.

³ أوركيوني، المضمرة، ص 497.

ومنه كذلك قولنا لأحد أصدقائنا: "ساعتك جميلة" بالصيغة الخبرية لباقةً منا، والتي تعني "هل يمكن أن تعطيني إياها؟ فالغاية هنا هي الحصول عليها.

وتظهر أهمية هذه الشروط أكثر من تفعيل القوة الاستدلالية للمتلقي بما يدعو للبحث عن التأويل المناسب انطلاقاً من العلاقات التي تستدعيها مؤلفات الكلام.

خاتمة

لعل أهم شيء نكون قد توصلنا إليه من هذه الدراسة هو ارتئان الفعل الكلامي بسياق الحال، حيث عُدد لدى رواد نظرية الأفعال الكلامي من مشكلاته ومجسّداته. وهو ليس قواعد أو مجموعة قوانين معيارية مضبوطة؛ شأنها شأن القوانين الصوتية أو النحوية؛ بل يقوم على ضوابط من نوع خاص تغذيها مجموعة من المعطيات الخاصة التي لا تتضح إلا بتجسيدها في موقف حي، ولها صلة في جوهرها بمكان الإنتاج الكلامي وزمانه وظروف إنتاجه، وطبيعة منتجه ومتلقيه ومستوياتهما الاجتماعية والثقافية والنفسية، وعلاقات الاستعمال اللغوي التي قد تقتضي الجدل أو الهزل، التصريح أو المراوغة، وطبيعة الموضوع المتحدّث عنه، وما قد يتعالق مع الفعل القولي من حركات وإشارات في ذلك.

وقد خلصنا بعد البحث في قضايا هذا الموضوع إلى مجموعة من النتائج وهي كالآتي:

1- تعدّدت المصطلحات المتعلقة بـ "سياق الحال" حيث لاحظنا أنه تردد مفهومه بين مصطلح: "السياق غير اللغوي"، و"سياق الموقف" و"المقام" و"الحال" وغير ذلك.

2- تداخل لدى الدارسين -القدامى منهم على وجه الخصوص- مفهوم "المقام" و"الحال" ضمن مفاهيم متنوعة، ولكن نستطيع أن نقول أن المصطلح الأول شاع عند المتقدمين، أما الثاني فتردد أكثر عند المتأخرين.

3- وقد تداخل لدى البلاغيين مصطلحا "الحال" و"المقام" إلى درجة أن يصعب التفريق بينهما، فأطلقا في بعض الأحيان ليدلا على خصوصيات الكلام "مقام التوكيد" "مقام القصر"، وأطلقا ليدلا على صفة حالية؛ مثل "مقام أو حال التشكر" "حال الجد".

4- "سياق الحال" عند البلاغيين العرب أساس من أساسيات البلاغة العربية، ينطلق من حال المتخاطبين، ليعم ملابسات الخطاب ككل. أما عند التداوليين فيستوعب بالإضافة إلى ذلك مستدعيات المكان والزمان وطبيعة القول وما يمكن أن يحققه من إنجازية معينة.

5- إذا كان مفهوم "سياق الحال" عند الغربيين قائما على الصحة الكلامية من جهة أولى، والصحة الخارجية انطلاقا من مطابقة الكلام الصحيح للموقف الخارجي الذي يقال فيه من جهة ثانية، فإنّ المفهوم العربي يتجاوز حدود الصحة اللغوية والخارجية ليرتبط أكثر بالقيم الجمالية والفنية التي تعطي الكلام رونقا وجاذبية، فهو عندهم عنصر من المنظومة البلاغية، في حين هو عند الغربيين لازم للصحة الكلامية.

6- لاحظنا انطلاقا من الشروط التي أقرّها رواد نظرية الأفعال الكلامية لتحقيق الفعل الإنجازي أنهم أرادوا تحديد مفهوم "سياق الحال" في إطار معطيات المجال الذي يجري فيه التخاطب، ولكن طبيعة هذه المعطيات المرنة والمتغيرة جعلتهم يضطربون في احتوائها وتقنينها، وهذا على عكس ما نراه في القوانين التي تقتضيها المستويات اللغوية.

7- الأفعال الكلامية أفعال قصدية؛ غير أن قصديتها لا تتعين إلا من سياق الحال الذي ترد فيه، وكل ذلك يكرّس الارتباط الوثيق بين الفعل الكلامي والواقع.

8- مهما قيل بأنّ "الإنجازيات" هي من إبداع "أوستين Austin" ورواد نظرية الأفعال الكلامية، فإننا نؤكد على حضورها كمصطلح ومفهوم في التراث العربي، وبالخصوص عند البلاغيين المتأخرين؛ نقصد شرّاح التلخيص الذين كان لهم الفضل الكبير في بلورة نظرية "الخبر" و"الإنشاء"، وتحديد خصوصيات كل صنف وطبيعته على حدة.

9- تبقى إنجازية الفعل الكلامي مرهونة بـ "سياق الحال" الذي يعد المرجعية الذي تستمد من خلاله القوة الإنجازية المعينة مشروعيتها من جهة، وحدّتها من جهة أخرى.

10- تتنوع قوانين تأويل الفعل الكلامي والسر في ذلك يعود إلى التنوّع الثقافي والاجتماعي الذي يطبع أفراد البيئة اللغوية المعينة؛ إذا لا يمكن أن يكون لهم نفس الكفاءة التداولية لأنّ هذه الأخيرة قد تختلف بحسب طبيعة المتكلم والمتلقي على السواء ومستواهم البلاغي والاجتماعي والثقافي أيضا.

11- أساس البحث في نظرية الأفعال الكلامية كان قائما على التمييز بين الجمل التقريرية (الإخبارية) والجمل الإنجازية (الإنشائية)، غير أن هذا التمييز لا يقف عند المؤشّرات اللغوية؛ بل يتعدّى الأمر ذلك ليتعلق بقصد القول حتى وإن كانت صيغة القول خبرية.

12- نعتقد أن سبب الإشكال الذي وقع فيه "أوستين Austin" في هذا التمييز يعود إلى بقائه في دلالة المستوى اللغوي الذي يقوم عليه القول، وهذا الأثر كان واضحا في تصنيفه للأفعال الإنجازية.

13- تطور البحث بعد "أوستين Austin" في الفعل الكلامي من البحث في الصيغة التركيبية ومعناها إلى دراسة المقصد وقيّمته في تحقيق القوة الإنجازية، والتي قد ترتبط بمعطيات استعمالية تسهم في ذلك.

14- التفاعل في جوهره واقعة تقتضي وجود واقعتين؛ التكلم والسماع؛ ومنهما تتنامى أشكال التخاطب والتفاهم بين طرفي التواصل؛ وتداعيات هذا التفاعل هي التي تتحكم في طبيعة الفعل الكلامي وطرائق تحقيقه إن بطريقة مؤدبة أو غيرها، أو بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

15- أساس الفعل الكلامي هو التفاعل؛ والذي يقوم على ضربين من المبادئ؛ مبادئ تواصلية تقتضيها كفاءات الإنتاج اللغوي وتحميله مقاصده، وأخرى تعاملية تقتضي أخلاقيات معينة لتحقيق القوة الإنجازية المطلوبة.

16- مهما اختلفت وتنوّعت مبادئ التخاطب التي أقرها العلماء فإنها بقيت تراهن على ضرورة خلق التفاعل الجاد والإيجابي الذي من شأنه خلق التعاون بين طرفي التواصل، والذي يؤدي إلى خلق مجال تفاعلي مشترك بين المتخاطبين.

17- إن هذه القواعد حاولت أن تخرج الدراسة اللسانية من التحليل الشكلي الداخلي للغة إلى التحليل الخارجي للأفعال الكلامية؛ كأقوال لها صلات وثيقة بمعطياتها الحالية المتعددة، والتي تسهم بسمة تكاملية ومنسجمة في بناء الفعل الكلامي وخلق القوة الإنجازية المطلوبة، ولذلك لا يمكن الفصل بين الفعل القولي والسياق الذي يحتضنه.

18- نعتقد أنّ كتب أدب المجالسة وأصول المناظرة والجدل قد صورت بدقة آداب التخاطب ومقتضياته التعبيرية والتفاعلية التي يقتضيها الموضوع من جهة ومكونات التواصل بصفة عامة من جهة أخرى، وهذه القضية تحتاج إلى دراسات متخصصة لتميط اللثام عن الأصول المعرفية واللغوية التي تقوم عليها المجالسة والمناظرة.

19- انفتاح الفعل الكلامي وارتباطه بسياق الحال جعله يفتح أيضا على التأويل؛ إذ لاحظنا كيف أنّ هناك أفعالا كلامية قد تتعدد قواها الإنجازية في الحال الواحدة، فقولنا بعد انتهاء زيارة الصديق "سأعود"؛ قد تفيد الثناء وقد تفيد الوعد وقد تفيد الرجاء وغيرها من المقاصد التي يبيحها هذا الفعل القولي.

20- أدى ارتباط الفعل الكلامي بسياق الحال إلى مشكلة تأويلية مستعصية؛ حيث أحسنا مع رواد نظرية الأفعال الكلامية وعيهم بهذه الإشكالية لذلك قدموا بعض الطروحات التي تؤطر ذلك، ونعتقد أنّ طبيعة معطياته المتعددة والمتنوعة قد صبّبت في تقنينها ضمن قواعد مضبوطة.

21- استطاع رواد نظرية الأفعال الكلامية ضبط العمليات الاستدلالية التي يمكن أن تنتظم من خلالها عمليات إدراك القوة الإنجازية المقصودة، وقد اتضح أنّها تختلف عن الاستدلال الرياضي الذي يشيع في المنطق الأرسطي؛ إنه استدلال من نوع خاص تؤمنه الفرضيات اللغوية والحالة ذات الصلة المباشرة بمكونات التفاعل الكلامي ككل.

22- تعد الاقتراحات التي قدّمها السكاكي لتفسير وتأطير الخروقات التي قد تصيب أبواب الطلب أفكارا قيّمة ودقيقة لاستلهاام مشروع هام يدعو الباحثين إلى ضرورة توسيعه ليشمل كل أصناف الأفعال الإنجازية.

23- اتّضح لنا من الأمثلة التي قدّمناها حول أشكال الاستلزام والإضمار في الفعل الكلامي أنّ تأويل الاستلزام ثابت تقتضيه الأعراف التخاطبية اللغوية وغير اللغوية المحددة سلفا، أما تأويل المضمر فمتغير ومتجدد بحسب طبيعة المتلقي وثقافته.

ومهما تنوعت اجتهادات رواد نظرية الأفعال الكلامية من أجل تقنين ضوابط الحال في تشكيل القوة الإنجازية وتحقيقها فإنَّ الأمر ما يزال يحتاج إلى دراسات واسعة عليها تنتج نظرية أعمق في ذلك.

وأخيرا هذه محاولة متواضعة منا سعينا من خلالها تقديم ما يتعلق بالموضوع، وصدق قول الشاعر أبي البقاء الرندي إذ قال:

لِكُلِّ شَيْءٍ إِذَا مَا تَمَّ نُقْصَانُ فَلَا يُغَرَّنَ بِطِيبِ الْعَيْشِ إِنْسَانُ

الفهارس العامة

1- فهرس المصادر والمراجع العربية:

*القرآن الكريم برواية الإمام ورش عن الإمام نافع.

1- إبراهيم شمس الدين، قصص العرب موسوعة تراثية جامعة، بيروت دار الكتب العلمية، ط2002/1.

2- إبراهيمي، عيون البصائر، الجزائر شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007م.

3- ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدمه وعلق عليه د. أحمد الحوفي ود. بدوي طبانة، مصر دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط2 (د.ت)

4- أبو بكر العزاوي، اللغة والحجاج، الدار البيضاء العمدة في الطبع، ط2006/1.

5- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب عن لسان العرب، تحقيق مصطفى النحاس، القاهرة المكتبة الأزهرية للتراث، 1987.

6- أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، صححه وضبطه وشرح غريبه أحمد أمين وأحمد الزين، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر والتوزيع (د.ت).

7- أبو سعيد السكري، شرح أشعار الهذليين، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، القاهرة، مكتبة دار العروبة، (د.ت).

8- أبو الطيب بن يحيى الوشاء، الظرف والظرفاء، تحقيق د. فهمي سعد، بيروت عالم الكتب، ط1986/1.

9- أبو الطيب مولود السريري السوسي، مناظرات ومحاورات فقهية وأصولية، بيروت دار الكتب العلمية، ط2005/1.

10- أبو الوليد الباجي، المنهاج في ترتيب الحجاج، تحقيق عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، ط2001/3.

11- أحمد حسن صبرة ود. سعد سليمان حمودة، التفكير الاستعماري والدراسات البلاغية، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية، 2002م.

12- أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، الرباط منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1993.

- 13- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، الرباط منشورات عكاظ، 1989.
- 14- أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتدادات، الرباط منشورات دار الأمان، ط1/2006.
- 15- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية، الدار البيضاء دار الثقافة مطبعة النجاح الجديدة 1985.
- 16- أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، بيروت دار الثقافة 1972.
- 17- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، القاهرة عالم الكتب، ط1/1988.
- 18- أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، الدار العربية للموسوعات، ط1/2006.
- 19- أحمد الوردني، قضية اللفظ والمعنى ونظرية الشعر عند العرب من الأصول إلى القرن السابع الهجري/13م، بيروت دار الغرب الإسلامي، ط1/2004.
- 20- أحمد يوسف، سيميائيات التواصل وفعالية الحوار المفاهيم والآليات، جامعة وهران، منشورات مختبر السيميائيات وتحليل الخطابات، ط1/2004.
- 21- إدريس مقبول، الأسس الاستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيوييه، الأردن عالم الكتب الحديث، ط1/2007.
- 22- أرسطو، الخطابة، حققه وعلّق عليه د. عبد الرحمن بدوي، الكويت وكالة المطبوعات وبيروت دار القلم، 1979.
- 23- الأزهرري، تهذيب اللغة، تقديم د. عبد السلام هارون، مصر الدار القومية العربية للطباعة، (د.ت).
- 24- الأسنوي، نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول للقاضي البيضاوي، بيروت عالم الكتب (د.ت).
- 25- أميرتو إيكو، السيميائية وفلسفة اللغة، ترجمة د. أحمد الصمعي، بيروت مركز دراسات الوحدة القومية، ط1/2005م.
- 26- الأمير أسامة بن منقذ (ت584هـ)، لباب الآداب، تحقيق د. أحمد شاكر، القاهرة منشورات مكتبة السنة، ط1/1987.

- 27- الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق (د.ت).
- 28- آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة د. سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، بيروت المنظمة العربية للترجمة، ط2003/1م.
- 29- أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة عبد القادر قيني، المغرب أفريقيا الشرق، ط2008/2.
- 30- أوركويوني، فعل القول من الذاتية في اللغة، ترجمة د. محمد نظيف، الدار البيضاء أفريقيا الشرق، 2007.
- 31- أوركيوني، المضمرة، ترجمة ريتا خاطر، بيروت المنظمة العربية للترجمة، ط2008/1.
- 32- أوزوالد ديكر و جان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ترجمة مندر عياشي، الدار البيضاء المركز الثقافي العربي، ط2007/2.
- 33- بالمر، علم الدلالة، ترجمة مجيد الماشطة، القاهرة الجامعة المستنصرية، 1985.
- 34- البخاري، صحيح البخاري، تحقيق مصطفى ديب البغا، بيروت دار ابن كثير، ط1987/3.
- 35- بدوي طبانة، معجم البلاغة العربية، منشورات جامعة طرابلس كلية الآداب، ط1977/1م.
- 36- براون ويول، تحليل الخطاب، ترجمة د. محمد لطفي الزليطي ود. منير التريكي، الرياض جامعة الملك سعود، 1997.
- 37- البغوي ابن مسعود (ت516هـ)، تفسير البغوي "معالم التنزيل"، تحقيق محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، الرياض دار طيبة للنشر والتوزيع، 1409هـ.
- 38- بول ريكور، نظرية التأويل، الخطاب وفائض المعنى، تر: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2003/1.
- 39- التفتازاني، شرح المختصر على تلخيص المفتاح، تركيا، مكتبة الصحابة لصاحبها محمد هادي المارديني (د.ط).
- 40- التفتازاني، مختصر التفتازاني على تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص، مصر طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ت).
- 41- تمام حسان، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، القاهرة عالم الكتب، 2009م.

- 42- تمام حسان، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، القاهرة عالم الكتب، ط2/2000.
- 43- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، الدار البيضاء أفريقيا الشرق (د.ت).
- 44- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الدار البيضاء دار الثقافة، طبعة 2001.
- 45- ابن تيمية، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد النجدي، (د.ط).
- 46- الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، القاهرة مكتبة الخانجي، ط7/1998.
- 47- الجاحظ، الحيوان تحقيق عبد السلام هارون، مصر مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط2، 1965.
- 48- جان سيرفوني، الملفوظية، ترجمة د.قاسم المقداد، دمشق منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1998.
- 49- الجرجاني عبد القاهر، أسرار البلاغة، بيروت دار المعرفة (د.ت).
- 50- الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، الجزائر سلسلة الأنيس 1991.
- 51- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضباع، بيروت، دار الكتب العلميّة (د.ت).
- 52- جفري سامسون، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ترجمة د.محمد زياد كبة، الرياض جامعة الملك سعود، 1417هـ.
- 53- جميل عبد المجيد، البلاغة والاتصال، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.
- 54- ابن جني، الخصائص، تح: علي محمد النجار، بيروت، المكتبة العلميّة، (د.ت).
- 55- جورج لايكوف، اللسانيات ومنطق اللغة الطبيعي، ترجمة عبد القادر قنيني، الدار البيضاء أفريقيا الشرق، 2008.
- 56- جورج لايكوف ومارك جونسن، الاستعارات التي نحيا بها، ترجمة د.عبد المجيد جحفة، الدار البيضاء دار توبقال للنشر، ط1/1996.
- 57- جورج يول، معرفة اللغة، ترجمة محمد فراح عبد الحافظ، الإسكندرية دار الوفاء، (د.ت).
- 58- جون ليونز، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب، العراق دار الشؤون الثقافية العامة للطباعة والنشر، ط1/1987.

- 59-الجويني، الكافية في الجدل، وضع حواشيه خليل المنصور، بيروت دار الكتب العلمية، ط1999/1.
- 60-الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة د.محمد يحياتن، الجزائر ديوان المطبوعات الجزائرية، 1992.
- 61-حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق محمد الحبيب بن خوجة، تونس دار الكتب الشرقية 1966.
- 62-حافظ إسماعيلي علوي، الحجاج مفهومه ومجالاته دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة، الأردن عالم الكتب الحديث، 2010.
- 63-حامد صالح خلف الربيعي، مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، السعودية جامعة أم القرى، 1996م
- 64-حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، الدار البيضاء أفريقيا الشرق، 2004.
- 65-حلمي خليل، الكلمة -دراسة لغوية معجمية-، دار المعرفة الجامعية، 1998.
- 66-ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، بيروت دار الجيل، (د.ت).
- 67-خليفة بوجادي، اللسانيات التداولية، الجزائر بيت الحكمة للنشر والتوزيع، ط2009/1م.
- 68-الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت مؤسسة الرسالة، ط1985/1.
- 69-الدسوقي، حاشية الدسوقي على شرح السعد، ضمن شروح التلخيص، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر (د.ت).
- 70-دومينيك مانقانو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة د.محمد يحياتن، الجزائر منشورات الاختلاف، ط2005/1.
- 71-دي سوسير، علم اللغة العام، ترجمة: د.يوثيل يوسف عزيز، مراجعة: د.مالك يوسف المطلي، العراق بيت الموصل، 1988.
- 72-راث كيمبسون، نظرية علم الدلالة (السيمانطيقا)، ترجمة د.عبد القادر قنيني، الرباط دار الأمان، ط2009/1.
- 73-الرازي فخر الدين، تفسير الرازي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط3 (د.ت).

- 74- رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، القاهرة مكتبة الخانجي، 1997.
- 75- روبرت، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ترجمة أحمد عوض، الكويت عالم المعرفة، 1997م.
- 76- زتسيسلاف واورزنيك، مدخل إلى علم لغة النص مشكلات بناء النص، ترجمة سعيد حسن بحري، القاهرة مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط1/2003.
- 77- الزركشي، البحر المحيط أصول الفقه، تحقيق الشيخ عبد القادر عبد الله العاني، الكويت دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2/1992.
- 78- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، بيروت المكتبة العصرية، 2006.
- 79- سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة بنيتيه وأساليبه، الأردن عالم الكتب الحديث، ط1/2008.
- 80- السبكي بهاء الدين، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص، مصر مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه (د.ت).
- 81- ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، القاهرة دار غريب، ط1/1962.
- 82- ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت مؤسسة الرسالة، ط1/1985.
- 83- السعد، الشرح المطول، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه (د.ت).
- 84- السكاكي أبو يعقوب، مفتاح العلوم، ضبطه وعلق عليه نعيم زرزور، بيروت دار الكتب العلمية ط1/1987.
- 85- ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي، القاهرة مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، 1969.
- 86- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت دار الجليل، ط1 (د.ت).
- 87- السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، القاهرة دار ابن الجوزي، ط1/2010.

- 88- سيرل، العقل واللغة والمجتمع، ترجمة د. سعيد الغانمي، الجزائر منشورات الاختلاف والدار البيضاء المركز الثقافي العربي، وبيروت الدار العربي للعلوم، ط 2006/1م.
- 89- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، بيروت دار ومكتبة الهلال (د.ت).
- 90- السيوطي، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت دار الجيل (د.ت).
- 91- السيوطي، شرح الكوكب الساطع، تحقيق د. محمد إبراهيم الحفناوي، جامعة الأزهر مكتبة الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، 2000م.
- 92- السيوطي، شرح شواهد المغني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية (د.ت).
- 93- الشافعي، الرسالة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، بيروت دار الكتب العلمية (د.ت).
- 94- الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، تح عبد الله دراز، مصر المكتبة التجارية الكبرى، (د.ت).
- 95- شوقي ضيف، المدارس النحوية، مصر دار المعارف، ط 1972/2.
- 96- الشيرازي أبو إسحاق إبراهيم، شرح اللمع في أصول الفقه، حققه وقدم له ووضع فهرسه د. عبد المجيد تركي، بيروت دار الغرب الإسلامي، ط 1988/1م.
- 97- الشنقيطي محمد الأمين بن محمد المختار الجكني، آداب البحث والمناظرة، تحقيق سعد بن عبد العزيز العريفي، إشراف بكر بن عبد الله بوزيد، دار علم الفوائد للنشر والتوزيع (د.ت).
- 98- صابر حباشة، التداولية والحجاج مداخل ونصوص، دمشق صفحات للدراسات والنشر، ط 2008/1.
- 99- صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، الأردن دار الفكر للطباعة والنشر، ط 1998/1.
- 100- صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند فلاسفة أو كسفورد، بيروت دار التنوير للطباعة والنشر، ط 1993/1.
- 101- صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، القاهرة الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

- 102-صلاح الدين زرال، الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى حتى القرن الرابع الهجري، الجزائر منشورات الاختلاف، ط1/2008.
- 103-صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، القاهرة دار نوبار، ط1/1996، ص25.
- 104-طالب سيّد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللّغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، 1994.
- 105-الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، تونس الدار التونسية للنشر، 1984.
- 106-الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، بيروت مؤسسة الرسالة، ط1/2000.
- 107-طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المغرب المركز الثقافي العربي، ط1/1998.
- 108-طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، بيروت ط2، (د.ت).
- 109-طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، الدار البيضاء المركز الثقافي العربي، ط3/2007.
- 110-ابن عبد البر، أدب المجالسة وحمد اللسان وفضل البيان وذم العي وتعليم الإعراب وغير ذلك، تحقيق د.سمير حلي، مصر دار الصحابة للتراث للنشر والتوزيع، ط1/1989.
- 111-ابن عبد ربه، العقد الفريد، تحقيق عبد المجيد الترحيني، بيروت دار الكتب العلمية، 1997.
- 112-عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دمشق دار القلم، ط8/2007.
- 113-عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دمشق دار القلم، ط8/2007.
- 114-عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغير، الدار البيضاء أفريقيا الشرق، 2006م.
- 115-عبد السلام عشير، الكفايات التواصلية، منشورات Top édition، ط1/2007.
- 116-عبد العال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، القاهرة مكتبة الآداب، 1999.

- 117- عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، القاهرة دار المنار، ط1/1991.
- 118- عبد القادر عبد الجليل، التنوعات اللغوية، الأردن، دار الصفاء، ط1/1997.
- 119- عبد النعيم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين -دراسة لغوية نحوية دلالية، الإسكندرية دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1/2007.
- 120- عبد اللطيف بن إشو، القراءة التداولية للنص الأدبي من المعرفة إلى التدبير الديدداكتيكي، مراكش الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، 2005.
- 121- عبد الله إبراهيم، التلقي والسياق الثقافي، بيروت دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1/2000.
- 123- عبد الله صولة، البلاغة العربية في ضوء البلاغة الجديدة (الحجاج)، ضمن كتاب الحجاج مفهومه ومجالاته دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة، الأردن علم الكتب الحديث، ط1/2010.
- 124- عبد الله صولة، الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، بيروت دار الفارابي، ط2/2007.
- 125- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، بيروت دار الكتاب الجديد المتحدة ط1/2004م.
- 126- عبده الراجحي، اللغة وعلوم المجتمع، منشورات جامعة الإسكندرية، 1977.
- 127- عبد الواسع الحميري، ما الخطاب وكيف نحله، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1/2009.
- 128- العزاوي أبو بكر، "الحجاج في اللغة" ضمن كتاب "الحجاج مفهومه ومجالاته دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة"، إعداد وتقديم د. حافظ إسماعيلي علوي، الأردن عالم الكتب الحديث، 2010م.
- 129- العزاوي أبو بكر، الحجاج والمعنى الحجاجي، ضمن كتاب "التحاجج طبيعته ومجالاته ووظائفه وضوابطه، الدار البيضاء مطبعة النجاح الجديدة، ط1/2006.
- 130- العزاوي أبو بكر، الخطاب والحجاج، بيروت مؤسسة الرحاب الحديثة، ط1/2010.
- 131- العزاوي أبو بكر، اللغة والحجاج، الدار البيضاء العمدة في الطبع، ط1/2006.

- 132- عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، قواعد الإحكام في إصلاح الأنام، تحقيق د. نزيه كمال حماد ود. عثمان جمعة ضميرية، دمشق دار القلم، (د.ت).
- 133- العسكري أبو هلال، الصناعتين الكتابة والشعر، تحقيق د. علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط2 (د.ت).
- 134- ابن عقيل بهاء الدين، شرح ابن عقيل، تحقيق حنا الفاخوري، بيروت، دار الجليل، (د.ت).
- 135- العلوي يحيى بن حمزة، الطراز، القاهرة دار الكتب الخديوية، (د.ت).
- 136- علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، الدار البيضاء دار الثقافة (د.ت).
- 137- عمارة ناصر، الفلسفة والبلاغة مقارنة حجائية للخطاب الفلسفي، الجزائر منشورات الاختلاف، وبيروت الدار العربية للعلوم، ط2009/1.
- 137- عمار ساسي، اللسان العربي وقضايا العصر، الجزائر دار المعارف، 2001.
- 138- عمر بن أبي ربيعة، ديوان عمر بن أبي ربيعة، بيروت، دار صادر، ط1/1992.
- 139- عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، الجزائر منشورات الاختلاف، ط2003/1.
- 140- العياشي أدراوي، الاستلزام الحوارية في التداول اللساني، منشورات الاختلاف، ط2011، 1.
- 141- الغزالي أبو حامد، المستصفى في علم أصول الفقه، دراسة وتحقيق د. حمزة بن زهير حافظ، المدينة المنورة (د.ط، د.ت).
- 142- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، القاهرة دار الفكر (د.ت).
- 143- فان دايك، النص بنياته ووظائفه مدخل أولي إلى علم النص، ضمن كتاب نظرية الأدب في القرن العشرين، ترجمة وإعداد د. محمد العمري، الدار البيضاء أفريقيا الشرق، 2005.
- 144- فان دايك، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، الدار البيضاء أفريقيا الشرق، 2000.
- 145- فان دايك، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة وتعليق د. سعيد حسن بحيري، القاهرة دار القاهرة، ط2005/2.

- 146-فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي (د.ت).
- 147-فريد عوض حيدر، فصول في علم الدلالة، القاهرة مكتبة الآداب، ط1/2005.
- 148-فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، بيروت دار النهضة العربية، 1980.
- 149-فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، سورية دار الحوار للنشر والتوزيع، ط1/2007.
- 150-القبالي أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي، الأمالي، بيروت دار الكتب العلمية (د.ت).
- 152-القاضي الجرجاني، الوساطة بين المتني وخصومه، تحقيق د.أحمد عارف الزين، تونس دار المعارف للطباعة والنشر، ط1/1992.
- 153-ابن قتيبة، أدب الكاتب، حققه وعلق على حواشيه محمد الدالي، دمشق مؤسسة الرسالة، (د.ت).
- 154-ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق د.إبراهيم شمس الدين، بيروت دار الكتب العلمية، ط2/2007.
- 155-ابن قتيبة الدنوري، عيون الأخبار، القاهرة دار الكتب المصرية، ط2/1996.
- 156-قدامة بن جعفر، نقد النثر، تحقيق طه حسين، بيروت دار الكتب العلمية، 1982.
- 157-القرافي شهاب الدين، شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، بيروت دار الفكر 2004م.
- 158-القرافي شهاب الدين، الفروق، تحقيق عمر حسن القيّام، بيروت مؤسسة الرسالة، ط1/2003م.
- 160-القرافي، نفائس الأصول في شرح المحصول، تحقيق الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض والدكتور عبد الفتاح أبو سنه، مكة المكرمة مكتبة نزار مصطفى الباز، (د.ت).
- 161-القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ، تح: عبد العليم البردوني، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1966.
- 162-القزويني الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة، بيروت دار الكتب العلمية (د.ت).
- 163-القزويني الخطيب، التلخيص في علوم البلاغة، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، القاهرة دار الفكر العربي (د.ت).

- 164- القيرواني ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت دار الجيل (د.ت)، 1997/1.
- 165- ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت دار الفكر (د.ت).
- 166- ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، ضبط نصّه و خرّج آياته أحمد عبد السلام، لبنان، دار الكتب العلميّة، ط1/ 1994.
- 167- ابن كثير، تفسير ابن كثير، قدّم له عبد القادر الأرناؤوط، دمشق، دار الفيحاء، والرياض، دار السلام، ط1/ 1994.
- 168- كريستوفر نوريس، التفكيكية النظرية والممارسة، ترجمة: د.صبري محمد حسن، المملكة العربية السعودية، دار المريخ 1989.
- 169- كلاوس برينكر، التحليل اللغوي لنص مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، ترجمة سعيد حسن بحيري، القاهرة مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط1 | 2005.
- 170- كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، القاهرة، دار المعارف، 1969.
- 171- كمال محمد بشر، علم اللغة الاجتماعي (مدخل)، دار الثقافة العربية، 1994.
- 172- كولنج، الموسوعة اللغوية، ترجمة د.محي الدين حميدي ود.عبد الله الحميدان، الرياض جامعة الملك سعود، 1421هـ.
- 172- لودفيك فتغنشتاين، تحقيقات فلسفية، ترجمة وتقديم وتعليق د.عبد الرزاق بنور، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ط1/ 2007.
- 173- مايكل كورباليس، في نشأة اللغة من إشارة اليد إلى نطق الفم، ترجمة محمود ماجد عمر، الكويت عالم المعرفة، 2006.
- 174- المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة 1994م.
- 175- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مصر وزارة التربية والتعليم، 1994م.
- 176- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، الجزائر منشورات الاختلاف، وبيروت الدار العربية للعلوم، ط1/ 2008م.

- 177- محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، جمع وتقديم نجله د. أحمد طالب الإبراهيمي (1929-1940)، دار الغرب الإسلامي، ط1/1997.
- 178- محمد بن علي بن محمد الجرجاني، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تحقيق د. عبد القادر حسين، القاهرة دار نهضة مصر للطبع والنشر، (د.ت).
- 179- محمد حسن عبد العزيز، مدخل إلى علم اللغة، بيروت دار الفكر العربي (د.ت).
- 180- محمد صلاح إسماعيل بصل، نحو نظرية لسانية مسرحية، مسرح سعد الله ونوس نموذجاً، بيروت دار الينابيع للطباعة والنشر والتوزيع، 1996.
- 181- محمد طروس، النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية، الدار البيضاء دار الثقافة، ط1/2005.
- 182- محمد العبد، النص والخطاب والاتصال، القاهرة الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ط1/2005.
- 183- محمد العبد، النص الحجاجي دراسة في وسائل الإقناع، ضمن كتاب "الحجاج مفهومه ومجالاته دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة"، إعداد وتقديم د. حافظ إسماعيلي علوي، الأردن عالم الكتب الحديث، 2010م.
- 184- محمد العمري، بلاغة الخطاب الإقناعي، الدار البيضاء دار الثقافة، ط1/1986.
- 185- محمد الكساس، علل اللسان وأمراض اللغة رؤية لغوية إكلينيكية وانعكاساتها الاجتماعية، بيروت المكتبة العصرية، ط1/1998.
- 186- محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، بيروت دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1/2004م.
- 187- محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، دار المدار الإسلامي، ط2/2007م.
- 188- محمد محمد يونس علي، وصف اللغة العربية دلالياً في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، دراسة حول المعنى وظلال المعنى، ليبيا منشورات جامعة الفاتح، 1993.
- 189- محمد نظيف، الحوار وخصائص التفاعل التواصلي، دراسة تطبيقية في اللسانيات التداولية، الدار البيضاء أفريقيا الشرق، 2010م.

- 190- محمد ولد الأمين الطيلة، حجاجية التأويل في البلاغة المعاصرة، طرابلس المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط1/2004.
- 191- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية، 2002م.
- 192- محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، القاهرة دار الفكر العربي، 1999.
- 193- محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، بيروت دار النهضة العربية، 1980، ص20.
- 194- المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت دار الكتب العلمية، ط1/1992.
- 195- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، بيروت دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1/2005م.
- 196- المقري التلمساني أحمد بن محمد، نفع الطيب من غصن الرطيب، تحقيق إحسان عباس، بيروت دار صادر، 1988.
- 197- ابن المقفع، الأدب الصغير والأدب الكبير ورسالة الصحافة، تح: يوسف أبو حلفة، بيروت منشورات مكتبة البيان، ط3/1964.
- 198- منذر عياشي، العلاماتية وعلم النص، المغرب المركز الثقافي العربي، ط1/2004.
- 199- ابن منظور، لسان العرب، بيروت دار صادر (د.ت).
- 201- موريس أبو ناصر، إشارة اللغة ودلالة الكلام، بيروت منشورات مختارات، ط1/1990.
- 202- ميحان الرويلي وسعد البازغي، دليل الناقد الأدبي، الدار البيضاء المركز الثقافي العربي، ط2/2000.
- 203- نادية رمضان النجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، الإسكندرية دار الوفاء للطباعة والنشر 2004.
- 204- نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، الكويت عالم المعرفة، 1978.
- 205- نجم الدين قادر كريم الزنكي، نظرية السياق دراسة أصولية، بيروت دار الكتب العلمية، ط1/2006.
- 206- نجوى محمود صابر، دراسات أسلوبية وبلاغية، الإسكندرية دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1/2008.

- 207-ابن النحاس، شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات، بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1985/1.
- 208-نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع (د.ت).
- 209-هادي نهر، الكفايات التواصلية الاتصالية، دراسات في اللغة والإعلام، الأردن، دار الفكر، ط1 2003م.
- 210-هادي نهر، اللسانيات الاجتماعية عند العرب، الأردن عالم الكتب الحديث ط2009/1.
- 211-ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصريّة (د.ت).
- 212-الواحدي، أسباب التزول، القاهرة عالم الكتب 1987.
- 213-يحيى محمد، منطق فهم النص دراسة منطقية تعنى ببحث آليات فهم النص الديني وقبلياته، الدار البيضاء أفريقيا الشرق، 2010.
- 214-ابن يعقوب المغربي، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن كتاب شروح التلخيص، مصر طبع بمطبعة عيسى الباي الحلبي وشركاه (د.ت).
- 215-ابن يعيش، شرح المفصل، القاهرة مكتبة المتنبّي (د.ت).

2-فهرس المصادر والمراجع الأجنبية:

- 1-100 fiches pour comprendre la linguistique, Gilles Sioufi et Dan Van raemdonck, bréal, rosny 2 eme édition.
- 2-Catherine Orecchioni, Les actes de langages dans le discours théorie et fonctionnement, sous la direction de: Henri Mitterrand, Edition Nathan-VUEF, 2001.
- 3-Charaudeau et Maingueneau ,Dictionnaire d'analyse du discours, Paris édition du seul, 2002.
- 4-Jacques Moeschler, Anne Reboul, Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, Paris Edition de Seuil.
- 5-Jaque Moechler et Antonie Auchlin, Introduction à linguistique contemporaine, , Paris édition Armand colin, 2000.
- 6-Jean Dubois, Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, Larousse 2eme Edition, 1999.
- 7-John Austin, Quand dire c'est faire, traduction Gilles Lane, Paris édition du seuil, 1970.
- 8-John Searle, Les actes de langage essai de philosophie, du langage, paris, hermann, 1972.

- 9-Searle, Sens et expression études de théorie des actes de langage, Paris les éditions de minuit, 1982.
- 10-Maingueneau, Pragmatique pour le discours littéraire, Paris Armand colin, 2005.
- 11-Oswald Ducrot, le dire et le dit, Paris édition de minuit, 1989.
- 12-Saussure, cours de linguistique générale, ENAG 2ème édition, 1994.
- 13-Sperber et Wilson, La pertinence communication et cognition, paris éditions de minuit 1989.

3- فهرس المجلات:

- 1- إبراهيم أصبان، السياق بين علماء الشريعة والمدارس اللغوية الحديثة، مجلة الإحياء مجلة فصلية تصدرها الرابطة المحمدية للعلماء، العدد 25 جمادى الثانية 1428هـ/يوليو 2007م، الرباط دار أبي رقرق.
- 2- إسماعيل الحسني، المقام والإفادة من الخطاب الشرعي، مجلة الإحياء مجلة فصلية تصدرها الرابطة المحمدية للعلماء، العدد 25 جمادى الثانية 1428هـ/يوليو 2007م، الرباط دار أبي رقرق.
- 3- بول ريكور، فلسفة اللغة، ترجمة محمد علي مقلد، مجلة العرب والفكر العالمي، العدد الثامن خريف 1989، مركز الإنماء القومي.
- 4- تمام حسان، المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة، مجلة فصول، المجلد السابع، العدد 3 و4، أبريل-سبتمبر 1987.
- 5- جيل بلان، عندما يكون الكلام هو الفعل، ترجمة جورج كتورة، مجلة العرب والفكر العالمي، بيروت مركز الإنماء القومي، العدد الخامس 1989.
- 6- حمو الحاج ذهبية، قوانين الخطاب في التواصل الخطابي، مجلة الخطاب، منشورات مخبر تحليل الخطاب، جامعة تيزي وزو، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، العدد الثاني، ماي 2007.
- 7- دومينيك مانقينو، مفاهيم تداولية، ترجمة منى بدري، مجلة معالم، المجلس الأعلى للغة العربية الجزائرية، العدد الثاني شتاء 2010م.
- 8- طالب سيد هاشم الطبطائي، نظرية الأفعال الكلامية، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 98-99، 1992، بيروت/باريس مركز الإنماء القومي.
- 9- عبد السلام إسماعيل علوي، في تداوليات التأويل، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، العدد 148-149، 2009.

10- عبد الرحمن بودرع أثر السياق في فهم النص القرآني، مجلة الإحياء مجلة فصلية تصدرها الرابطة المحمدية للعلماء، العدد 25 جمادى الثانية 1428هـ/يوليوز 2007م، الرباط دار أبي رقرق.

11- عبد القادر بوزيده، ملاحظات ومقارنة بين بعض الاتجاهات التداولية باختين وماتقونو نموذجاً، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، العدد 17 جانفي 2006.

12- فان دايك، النص بناه ووظائفه مقدمة أولية لعلم النص، ترجمة جورج أبي صالح، مجلة العرب والفكر العالمي، مركز الإنماء القومي، العدد الخامس 1989.

13- لوبيز ألسو وأسير دي ألموس، لسانيات الخطاب حوار مع باتريك شارودو، ترجمة محمد يحياتن، مجلة اللغة العربية الصادرة عن المجلس الأعلى للغة العربية، العدد الثاني، 1999.

14- محمد البكري، الخطاب والأدلوجة، مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت مركز الإنماء القومي، العدد 98-99، 1992م.

15- محمد محمد يونس علي، أصول اتجاهات المدارس اللسانية الحديثة، مجلة عالم الفكر، العدد 1، المجلد 32، سبتمبر 2003.

16- نعمان بوقرة في "نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية"، مجلة اللغة والأدب "جامعة الجزائر، العدد 17، جانفي 2006

4- فهرس الرسائل الجامعية:

1- إدريس سرحان، الأمر والنهي في نظرية الأفعال الكلامية، أطروحة لنيل الدراسات العليا إشراف د. عبد الوهاب التازي، المغرب جامعة فاس، 1988.

2- حاج علي فاضل، المنحى الوظيفي التداولي في الدرس النحوي منية الجملة العربية نموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة مستغانم، 2009.

3- حسين علي جفتجي، طرق دلالة الألفاظ على الأحكام المتفق عليها عند الأصوليين، إشراف د. محمد إبراهيم الخضراوي، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، 1981.

4- ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، دلالة السياق، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، 1418هـ.

5- عبد الإله بوغابة، الإطار المتكلمي في اللغويات المعاصرة إسهام في استكشاف أصوله المعرفية، إشراف د. أحمد العلوي، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، 1991.

6- عبد الحليم بن عيسى، الوظائف النحوية لأحرف العلة في العربية، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور عبد الجليل مرتاض جامعة تلمسان معهد اللغة والأدب العربي، 1998م.

7- مسعود صحراوي، الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، إشراف الدكتور عبد الله العشي، جامعة باتنة، 2003.

8- الهواري بلقندوز، تحليل الخطاب في ضوء الدرس الأصولي، رسالة ماجستير إشراف الدكتور لزعر مختار، جامعة مستغانم، 2009.

5- فهرس البحوث في الأنترنت:

- شنان قويدر، التداولية في الفكر الأنجلوسكسوني:

www.aswat-elchamal.com/ar/?p=98&a=245.

- عبد السلام إسماعيلي علوي، التلفظ والإنجاز:

www.fikrwanakd.aljabriabed.net/n58

- عادل الثامري، نظرية أفعال الكلام، ، ماي 2006:

www.lingua.friendemocracy.net

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ
تمهيد	1
الفصل الأول: سياق الحال مفاهيمه وإجراءاته	10
1- مفهوم السياق	10
أ- المفهوم اللغوي	10
ب- المفهوم الاصطلاحي	12
2- مفهوم سياق الحال	14
3- عناصر سياق الحال ومكوناته	16
أ- المتكلم	18
ب- المتلقي	20
ج- ملابسات الكلام	21
د- الزمان والمكان	22
4- خصائص سياق الحال	23
أ- الدينامية المحركة	23
ب- الواقعية	23
ج- التبديل والتغير	24
5- مفاهيم "سياق الحال" في التراث العربي	24
أ- سياق الحال لدى المفسرين	24
ب- سياق الحال لدى علماء الأصول	33
ج- سياق الحال عند النحاة	40
د- سياق الحال عند اللغويين	49
هـ سياق الحال عند البلاغيين	56

74	6- سياق الحال عند الدارسين الغربيين
82	7- سياق الحال عند التداولين
89	الفصل الثاني: سياق الحال ونظرية الأفعال الكلامية
89	1- نشأة نظرية الأفعال الكلامية وتطورها
121	2- وظيفة اللغة في رحاب نظرية الأفعال الكلامية
123	3- ماهية الفعل الكلامي
127	4- خصائص الفعل الكلامي
128	أ- القصدية
130	ب- المواضعة والتعاقد
131	ج- الحالية
135	5- أصناف الفعل الكلامي
135	أ- فعل الكلام (فعل القول) "Acte locutoire"
136	ب- الفعل الإنجازي (الفعل المتضمن في القول) "Acte illocutoire"
147	ج- الفعل الناتج عن القول (الفعل التأثيري) "Acte perlocutoire"
153	6- أصناف القوى الإنجازية
163	7- الفعل الكلامي عند الدارسين العرب المعاصرين
172	الفصل الثالث: سياق الحال وقوانين التفاعل في الفعل الكلامي
174	1- طبيعة "التفاعل" في الفعل الكلامي
180	2- خصائص التفاعل التواصلي في رحاب نظرية الأفعال الكلامية
180	أ- استعمالية اللغة
181	ب- تعدد السياقات
182	ج- الانسجام
183	د- الدينامية
183	هـ- التضمن والافتضاء

184	3-قوانين التفاعل في الفعل الكلامي
187	أ-شروط تحقيق الفعل الإنجازي عند "أوستين Austin"
196	ب-شروط تحقيق الفعل الإنجازي عند "سيرل Searle"
199	ج-شروط التخاطب عند "غرايس Grice":
230	4-قوانين التفاعل والإضمار في الفعل الكلامي
238	5-التفاعل والحجاج في الفعل الكلامي
246	الفصل الرابع: سياق الحال وفعل التأويل في الفعل الكلامي
248	1-طبيعة "المعنى" للفعل الكلامي
252	2-طبيعة فعل التأويل في الفعل الكلامي
256	3-آليات تأويل الفعل الكلامي ومؤشراته
258	أ-الآليات اللغوية
263	ب-الآليات غير اللغوية
264	أولا-الاستلزام الحوارية
273	ثانيا-"الافتراض المسبق Présupposition"
277	4-القوة الإنجازية والكفاءة التأويلية
281	أ-الكفاءة اللسانية
282	ب-الكفاءة السياق-حالية
283	أولا-النية والقصد
284	ثانيا-الأخذ بعين الاعتبار من توجه إليه الفعل الكلامي
285	ثالثا-الموضوع
285	رابعا-المكان والزمان
286	ج-الكفاءة الموسوعية
289	د-الكفاءة الاستدلالية
292	5-القوة الإنجازية المباشرة والقوة الإنجازية غير المباشرة

315 خاتمة
320 1- فهرس المصادر والمراجع العربية
334 2- فهرس المصادر والمراجع الأجنبية
335 3- فهرس المجالات
336 4- فهرس الرسائل الجامعية
337 5- فهرس البحوث في الأنترنت
338 فهرس الموضوعات